

The logo of Dankowskus University is a circular emblem. It features a central yellow oil lamp with a flame, set against a background of radiating yellow lines. The lamp is encircled by a purple ring. The entire emblem is surrounded by a larger circle containing the university's name in Arabic script at the top and English at the bottom.

التحليل الاقتصادي الكلي





منشورات جامعة دمشق

كلية الاقتصاد الثالثة

التحليل الاقتصادي الكلي

الدكتور بشير فواز الدعاس

مدرس في كلية الاقتصاد الثالثة

1441 - 1442 هـ

2019 - 2020 م

جامعة دمشق



فهرس محتويات كتاب التحليل الاقتصادي الكلي

الصفحة	العناوين	
13	التحليل الاقتصادي الكلي في ضوء النظرية الاقتصادية	الباب الأول
15	1.1. علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي	الفصل الأول
20	2.1. مستويات التحليل الاقتصادي	مفهوم التحليل
32	3.1. النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي	الاقتصادي
37	4.1. السياسة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي	
47	5.1. المشكلات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي	
56	1.2. مفهوم النموذج في التحليل الاقتصادي	
58	2.2. العرض الكلي الطلب الكلي	
66	3.2. التدفق والرصيد	الفصل الثاني
67	4.2. التوازن الاقتصادي	مفاهيم وقضايا
71	5.2. الاستهلاك	منهجية في التحليل
76	6.2. الادخار	الاقتصادي الكلي
77	7.2. الإنفاق الكلي وعناصره	
79	8.2. مفاهيم عامة في الحسابات القومية	
95	1.3. النمو الاقتصادي	الفصل الثالث
110	2.3. البطالة تعريفها، أنواعها، أسبابها	النمو الاقتصادي
120	3.3. التضخم وأنواعه	والدورات الاقتصادية
129	4.3. الدورات الاقتصادية	
143	1.4. معايير كفاءة النظام الاقتصادي	الفصل الرابع:
154	2.4. التدفق الدائري للدخل	أداء الاقتصاد القومي
162	3.4. التسرب والحقن	والتدفق الدائري
167	4.4. طرق حساب الناتج القومي	

179	تطور النظرية الاقتصادية الكلية	الباب الثاني
182	1.5. المدرسة التقليدية "الكلاسيكية"	
186	1.1.5. توازن سوق العمل	
194	2.1.5. توازن سوق السلع والخدمات	الفصل الخامس
199	3.1.5. توازن السوق النقدية	التحليل الاقتصادي
206	2.5. التحليل الكلي في المدرسة النيوكلاسيكية	الكلي في الفكر
207	1.2.5. منهجية التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي	"التقليدي" الكلاسيكي
208	2.2.5. تيار المدرسة النمساوية	وفي الفكر المعاصر
210	3.2.5. تيار المنفعة الحدية	"النيوكلاسيكي"
211	4.2.5. تيار المدرسة النقدية	
214	5.2.5. نظرية التوازن عند النيوكلاسيك	
219	1.6. النظرية الكينزية والتوازن في السوق السلعية	
223	1.1.6. النموذج المبسط للسوق السلعية	الفصل السادس
249	2.1.6. لنموذج البسيط مع موازنة الدولة	التحليل الاقتصادي
264	3.1.6. نموذج بسيط وموازنة الدولة والضريبة متغيرة	الكلي في الفكر
275	4.1.6. النموذج الموسع (اقتصاد مفتوح)	الاقتصادي المعاصر
297	2.6. التوازن الاقتصادي الكلي السوق في النقدية.	
307	التوازن الكلي من منظور المدارس الاقتصادية	الباب الثالث
309	1.7. مفهوم التوازن الاقتصادي	
311	2.7. التوازن الكلي للأسواق في الفكر الكلاسيكي	
315	3.7. التوازن الكلي للأسواق في الفكر النيوكلاسيكي	
320	4.7. التوازن الاقتصادي الكلي وفق التحليل الكينزي	الفصل السابع
329	5.7. دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الكلي	توازن الأسواق في
335	6.7. السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الكلي	الاقتصاد القومي
345	7.7. سياسات جانب العرض	
348	8.7. السياسة الاقتصادية الكلية في التطبيق	

357	1.8. أثر انتقال رؤوس الأموال على التوازن الكلي	
359	1.1.8. حركة رأس المال على المستوى الدولي	الفصل الثامن:
366	2.1.8. آلية انتقال رأس المال والالتزامات المالية	أثر التعامل مع العالم
374	2.8. أهمية القروض كمصدر للتمويل	الخارجي على التوازن
377	3.8. أثر توظيف القرض في الاقتصاد القومي	الكلي.
379	4.8. أثر تسديد الأقساط والفوائد على الاقتصاد القومي.	
383		حالات عملية
401		قائمة المراجع



مقدمة

يصنّف علم الاقتصاد ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية، لارتباطه بالنشاط الإنساني وبالتطورات التاريخية والاجتماعية، إذ لا يمكن قياس الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بدقة نظراً لتداخلها وتشابكها. فكل ظاهرة يمكن أن تكون سبباً ونتيجة في آن واحد. الأمر الذي ترتب عليه في الماضي اختلاف آراء المدارس الاقتصادية لدى تفسيرها لتلك الظواهر، كما هو الحال في مسألة أسباب البطالة مثلاً. لهذا يمكن القول ليس هناك نظرية اقتصادية صحيحة ومطلقة، بل ثمة أفكار مختلفة تندرج ضمن نظرية الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المتبعة.

مرّ التحليل الاقتصادي الكلي خلال تطوره بمراحل عدة. فنجد أن الاقتصاديين التقليديين الكلاسيكاً طرحوا أفكارهم حول مختلف القضايا الاقتصادية وفق آلية السوق، مشترطين عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا كحام لمصالح الأفراد. ثم جاء الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز "Keynes" ومن خلال سعيه لحل أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين محدثاً نقلة نوعية في التحليل الاقتصادي الكلي عبر دعوته لتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

بينما استحسن الاقتصاديون النقديون أمثال ميلتون فريدمان عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي إلا في حدود بعض السياسات تجاه عدد من المتغيرات الكلية مثل: عرض النقود والإنفاق الحكومي والضرائب وعجز الميزانية. أعاد الاقتصاديون التقليديون الجدد (النيوكلاسيك) طرح فكرة التوازن التلقائي للسوق بناء على نظرية التوقعات الرشيدة.

ومن نافلة القول أنه لا يوجد علم أو تقدم علمي إلا عن طريق البحث والتتقيب عن حقائق محددة، دون تعميم نتائج البحث، إلا بعد اختبار ملائمة هذه النتائج لحل المشكلات المطروحة، على أن ذلك لا يعني أن الكشف عن الحقائق عديم أو قليل الأهمية، وتقدم البحث يعتمد على المنهج العلمي، يدور في فلكه فيتركز عليه وجوداً وعدماً. وقد يأخذ البحث العلمي معنى التفسير النقدي للأفكار بغية الوصول إلى حلول للمشاكل، وهنا نجد

أنفسنا أمام تحليل للأفكار وإيجاد تفسير نقدي لها، لنبين أوجه القوة والضعف وبشكل منطقي في تلك الأفكار. وهذا بطبيعة الحال سيدخلنا في صلب موضوعنا وهو التحليل الاقتصادي.

ولكي تسهل دراسة مقرر التحليل الاقتصادي الكلي، لابد من الإشارة إلى كفاءة أسلوب الدراسة المتبع من قبل الطالب وتحديد كيفية دراسة المقرر، إذ لا بد للطالب من الإلمام بالمفاهيم الاقتصادية والمصطلحات الخاصة بالتحليل الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وكذلك استيعاب النماذج والمعادلات الرياضية والعلاقات التي تربط فيما بينها، فضلاً عن المبادئ العامة لاتخاذ القرار. هذه المنهجية سترافق الطالب وتصحبه خلال فترة دراسته الجامعية وحياته العملية، خاصة وأنها تحظى بأهمية بالغة في التطبيق العملي. وينضوي ضمن ذلك بالطبع القدرة على البحث عن المعلومات والبيانات المستهدفة وتبويب هذه المعلومات وفقاً للمعايير المتبعة واستخدام هذه الاستنتاجات في إيجاد حلول للمشكلات القائمة. كما أن الكفاءة الشخصية للقارئ والتي تركز بشكل أساسي على المرونة العقلية التي يتمتع بها الطالب - وتشمل قدرته على تقييم القضايا المعقدة، موضع التحليل - تساهم في سهولة التعامل مع موضوعات الكتاب.

لا أزعج أنني أحطت في هذا الكتاب بكل تفاصيل موضوعات الاقتصاد الكلي، يتناول التحليل الاقتصادي الكلي دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، واعتبار الاقتصاد القومي وحدة اقتصادية واحدة. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم إطار نظري يندرج في سياق والقوانين الاقتصادية والنظرية الاقتصادية الكلية، ويمكن الطالب من إدراك أساسيات التحليل الاقتصادي الكلي. كما أنه يتضمن جانب تطبيقي لتبسيط بعض الأفكار والمفاهيم التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي الكلي، بغية تمكين أعضائنا طلاب السنة الثانية في كلية الاقتصاد من تعميق وترسيخ المعرفة الاقتصادية لديهم. كما نهدف من هذا الكتاب، إلى تمكين الطالب من الإلمام بهذه الموضوعات وجعله قادراً على تقييم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة والتنبؤ بآثارها الاقتصادية. والإحاطة بمفردات مقرر التحليل الاقتصادي الكلي يجعله قادراً على فهم وتحليل الصراعات السياسية التي تعود في منشأها

لعوامل اقتصادية مثل الصراعات والمناقشات الاقتصادية التي تدور بين الأحزاب السياسية في سعيها للوصول إلى السلطة.

ويستند هذا الكتاب في مفرداته على عملية التطور التاريخي للاقتصاد الكلي، وبالتالي ينبغي أن يكون مفهوماً، أن الاقتصاد الكلي عرّف منهجية ومفاهيم وسياسات متبدلة في سياق التغيرات التي طرأت على العلوم الاجتماعية ونظرتها للقضايا والمفاهيم ذات الصلة. ختاماً نأمل أن نكون وفقنا في وضع كتاب بين أيدي أبنائنا الطلبة الأعزاء، يسهم في تعزيز وتنمية معارفهم العلمية، ومرجعاً علمياً للباحثين في الشأن الاقتصادي.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق

بشير فواز الدعاس



الباب الأول

التحليل الاقتصادي الكلي في ضوء النظرية الاقتصادية

الفصل الأول: مفهوم التحليل الاقتصادي

الفصل الثاني: مفاهيم وقضايا منهجية في التحليل الاقتصادي الكلي

الفصل الثالث: النمو الاقتصادي والدورات الاقتصادية

الفصل الرابع: أداء الاقتصاد القومي والتدفق الدائري



الفصل الأول: مفهوم التحليل الاقتصادي

1-1: علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي

تصنف الظواهر المحيطة بالإنسان ضمن مجموعتين، الظواهر الطبيعية وتعنى بدراستها العلوم التطبيقية كالفيزياء والفلك والرياضيات، والظواهر الاجتماعية وتهتم بها العلوم الإنسانية كالقانون والاجتماع والأدب والاقتصاد.

بشكل عام يعرف علم الاقتصاد، بأنه العلم الاجتماعي، الذي يعنى بدراسة التقلبات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي والبطالة وغيرها من الظواهر الاقتصادية. لقد ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد بظهور الثورة البورجوازية الصناعية في أوروبا، ونتيجة للتغيرات الجذرية التي أحدثتها هذه الثورة في عمليات الإنتاج وفي مجال السوق، وما نتج عن ذلك من تطور عميق في العلاقات الاقتصادية. تطور علم الاقتصاد بشكل ملحوظ عبر فترة تزيد على قرنين من الزمان، ولأنه فروع من العلوم الاجتماعية، فهو لا يزال في حالة تطور مستمر تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والمتغيرات الدولية التي يشهدها العالم من حين لآخر. وتمثل النظرية الاقتصادية الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلي. فكثيراً ما يتردد على مسامعنا مصطلحات اقتصادية ترتبط بالاقتصاد الكلي كالدخل القومي، والناجى القومي، الادخار، الاستثمار والاستهلاك ... فما المقصود بذلك وما هو مضمون بعض العناوين التي نقرأها في الصحف أو نسمعها في وسائل الإعلام، مثل مشكلة البطالة وتراجع معدل النمو أو ارتفاع سعر صرف الدولار؟ إن المفردات والمصطلحات سألقة الذكر تكوّن جزء من اهتمامات التحليل الكلي.

يدرس علم الاقتصاد كفرع من العلوم الاجتماعية السلوك البشري والرفاهية، العلاقة بين المقاصد والأهداف، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة، للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق النمو والوفرة في المال. حتى مدرسة الاقتصاد الماركسي، التي نادى بالحد من مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة على الطبقات المالكة الأخرى، وبالأخص الطبقة الرأسمالية نجد أنها اعتمدت في بنيانها الاقتصادي على الفكر الاقتصادي الرأسمالي وبالتحديد أفكار كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو.

يرجع مرشح الرئاسة الأمريكية السابق ليندون لاروش¹ في كتابه عن أولويات الاقتصاد الرياضي عام 1995 بدايات نشو علم الاقتصاد للفنان الايطالي ليوناردو دافنتشي نهاية القرن الخامس عشر في نظرية تصميم المكاين. ويرى لاروش أن غوتفريد لابنز أول من طبق حساب التفاضل، إذ نشر في مقال عام 1671 بعنوان "المجتمع والاقتصاد" تحدث فيه عن الأجور والتكاليف، ثم بحث العلاقة بين العمل والطاقة وبالأخص الآلات التي تعمل بالطاقة الحرارية. طور لابنز مصطلح العمل والطاقة ثم شاع استخدامهما في علم الفيزياء الأمر الذي مهد لظهور ما يعرف بالاقتصاد الفيزيائي الذي يوضح النمو الاقتصادي اعتماداً على العلاقة بين استخدام الطاقة الحرارية والعمل، فتكثيف استخدام الطاقة يترتب عليه اختراع آلات جديدة وتخفيض أو تقليص للعمل البشري وبالتالي زيادة الإنتاج. وانعكس هذا التطور ايجابياً على أنشطة المناجم وصناعة التعدين. في الحقيقة لا يوجد تعريف محدد ودقيق لعلم الاقتصاد، في عام 1776 م. نشر آدم سميث كتابه دراسة في طبيعة ومسببات ثروة الأمم، موضحاً فيه تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتني²، آدم سميث الذي عاش حقبة الثورتين الأمريكية والفرنسية، توافق تشديده على الحرية الاقتصادية مع الاعتقاد المزايد بالحرية السياسية الذي سرى خلال تلك الفترة. منذ ذلك الوقت وحتى يومنا الراهن دأب الاقتصاديون على تقديم تعريفات مختلفة لعلم الاقتصاد تتوافق مع التغيرات والتطورات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي، بحيث تعكس تلك التعريفات وجهات نظر مختلفة تتراوح بين الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي. على سبيل المثال عرّف الاقتصادي البولوني أسكار لانجه علم الاقتصاد بأنه "علم القوانين التي تهيم على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها". أما الاقتصادي البريطاني ليون تشارلز روبنز كان أورد ضمن طيات كتابه علم الاقتصاد عام 1932 تعريف لعلم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يعني بدراسة السلوك والنشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة والمتعددة، باستخدام موارده المحدودة". بطبيعة الحال

1 ليندون لاروش. هل تريد أن تعلم كل شيء عن الاقتصاد. ص. 2

يعكس هذا التعريف المشكلة الاقتصادية للإنسان من خلال الرغبة في المواءمة بين حاجاته من جهة وندرة الموارد المتاحة لديه من جهة أخرى.

بينما نجد الاقتصادي الأمريكي بول ساملسون يعرف علم الاقتصاد بأنه ' العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للبدائل عند استخدام الموارد في إنتاج السلع وتوزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وبين مختلف أفراد المجتمع'. يعتبر الاقتصاد الرياضي كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لدى ساملسون وهو من منظوره تطبيق عملي لمشاكل التجارة الدولية والنقل والتسويق ولإستراتيجية التنافسية في التجارة الدولية وكذلك في الإنتاج الصناعي والتخطيط الدفاعي. من الواضح أن هذا التعريف يأخذ بمسألة التوزيع كمضية محورية. كما يلحظ مسألة النمو الاقتصادي باعتبارها المسألة الرئيسة التي يسعى التحليل الاقتصادي الكلي لإيجاد حلول اقتصادية لها وكسبيل لإشباع حاجات المجتمع مستقبلا، مع مراعاة اختيار أسلوب الإنتاج الملائم، نظرا لأهمية هذا الاختيار في تخصيص الموارد وتحديد أولوية استخدامها.

بطبيعة الحال يعتبر التحليل الاقتصادي - موضوع كتابنا - جزء من علم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي، فهو يتناول دراسة العلاقات التابعة بين الظواهر، أي العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية. ويقوم منهج التحليل الاقتصادي على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية كالتضخم مثلاً إلى عناصرها البسيطة التي يمكن فهمها ببسر أكثر من فهم الظاهرة بكليتها، ومن ثم صوغ الفرضية التفسيرية لهذه الظاهرة، على ضوء ذلك الفهم وعلى أساس العلاقة التابعة أو السببية بين عناصر الظاهرة الواحدة أو مجموعة ظواهر اقتصادية. تجدر الإشارة إلى طبيعة العلاقة والصلة الأكيدة بين كل من التحليل الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية، ومن الصعوبة بمكان فهم الأول دون فهم الثاني. من المؤكد أن منهج البحث والتحليل العلمي هو شكل عملية المعرفة، أي الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل إلى نظرية أو قانون عام، أي هو أسلوب الباحث في الوصول إلى حقائق الأشياء المحيطة به في الطبيعة والمجتمع من خلال مجموعة من الإجراءات الذهنية

والواقعية التي يستخدمها لهذا الغرض. والتحليل الاقتصادي شأنه شأن أي علم من العلوم يتطلب البحث فيه توافر مقومات البحث العلمي، والتي يمكن إيجازها بالتالي:

- 1- توفر معارف علمية كأرضية تمكن الباحث من تحديد هدف البحث (الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الظاهرة موضوع البحث)، ثم تحديد طرق البحث باستخدام منهجية معينة، وأخيراً نتائج البحث التي تمكن من وضع نظرية تفسر الظاهرة المدروسة.
- 2- بناء فرضيات تسهم في تفسير سلوك وصيرورة الظاهرة موضوع البحث من خلال الملاحظة والمراقبة والتجربة العلمية للكشف عن صفات وخصائص الظاهرة ومراقبة سيرها ومعرفة أسبابها وتطورها التاريخي وإعطاء وصف لها.
- 3- استخلاص القوانين الموضوعية والمبادئ العلمية باستخدام طرق الاستقصاء والاستنتاج والاستقراء أو التحليل أو التجريد، ومن ثم التحقق من صحة القوانين والمبادئ التي تم التوصل إليها ومدى انطباقها على الواقع.

في الغالب يعتمد البحث والتحليل الاقتصادي على استخدام المبادئ التحليلية والترابط المنطقي بين الفرضيات النظرية، وعلى اختبار نتائج التحليل وتطبيقها لتكون فيما بعد أساسيات علم الاقتصاد، بالاعتماد على الاستقراء أو الاستدلال: أي الحصول على معلومات معينة عن ظاهرة ما باستخدام بيانات تاريخية والاستفادة منها لتوقع ما قد يحدث مستقبلاً فيما لو تكررت الأحداث التاريخية نفسها. أو استناداً للاستنباط أو الاستنتاج الذي يعتمد على فرضية معينة يتم اختبارها وتحويلها إلى نظرية ومن ثم تعميم للنظرية، وبطبيعة الحال يعتمد التحليل الاقتصادي نوعين من المبادئ المنهجية:²

- مبادئ قائمة على الاستنتاجات المنطقية وتسمى بالتعميمات أو المبادئ التحليلية، وهي تلك التي تنساب منطقياً انطلاقاً من مجموعة افتراضات نظرية مترابطة فيما بينها زيادة المساحة المزروعة تقود إلى ارتفاع مستوى الإنتاج .

2 - مطانيوس حبيب (http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/19dec_2.doc)

■ ومبادئ قائمة على الاستنتاجات التطبيقية التي تقررها العلاقات القائمة بين المعطيات الاقتصادية الملموسة، مثلاً ملاحظة واستنتاج أن أسعار الخضار تنخفض في مواسم إنتاجها فيما ترتفع أسعارها في بداية الموسم أو عند نهايته.

لهذا يمكننا القول إن منهجية البحث في علم الاقتصاد تنطلق من حقيقة أن علم الاقتصاد يدرس ويحلل السلوك البشري في حالتي الاستهلاك والإنتاج على الجماعة (الدولة) ومستوى الفرد، غير أن تشابك الظواهر الاقتصادية وتعقيد العلاقات فيما بينها دفع بالاقتصاديين إلى استعمال أدوات التحليل الإحصائي والرياضي، كوسيلة ناجعة لعزل العوامل عن بعضها، وقياس أثر كل منها على حدوث الظاهرة المعنية موضوع الدراسة. وحرى بنا أن نشير إلى أن أهمية التحليل الاقتصادي الكلي تتزايد مع تزايد اهتمام الحكومات في سعيها لتحقيق أقصى توظيف لمواردها وإمكاناتها الاقتصادية، بهدف زيادة الدخل القومي وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، عبر دراسة وتحليل العوامل التي تحدد المستويات الكلية للنتاج القومي والأسعار والتوظيف والصادرات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحظى التحليل الاقتصادي الكلي بأهمية كبيرة ومتزايدة كونه يمكننا من:

1- فهم محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والعوامل التي تسهم في ارتفاع مستوى الرفاهية ومستوى معيشة الأفراد.

2- معرفة كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي مستقر يضمن عدم تذبذب وتقلب الأسعار، في ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية لمعالجة مثل هذه الظواهر.

3- كذلك فهم التقلبات الاقتصادية من انتعاش وركود، حيث تقوم أدوات التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد والعوامل التي تسبب حدوثها.

أخيراً لابد من التذكير بأهمية التحليل الاقتصادي الكلي، حيث تزايد اهتمام الحكومات في سعيها لتحقيق أقصى توظيف لمواردها وإمكاناتها الاقتصادية، بهدف زيادة الدخل القومي وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، عبر دراسة وتحليل العوامل التي تحدد المستويات الكلية للنتاج والأسعار والتوظيف والصادرات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، فضلاً دراسة دور الدولة ومدى وحجم تدخلها في النشاط الاقتصادي. كما تظهر أهمية التحليل

الاقتصادي من طبيعة علم الاقتصاد، الذي يتعامل مع الأحداث المستقبلية. الفلاح يزرع اليوم لكي يحصد غداً. هناك فترة زمنية بين الأمرين، الفعل والنتيجة. وخلال هذه الفترة قد تقع أحداث غير متوقعة، وهذا المثال ينطبق على معظم القرارات الاقتصادية. فالاقتصاد هو علم التعامل مع المستقبل، المليء بالمفاجآت السارة وغير السارة، أي التعامل مع شيء مجهول، ولكنه ليس مجهولاً بالكامل. فالمطر يأتي في مواسم محددة قد تتقدم أو تتأخر قليلاً، ولكنها تأخذ بشكل عام نمطاً معروفاً ومستقراً. فإذا كان المستقبل غير معروف بالكامل فإنه أيضاً غير مجهول بالكامل، فهناك نوع من التواتر في الأحداث وهناك علاقات سببية تربط النتيجة بالسبب، فما يحدث اليوم هو نتيجة لما حدث بالأمس.

من هذا الموقع ظهرت فكرة التحليل الاقتصادي الفني، التي تعتمد على قراءة البيانات المالية والسلاسل الزمنية لاستشراف مستقبل التغيرات الاقتصادية. فقراءة هذه البيانات تمكن من إعطاء صورة مبدئية عما سيكون عليه المستقبل، وهذا أساس التحليل الاقتصادي الفني. في نفس الوقت تفسير الظواهر، وبالتالي القدرة على التنبؤ بتطورها، يتطلب نظرية أو مجموعة من الفرضيات حول أسباب الظاهرة، وهذه الأفكار أو تلك الفرضيات هي ما تقدمه النظرية الاقتصادية. وبذلك تحاول النظرية الاقتصادية شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها اقتصاد ما، وإعطاء الحلول الملائمة لهذه المشاكل. من جهة أخرى نجد أن التحليل الاقتصادي، يعالج المشاكل الاقتصادية في إطار التحليل الساكن؛ الذي يظهر حالة معينة في لحظة محددة، دون الالتفات لتغير الزمن. وكذلك التحليل الساكن المقارن، الذي يقارن بين وضعين أو حالتين مختلفتين في لحظة زمنية محددة. وهناك التحليل الديناميكي، الحركي، الذي يظهر الأثر النهائي للمتغيرات الاقتصادية الداخلية، التي تتغير بتغير الزمن، فتأخذ الزمن في الاعتبار، بحيث يؤثر المتغير المُفسر 'المستقل' مع مرور الزمن على تطور المتغير التابع. وبهذا يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات عبر الزمن.

1-2- مستويات التحليل الاقتصادي

يعتبر التحليل الاقتصادي جهد علمي يقوم به الباحثون عند دراستهم للظواهر والعلاقات الاقتصادية، وهو الأداة التي تمكنهم من اختبار صحة النظرية الاقتصادية ومدى قدرتها

على تفسير وشرح سلوك تلك الظواهر، كما تحدث في الواقع العملي. بالالتكاء على التحليل الاقتصادي يقرر الاقتصاديون والباحثون قبول النظرية الاقتصادية أو رفضها، ومن ثم قبول أو رفض القوانين الاقتصادية التي من شأنها أن تضبط مسار العلاقات الاقتصادية. انطلاقاً من هذا التصور يغزو التحليل الاقتصادي على درجة كبيرة من الأهمية، وهو ليس عملاً عابثاً يتم دون قواعد ومناهج تنظمه وتضبط مساره. في حقيقة الأمر التحليل الاقتصادي يتكئ على قواعد مناهج علمية تستخدم في البحث والتحليل وله أدوات وأساليب علمية، هي نفسها في حالة تطور دائم تبعاً للتقدم والتطور العلمي في العلوم الاجتماعية والطبيعية. يصعب في بعض الأحيان فصل الحيز التحليلي للاقتصاد الكلي عن الاقتصاد الجزئي غير أن التمييز بينهما على درجة بالغة من الأهمية. في التحليل الجزئي يعتبر كل من الدخل القومي ومستوى التشغيل ومعدل البطالة والمستوى العام للأسعار³ معلومات معطاة ومحددة أو مفترضة. بينما يتجه التحليل الكلي لتفسير الترابط بين هذه المتغيرات وتأثير كل منها على الآخر. ولغرض التبسيط سنناقش أربعة مستويات من التحليل الاقتصادي؛ التحليل الجزئي، والتحليل القطاعي، والتحليل الكلي، والتحليل العالمي، على أن نبين التداخل بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي في فقرة إضافية.

1-2-1- التحليل الاقتصادي الجزئي:

يتناول التحليل الاقتصادي الجزئي السلوك الفردي وقرارات الوحدات الاقتصادية الأساسية الفردية ذات القرار المستقل، فيما يتعلق بعملية الإنتاج أو الاستهلاك، أو الاستثمار والادخار، ولا فرق أن تكون الوحدة الاقتصادية الأساسية فرداً أو مشروعاً. تطور التحليل الاقتصادي الجزئي مع النظرية الهامشية والنظرية الكلاسيكية الجديدة. أرست النظرية الهامشية (الحدية)⁴ جذور التحليل الاقتصادي على أساس أن المنفعة المستمدة من الوحدة الحدية الأخيرة المستهلكة، وتعتبر منفعة آخر وحدة مستهلكة، الأساس

3- بخاري عبلة عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص. 14

4- الأفندي محمد، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ص. 25

في تحديد قيم السلع. وبطبيعة الحال يستند التحليل الحدي إلى تأثير التغير الضعيف في أحد المتغيرات، زيادة أو نقصان وحدة واحدة في الاستهلاك أو في الإنتاج، على وضع صاحب الفعالية الاقتصادية مستهلكاً كان أم منتجاً.

فيما يخص الفرضيات التحليلية على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي تجدر الإشارة إلى مبدأ الرشد الاقتصادي، حيث تتمتع الوحدات الاقتصادية بالرشد الاقتصادي الذي يمكنها من السعي إلى تحقيق أهدافها من النشاط الذي تقوم به وفقاً لمعيار السلوك الرشيد، وهو السعي إلى تعظيم المنافع وتقليل التكاليف، ما يتعلق بسلوك المستهلك فإنه يسعى إلى الحصول على أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة. أما المنتج فهو يسعى إلى الحصول على أكبر ربح ممكن مقابل تجمل أقل تكلفة ممكنة. وأما العامل فيسعى للحصول على أكبر أجر ممكن مقابل العمل الذي يقوم به. وفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، يتم التحليل انطلاقاً من مقولة السلوك الرشيد (عقلانية) التصرفات الفردية وصولاً إلى إظهار حالة التوازن العام الذي يعني تحقيق الحل الأمثل في المردود الاجتماعي. وهنا يقوم التحليل الجزئي وفق النظرية الكلاسيكية الجديدة على فكرة مفادها؛ يسعى المستهلكون إلى توزيع قدراتهم الشرائية (دخلهم) بين مختلف السلع والحاجات وفي ضوء الأسعار التي يدفعونها والمنافع التي يحصلون عليها. أما المنتجون فيوزعون استثماراتهم بين الأنشطة التي تعطيهم أعلى منفعة ممكنة أو أعلى (ربح) ممكن. هيمنت هذه المعرفة في إطار الاقتصاد الجزئي على نشاط إدارة الأعمال، وتركزت في الاقتصاد، من خلال "نظرية السوق"، ونظرية الميزانية ونظرية التكاليف. تمكن هذه الطريقة الاستقرائية من اكتساب معرفة سلوك المستهلك الأسرة أو المنتج المنشأة، ثم تعميم تلك المعرفة على شكل قوانين اقتصادية. والتعرف على مجال التحليل الاقتصادي الجزئي يكمن في الإجابة على السؤال المطروح والأكثر شيوعاً: كيف سيتأثر طلب المستهلك والمنشأة والحكومة على السلعة أ إذا تغير سعر السلعة البديلة ب؟ ويلاحظ هنا أن السعر هو العامل المحدد لكمية الطلب. لذلك يغطي التحليل الجزئي الموضوعات المرتبطة بنظرية السوق، القطاع العالي ونظريتي المستهلك والتكاليف.

من هنا نلاحظ أن اهتمام التحليل الاقتصادي الجزئي ينصب على توزيع عوامل الإنتاج في الأسواق الجزئية، وهذا بدوره سيوضح مدى تأثير مستوى الأسعار في تلك الأسواق الجزئية، وبالتالي سيحدد مستوى الطلب على سلعة معينة وبالنتيجة مستوى العمالة والتشغيل في سوق هذه السلعة، اللذان سيرتفعان بزيادة الطلب على تلك السلعة. يتكون التوازن الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي من زاوية التحليل الجزئي من مجموع التوازنات في الأسواق الجزئية. لأن الاقتصاد الكلي يتكون من مجموع الفعاليات الاقتصادية على مستوى المستهلك والمنتج.

2.2.1. التحليل الاقتصادي القطاعي

يوصف التحليل الاقتصادي القطاعي، بأنه أسلوب تحليل وسطي بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي، هو أسلوب تحليل مُحدث، اقترحه *Stuart Holland* ستيوارت هولاند عام 1975، بوصفه أسلوب تحليل يظهر خصوصية المجموعات الصناعية الكبرى (شركات صناعة السيارات، شركات البرمجيات)، التي تشكل محور اهتمام التحليل الاقتصادي الكلي، وتحليل أوضاعها. يتمحور اهتمام التحليل الاقتصادي القطاعي على أحد قطاعات النشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة، خدمات) أو فرع من النشاط القطاعي (الصحة، التعليم، النقل، الصناعة الكيميائية صناعة الصلب وغيرها). كما سنلاحظ في الفصول القادمة أن الاختلال في أحد قطاعات الاقتصاد القومي يؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي، على سبيل المثال يؤثر التغير في قطاع التجارة الخارجية عند الكلاسيك وعند كينز على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال مضاعف التجارة الخارجية. يعود تراجع الصادرات إلى تراجع الطلب على منتجات الصناعات التصديرية، وهذا سيقود إلى إغلاق بعض المصانع التي لا تستطيع الاستمرار في الإنتاج في ظل هذه الظروف، وبالتالي سيزداد معدل البطالة ويتراجع الطلب على منتجات القطاعات الأخرى، فتبدأ مرحلة انكماش تشمل الاقتصاد القومي.

بدأ التحليل الاقتصادي القطاعي يسهم إسهاماً متزايداً في العلوم الاقتصادية، وصارت عناوين مثل اقتصاد الصناعة، اقتصاد الزراعة، اقتصاد النقل، الصحة، النقابات، الأحزاب وغير ذلك تنصدر قائمة الكتب الاقتصادية المنشورة. تعاضمت أهمية التحليل الاقتصادي

القطاعي في الأونة الراهنة، لارتباطه بنشاط الشركات متعددة الجنسيات، التي فرضت حضورها على الساحة الدولية والاقتصاد العالمي بشكل متزايد، ولاسيما أن أغلب هذه الشركات متخصصة في منتجات محددة تنتمي لقطاعات اقتصادية معينة. أن مؤشرات أسواق المال العالمية ترتبط بأداء مثل تلك الشركات، كشركات إنتاج السلاح، والتكنولوجيا، وصناعة السيارات، وصناعة الدواء. وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه الشركات قوة اقتصادية مهمة في الاقتصاد العالمي. حيث يتركز نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة مثل صناعات البترول والبتروكيماويات والسيارات والالكترونيات، حيث المركز الرئيسي لهذه الشركات يكون غالباً في الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً.

3.2.1. التحليل الاقتصادي الكلي

يتناول التحليل الاقتصادي الكلي معالجة المجاميع الاقتصادية والمتغيرات الإجمالية، معتبراً أن المتغيرات الإجمالية ليست مجرد حاصل جمع مكوناتها ومفرداتها. وبالتالي تبدل هذه المتغيرات وتغير سلوكها وتطورها لا يساوي مجموع التغيرات الحاصلة في سلوك المشروعات والأفراد (أي الوحدات الاقتصادية المكونة لها). فالتحليل الاقتصادي الكلي فيتناول الاقتصاد الوطني باعتباره وحدة واحدة يدرس تغيراته المختلفة باعتبارها سلوكاً مترابطاً لوحدة كبرى هي الاقتصاد الوطني. أي يدرس الغابة لا الشجرة. يحاول التحليل الاقتصادي الكلي فهم وتفسير المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد القومي من خلال التركيز على ظاهرة النمو الاقتصادي، وتدخل السلطات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة الاقتصادية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية. إن طبيعة الحلول للمشاكل التي يمكن أن تواجه شجرة واحدة، والتي هي جزء من الغابة، بالتأكيد تختلف عن طبيعة الحلول للمشاكل والتحديات التي يمكن أن تواجه الغابة، وإن عرض مشاكل الغابة على أنها مجموع مشاكل الأشجار المكونة للغابة، إنما هو تقديم صورة مشوهة عن الواقع الحقيقي. يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة القضايا الاقتصادية الكلية مثل الدخل الكلي، حجم الاستخدام، المستوى العام للأسعار، البطالة، الكساد والتضخم وغيرها من المتغيرات

الكلفة، فهو لا يهتم بمالين المستهلكين، أو الموزعين أو المنتجين، إنما يعنى بالطلب الكلي والعرض الكلي، كما أنه لا يلقي بالاً لسلوك مالكي الأسهم في الأسواق المالية، والحائزين على الأصول النقدية والمالية، وإنما يُعنى بالادخار والاستثمار، والعلاقات القائمة المحددة للمستوى العام للأسعار، والتضخم، وتوزيع الدخل، وكمية النقد المتداولة، وغيرها من المتغيرات الكلفة. كما أن التحليل الاقتصادي الكلي لا يتوقف كثيراً عند التوازنات الجزئية (توازن سوق سلعة ما)، إنما يهتم بالتوازنات الكلفة وكيفية الوصول إلى حالة التوازن الكلي في الاقتصاد القومي، من خلال اقتراح وتطبيق سياسات اقتصادية محددة تتوافق مع حالة الاقتصاد القومي. وفي ضوء مصالح الشركات والجمعيات والنقابات فإن التطورات الاقتصادية الكلفة على درجة كبيرة من الأهمية. إضراب مجموع العاملين في إحدى شركات الطيران، ستكون آثاره الاقتصادية مختلفة تماماً عن الآثار الاقتصادية لإضراب العمال في قطاع الطيران المدني بأكمله، وسيكون الأمر مختلف إذا شمل الإضراب كل العاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

إن أسلوب التحليل الاقتصادي الذي عرضه «جون مينارد كينز» وذافع عنه كمنهجية لفهم آلية حدوث الأزمات في اقتصاد السوق، كان وسيلة ناجعة لمعالجة تلك الأزمات والخروج منها. قياساً على ذلك، يعالج التحليل الاقتصادي الكلي بشكل عام، النشاط الاقتصادي على المستوى (القومي)، من حيث تناوله للمجاميع الاقتصادية المتعلقة بالعمليات الاقتصادية الرئيسية؛ الإنتاج والناتج القومي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الاستيراد والتصدير، البطالة، التضخم والركود.... الخ. من جهة ثانية يبحث الاقتصاد الكلي في كيفية تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات وأثار اختلال التوازن فيما بينها على البطالة والتضخم وأسعار صرف العملة وعلى النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد.

في التحليل الاقتصادي الكلي يلعب الدخل القومي العامل الحاسم في توضيح وبيان كمية الطلب الاستهلاكي الكلي - كما سنرى في الفصول اللاحقة - وبالتالي فإن الموضوعات التي يغطيها الاقتصاد الكلي ترتبط بالدورة الاقتصادية، والنمو، والتشغيل، والسياسة الاقتصادية. إذ يهتم التحليل الاقتصادي الكلي في الجانب التطبيقي بوصف

التطورات الاقتصادية الكلية، وفي الجانب النظري يهتم بتوضيح الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية يقدم اقتراحات لحل المشكلات الاقتصادية.

إذا أراد المرء تتبع تحليل الطلب على كل من السلع والنقود في حالة التوظيف أو التشغيل الكامل، ينبغي إتباع تحليل اقتصادي على المستوى الكلي، الذي هو بطبيعة الحال أبعد من النظر إلى التحليل الاقتصادي الجزئي وتجميع مكونات سوق جزئية ما. ولهذا يعتمد المحللون الاقتصاديون على أسلوب التجريد لعزل العوامل المعقدة واحداً تلو الآخر، ومن ثم إعادة تركيب التفاعل بين مختلف هذه العوامل لمعرفة أثر كل منها في سير النشاط موضوع التحليل. ويمكن تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي في النقاط التالية:

- 1- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة، الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.
- 2- يتناول الطلب الكلي المتمثل بالإنفاق الكلي في المجتمع، والعرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.
- 3- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
- 4- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى إحدى الموضوعات الهامة، التي تشغل حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي الكلي، المتمثلة بتباين الروى حول دور الدولة في الشأن الاقتصادي، لأن الدولة هي الفاعل الاقتصادي الوحيد الذي يمكن أن يعالج المسائل الكلية على مستوى النظام الاقتصادي الإجمالي، كون الدولة تمتلك العديد من وسائل التدخل، مثل اعتماد السياسات المالية والنقدية، والتدخل على مستوى التخطيط الشمولي، الجزئي، والتخطيط

الإلزامي أو التوجيهي. وقد كان كينز أول الاقتصاديين الليبراليين الذين عزوا دوراً كبيراً للدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية.

4.2.1. حدود التداخل بين الجزئي والكلّي

يعالج التحليل الاقتصادي الكلّي التقلبات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي والبطالة وغيرها من الظواهر الاقتصادية على المستوى القومي، حيث يتم الجمع بين الأسواق الفردية البسيطة (تجميعاً) نظرياً بسوق واحدة على مستوى الاقتصاد الكلّي. وهذا يعرض صورة مشوهة عن الواقع الحقيقي. ولكن بالنسبة لقضايا مهمة في السياسة الاقتصادية، يغدو التحليل الاقتصادي الكلّي ضرورة حتمية لاختيار بدائل ناجعة على مستوى الاقتصاد القومي، تقوم عليها سياسة اقتصادية فعالة.

لفهم الاقتصاد الكلّي، يجب التمييز بين النشاط الاقتصادي من وجهة نظر المشروع الفردي، أي من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي. إذ يمكن تفسير وفهم الحقائق الاقتصادية من خلال عرض وتحليل السلوك الفردي في الوحدات الاقتصادية من جهة أولى. ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلّي من جهة ثانية. فالأخذ بنظرية الاستثمار، كم منطقة جزئية من الاقتصاد الكلّي. يظهر أن تحسن الطلب على الاستثمار من قبل الشركات، يحدث نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في السوق. في سياق التحليل الاقتصادي الكلّي ينبغي أن نسأل كيف يؤثر تغير سعر الفائدة والدخل القومي (كمتغيرات تفسيرية) على الطلب الكلّي؟

إذا كان التشغيل مرتبطاً بمستوى الدخل لقومي. وكانت النفقات الرأسمالية في المدى القصير ثابتة، فما هي القواعد الاقتصادية التي يتبع لها كل من التشغيل والعمالة في اقتصاد ما؟ لا يمكن الإجابة على مثل هذه الأسئلة باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي، ومن منظور المعرفة المتاحة في إطار النظرية الاقتصادية الجزئية، من أجل حل قضايا تعتبر من مكونات الاقتصاد الكلّي؛ كالأجور ونظام التشغيل. سنكون أمام نتيجتين متناقضتين، إذا ما اتبعنا نفس السياسة الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي. مثلاً

إذا رغبت منشأة فردية ما بزيادة أرباحها، فقررت دفع أجور منخفضة، دون أن تكون أسعار السوق قد تغيرت، وإذا ما اتبعت المنشآت الأخرى نفس النهج، ما الذي يمكن يحدث؟

ستزداد الأرباح، إذا كان التغير على مستوى منشأة فردية واحدة ولن يتغير التوازن الكلي، بينما يمكن أن يتسبب تطبيق هذه السياسة من قبل المنشآت الأخرى، إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي لن يبقى سعر السوق مستقراً عند مستواه الحالي، بل سينخفض نتيجة لتراجع الطلب الكلي. من هنا نلاحظ أن سلوك منشأة ما لن يؤثر على مستوى السعر، وحالما يصبح هذا السلوك متبعاً من كل المنشآت العاملة، سوف تنتقل آثار هذا التغير في سلوك المنشآت إلى مستوى جديد لسعر التوازن الكلي.

نقطة أخرى لا بد من الإشارة لها؛ في الاقتصاد الجزئي يتوقع أن يحدث تغير في سعر سلعة ما تحولات في هيكل الإنفاق الاستهلاكي، حيث السلع الرخيصة هي الأكثر طلباً، والبضائع مرتفعة الثمن يكون الطلب عليها أقل، من زاوية الاقتصاد الكلي الأمر مختلف، فالتغير النسبي في الأسعار، الذي يعتبر مؤشراً مهماً لتقييم التطورات في الأسواق الفردية، سيؤثر على بنية الإنفاق الكلي في الاقتصاد القومي، إذا ما بقيت هذه المعطيات ثابتة. سنكون في نهاية المطاف أمام تغير في الدخل وتغير في معدل الفائدة، وكلاهما يعتبر من المحددات الهامة لمستوى الإنفاق الاستهلاكي في معادلات الاقتصاد الكلي. وسوف نبين هذا الأمر بالتفصيل في الفصول اللاحقة. بالعودة للسؤال المطروح سابقاً كيف تؤثر التغيرات في سعر الفائدة ومستوى الدخل القومي على الطلب الكلي في الاقتصاد القومي وكيف تؤثر على تطور الأسواق الجزئية؟

في التحليل الاقتصادي الكلي يعتبر الدخل القومي أحد المتغيرات الكلية، وعاملاً حاسماً في تحديد حجم الطلب الاستهلاكي الكلي. بينما في التحليل الاقتصادي الجزئي يعتبر السعر العامل المهم في تحديد حجم الطلب. على ضوء هذه الأسئلة يتقرر أي أيهما أكثر ملائمة التحليل الجزئي أم التحليل الكلي لمعالجة المشكلة المطروحة. ومع ذلك لا يزال هذا التصنيف غير واضح، لأن الهيمنة الحالية للمنهجية الكلاسيكية الجديدة، التي تسعى على نحو متزايد للأخذ بمبادئ الاقتصاد الجزئي وتطبيقها على قضايا ومشكلات الاقتصاد

الكلي. خاصة بعد تراجع الأفكار التي قدمها كينز على صعيد التحليل الاقتصادي الكلي. تلك المنهجية تنطوي على تطبيق معايير التكلفة والمنفعة من وجهة نظر الحسابات الفردية على قضايا الاقتصاد الكلي. وهذا يغير بطبيعة الحال مفاهيم المجاميع والمتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالمعايير والحسابات الاقتصادية الفردية. قد لا يكون الفرق واضحاً بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، عندما يرتبط مثل هذا التفريق بالتجارب والخبرات اليومية للأفراد، لكن وبنفس الوقت من المغالطة أن نستسلم دائماً للتعميم، فتخفيض الأجور مثلاً قد يساعد في إستراتيجية المنشأة الفردية لتحقيق الربح، لكنه يهدد الطلب الكلي ويقود لانخفاض المبيعات على مستوى الاقتصاد الكلي. ارتفاع سعر سلعة ما في سوق جزئية يمكن أن يقود إلى تأثيرات متباينة على مستوى الاقتصاد الكلي. ارتفاع السعر في سوق جزئية ما، سيحد من الطلب على السلعة المعنية المدروسة وبالتالي سيخفض العدد الضروري من العمال في هذه السوق الجزئية، وستتحرر قوة عمل لتنتقل إلى سوق جزئية أخرى يزداد فيها الطلب على العمل. وبالمحصلة فإن أسعار السلع الأخرى ستتناقص نسبياً نتيجة زيادة الإنتاج بسبب العمالة التي انتقلت من السوق الجزئية التي ارتفع فيها السعر، هذا الارتفاع في السعر ينتقل إلى عنصر آخر من عناصر الإنتاج. مثال آخر ارتفاع سعر مادة المازوت يمثل ارتفاع سعر سلعة واحدة في سوق جزئية، لكنه لا يلبث أن ينعكس ارتفاعاً في أجور النقل والمواصلات وتكاليف إنتاج السلع التي يعتمد إنتاجها على مادة المازوت، وبالتالي يحدث تغير في بنية الاستهلاك الكلي والإنفاق الكلي. تأسيساً على ذلك فالعديد من التناقضات في السياسات الاقتصادية يمكن فهمها فقط، عندما يكون المرء المراقب لتلك التناقضات، مدرك أو على معرفة بالمنطلقات التي تبنى عليها نظريات التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي على حد سواء، فضلاً عن فهم طبيعة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

ربما يكون من الضروري الإشارة إلى أن التحليل الاقتصادي الجزئي كان أسبق في توضيح مسألة تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع عناصر الإنتاج في الأسواق الجزئية. لقد أدى ظهور الاقتصاد الكلي لإيجاد شروط منهجية مسبقة للسياسة الاقتصادية، تقتضي

إجبار المنشآت الفردية والقطاع العائلي على إتباع سلوك معين، إذ يصعب تحقيق استقرار التنمية الاقتصادية انطلاقاً من مبادئ ضمان الحقوق الفردية وعدم تدخل الدولة أو عدم فرض أي قيود على نشاط الأفراد.

وعليه نستنتج أنه لا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تقوم على مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، حتى وإن كانت الأنشطة الفردية تؤثر على المجاميع الاقتصادية الكلية "الاستهلاك" و "الاستثمار". لذلك يمكن أن توجد السياسة الاقتصادية فقط عندما يكون ثمة ترابط بين النظرية الاقتصادية الكلية وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالترابط بين التنمية الاقتصادية الشاملة أي نمو إجمالي الناتج المحلي وبين أجزاء المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتحويلات الحكومية والضرائب. ويمكننا أن نذكر بإيجاز أهم الاختلافات بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي:

1- يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بدراسة سلوك كل مستهلك وكل منتج بشكل منفرد، ويسعى لتحقيق التوازن في سوق كل سلعة، استناداً لدراسة عرض وطلب السلعة، التكلفة والربح، قيد الميزانية، منحنيات السواء، منحني إمكانيات الإنتاج...، كما تبني النماذج الاقتصادية في ظل حالة المنافسة التامة المثالية.

2- يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة سلوك القطاع العائلي "أفراد المجتمع" كأنهم فرد واحد وقطاع المنتجين كوحدة إنتاجية واحدة، إضافة للقطاع الحكومي والعالم الخارجي، ويسعى لتحقيق التوازن الكلي على مستوى الاقتصاد القومي، في سوق السلع والخدمات، سوق العمل، السوق النقدية، وسوق رأس المال "الأرصدة النقدية"، ويهتم كذلك بالمستوى العام للأسعار "الرقم القياسي للأسعار".

5.2.1. التحليل الاقتصادي على المستوى العالمي

هو أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي ينظر إلى الاقتصاديات القومية كأجزاء متكاملة فيما بينها لتشكيل اقتصاد عالمي واحد. يستند هذا التحليل إلى التطور المتزايد وغير المحدود للقوى المنتجة، وإلى اتساع وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات أو ما تسمى بالشركات

العابرة للقوميات. أضف لذلك تزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف البلدان وأهمية اختصاص كل إقليم بإنتاج السلع والخدمات التي يتمتع بها بمزايا نسبية ليصوغ تحليلاً جديداً يقوم على أساس ترابط النمو والتقدم في مجموع البلدان. حسب التحليل الاقتصادي العالمي فإن النمو المتحقق في اقتصاد قومي ما، مهدد بالتوقف إذا لم ينتشر هذا النمو إلى كل أو على الأقل معظم الاقتصاديات القومية الأخرى.

يتناول التحليل الاقتصادي العالمي العلاقات الاقتصادية بين الدول والأقاليم ليس من منظور الميزان التجاري وميزان المدفوعات لدولة من الدول، وإنما من منظور جدوى الحماية الجمركية أو تحرير الاقتصاد الوطني بالنسبة لتحقيق النمو وزيادة الرفاهية على المستوى العالمي. كما يتناول التحليل الاقتصادي العالمي دراسة وتحليل دور المنظمات الاقتصادية الدولية في دفع عملية النمو وتعميمها على كل الأقاليم. ما يزال التحليل الاقتصادي العالمي في بدايته، ولكنه أسلوب التحليل الأكثر توافقاً مع اقتصاد العولمة. ما يعيب هذا التحليل أن الاقتصاديين في الدول المتقدمة يلجؤون إلى استخدام أدوات التحليل التي تسوغ سيطرة العالم المتقدم على الدول النامية، وسعيهم لتثبيت التقسيم الدولي للعمل لصالح الدول الصناعية، الذي يقوم على تخصيص الدول الصناعية المتقدمة بإنتاج السلع الصناعية ذات كثافة معرفة عالية وقيمة مضافة كبيرة. وتتخصص البلدان النامية بالصناعات الاستخراجية والتحويلية التقليدية ذات القيمة المضافة المتدنية. فتزداد الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية مما سيؤدي بالضرورة إلى وقف النمو على الصعيد العالمي. لقد شكل التحليل الاقتصادي الكينزي مرحلة مهمة من مراحل تطور التحليل الاقتصادي الكلي. بنقله التحليل الاقتصادي من الجزئي إلى الكلي، في عالم يزداد انفتاحاً، وتتسع فيه إمكانيات الإنتاج لتتجاوز حدود أي أمة أو حتى مجموعة من الأمم مهما كبرت، ليصبح التحليل الكلي في إطاره القومي، وإن كان قادراً على تشخيص المشكلات، عاجزاً عن حل مشكلة وقف النمو في الأمد البعيد.

وبطبيعة الحال، تعتبر نتائج التحليل الاقتصادي لا تتمتع بدرجة قصوى من الموثوقية لأن عالم الاقتصاد شديد التعقيد، دائم التبدل، يتناول سلوك الإنسان، باعتباره شخصاً

عقلانياً يتصرف دائماً بحكمة ومنطق. وهو في الواقع لا يخلو من العواطف والضعف النفسى والتوقعات في اتخاذ قراراته الاقتصادية. فالهدف من التحليل الاقتصادي، في رأي اللورد كينز، ليس تزويدنا بألية أو أسلوب حل أعمى يعطينا إجابات لا تقبل الخطأ، وإنما يمدنا بأسلوب تفكير منظم يساعدنا في دراسة المشكلات وإيجاد حلول لها. وبالرغم من كل ذلك، لا بد للمجتمعات البشرية من استخدام التحليل الاقتصادي الكلي بصورة خاصة، لتطبيق السياسة الاقتصادية، بغية ابتداع حلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجه مختلف التجمعات البشرية. أخيراً على أي باحث في المجال الاقتصادي اللجوء إلى الأسلوب الأكثر فعالية، واعتماد مستوى التحليل المناسب، بغية اعتماد نتائج التحليل الاقتصادي لاستنباط الحلول الملائمة للظاهرة أو المشكلة الاقتصادية موضوع البحث.

3.1. النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي

في إطار علم الاقتصاد يمكن التمييز تقليدياً بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية والمالية العامة. حيث تعنى هذه الأخيرة بتعاملات الحكومة. في هذه الأيام غدا معلوماً على مستوى واسع، أن النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية مترابطتين. من جهة لن يكتب لسياسة اقتصادية مستهدفة النجاح دون الإلمام بأساس نظري متين. ومن جهة أخرى تحدد السياسة الاقتصادية باستمرار للنظرية الاقتصادية مهام جديدة.

1.3.1. ما هي النظرية الاقتصادية؟

ينصرف مفهوم النظرية الاقتصادية بصورة عامة إلى أنها مجموعة من المفاهيم أو المسلمات أو حتى البديهيات والافتراضات التي تتعلق بسلوك الظواهر الاجتماعية⁵. لما كانت الظواهر الاقتصادية متنوعة ومعقدة ومتشابكة وفي تطور مستمر، فلا بد للباحثين من تبسيط الظواهر والعلاقات الاقتصادية وصياغتها على شكل نماذج اقتصادية محددة. والنموذج الاقتصادي هو مجموعة من الافتراضات التي تصف بالتقريب سلوك اقتصاد

5. عبد الحميد عبد اللطيف، النظرية الاقتصادية، ص. 28

معين أو قطاع من الاقتصاد ويمثل تجريداً وتبسيطاً للواقع (محاكاة مبسطة للواقع). وبالتالي النظرية الاقتصادية هي مبدأ أو مجموعة مبادئ في هيكل منطقي، يعرف بالنموذج الاقتصادي، الذي يهدف إلى وصف النشاط الاقتصادي للمجتمع والوحدات المكونة له، وكذلك تحليل وتفسير سلوك الظواهر والمشاكل والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً تحت ظروف معينة. إذا فالنموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية معادلة أو مجموعة من المعادلات تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين.

تعتمد النماذج الاقتصادية على استخدام الأساليب الرياضية المختلفة لتحليل النظريات الاقتصادية، وتشكل مدخلاً للتحليل الاقتصادي، يتمكن الاقتصادي من خلاله استخدام الأدوات الرياضية في صياغة المشاكل الاقتصادية في شكل معادلات جبرية أو رسوم هندسية وتحليلها، ومن ثم توفير الحلول لتلك المشاكل عن طريق استخدام الأفكار الرياضية، خاصة مع ظهور الاقتصاد القياسي. يمكننا القول بصيغة أخرى أن النظرية الاقتصادية هي مجموعة نماذج تحاول كل منها إعطاء طريقة عملية لتفسير جانب اقتصادي معين باستخدام الأدوات المعتمدة في النماذج الاقتصادية من أجل تبسيط وصياغة المشاكل الاقتصادية، فبالنسبة للاقتصادي تعتبر الأسعار والكميات والدخول وأسعار الفائدة ... متغيرات، وتحاول النظرية تفسير علاقة هذه المتغيرات مع بعضها، والطريقة التي يؤثر بها متغير ما على متغير آخر يمكن التعبير عنها بمعادلات رياضية تكون فيما بينها النموذج الاقتصادي. وفقاً لذلك تعرف النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من المفاهيم والمسلمات والفرضيات التي تتعلق بتفسير وشرح الظواهر والعلاقات الاقتصادية، بغية الكشف عن القوانين التي تحكم تلك الظواهر وتوقع مسارها في المستقبل.⁶ لهذا ينصب اهتمام النظرية الاقتصادية على الموضوعات التالية:

1. المفاهيم والمسلمات والفرضيات التي تتعلق بتفسير الظواهر الاقتصادية.

2. إجراء تحليل معياري أو قيمي أو كليهما للظواهر الاقتصادية.
 3. توقع مسار وسلوك الظواهر الاقتصادية.
 4. مطابقة التوقعات أو النتائج مع الواقع الفعلي.
 5. إثبات صحة النظرية أو رفضها أو تعديل فروضها، والبحث من جديد عن تفسير لسلوك الظاهرة، وإعادة صياغة النظرية بما يتلاءم وينسجم مع الواقع الفعلي.
- فالوصول إلى نتائج محددة يتطلب من الباحثين تحليل قيمي للظاهرة الاقتصادية والتوصل لنظرية اقتصادية معيارية، أو دراسة النظرية وفقاً لمنهجية موضوعية استقرائية، فنكون في هذه الحالة أمام نظرية اقتصادية موضوعية.
- تسعى النظرية الاقتصادية لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية⁷، وذلك بطريقة تبسيطة وتجريدية، بغية معرفة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بشكل كامل، من خلال التعرف على القوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الاقتصادي في البلد المعني. على سبيل المثال نقول إن الكمية المطلوبة من البرتقال تعتمد على سعر البرتقال، يعتبر هذا تبسيط للواقع، فثمة عوامل عديدة تؤثر على قرار شراء البرتقال على سبيل المثال الدخل، نوعية الغذاء، الذوق،... سعر التفاح وغيرها من الأسباب التي قد تؤثر على قرار شراء كميته من البرتقال.

لذلك لا بد للنظرية الاقتصادية من أن تشرح سلوك الظواهر الاقتصادية وتضع القواعد والمبادئ الاقتصادية كمرشد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظروف محددة. وكأي نظرية علمية فإن النظرية الاقتصادية تتكون من: مجموعة من التعاريف التي توضح المقصود من تلك التعابير والمصطلحات المستخدمة في البحث. أضف إلى ذلك مجموعة من الفرضيات الشرطية، التي تحدد الظروف الواجب توفرها حتى تتحقق النظرية. وأخيراً فروض احتمالية تظهر أو توضح كيفية سلوك بعض الظواهر استناداً للملاحظات التي تؤيد تلك الفروض بما يسمح بقبول النظرية.

7- Gebhard Flaig, VWL II MAKROÖKONOMIE, S. 10

2.3.1. أقسام النظرية الاقتصادية

يقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما الاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي وتبعاً لهذا التقسيم صنفت النظرية الاقتصادية أيضاً ضمن قسمين رئيسيين؛ النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية. فالنظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي يمكن أن تسهم في شرح وتفسير العلاقات الاقتصادية، كما يمكن التنبؤ بالآثار الاقتصادية للقرارات الإدارية، فزيادة ثمن سلعة يتميز الطلب عليها بمرونة كبيرة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها بنسبة أكبر من ارتفاع الثمن. فرجل الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف المكلف بها يعمل على الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة، فيتوجب عليه اتخاذ القرارات في مجال التسويق والإنتاج والتمويل والعاملين بالطريقة التي تحقق هذا الاستخدام الاقتصادي الكفاء. ويتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية دراسة عدة حلول بديلة، فمثلاً قرار ترويج سلعة معينة. تعتبر النظرية الاقتصادية الكلية مكملية للنظرية الاقتصادية الجزئية حيث تهتم الأخيرة بدراسة وتحليل نشاط وسلوك الوحدات الاقتصادية الفردية المكونة للنظام الاقتصادي سواء كانت وحدات استهلاكية أو إنتاجية ومعالجة مشاكلها، نظرية السعر ونظرية المستهلك على مستوى الأسرة وتوازن المنتج على مستوى الأسواق المختلفة أو توازن السوق بالنسبة لسلعة معينة. ويرى أصحاب منهج النظرية الاقتصادية الجزئية أن التوازن الكلي هو مجموع التوازنات الجزئية وأن التشغيل الكامل يحدث بشكل تلقائي طبقاً لآلية السوق.

فيما تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بالأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي أو الاقتصاد الكلي ومعالجة مشاكل النظام الاقتصادي ككل، حيث تقوم بتحليل سلوك جميع الوحدات الاقتصادية مجتمعة على أنها وحدة واحدة مكونة للاقتصاد الوطني، مثل فترات الازدهار والركود وكمية الناتج القومي من السلع والخدمات ومعدل التضخم ومستوى البطالة وسعر صرف العملة الوطنية وميزان المدفوعات ومعدل نمو الناتج القومي. في الاقتصاد الكلي يتعلق الأمر بوصف تطورات الاقتصاد الكلي (بحوث تجريبية)، شرح علاقات الاقتصاد الكلي (نظرية اقتصادية)، إعطاء اقتراحات لحل مشكلة اقتصادية ما (سياسة اقتصادية). من جهة أخرى تعنى النظرية الاقتصادية الكلية بالسياسات، التي تؤثر على

المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والاستثمار وعرض النقود ومستوى الأسعار والأجور وأسعار الفائدة والسياسات المالية والنقدية. فالنظرية الاقتصادية الكلية لا تتوقف عند الكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى المستوى التوازني للمتغيرات الاقتصادية فقط، إنما تهتم بدراسة العوامل التي تؤثر في التقلبات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. غير أن التحليل الاقتصادي الكلي لم يتبوأ مكانته الحالية ضمن النظرية الاقتصادية إلا بفضل الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، إثر أزمة الكساد الكبير عام 1929 دفعته لانتقاد نظريات وأفكار مذهب الاقتصاد الحر. وظهرت نظريات اقتصادية مختلفة، تتنافس في إطروحاتها، ويختلف الاقتصاديون المعاصرون حسب مدارسهم في تقييمها، وتتناقض العديد منها في تفسير أسباب البطالة، وغيرها من القضايا الاقتصادية. مع إقرارنا بعدم وجود نظرية اقتصادية صحيحة ومتكاملة، بل ثمة أفكار مختلفة وعصف فكري في إطار النظرية الاقتصادية الكلية. لذلك يبدو مفهوماً وواضحاً سبب الاختلاف والتباعد في المواقف في المناقشات العامة والتوصيات وتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية المتبعة. يعالج هذا الكتاب نظريات الاقتصاد الكلي ذات الصلة، بحيث يمنح طلباً الأعزاء الفرصة لفهم مستويات المعرفة المختلفة للنظريات الاقتصادية في سياق تطورها، فضلاً عن تمكينهم من تطوير قدراتهم الذاتية على تصنيف وتقييم السياسات الاقتصادية الحالية المطبقة في مختلف الدول والكامنة وراء مختلف النظريات وما يتصل بها من اهتمامات. تتبع أهمية النظرية الاقتصادية من كونها تمكن الباحث من تطبيق تحليل منطقي وبسيط للواقع الاقتصادي الفعلي المعقد والمتشابك بالمتغيرات الاقتصادية، يسهم هذا التحليل في توضيح الواقع توضيحاً مبسطاً قائماً على التجريد.

3.3.1. كيف تبنى النظرية الاقتصادية

يمكن بناء النظرية الاقتصادية بإتباع الخطوات التالية التي تتبع من منهجية البحث العلمي:

- 1- تعريف الظاهرة أو المشكلة الاقتصادية محل الدراسة وتحديد الحقائق المتعلقة بها.
- 2- وضع الافتراضات حول سلوك الظاهرة ويفضل أن تكون واقعية وعمومية.
- 3- القيام باستنتاجات منطقية لتحديد طبيعة العلاقة بين الحقائق المختلفة.

4- اختبار مدى دقة وقدرة الفروض على تفسير الظواهر الاقتصادية الفعلية والتنبؤ بها. أن معالجة النظرية الاقتصادية في هذه العجالة وإحاطتنا بمفهومها وفروعها وأهميتها، تمكننا من متابعة تطور منهج التحليل الاقتصادي الكلي الذي قام على أفكار ونظريات اقتصادية مختلفة ابتداء من المنهج التجاري، الميركنتيلي وصولاً إلى النظريات الاقتصادية المعاصرة، بغية تمكيننا من أن نميز بين مختلف السياسات الاقتصادية وتطبيق المناسب منها للتغلب على المشكلات الاقتصادية القائمة في ضوء النظرية الاقتصادية الكلية.

4.1. السياسة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي

1.4.1 مفهوم السياسة الاقتصادية:

يتضمن مفهوم السياسة الاقتصادية المنهج المطبق من قبل القائمين على الشأن الاقتصادي، أي الحكومات⁸ في البلدان المعنية، عند معالجة اختلال التوازن بين أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتسويقها واستهلاكها، وغيرها من الأهداف الاقتصادية⁹ والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة، والسيطرة على نسب التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وفي هذا الصدد قد تعتمد بعض الحكومات السياسات المتبعة في نظام السوق الحر أي السوق الرأسمالية، وإما أن تعتمد السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول الاشتراكية، أي الاقتصاد الموجه.

الاقتصادي¹⁰

والميزانيات الحكومية والمعروض النقدي وأسعار

الفائدة سوق العمل والتملك القومي

8 - عدة أسماء، إثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص. 17

9 عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية، ص. 208.

10 بوتيارة عنتر، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ص. 5.

السلطات مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، المتمثلة في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية والزراعية. وتعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، لما لهما من تأثير على حالة الاقتصاد القومي وعلى التوازن الكلي.

في الواقع العملي لا يمكن إجبار الأفراد على التصرف بشكل مختلف عما يرغبون، ومع ذلك يمكننا التأثير بشكل غير مباشر على قناعات الأفراد لتغيير تصرفاتهم بطريقة ايجابية من خلال تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية للتأثير على الأسعار والأجور، ومعدل الضريبة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، أي يمكن أن تؤثر السياسات الاقتصادية على هذه المتغيرات الاقتصادية بشكل تؤدي معه إلى ردود أفعال من الأفراد مرغوبة سياسياً، أو من قبل المعنيين بالشأن الاقتصادي الكلي. ولهذا اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة، فالسياسة النقدية على سبيل المثال مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها وفعالية هذا التأثير على النشاط الاقتصادي:

- 1- إذ نجدها ما قبل كينز في القرن التاسع عشر ترى أن النقود هي عنصر محايد¹¹، وبالتالي لا يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- 2- ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينزي إثر أزمة 1929 ومع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الاهتمام أكبر بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال تمويل الميزانية بالعجز.
- 3- وفي المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان¹²، زعيم المدرسة النقدية الحديثة، فصعد الخلاف وتفاقم بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، أدى هذا الخلاف إلى ظهور مذهب ثالث¹³ بزعامة الاقتصادي

11 - النيمان أحمد، موجز الاقتصاد السياسي، ص. 13

12 - Eckhard Hein, Arne Heise ... Neu-Keynesianismus S. 13 : لاحظ أيضا -

الأمريكي " والتر هيلر " الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، ودعا لمزج كل أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي.

4- ثم تمثلت المرحلة الرابعة بسياسات صندوق النقد الدولي وبرامج التثبيت الهيكلي، التي تجعل من السياسة النقدية أكثر فاعلية في خدمة السياسات التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي.

2.4.1. تعريف السياسة الاقتصادية

لم يظهر تطبيق السياسة الاقتصادية في الواقع العملي إلا مع ظهور الاقتصاد الكلي، ويقصد بالسياسة الاقتصادية اتخاذ قرارات اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة لتحقيق أهداف محددة في إطار النظرية الاقتصادية الكلية. لكن هل يوضح هذا التعريف كل جوانب السياسة الاقتصادية؟

السياسة الاقتصادية: هي رسم وتحديد الطريق للوصول إلى الأهداف الاقتصادية التي يسعى المجتمع أو الحكومة لتحقيقها باعتماد إجراءات، وتوجهات عامة، أو بروتوكول تنفيذي، واتخاذ القرارات في إطار النظرية الاقتصادية.

بمعنى آخر، تعتبر السياسة الاقتصادية العامة مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة في سعيها إلى تحقيق أهداف معينة. وبطبيعة الحال تتضمن اتخاذ قرارات معينة في ظل ظروف معينة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، إلا أنه كثيراً ما تعدل السياسة الاقتصادية لتنسجم مع الظروف الأمنية والسياسية، والعلاقات الاجتماعية.

فقد ترى النظرية الاقتصادية وجوب الأخذ بمبدأ الحرية التجارية وإلغاء القيود على المبادلات الدولية، ولكن نظراً لضغوط سياسية معينة تتبع الحكومة سياسة اقتصادية من شأنها زيادة القيود المفروضة على التجارة الخارجية. وبدون تطبيق للنظرية الاقتصادية وأدوات التحليل الاقتصادي تصبح السياسة الاقتصادية العامة ضرباً من التخبط، فهما اللتان تزدان متخذي القرارات الاقتصادية بتفسير لطبيعة العلاقات السببية القائمة في الاقتصاد.

يقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق: التدخل المباشر من جانب السلطات العامة كوزارة الاقتصاد ووزارة التجارة الخارجية أو وزارة الصناعة أو وزارة المالية وغيرها من الجهات العامة، تدخل في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي؛ كالإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي ... إلخ.

نتيجة التطورات المتسارعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي و ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها، اتضح أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافياً لمسايرة معطيات متطلبات هذا العصر، وهذه الرؤية سادت منذ أن ساد العالم الكساد الكبير 1929، حيث برزت أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز، والتي جاءت معاكسة لأفكار أصحاب النظرية الكلاسيكية التي ترى أن دور الدولة يقتصر على الأمن، والحماية، والعدالة والدفاع (الدولة الحارسة) وأن النشاط الاقتصادي لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه، وبعد عجز اقتصاديات الدول على إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يرى الكلاسيكيون، منذ ذلك الحين بدأت الشكوك تحوم حول مبادئهم، فأوضح كينز كيف أثر تدخل الدولة الفعال في الشأن الاقتصادي، ورسم لذلك السياسات الواجب اتباعها للخروج من الأزمة، منها إقامة المشاريع العامة باعتبارها المضخة التي تنشط الدورة الاقتصادية، وتخفيض سعر الصرف¹³ لزيادة الطلب الخارجي على الصادرات والتقليل من الواردات، وعلى ضوء ذلك تم إحلال دور الدولة محل قوى السوق، وانتشر أسلوب التخطيط المركزي وأصبح الاهتمام بالمالية العامة له حيز يشغله، حيث تميزت هذه المرحلة بسيادة التخطيط المالي والاقتصادي للدولة.

وفي ظل اقتصاد السوق وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها، وتفاوت القدرات الاقتصادية فيما بينها توالى المشاكل فظهرت مشكلة البطالة، والتضخم، والمديونية، والعمالة، وأسعار الصرف، وعادت مرة أخرى فكرة رفع يد الدولة عن توجيه الاقتصاد والتحكم فيه، وفتح المجال للقطاع الخاص وفق متطلبات العصر ومفهوم اقتصاد السوق.

13 - Rainer Volkmann, Makroökonomie: Ihr Wissen auf dem Prüfstand, S. 78

ومما لا شك فيه أنه في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم من انفتاح دوله على بعضها وكحتمية لا مفر منها، فإن للدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، وضمان استقرار الأسعار والتحكم في استقرار العملة، ومنع الاحتكارات، وتهيئة الاقتصاد للمنافسة، هذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية من أمن، دفاع ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية لأي بلد والتي يعبر عنها بمفهومها الواسع؛ على أنها عبارة عن مجمل السياسات المالية والنقدية والتجارية. ولأن الأهداف الاقتصادية متعددة، ومتباينة بل أحياناً متناقضة فلا بد من تحديد أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني التدخل المباشر من السلطات العامة في حركة النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد كالإنتاج والاستثمار والاستهلاك والأجور والأسعار والواردات وغيرها من المتغيرات سائلة الذكر. ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

غالباً ما يندرج تحت عنوان السياسة الاقتصادية فرعان أساسيان هما: السياسة النقدية والسياسة المالية، فيما يذهب اقتصاديون آخرون لأبعد من ذلك، إذ يصنفون السياسة التجارية والسياسة الزراعية والبيئية في بعض جوانبها ضمن السياسة الاقتصادية. يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى: أدوات السياسة النقدية، وأدوات السياسة المالية والسياسة التجارية؛ كالتدخل المباشر بالامتيازات والقيود والتراخيص.

3.4.1. ما المقصود بالسياسة النقدية؟

سنكتفي في هذه العجالة بإلقاء الضوء على مفهوم السياسة النقدية والسياسة المالية على أن نعالج أهم أدواتهما بشيء من التفصيل من الفصول اللاحقة. يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة لإدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. أي مجموعة من الإجراءات التي

تتخذها السلطة النقدية متمثلة في المصرف المركزي والمصارف التجارية ومؤسسات الائتمان في البلد المعني، بغية الرقابة على السوق النقدية والتأثير فيه، من حيث في حجم عرض النقود بصفة عامة فيما يعرف بسياسة الائتمان، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، والشروط التي يُمنح وفقها القدر المتاح من النقد أو تكلفته بالنسبة لمن يطلبه¹⁴، وكذلك التأثير بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة مثل تحقيق التنمية الاقتصادية، القضاء على البطالة، تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحيث تُستخدم أدوات السياسة النقدية المناسبة، التي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. وغالباً ما يكون تدخل السلطات النقدية مباشراً للتأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق أدوات السياسة النقدية، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان.

4.4.1 السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية عن السبيل الذي تنتهجه الدولة في تخطيط إيراداتها ونفقاتها وفقاً للموازنة العامة للدولة، من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية المختلفة. يقصد بالسياسة المالية استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم. والسياسة المالية إما أن تكون سياسة انكماشية أو سياسة توسعية. فالسياسة المالية تشمل إجراءات ترشيد الإنفاق العام والقروض العامة وإيجاد هيكل ضريبي يساعد على تنمية الموارد العامة والتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. تعرف السياسة المالية على أنها تلك الإجراءات التي تنتهجها الحكومة في حدود إيرادات ونفقات الدولة بغية التأثير على الطلب الكلي وتحقيق التوازن

14 - حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، 2004، ص. 25-31.

الاقتصادي المرغوب في ضوء أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية¹⁵ المربع السحري¹⁵. يظهر من التعريف أن السياسة المالية تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مكافحة البطالة والتضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع عند مستوى التشغيل الكفوء والكامل لعناصر الإنتاج، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع¹⁶. يعتبر الإنفاق الكلي المكون من (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستثماري، وصافي الإنفاق الخارجي) الساحة أو الحيز الذي تطبق فيه السياسة المالية، أي إدارة الطلب الكلي الفعال والتحكم بتقلباته.

ومما سبق يمكن القول إن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تلك الأدوات المتمثلة في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وغيرها من إيرادات الدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والإنتاجية والمركزية والمحلية... الخ) وهنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكل برنامجاً متكاملًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5.4.1. السياسة التجارية كجزء من السياسة الاقتصادية:

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغية تحقيق أهداف معينة محددة مسبقاً¹⁷. من خلال إصدار تشريعات، وفرض قيود حمائية، ونظام الحصص والتعرفة الجمركية المطبقة في مجال التجارة مع العالم الخارجي، وتحديد الشركاء التجاريين لتحقيق أهداف محددة. للسياسة التجارية بعدان:

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة التجارية على تحقيقها، في حين يتجسد الثاني في أدوات هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف، وقد تشمل مزيج من السياسات المالية

15 - صلاح محمد، الاقتصاد الكلي، محاضرات وتمرينات محلولة ص. 5

16 - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، ص 78

17 - برعي محمد خليل، مقدمة في الاقتصاد الدولي، ص 167.

والنفدية والتجارية. هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها توفير موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي، حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الاقتصاد العالمي التي كحالات الانكماش والتضخم وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف لا بد من الرقابة على الأدوات المباشرة وغير المباشرة مثل اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية، ويندرج ضمن الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية: حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين أو منتجي بعض السلع وتوفير المواد الاستهلاكية بأسعار منخفضة.

فالساسة التجارية هي وسيلة تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد القومي، وهي ليست منعزلة عن السياسات الاقتصادية الداخلية (السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة الاستثمار) الطامحة إلى تحقيق نفس الأهداف، وبالتالي فهي جزء من سياسة اقتصادية شاملة تسعى الدولة إلى تحقيقها. تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية تتمثل في:

زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها، حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق المتمثل بالتمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، حماية الصناعة الناشئة في الدولة، وتوفير الظروف الملائمة والمساندة لها، وكما ذكرنا أنفاً حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

لقد تغيرت السياسة التجارية عبر الزمن تبعاً لتغير وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، ابتداء من الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة متعددة الأطراف الغات ثم نظام الحماية الجمركية ومنظمة التجارة العالمية ومن ثم سعت العولمة لإلغاء القيود التجارية وزيادة القدرة التنافسية. أخيراً في هذا السياق لابد من الإشارة إلى تأثير العولمة على السياسات الاقتصادية في مختلف الدول والبلدان المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي،

بمعنى أن تطبيق السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي لم يعد ذا فعالية وكفاءة في بعض الأحيان كما في السابق، بفعل الآثار الاقتصادية للعولمة.

والعولمة كما هو معلوم، هي ظاهرة متعددة الأوجه، وتتضمن عدة جوانب منها جوانب سياسية، اقتصادية وثقافية وبيئية. ولذا يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الاقتصادية الوطنية ونشر التكنولوجيا والتجارة وأنشطة الإنتاج وزيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية والمؤسسات المالية الدولية وتحرير الأسواق، وإلغاء القيود عليها، وبيع الأصول العامة وتحويلها إلى ملكية خاصة وزيادة التعاملات في النقد الأجنبي، وتكامل أسواق رأس المال، واستحداث أدوات مالية جديدة أسهمت في توسيع هيكل القطاع المالي انعكست بشكل جوهري على هيكلية النظام المالي العالمي، وينتج عن ذلك زيادة الاعتماد المتبادل بين مختلف الأسواق على الصعيد العالمي.

6.4.1. سياسة الاستثمار كجزء من السياسة الاقتصادية.

يحتل الإنفاق الاستثماري المرتبة الثانية ضمن مكونات الطلب الكلي بعد الإنفاق الاستهلاكي، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل لأي اقتصاد، لذلك فإن تقلب حجم الاستثمار له دور كبير ومؤثر على تغير حجم الناتج والخل القومي. يتعلق الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك المشروعات الاستثمارية في مجال التنمية الاجتماعية كالصحة والتعليم والاتصالات والسياحة. بهدف إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة فعلاً، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي. عندما نحدد مقدار التغير في حجم الاستثمار، يمكننا أن نقيس مقدار النمو الاقتصادي والتغير

في حجم الطلب الكلي والناتج القومي وغيرها من المتغيرات الكلية، خاصة عندما نتحكم في العناصر المسببة لتقلبات الاستثمار والمتمثلة: بمستوى الأرباح المتوقعة تبعاً للتفاوت والتشاور خلال فترات الدورة الاقتصادية وما عبر عنه كينز بنزعة القطيع لدى المستثمرين. ارتفاع الدخل القومي وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج، يعزز من حالة الانتعاش الاقتصادي، ما يدفع المستثمرين لزيادة استثماراتهم، أضف لذلك سعر الفائدة، الذي يمثل تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمر، انخفاض سعر الفائدة ويعني انخفاض تكلفة الاقتراض، ما يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري، وكذلك تخفيض الضرائب وتقديم حوافز الاستثمار. تظهر فعالية السياسة الاستثمارية في ساحة الدورة الاقتصادية لاتخاذ التدابير الملائمة، فنجد في فترات الانتعاش الاقتصادي تزداد العوائد فتزداد الاستثمارات، إما في فترات الركود الاقتصادي حيث لا تعمل الآلات والمصانع بفعالية كبيرة، فتقل العوائد وتقل الاستثمارات.

كتقييم مبدئي نرى إن الأزمات النقدية والمالية، والاختلالات الاقتصادية وما ترتب عنها من خسائر وانعكاسات سلبية وفقدان للسيادة النقدية والمالية، وتطور التبعية النقدية، تبين عدم كفاءة السياسات النقدية والمالية بأدواتها التقليدية في تحقيق الأهداف المرجوة، وعدم فعاليتها في التخفيف من حدة المشكلات المتنامية. ونظراً لأهمية السياستين المالية والنقدية سواء من الناحية التوجيهية أو التحفيزية أو التوزيعية أو الترشيدية أو المتعلقة بتخصيص الموارد المجتمعية المتاحة، بات من الضروري البحث عن بدائل للأدوات التقليدية للسياسة النقدية والمالية التي تستعملها المصارف المركزية، تناسب وتتسجم مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية.

5.1. المشكلات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي

كما قد أشرنا فيما سبق إلى أن النظرية الاقتصادية تحاول شرح المشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي وإعطاء الحلول الملائمة لمواجهة هذه المشاكل انطلاقاً من الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي. وبطبيعة الحال نجد أن التعمق في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية يظهر أنها في جوهرها تتمحور حول كيفية التغلب على المشكلات الاقتصادية الكلية وإيجاد الحلول الملائمة لها. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أهداف السياسة الاقتصادية، والمشكلات الاقتصادية الكلية هما وجهان لعملة واحدة. على سبيل المثال تسعى السياسة الاقتصادية الكلية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير. تحقيق هذا الهدف يتطلب حل بعض المشكلات الاقتصادية الكلية، المتمثلة في تكييف القطاعات الهيكلية مع متطلبات ذلك التوسع بغية توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير الصناعات التصديرية. وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتميز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالاً ما دون مجال آخر، مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي.

من أهداف السياسة الاقتصادية دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي كحالات الركود والرخاء الاقتصادي، بالاعتماد على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة. هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة والاستفادة من الطاقات المعطلة في الاقتصاد القومي. كما أن السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار بهدف المحافظة على مستوى المعيشة في المجتمع، وهو مطلب ضروري، لأن ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخل، وعلى التجارة الخارجية والعمالة.

يتضح مما سبق أن الدول تسعى ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة. كذلك تحقيق زيادة في

الإنتاج، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة. وكذلك تحسين وضع ميزان المدفوعات والعمل على تقليل حجم الواردات. وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي أو الفلسفة الاقتصادية التي يطبقها أي مجتمع من المجتمعات، يلاحظ أن أهداف السياسة الاقتصادية في كل المجتمعات تتمحور حول عدة أهداف اقتصادية¹⁸، وتعتبر هذه أهداف بنفس الوقت حلول للمشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه التحليل الاقتصادي الكلي، أبرز تلك المشكلات:

1. توزيع الموارد المتاحة على إنتاج السلع والخدمات، بهدف تحقيق التشغيل الكامل.
2. تحقيق النمو الاقتصادي وثبات الأسعار، بهدف زيادة الناتج ومحاربة التضخم.
3. توزيع الناتج القومي على مكونات المجتمع، الهدف: تحقيق العدالة الاجتماعية.
4. تحقيق التوازن مع العالم الخارجي. بهدف توازن ميزان المدفوعات وثبات سعر صرف العملة.

تجدر الإشارة إلى وجود تراتبية أو علاقة سببية في حدوث المشكلات، فالمشكلة تقود إلى أخرى، مشكلة الندرة النسبية للموارد مثلاً تقود إلى مشكلة الاختيار. فالموارد الاقتصادية محدودة بالنسبة للشخص أو المجتمع ولا تلبي كل حاجاته في زمن معين ومكان معين، فيجب على الإنسان أن يختار الحاجات التي يريد أن يشبعها أولاً، وفي الخطوة الثانية نجد أن مشكلة الاختيار تقود إلى تحديد كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى إشباع ممكن أو أكبر عائد ممكن. ولنوضح المشكلة ببساطة أكثر تخيل معي أن فتاة تقدم إليها شابان للزواج الشابان يتمتعان بأخلاق عالية وصفات حميدة فمعنى أنها تختار واحد منهما ليتزوجها أنها تخسر الآخر في الحال، أي حينما تختار فرصة معينة فأنت تضيع في ذات الوقت فرصة أخرى وهذا ما يسمى بالفرصة البديلة.

1.5.1. المشكلة الأولى والهدف الأول، يتمثلان بتوزيع الموارد المتاحة في المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، بغية تحقيق التشغيل الكامل.

18 - صخري عمر، لتحليل الاقتصادي الكلي، ص. 13

ماهية وطبيعة المشكلة¹⁹، يمتلك كل بلد موارد اقتصادية محدودة تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية، تسمى هذه الموارد بعناصر الإنتاج. ثمة خلاف بين المدارس الاقتصادية حول تصنيف عناصر أو عوامل الإنتاج، فتحدث الطبيعيون الفيزوقراط عن الأرض باعتبارها العنصر الأساسي للإنتاج، فيما صنفها التقليديون الكلاسيك ضمن أربعة عناصر هي العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم والاستحداث. فيما اعتبر الكلاسيكيون الجدد أن الأرض شكل من أشكال رأس المال. انطلاقاً من هذا التصنيف، تتمثل عناصر الإنتاج بالعمل، رأس المال، التنظيم والاستحداث. ثم ذهب فريق ثالث لاعتبار أن التنظيم والاستحداث شكل من أشكال العمل، وعلى هذا تتحدد عناصر الإنتاج بعنصرين هما رأس المال والعمل. ثم صنف ماركس رأس المال على أنه نتاج العمل لعمل متجسد وبالتالي تُختزل عناصر الإنتاج بعنصر وحيد هو العمل. بصرف النظر عن تصنيف عناصر الإنتاج، فما هو ثابت أن كل المجتمعات تمتلك موارد اقتصادية، تشكل عناصر الإنتاج، وهذه الموارد لها صفة أساسية مشتركة هي أن الكميات المتوفرة منها في لحظة زمنية معينة محدودة أي نادرة. كما أن هذه الموارد بالشكل الذي توجد فيه لا تشبع حاجة ولا تسد رغبة، وعندما يتم مزج هذه العناصر بنسب محددة نحصل على سلع وخدمات تسد الحاجات وتشبع الرغبات.

منشأ المشكلة؛ معلوم أن الحاجات الإنسانية غير محدودة وإن الموارد نادرة. السؤال المطروح في هذا السياق أي الحاجات تُشبع وأيها يُضحي بها؟ فالنشاط الإنساني صراع ضد الندرة، وكل اختيار مقترن بتضحية وهو ما يمكن تسميته بتكلفة الفرصة البديلة. لذلك لابد من اتخاذ القرار بكم وأين وكيف ننتج السلع والخدمات.

ذلك هو منشأ قضية توزيع الموارد على إنتاج السلع والخدمات، الغاية والهدف الذي يسعى إليه التحليل الاقتصادي الكلي لدى معالجة قضية توزيع الموارد الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات هو تحقيق الكفاية الاقتصادية. والكفاية الاقتصادية بالتعريف هي

19 - ياسين سليم، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دمشق، 1987

الحصول على أكبر ناتج ممكن من السلع والخدمات باستخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج، خلال فترة زمنية محددة. وبتقديرنا لابد من اخذ الزمن بنظر الاعتبار كونه أحد عوامل أو عناصر الكلفة.

2.5.1. المشكلة الثانية والهدف الثاني، تحقيق النمو الاقتصادي والحد من تقلبات الأسعار، بغية زيادة الناتج القومي ومحاربة التضخم. يتضمن الهدف من وراء حل هذه المشكلة، تحقيق النمو الاقتصادي بزيادة قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات بشكل يزيد فيه النمو الاقتصادي زيادة تفوق زيادة معدل النمو السكاني، والحفاظ على مستويات الأسعار، أي استقرار الأسعار.

منشأ المشكلة؛ ترتبط هذه المشكلة من جهة بالزيادة السكانية المستمرة في المجتمع وخاصة المجتمعات النامية، ومن جهة ثانية بتحسين مستوى معيشة للمواطنين أو على الأقل الحفاظ على نفس مستوى المعيشة. لذا يجب أن ينمو الدخل أو الناتج القومي بمعدلات تكفي لتحسين مستوى المعيشة ولتلبية الزيادة في الحاجات الإنسانية الناجمة عن الزيادة السكانية. الأمر الذي يترتب عليه توفير فرص عمل للراغبين والقادرين على العمل، أي الوصول إلى التشغيل الكامل. وتعرف هذه القضية بقضية أو مشكلة النمو الاقتصادي، التي تشغل حيزاً هاماً لدى القائمين على رسم السياسات الاقتصادية المكرسة لتحقيق النمو الاقتصادي في مختلف البلدان. بمعنى توفير فرصة عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل. وتبدو قضية النمو الاقتصادي في الدول النامية أكثر إلحاحاً بسبب الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة في الدول النامية والدول المتقدمة. وعلى التحليل الاقتصادي الكلي ابتكار وتقديم الحلول لها. والشق الثاني من هذه القضية يتمثل في الحد من تقلبات مستوى الأسعار من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي. ويرتبط منشأ الشق الثاني لقضية النمو الاقتصادي بارتفاع المستوى العام للأسعار أي التضخم، وهو بالتعريف ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار أو انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد المحلي. يحدث التضخم نتيجة للزيادة في حجم الطلب الكلي عن حجم العرض من السلع والخدمات، وهو ما يعرف بتضخم

الطلب. أو نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج أجور أو ثمن مستلزمات الإنتاج' بسبب ضغط نقابات العمال أو ارتفاع أسعار المواد الأولية وهو ما يعرف بتضخم التكاليف. ومعلوم لنا أن التضخم يضر بالنمو الاقتصادي.

والحالة المقابلة أو المعاكسة للتضخم، هي الركود أو الانكماش الاقتصادي، نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار، والذي يعني ارتفاع القدرة الشرائية لوحدة النقد، غاية وهدف أي حكومة من معالجة هذه القضية زيادة معدل النمو الاقتصادي لتحسين مستوى معيشة الفرد والحفاظ على استقرار الأسعار لتجنب الآثار السلبية للتضخم وللانكماش على تحقيق النمو الاقتصادي. لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، أي أن التضخم يؤثر على مستوى معيشة الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود. لهذا لا بد من السعي للمحافظة على استقرار الأسعار وتجنب حدوث تضخم أو انكماش يمكن أن ينعكس سلباً على مستوى معيشة المواطن ويضر بمستويات النمو الاقتصادي.

3.5.1. المشكلة الثالثة والهدف الثالث، توزيع الناتج القومي على مكونات المجتمع، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

ماهية وطبيعة المشكلة²⁰: لدى مزج عناصر الإنتاج فيما بينها يحصل المجتمع على كمية من السلع والخدمات تشكل في مجموعها الناتج القومي. وهنا تتضح جوانب وأبعاد القضية الثالثة، توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج في صورة رواتب وأجور وريع للأرض وفائدة وربح يحصل عليه المنظم.

منشأ المشكلة: يعود منشأ قضية توزيع الناتج القومي إلى القضية الأولى، قضية توزيع الموارد على إنتاج السلع والخدمات. فما هي المبادئ التي تحكم عملية توزيع الناتج القومي؟ تقتضي عدالة توزيع الدخل أن يحصل الأفراد على جزء من الدخل القومي يتناسب مع جهدهم ومساهماتهم في تحقيق ذلك الدخل ومكافأة الأفراد حسب إنتاجهم وضمان حد أدنى من الدخل لأفراد المجتمع. تتوقف المسألة على الفلسفة الاقتصادية التي يطبقها المجتمع،

20 - ياسين سليم، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دمشق، مؤسسة الأمالي، ص 17.

أي ما إذا كانت الفعاليات الاقتصادية في المجتمع تسير وفق آلية السوق التي ينتهجها المجتمع الرأسمالي، أي تحقيق التوازن عن طريق العرض والطلب، يتحدد مقياس التوزيع بتساوي عائد عنصر الإنتاج مع الإنتاجية الحدية لذلك العنصر .

بينما وفق آلية التخطيط المركزي كما هو واقع الحال في المجتمع الاشتراكي، حيث توضع خطة شاملة لأنشطة الاقتصاد القومي، يتفرع عنها خطط قطاعية على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي، ويتفرع عن هذه الأخيرة خطط فرعية تشمل المؤسسات والفعاليات الإنتاجية. فيما نجد أن عملية توزيع الناتج القومي وفق فلسفة المجتمع الاشتراكي تتمحور حول مقولة من كل حسب طاقته ولكل حسب مساهمته. ثمة آلية ثالثة تعرف بآلية السوق الاجتماعي.

في حالة المجتمع الذي يطبق فلسفة السوق الاجتماعي نجد أن الفعاليات الاقتصادية في المجتمع تسير وفق آلية السوق في نفس الوقت تسعى الدولة لضمان مستوى معيشة لائق للفئات ذات الدخل المحدود من خلال توفير الدعم للغذاء والسكن والعلاج والتعليم. والهدف الذي يبتغى التحليل الاقتصادي الكلي عند معالجة قضية توزيع الناتج القومي هو تحقيق العدالة الاجتماعية. بمعنى أن يحصل كل فرد على حصته من الناتج القومي بمقدار مساهمته في هذا الناتج مع الأخذ بنظر الاعتبار أوضاع ذوي الدخل المحدود وحاجاتهم الأساسية، وإنه لمن نافلة القول أن غياب العدالة الاجتماعية عند توزيع الناتج القومي يفضي في كثير من الحالات إلى هزات اجتماعية تتسم بالعنف وتعصف بمعظم المكتسبات والإنجازات الاقتصادية التي حققها المجتمع.

4.5.1. المشكلة الرابعة والهدف الرابع: تحقيق التوازن مع العالم الخارجي بما يضمن توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف العملة الوطنية. يعتبر توازن ميزان المدفوعات واستقرار أسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية واحداً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ومعلوم أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل يلخص كل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. فالدولة

التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات تجد نفسها مضطرة لحل هذه المشكلة واتخاذ إجراءات من شأنها أن توازن أو تحقق فائضاً في ميزان المدفوعات.

ماهية وطبيعة المشكلة: تلعب التجارة والمبادلات الدولية دور هام في توفير مستلزمات الإنتاج، وتشكل نسبة الصادرات والمستوردات إضافة إلى القروض وتحويلات المقيمين - إلى الناتج القومي الإجمالي، مبالغ كبيرة لا يمكن تجاهلها عند معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي.

منشأ المشكلة: يعكس الفرق بين الصادرات والمستوردات خللاً في الميزان التجاري، كما تؤثر حركة رؤوس الأموال سلباً أو إيجاباً على توازن ميزان المدفوعات. من جهة أخرى يلعب سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الدولية أهمية بالغة في تحديد قيمة الصادرات والمستوردات. إذا كان لديك مبلغ خمسمائة ألف ليرة تدخره في المصرف وكان سعر صرف الدولار يساوي مئة ليرة، هذا يعني أنك تستطيع أن تحصل على مبلغ خمسة آلاف دولار مقابل ما تدخره في المصرف. إذا انخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى مائتي ليرة لكل دولار، هذا يعني أنك فقدت نصف ثروتك بسبب تغير سعر الصرف. عند معالجة التحليل الاقتصادي الكلي لهذه القضية فإنه يهدف إلى المحافظة على سعر صرف مستقر للعملة الوطنية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.



الفصل الثاني: مفاهيم وقضايا منهجية في التحليل الاقتصادي الكلي

تمهيد:

يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة أثر التبدلات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، مثل النمو الاقتصادي والدورة الاقتصادية، البطالة والتضخم، الفائدة، التجارة الخارجية وسعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، الناتج القومي وغيرها من المتغيرات الكلية. تندرج معالجة الموضوعات والمشكلات موضوع الدراسة ضمن ثلاث اتجاهات رئيسة:

1- توصيف التطورات الاقتصادية الكلية ويغطي هذا التوصيف جانب التحليل التطبيقي، معتمداً مجموعة من المبادئ والمفاهيم التعاريف، التي تشكل القاعدة النظرية لعلم الاقتصاد، والتي تزودنا بمجموعة من أدوات التحليل، مثل التحليل القياسي وتحليل المدخلات والمخرجات، ويمكن اعتبارها وسائل تستخدم لحل المشكلات الاقتصادية. يرى بعض الاقتصاديون أن الاقتصاد التطبيقي لا يعتبر علماً مستقلاً ولا يعد فرعاً من علم الاقتصاد، بل هو تطبيق للنظرية الاقتصادية على الواقع الاقتصادي الحقيقي. بمعنى أنه يتناول المشاكل الاقتصادية في مختلف فروع الاقتصاد، التي يتناولها بالتحليل والدراسة، وتقديم الحلول العملية لها، ولا يتعمق كثيراً في التنظير المجرد لتلك الظواهر الاقتصادية.

2- توضيح العلاقات الاقتصادية الكلية، ويغطي جانب التحليل الاقتصادي النظري، فيشمل دراسة وتحليل القوانين الاقتصادية، وكذلك دراسة وتحليل كيفية عمل الأنشطة الاقتصادية، ودراسة العلاقة التي تربط هذه الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، ومن ثم التنبؤ بالأنشطة والظواهر والمتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظواهر والمتغيرات الاقتصادية لاحقاً.

3- تقديم المقترحات لحل المشاكل الاقتصادية الكلية ويشكل هذا الجانب السياسة الاقتصادية، حيث غدت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أكثر إلحاحاً، كي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق

التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز التي يمكن أن تحدث عند تحقيق هذه الأهداف.

تجدر الإشارة إلى بعض الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي، ينبغي أن تعطى الاهتمام اللازم؛ كموضوعات الاقتصاد النقدي والمصرفي، والمشتقات المالية، ومواضيع الاقتصاد الدولي، والمشكلات الاقتصادية كالتضخم البطالة والسياسات الاقتصادية الكلية. ولكي يتمكن من فهم موضوعات التحليل الاقتصادي الكلي لا بد من فهم واستيعاب المفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد. فيما يلي نستعرض أهم هذه المصطلحات والمفاهيم:

1.2. مفهوم النموذج في التحليل الاقتصادي

لما كانت الظواهر والعلاقات الاقتصادية تتطور بشكل مستمر وتتسم بالتنوع والتشابه والتعقيد، لجأ الباحثون إلى تبسيط هذه الظواهر والعلاقات الاقتصادية على شكل نماذج اقتصادية محددة ومصغرة. فالنموذج الاقتصادي هو محاكاة مبسطة للظواهر الاقتصادية ولواقع النظرية الاقتصادية، من حيث التركيز على إبراز العناصر والمتغيرات المؤثرة في سلوك الظاهرة الاقتصادية. يكون النموذج الاقتصادي فاعلاً وناجياً كلما كان قادراً على تبسيط حقيقة وواقع الظاهرة أو النظرية الاقتصادية، بحيث تكون سهلة الفهم والتحليل والتركيب. لهذا لا بد من أن يتضمن النموذج الاقتصادي عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، في علاقة متسقة بين المتغيرات وبين مضمون النظرية الاقتصادية. فالنموذج الاقتصادي يتضمن عدد من المقدمات 'المسلمات'، وهي في واقع الأمر فروض غير مشروحة أو غير مثبتة، وأنها بحاجة إلى إثبات وبرهان ومطابقة مع المشاهدات الواقعية للظواهر المدروسة. بعدها يتم التوصل إلى نتائج تسمى نظرية أو نتائج تطبيقية. وبذلك يكون النموذج الاقتصادي أسلوب أو طريقة لإنشاء وتطوير النظريات الاقتصادية.

من أقدم وأبرز النماذج الاقتصادية نموذج انجل في الدخل والاستهلاك، الذي عرض عام 1821 وكذلك نموذج كوب - دوغلاس، أو نموذج دالة الإنتاج في عام 1921 ونموذج

العلاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة لارفنج فيشر. فالنموذج الاقتصادي يربط بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، مثلاً " أزمة عام 1929 ، بما يمكننا من تشخيص وضعية اقتصادية ما، بناءً على حالة أخرى. يمر بناء النموذج الاقتصادي بعدة مراحل.

المرحلة الأولى. تبدأ من مرحلة اختيار المجمعات والوحدات الاقتصادية. ريكاردو مثلاً لدى دراسته توزيع الدخل، اختار ثلاث وحدات اقتصادية؛ فئة العمال وفئة الرأسماليين وفئة ملاك الأراضي. سينوزع الدخل هنا على شكل أجور وأرباح وريع. فيما قسم كارل ماركس المجتمع إلى طبقتين؛ طبقة العمال وطبقة الرأسماليين، لذا يوزع الدخل بين الأجور والأرباح.

المرحلة الثانية؛ وهي مرحلة تحديد أسباب الظاهرة وتبسط الواقع؛ من خلال تحديد المتغيرات التي تؤثر بالظاهرة، ويتم اختيار المناسب الذي لا يتعارض مع ما يراد إثباته والبرهان عليه واستبعاد البعض الآخر الذي يكون ارتباطه بالظاهرة المدروسة ضعيفاً، بعدها يتم تحديد المتغيرات الوسيطة، وهي ثوابت تميز العلاقات السببية في النموذج، وهي أرقام ثابتة في النموذج، مثل الاستهلاك المستقل أو الميل الحدي للاستهلاك.

المرحلة الثالثة؛ تركز على تحديد المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية في النموذج. فالمتغيرات الداخلية²¹ تعبر عن متغيرات العلاقة السببية حيث تتحدد قيمتها داخل النموذج. بينما المتغيرات الخارجية فتتحدد قيمتها خارج العلاقة السببية، لأن العوامل الخارجية هي التي تتحكم بهذه المتغيرات، تلك العوامل لا علاقة لها بالنموذج. من جهة ثانية يتم التركيز في هذه المرحلة على المتغيرات الوسيطة، أي تحديد العلاقات بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة باستخدام أدوات رياضية، ومعادلات جبرية ورسوم هندسية، من أجل صياغة المشاكل الاقتصادية وتحليلها. فقد تكون علاقات تعريف وهي لا تستوجب سبباً أو شرطاً على سبيل المثال الدخل = الاستهلاك + الادخار'. أو قد تكون علاقة سلوك أي تصرف فيما يعرف بالعلاقة الدالية أو التابعة، قد نجد في أحد طرفي المعادلة المتغيرات التابعة، التي يجب تفسيرها، وفي الطرف الثاني من المعادلة

21- Dieter Gredesmeier, Makroökonomik konzepte, S. 17

نجد المتغيرات المستقلة، "المتغيرات الخارجية"، والتي بتغيرها يتغير التابع. وقد تكون العلاقة بين المتغيرات علاقة توازن، أي محصلة تقابل علاقتين سببيتين "داليتين" مثال الناتج القومي 'جانب العرض' سيتحول إلى دخل، والدخل سينفق على شراء السلع والخدمات يكون مجموعه 'جانب الطلب'. العرض الكلي = الطلب الكلي عند التوازن.

ولأن النظرية الاقتصادية مكونة من: النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية، نجد في التحليل الاقتصادي نوعين من النماذج؛ نماذج اقتصادية كلية ونماذج اقتصادية جزئية. يتكون النموذج الاقتصادي الكلي من مجموعة من المعادلات الهيكلية، كونها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بنائه، إضافة لمجموعة من المعادلات السلوكية، التي تبين العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية²². ثمة نوع ثالث من المعادلات تستخدم في النموذج الاقتصادي، تعرف بالمعادلات أو المتطابقات التعريفية، وهي معادلات تعبر عن علاقة اقتصادية منبثقة من تعاريف متفق عليها، كأن نقول الدخل يساوي الاستهلاك مضاف إليه الادخار. باختصار النموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بطريقة رياضية على شكل معادلات سلوكية أو ميكانيكية، تبين طبيعة النشاط الاقتصادي لقطاع معين.

2.2. العرض الكلي والطلب الكلي

1.2.2. العرض الكلي: Aggregate Supply

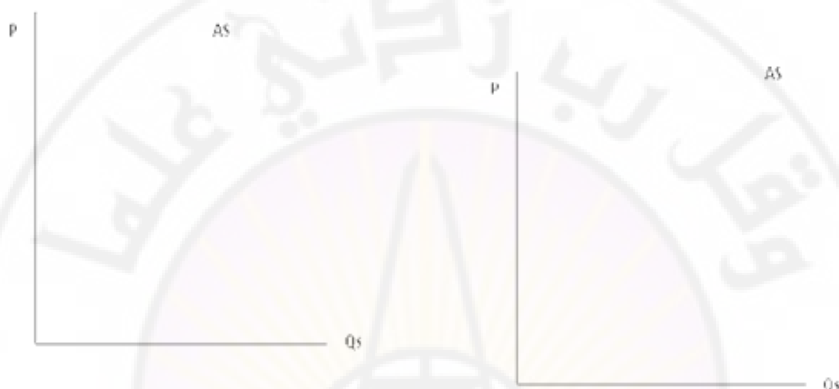
نعتبر لدى تحليلنا لسوق جزئية ما، أن دخل المستهلك متغير خارجي، لذا فإن أي تغير في سوق السلعة لن يكون له أي تأثير على زيادة أو نقصان دخل المستهلك. أما في التحليل الاقتصادي الكلي يعتبر الدخل القومي أحد المتغيرات الكلية، وبالتالي تؤثر تقلبات الدخل القومي، على غيره من المتغيرات الكلية الأخرى، منها العرض الكلي.

22 - تعبر الدالة الاقتصادية عن علاقة تربط بين مجموعة من العوامل الاقتصادية تشكل ما يسمى بمجال الدالة وبين عنصر واحد فقط من عناصر مجموعة أخرى تسمى مدى الدالة. وشدة أنواع لدوال كدالة الخطية والنوعارضية والأيسية.

فما هو العرض الكلي؟ يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع بأكمله، أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعرضة لتلبية الطلب الكلي على ضوء المستوى العام للأسعار، خلال فترة زمنية محددة. العرض الكلي مرتبط بالنتائج القومي، أي مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع - الاقتصاد القومي - خلال فترة زمنية معينة. بصيغة أخرى هو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون السنة، ويرغب البائعون المنتجون ببيعها عند مستوى معين من السعر، وهذه السلع أو مجموع قيمها، تشكل بعد بيعها دخول، تستخدم في أحد اتجاهين إما أن يذهب جزء منها للاستهلاك النهائي، أو أن يحتفظ بجزء منها على شكل مدخرات. وعليه يتكون العرض الكلي من مجموع الاستهلاك والادخار.

وبهذا المعنى، يمثل جانب الإنفاق، القطاع العائلي والإنفاق الحكومي، وصافي الإنفاق الناتج عن التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات مطروحاً منها الواردات). يرتبط العرض الكلي بالمستوى العام للأسعار بعلاقة طردية. تجدر الإشارة إلى أن كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها، ليس بالضرورة أن تكون قيم كمية السلع والخدمات النهائية التي في حوزتهم معادلة لقيمة الناتج القومي. ويوضح العرض الكلي العلاقة الطردية بين العرض الكلي من السلع والخدمات والمستوى العام للأسعار. يمكن القول نظرياً بأن الكميات المعرضة تزداد مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يمثل حافزاً للمنتجين لزيادة أرباحهم. أي يزداد العرض الكلي بارتفاع المستوى العام للأسعار. يشير منحني العرض الكلي إلى المحل الهندسي، الذي تعبر كل نقطة من نقاطه عن كمية السلع والخدمات النهائية، التي ترغب المؤسسات الإنتاجية بإنتاجها، في وقت ما عند مستوى محدد من الأسعار. لإشباع الطلب الكلي. وتعتبر كمية السلع والخدمات النهائية عن الناتج القومي الحقيقي. فكل نقطة من نقاط منحنى العرض الكلي تعكس كمية السلع والخدمات التي يوافق البائعون على بيعها عند مستوى السعر المقابل لهذه الكمية. والعلاقة الطردية بين العرض الكلي مستوى الأسعار تعتمد على أسعار عوامل الإنتاج، التي ساهمت في إنتاج الكمية المعرضة من هذه السلع والخدمات.

ترجع محددات التغير في منحنى العرض الكلي إلى تأثير السياسات المالية، وسياسات النمو الاقتصادي، وسياسات سوق العمل بصورة خاصة. وإلى السياسة الاقتصادية بصورة عامة. يمكن أن يميز الباحث بين شكلين لمنحنى العرض الكلي تبعاً لطول الفترة الزمنية موضوع البحث، أي في المدى القصير والمدى البعيد، بشكل يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة بافتراض ثبات الأجور



شكل رقم 2 العرض الكلي وفق التصور الكلاسيكي

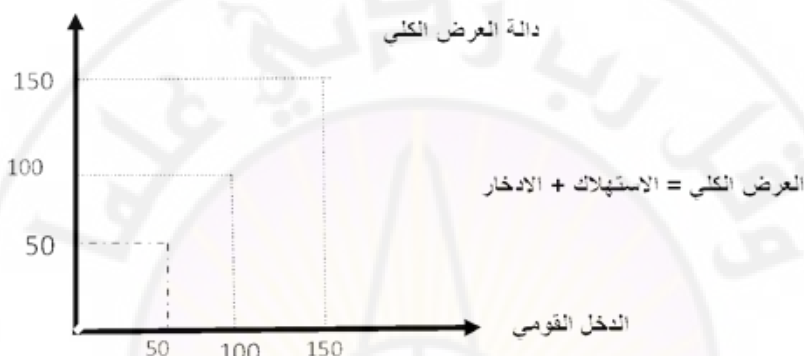
شكل رقم 1 العرض الكلي وفق التصور الكينزي

بسبب مقاومة النقابات والاحتكار. وتبعاً للتحليل الكينزي فإن ميل منحنى العرض الكلي في المدى القصير موجب وينصف الربع الأول، وسنأتي على تفسير ذلك في التحليل الكينزي. أما منحنى العرض الكلي في المدى البعيد وفق الكلاسيك، فهو عبارة عن خط عمودي، يوازي محور العيّنات. وأية ذلك أن الكلاسيك عند بحثهم العرض الكلي وحسب قانون ساي²³ افترضوا أن الناتج المتحقق يكون دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، حيث يصل الإنتاج في المدى الطويل إلى طاقته القصوى، ما يعني ثبات الناتج الإجمالي حتى وإن تغيرت مستويات الأسعار. في الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن، أي الناتج في حالة التشغيل الكامل، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسب متساوية، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي²⁴، أي معدل البطالة في

23 - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ص. 297.

24- Jesús Fernández-Villaverde, Macroeconomics: an Introduction S. 470

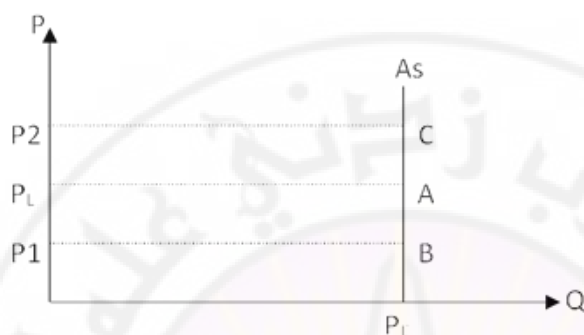
حالة الاستخدام الكامل، الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والهيكلية، بينما تختفي البطالة الدورية. ولدى دراسة منحنى العرض الكلي، يلاحظ انزياح هذا المنحنى نتيجة تغير في بعض العوامل، فالتغير في الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي إلى التحرك على نفس منحنى العرض الكلي، ولكن قد يحدث تغير في أحد هذه العوامل فينتقل المنحنى للأعلى أو للأسفل حسب طبيعة التغير، من هذه العوامل:



شكل 3 - العرض الكلي وفق التحليل الكينزي

- 1- معدل الأجر النقدي: تعتبر الأجور من المحددات الأساسية لوضع منحنى العرض الكلي، لأن عنصر العمل من أهم العناصر التي تحدد تكلفة الإنتاج في أي منشأة، فعندما ترتفع معدلات الأجور فإن تكاليف الإنتاج الكلية ترتفع، مما يؤدي إلى تقليل هامش الربح، فنقل بالتالي كمية العرض وينتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار.
- 2- التغير في أسعار عناصر الإنتاج الأخرى: للتغيرات التي قد تطرأ على أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج سلعة ما تأثير مباشر على تكلفة إنتاج تلك السلعة، بالتالي على عرض هذه السلعة في السوق. انخفاض أجور العمال والمستخدمين أو أسعار المواد الأولية، يحدث تخفيضاً في تكلفة إنتاج السلعة، مما يحفز المنتجين لزيارة عرض السلعة، ومن ثم سوف ينتقل منحنى عرض السلعة إلى أسفل اليمين، ويحدث العكس فيما لو ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج.
- 3- اتغير مستوى التقدم التقني والإنتاجية: إن تطوير المستوى التكنولوجي وفنون الإنتاج المستخدمة في عمليات الإنتاج، لها تأثير إيجابي على انخفاض تكلفة الإنتاج، ما

يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة، وزيادة العرض في السوق. فمثلاً إذا استحدث الإنسان تقنية جديدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبافتراض أن الأجور ثابتة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية مما يشجع على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الكمية المعروضة.



شكل 4 - العرض الكلي وفق التحليل الكلاسيكي

- محددات العرض:

ثمة عوامل أخرى تؤثر على عرض السلعة في السوق، ما يؤدي إلى تغير العرض، ويتمثل ذلك بانياً بانتقال منحنى العرض إلى اليمين (في حالة زيادة العرض) وإلى اليسار (في حالة نقصان العرض) نذكر أهم عاملين بإيجاز:

أولاً: تغير عدد البائعين أو المنتجين للسلعة: إذا ارتفع عدد البائعين أو المنتجين لسلعة ما، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض السلعة في السوق، وبالتالي انتقال منحنى عرض السوق إلى اليمين وإلى أسفل ويحدث العكس في حالة انخفاض عدد البائعين أو عدد المنتجين للسلعة.

ثانياً: مستوى الضرائب والإعانات الحكومية: تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لأغراض سياسية واجتماعية، فإذا قدمت الحكومة معونات للمنتجين أو خفضت الضرائب على الإنتاج فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج السلعة، وبالتالي سيزيد عرض السلعة في السوق، ويتمثل ذلك بيانياً في انتقال منحنى العرض إلى اليمين وإلى أسفل. وكذلك عند تخفيض مستوى التحويلات الحكومية وزيادة الضرائب لهما تأثير سلبي على

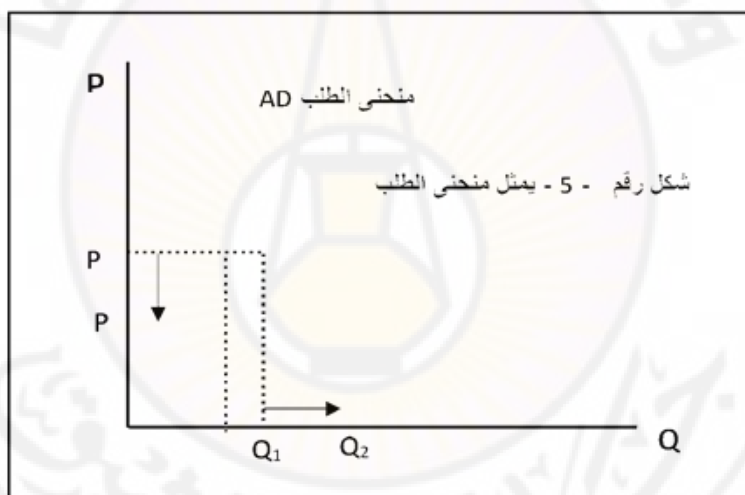
أرباح المنتجين، وسينعكس ذلك نقصاً في العرض، وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى أعلى اليسار. وهناك بعض المحددات الأخرى لعرض السلعة في السوق غير المحددات السعرية، تعالج من قبل المهتمين بشؤون الدراسات والأبحاث التسويقية ودراسات الجدوى الاقتصادية.

2.2.2. الطلب الكلي *Aggregate Demand*

مفهوم الطلب: يقصد بالطلب في مجال التحليل الاقتصادي، الطلب الفعال. أي رغبة المستهلك في شراء السلعة مقرونة بقدرة شرائية. فالرغبة في شراء سلعة ما لا تكفي حتى يكون الطلب فعالاً، بل يجب أن تقترن الرغبة مع القدرة المالية والاستعداد لدفع السعر المحدد للحصول على السلعة. ويقصد بالطلب أيضاً عدد من الكميات التي يطالبها المستهلكون من سلعة ما (خلال فترة زمنية محددة) عند كل مستوى من مستويات الأسعار. وعليه يمكن القول أيضاً أن الطلب هو جدول يبين الكميات المختلفة التي يرغب المستهلكون في شرائها وهم قادرون على دفع أسعارها عند مختلف مستويات الأسعار المحتملة خلال فترة زمنية محددة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وتحت هذا المفهوم يندرج قانون الطلب، ينص قانون الطلب على وجود علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والكمية المطلوبة من تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

إذا الطلب في إطار التحليل الاقتصادي الكلي هو مجموع المبالغ التي ينفقها كافة المشترين لقاء حصولهم على السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية غالباً ما تكون السنة، بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة، يشمل هذا الإنفاق قيم السلع التي يحصل عليها المستهلكون وتشكل الاستهلاك الكلي، إضافة إلى قيم السلع التي يحصل عليها القطاع الحكومي لقاء الإنفاق الحكومي، كذلك قيم السلع والخدمات التي يطالبها العالم الخارجي على شكل صادرات، وقيم السلع والخدمات التي تستخدم من قبل قطاع المستثمرين فيما يعرف بالاستثمار. يرى البعض أن الطلب الكلي هو مجموع كمية السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع بشرائها ويكون لديهم القدرة على شرائها. ويمثل منحنى الطلب الكلي المحل الهندسي الذي تعبر

كل نقطة من نقاطه عن كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب المجتمع بشرائها في وقت ما عند مستوى محدد من الأسعار. يعكس منحني الطلب الكلي العلاقة الدالية بين المستوى العام للأسعار وبين الكمية المطلوبة من السلع والخدمات النهائية. يمثل الطلب الكلي بمكوناته المختلفة (الاستهلاك، الاستثمار، والإنفاق الحكومي وصافي التعامل مع العالم الخارجي) جانب الإنفاق الكلي على شراء السلع والخدمات. ويمكن للحكومة أن تؤثر على حجم الطلب الكلي بتطبيق سياسات اقتصادية محددة، تبعاً لتأثير السياسة المالية والسياسة النقدية أو السياسة التجارية. الطلب الكلي عند الكلاسيك يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، حيث تربط دالة الطلب الكلي كمية السلع والخدمات المطلوبة مع مستويات الأسعار



السائدة، إذ يرتبط الطلب الكلي مع الأسعار بعلاقة عكسية. ينحدر منحني الطلب الكلي من الأعلى إلى أسفل اليمين، وله ميل سالب بسبب طبيعة العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والكمية المطلوبة. فعند انخفاض السعر تزداد كمية السلع المطلوبة. وتغير السعر سينقلنا من نقطة لأخرى على نفس دالة الطلب الكلي، بينما تنتقل إلى دالة طلب جديدة إذا تغير أحد محددات الطلب الكلي، كأن يتغير الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري أو الإنفاق الحكومي أو صافي التعامل مع العالم الخارجي وفي بعض الحالات زيادة عرض كمية النقود في الاقتصاد القومي.

- محددات الطلب

يطلق على العوامل التي تؤثر على طلب سلعة معينة مع فرض ثبات الأسعار باسم محددات الطلب، ويعبر عنها بيانياً بانتقال منحني طلب السوق إلى اليمين أو اليسار واهم هذه المحددات غير السعرية التي تؤثر في الطلب:

أولاً: عدد المستهلكين للسلعة: يتغير عدد المستهلكين للسلعة نتيجة النمو السكاني وهجرة السكان من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو الهجرة الخارجية.

ثانياً: أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم: قد تتغير أذواق المستهلكين تجاه سلعة معينة نتيجة الحملات الدعائية والتسويقية التي تقوم بها الشركات المنتجة، فيزداد الطلب على السلعة.

ثالثاً: دخول المستهلكين: تؤثر التغيرات التي تطرأ على دخل المستهلك في الكميات المستهلكة من السلع. بارتفاع دخل المستهلك يزداد استهلاكه من السلع العادية مثل الملابس واللحوم، تنخفض الكمية المستهلكة من السلع الرديئة مثل الملابس المستعملة والأثاث المستعمل مع ارتفاع دخل المستهلك، وإذا انخفض الدخل سيرتفع الطلب عليها.

رابعاً: توقعات المستهلكين: إذا توقع المستهلكون ارتفاعاً في أسعار السلع يزداد طلبهم عليها للاستفادة من الفرق بين السعر الحالي والمستقبلي ويحدث العكس إذا توقع المستهلكون انخفاضاً في أسعار السلع.

خامساً: تؤثر أسعار السلع الأخرى على طلب المستهلك حسب طبيعة السلعة؛ يتحول المستهلك عن السلع البديلة إذا ارتفع سعرها. وتتناسب أسعار السلع المكملة عكساً مع الطلب على السلعة الأخرى، والسلع المستقلة لا تتأثر بتغير الطلب على السلع الأخرى.

3.2. التدفق والرصيد

يعتبر كل من التدفق والرصيد من المفاهيم التي قد يكتنفها بعض الغموض عند التفرقة بينها. فالتدفق (التيار) عبارة عن " التغير خلال فترة زمنية معينة"، فهو كمية لا يمكن قياسها إلا خلال فترة زمنية معينة، أي أنه متغير ذو بعد زمني. أما الرصيد Stock هو كمية ثابتة في لحظة معينة". فلو قلنا بأن إنتاجنا من القمح هذا العام هو 3 آلاف طن، فهذا يعني أن ناتجاً من القمح عبارة عن تدفق. ولكن عندما نقول بأن مخزوننا من القمح في نهاية العام الماضي كان 3 آلاف طن، فهذا رصيد. وعلى ذلك فإن الدخل، الإنفاق، الاستهلاك وغير ذلك هي متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات، أما الثروة ورأس المال ومستوى التوظيف فهي عبارة عن أرصدة يمكن تحديدها في لحظة معينة.

مثال على الرصيد: حجم
الاستثمار، ديون الحكومة



مثال على التيار: الادخار، فائض
أو عجز ميزان المدفوعات

شكل رقم - 6 - يبين الفرق بين الرصيد والتيار

1.3.2. التيار أو التدفق Flow

يعبر التدفق (التيار) عن " التغير في الكمية خلال فترة زمنية معينة"، فالتدفق يعبر عن كمية لا يمكن قياسها إلا خلال مدة زمنية معينة، فهو متغير ذو بعد زمني. مثلاً أن كمية الماء المتدفقة من نهر بردى تبلغ 5 مليون متر مكعب في السنة. أن التيار المتدفق

يقاس بفترة زمنية تبدأ بلحظة وينتهي عند لحظة أخرى. على ذلك فإن المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل، الإنفاق والاستهلاك متغيرات تمثل تدفقات أو تيارات. التدفق " التيار " هو كمية يمكن أن تقاس فقط خلال مدة من الزمن. فالدخل، والناتج، والإنفاق والاستهلاك هي متغيرات اقتصادية كلية تكوّن تيار أو تدفق عبر الزمن. ونشير إلى بعض الأمثلة على التدفق النقدي؛ حركة النقدية الداخلة إلى المشروع، الدخل من المبيعات أو العائد من أي نشاط اقتصادي. أو حركة النقدية الخارجة من المشروع، أي المصاريف على نشاط المنشأة. وقد يشير التدفق أو التيار إلى التدفقات الفعلية السابقة، أو إلى التدفقات المتوقعة في المستقبل. وعادة ما يقاس بالتدفق النقدي قيمة العائد على المشروع. وتحديد مشاكل السيولة التي تواجه الإدارة المالية وتقيم مخاطر المنتجات المالية ومخاطر التخلف عن السداد.

2.3.2. الرصيد Stock: الرصيد كمية ثابتة مقاسة في لحظة زمنية معينة فالثروة رصيد ورأس المال ومستوى التوظيف تمثل أرصدة محددة في لحظة معينة. كمية احتياطي القطع الأجنبي في مصرف سوريا المركزي تبلغ في منتصف آذار 28 مليار دولار. مستوى البطالة كان في نهاية شباط 7%. كمية النقود المتداولة عند لحظة ما تمثل رصيد. بناء على ما سبق يكون الدخل تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد. أما الثروة فهي رصيد ممتلكات الفرد في لحظة معينة. والعلاقة بينهما واضحة، حيث تعمل الثروة على تدفق الدخل، كما أن تراكم الدخل بعد خصم الاستهلاك يؤدي لتكوين وزيادة الثروة. يمكننا توضيح الفرق بين التيار والرصيد، فالدخل تدفق أو تيار نقدي يوفر قوة شرائية لدى الفرد، يتغير بتغير الفترة الزمنية. أما الثروة فهي رصيد في لحظة زمنية.

4.2. التوازن الاقتصادي Equilibrium

التوازن في الاقتصاد الجزئي: يعني التقاء العرض مع الطلب أو تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، نسمي نقطة التقاطع نقطة التوازن، لأنها النقطة الوحيدة التي تلقي عندها رغبات المستهلكين "منحنى الطلب" ورغبات المنتجين الذين يمثلهم منحنى

العرض. وإذا تالقت الرغبات أصبح هناك توازن فالمستهلك مقتنع بالسعر، والكمية التي ينتجها المنتجون هي نفسها التي يرغبها المستهلكون. يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عندما تتساوى قيمة الطلب الكلي مع قيمة العرض الكلي، وعلى هذا التوازن الاقتصادي يعني تعادل القوى المتضادة في فترة زمنية معينة، فعدم تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي يعني حدوث اختلال يعرف باختلال التوازن الاقتصادي. وإذا حدث أن زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي وكان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن الاقتصاد القومي سيعاني من التضخم الاقتصادي²⁵ *Inflation*. وإذا كان الاقتصاد بحالة التشغيل الكامل وكان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي سيعاني الاقتصاد من الركود *Depression*.

ولتحقيق التوازن الكلي ينبغي الأخذ بالملاحظات التالية: إن كل زيادة تطرأ على نفقات الاستهلاك تميل إلى تشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج الكلي حيث يتكافأ مع الاستهلاك المتزايد أولاً، وأن تزايد نفقات الاستهلاك يؤدي حتماً إلى تناقص حجم المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من القدرة على تمويل الاستثمارات الجديدة المطلوبة ثانياً. وعلى العكس فإن زيادة حجم الادخار العام تزيد من القدرة على الاستثمار، أي زيادة الإنتاج، ولكنها تنقص في الوقت نفسه من نفقات الاستهلاك، وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى الحد من الإنتاج نظراً إلى تناقص الطلب، وإلى الحد من الاستثمار.

نتيجة ما تقدم هي؛ أنه بالنسبة إلى مقدار معين من الإنتاج النهائي ومن الدخل القومي لا بد من وجود مستوى تعادل بين هذين العنصرين، ويتحدد هذا المستوى عندما يكون مستوى الاستهلاك مساوياً للحد اللازم الذي يكون معه الاستثمار كافياً لتلبية الطلب الفاتح عن الاستهلاك المذكور، مع الاهتمام بملاحظة مجموع عناصر الإنتاج المتوفرة، وعند الحد الذي يسمح بتكوين الادخار الكافي لتمويل عمليات الاستثمار الضرورية. عند هذا المستوى نجد، أي زيادة جديدة تطرأ على الاستهلاك أو على الادخار أو على

25 - الأفندي محمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي ص 168

الاستثمار تؤدي حتماً إلى اختلال التوازن السابق. ومن المؤكد أن الاستثمار هو الذي يقوم بمهمة التوازن الفعالة بين تلك العناصر الثلاثة، وهو مفتاح النشاط الاقتصادي.

يختل التوازن الاقتصادي في الواقع عندما يطرأ تغير في أحد العوامل المؤثرة في الطلب أو العرض، فعندما نرسم منحنى العرض ومنحنى الطلب نمثل السعر كمتغير على المحور الرأسي والكمية على المحور الأفقي، نجد في جانب الطلب إذا ارتفع الدخل وكانت السلعة عادية، سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى أي ننتقل لدالة طلب أعلى وسوف يزيد معه السعر والكمية التوازنية، وكذا الأمر إذا تغير أحد عوامل المؤثرة على العرض الكلي، مثلاً الزيادة في عناصر الإنتاج ستنتقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار، بشكل يقود إلى تغير الكمية التوازنية وتغير السعر. وهنا يختل التوازن وننتقل إلى توازن جديد وفي بعض الأحيان نقول أن هناك توازن مستقر وهناك توازن غير مستقر.

يعتبر التوازن مستقر إذا كان أي خروج من نقطة التوازن سيواجه بعوامل ذاتية تعيد السعر والكمية إلى التوازن مرة أخرى. إذ ارتفع السعر إلى 25 وفاق السعر التوازني الذي يساوي 20 ستكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة، وبالتالي سيفضل المنتجون بيع سلعهم وليس لهم من خيار إلا تخفيض السعر حتى يغروا المستهلكين بشراء تلك المنتجات. اهتم الكلاسيك بدراسة التوازن الحقيقي في السوق السلعية، مستبعدين أثر النقود على التوازن الاقتصادي وخاصة وظيفة النقود كمخزن للقيمة ووسيلة لتسييد المدفوعات الآجلة. وارتكز بحث التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك على التوازن في سوق العمل من خلال آلية تحديد الأجر الحقيقي وحجم العمالة المستخدمة، الذي يمثل سعر عنصر العمل. ثم جاء قانون ساي ليؤكد على التوازن في السوق السلعية، حيث كل عرض يخلق الطلب المقابل له. فيما عبرت المعادلة الكمية للنقود فيما يعرف بمعادلة فيشر عن التوازن في السوق النقدية (الكتلة النقدية مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي متوسط الأسعار مضروباً بحجم المبادلات وهو ما يعادل الناتج القومي). أما التوازن في سوق رأس المال فيتم من خلال سعر الفائدة التوازني، الذي تكون عنده كمية الأرصدة

النقدية التي يرغب الأفراد في إقراضها مساوية لكمية الأرصدة التي يرغب الآخرون في اقتراضها.

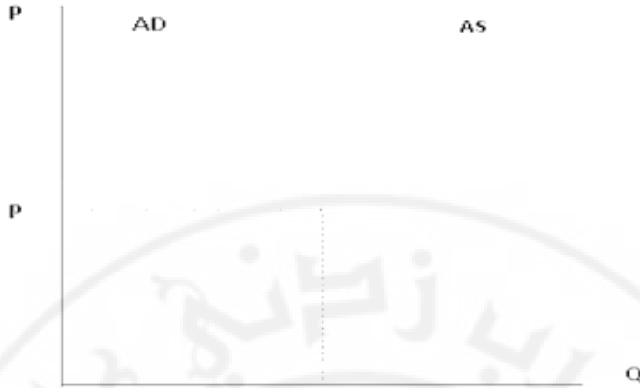


شكل رقم - 8- يوضح التوازن بين العرض والطلب وفق التحليل

يشمل التوازن الكلي أيضاً أي توازن ميزان المدفوعات الذي يظهر كل المتحصلات من - وكل المدفوعات إلى - العالم الخارجي. ويقصد بذلك التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي ويتحقق هذا التوازن عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه أو تجاه العالم الخارجي في فترة زمنية معينة.

يعتبر كل من حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال أهم حسابين في ميزان المدفوعات. حيث يسجل في ميزان العمليات الجارية جميع العمليات الخاصة بالسلع والخدمات التي لها تأثير على الناتج المحلي كالصادرات، ذلك الجزء من الناتج القومي، الذي لا يتم استعماله داخل الدولة، والواردات التي تمثل ذلك الجزء من الناتج القومي للدول الأخرى والذي يستخدم داخل حدود الدولة.

يتم تسوية العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق السحب من احتياطي الذهب والعملات الأجنبية، أو الاقتراض من العالم الخارجي، ما يلقي أعباء إضافية على الاقتصاد القومي تدخله في دوامة عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي. أما ميزان حركة رؤوس الأموال فيكون من رؤوس أموال مصدرة ورؤوس أموال مستوردة، والفرق بينهما يمثل رصيد ميزان حركة رأس المال.



شكل رقم - 7- يوضح التوازن بين العرض والطلب وفق التحليل الكينزي

5.2. دالة أو تابع الاستهلاك

1.5.2. تعريف الاستهلاك؛ هو إنفاق جزء من الدخل على شراء السلع والخدمات في شكلها النهائي لإشباع الحاجات والرغبات المختلفة سواء أكانت مادية أم معنوية، عضوية أم فكرية أم ثقافية، ضرورية أم ترفيهية، ويشمل شراء المواد الغذائية والحاجات المنزلية أو الشخصية، وخدمات أصحاب المهن الحرة أو المؤسسات كخدمات الأطباء والمهندسين والمحاسبين وشركات النقل والسفر والتأمين والمصارف والفنادق والمطاعم والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها. يفهم من مصطلح الاستهلاك عدة معاني، فقد يقصد به استعمال السلع والخدمات لإنتاج سلع أخرى، أي الاستهلاك الوسيط. وقد يقصد به الإندثار وتآكل الآلات والمعدات أثناء العملية الإنتاجية، أي ما يعرف الاستهلاك الإنتاجي أو الإهلاك، وأخيراً قد يقصد به الاستعمال النهائي للسلع والخدمات بقصد تلبية حاجات الأفراد في أي مجتمع، أو ما يعرف بالاستهلاك الكلي. يترتب على استهلاك السلع والخدمات، بغية تلبية حاجات الأفراد، زوال أو تحطيم هذه السلع دون أن يترتب على ذلك أي أثر مباشر على العملية الإنتاجية. الاستهلاك الذي ينتج عن إنفاق جزء من دخول الأفراد، عند شراء السلع والخدمات النهائية، وإشباع الحاجات والرغبات المختلفة سواء أكانت مادية أم معنوية، أم فكرية أم ثقافية، وسواء كانت السلعة ضرورية أم كمالية

وترفيحية، يطلق عليه الاستهلاك التابع للدخل، وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل لأنه يتبع للدخل فإذا كان الدخل مساوياً للصفر فإن الاستهلاك التابع يساوي صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع، وثمة نوع آخر من الاستهلاك يدعى بالاستهلاك المستقل عن الدخل. الذي يعبر عن قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً للصفر. بمعنى عندما يكون الفرد عاطلاً عن العمل وليس لديه دخل، هناك نفقات أساسية وضرورية لابد منها مثل الطعام والشراب واللباس. يسدد الفرد قيمة هذه النفقات من مدخرات سابقة، أو بالاقتراض. لذلك سميت بالنفقات المستقلة عن الدخل. تغير قيمة الاستهلاك المستقل ينقلنا إلى دالة استهلاك جديدة.

لما كان الاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج القومي، فقد ربط كينز بين الاستهلاك والدخل القومي وجعل الاستهلاك دالة مرتبطة بالدخل، وأن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة بزيادة مستوى الدخل، لكن بدرجة أقل من زيادة الدخل. وعليه فإن الدخل هو العامل المحدد لحجم الإنفاق الاستهلاكي. يطلق على العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك تابع (دالة) الاستهلاك. توضح دالة الاستهلاك حجم الإنفاق من الدخل، الذي يرغب المستهلكون بإنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، مع زيادة مستوى الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي، لكن هذا الجزء المنفق على الاستهلاك يتناقص مع ارتفاع مستوى الدخل. وهذا يستدعي الإشارة إلى مفهوم الميل الحدي لاستهلاك؛ وهو الجزء من الزيادة في وحدة الدخل الذي يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي ويمثل المشتق الأول لتابع الاستهلاك.

2.5.2. العوامل المؤثرة في الاستهلاك: يتبع الاستهلاك لعدة عوامل. إذ تغير حجم الاستهلاك تبعاً لتغير هذه العوامل، ويمكن أن نوجز هذه العوامل بعجالة بالتالي:

1.2.5.2. الدخل

ما من شك بوجود عوامل متعددة تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن المحاكمة العقلانية والإحصاءات المتوفرة عن الأفراد والدول تدل على أن العامل المحدد للإنفاق الاستهلاكي هو الدخل. ولا سيما الدخل التصرفي، أي الدخل الشخصي بعد

استبعاد الضرائب على الدخل. وتبعاً لذلك فإن الدخل هو العامل المحدد للاذخار، فالإنفاق الاستهلاكي يزداد مع انخفاض مستوى الادخار ويتناقص مع ارتفاعه. ومنطق دالة الاستهلاك مشتق من الملاحظة العامة لسلوك الفرد، فكلما ازداد دخل الفرد بمقدار ما ينفق من هذه الزيادة على الإنفاق الاستهلاكي، ويدخر ما يتبقى ولذلك نجد أن النسبة بين زيادة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الدخل تتراوح بين الصفر والواحد، وينعكس التغير في الدخل تغيراً في مستوى الاستهلاك على نفس دالة أو منحني الاستهلاك.

2.2.5.2. الميل الحدي للاستهلاك

عندما يزداد الدخل التصرفي عند الأفراد فإنهم يستخدمون هذه الزيادة بالكامل للاستهلاك أو تدخر بالكامل أو أن يدخر جزء ويذهب جزء للاستهلاك. الميل الحدي للاستهلاك؛ وهو ذلك الجزء من الزيادة في وحدة الدخل الذي يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي ويمثل المشتق الأول لتابع الاستهلاك، أي التغير في الاستهلاك مقسوماً على التغير في الدخل. فإذا تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير ميل دالة أو تابع الاستهلاك، عندها نحصل على دالة استهلاك جديدة. ترى ما لذي يؤثر في الميل الحدي للاستهلاك فيغره؟ كل ما من شأنه زيادة الدخل التصرفي يؤثر على الميل الحدي للاستهلاك. انخفاض الأسعار مثلاً أو انخفاض ضريبة الدخل، يعني زيادة الدخل التصرفي، وزيادة هذا الأخير تعني زيادة في الميل الحدي للاستهلاك.

3.2.5.2. الثروة

من شأن زيادة ثروة الفرد، كحصوله على ميراث أو جائزة مالية كبيرة مثلاً، ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة العقارات أو السلع المعمرة التي يملكها الفرد، أن تزيد من استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، لا يلبث أن يعتاد على نمط استهلاكي جديد. هذا بدوره يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى مستوى أعلى. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة ورصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (التي تتصف بالسيولة العالية) تترك

لدى الفرد زيادة شعور بالأمان، الأمر الذي يدفعه لزيادة الاستهلاك. وعندما تتمثل مصادر الثروة في العقارات أو السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغيرها من عناصر الثروة التي تتصف بدرجة سيولة أقل، فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشتري وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن. خلاصة القول إن زيادة الثروة تسهم في رفع مستويات الاستهلاك لدى الأفراد.

4.2.5.2. العادات والتقاليد والأذواق.

يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها، رغبة في محاكاة الأصدقاء أو الجيران أو مجاراة العادات والتقاليد. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها. إن نظرة أفراد المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك والادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية. إن لاختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية والأذواق وخلافه، تأثيراً مباشراً على مستويات الاستهلاك. وكذلك التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى.

5.2.5.2. مستوى الأسعار.

يعتبر المستوى العام للأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، بصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يري غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو

ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير ويبقى الاستهلاك ثابتاً لا يتأثر بتغير الأسعار. نشير في هذا السياق إلى ما يعرف بظاهرة خداع النقود، والتي تحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون الانتباه لارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع. فظاهرة خداع النقود تتعلق بذالة الاستهلاك. إن مستوى الأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والذي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين، فالأسر تأخذ بنظر الاعتبار قيمة الزيادة النقدية فقط. وللتضخم تأثيراً سلبياً على الاستهلاك، فارتفاع الأسعار يحد من استهلاك ذوي الدخل المحدود. إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار مستقبلاً فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل.

6.2.5.2. الضرائب وسعر الفائدة

من العوامل التي تؤثر على مستويات الاستهلاك، السياسة الضريبية للدولة، فالضرائب هي اقتطاع جزء من الدخل المتاح للفرد، فتتخفص مع هذا الاقتطاع المتمثل في زيادة الضرائب، المبالغ التي يخصصها الفرد للاستهلاك والادخار، تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل، فيشار إليها بالادخار الحكومي، ويحدث العكس عندما تتخفص الضرائب. من جهة أخرى أكدت النظرية الكلاسيكية على أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على زيادة الادخار وتخفص من المبالغ المخصصة للاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يحقق الفرد عند مستويات الفائدة المرتفعة عائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل. لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة ارتباط ضعيفة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً تبعاً لمستوى التطور الاقتصادي.

6.2. دالة الادخار

1.6.2. مفهوم الادخار

الادخار هو امتناع الأفراد عن استعمال جزء من الدخل في الاستهلاك مدة زمنية معينة، وذلك بقصد تثميته فوراً أو في وقت لاحق. الادخار هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لا يذهب إلى الاستهلاك. فالدخل التصرفي الذي يحصل عليه الفرد يوزع بين الاستهلاك والادخار. وللادخار عدة أشكال، كالادخار الاستهلاكي الذي يستعمل في عمليات استهلاكية لاحقة، والادخار المنتج الذي يستعمل فعلاً في عمليات استثمارية، وقد يأخذ الادخار شكل الادخار الإجباري، المتمثل فيما تتخذه الحكومة من إجراءات يكون من نتيجتها إلزام الأفراد والمؤسسات بأن يستهلكوا كميات أقل من السلع والخدمات حتى لو لم يرغبوا في ذلك. قد تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات مختلفة للوصول إلى هذا الهدف، على سبيل المثال، من خلال اقتطاع نسبة معينة من الأجور والمرتبات كمخزرات أو تأمينات، أو أجبار المؤسسات الاقتصادية على الاحتفاظ بنسبة معينة من أرباحها أو إعادة توجيهها إلى الاستثمار، أو زيادة الادخار عن طريق التضخم أو زيادة إصدار النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتأثير على مستويات الدخل الحقيقي.

في هذا السياق نود الإشارة إلى مفهوم الميل الحدي للادخار، وهو الجزء من الزيادة في وحدة الدخل التي لا تذهب للاستهلاك بل تذهب للادخار. أي التغير في الادخار مقسوماً على التغير في الدخل. أما الميل الوسطي للادخار فهو قيمة الادخار عند أي نقطة على دالة أو تابع الادخار مقسوماً على قيمة الدخل. وسنتطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل عند بحث التحليل الاقتصادي الكينزي. مما تجدر الإشارة إليه أيضاً هو التميز بين الادخار والاكتناز، فالإكتناز هو ادخار عقيم طويل الأجل أو تجميد للمال النقدي أو ما يعرف بالسيولة، وإخراج هذه المبالغ المكتنزة من حلقة التداول مدة زمنية طويلة عادة تزيد عن السنة. في حين أن عملية الادخار يكون الهدف منها استثمار المبالغ المدخرة لتمويل عمليات استهلاك أو استثمار مستقبلية ذات مردود وإنتاجية.

2.6.2. العلاقة بين الادخار والاستهلاك والادخار

الاستهلاك والادخار ظاهرتان متعاكستان متكاملتان،²⁶ متعاكستان إذ لا يمكن أن نستهلك الدخل وندخره في الوقت نفسه، لابد من توزيع هذا الدخل بين الاستهلاك والادخار، فإذا زاد الاستهلاك قلَّ الادخار، وإذا زاد الادخار قلَّ الاستهلاك. وهما متكاملتان لأن كل منهما عامل ضروري لتكوين الاستثمار وتحقيقه، فكلما اتسع نطاق الاستهلاك كان ذلك حافزاً على زيادة عمليات الاستثمار كي يرتفع الإنتاج لمجابهة الطلب المتزايد هذا أولاً. كما أن هناك أيضاً علاقة وثيقة بين الادخار والاستثمار، فعندما ترتفع مستويات الاستهلاك ينخفض مستوى الادخار، والادخار هو الذي يمول الاستثمار.

وكذلك عندما يقل الاستهلاك يزيد الادخار، مع العلم بأن الاستثمار لا يمكن أن يفوق حجم الطلب فلا فائدة إذا من زيادة الادخار أكثر من اللزوم، فكيف يمكن التوفيق بين هذه العناصر المختلفة، لاسيما وأن مجموع المدخرات يجب أن يتعادل مع مجموع الاستثمارات في نهاية الدورة الاقتصادية وفقاً للنظرية الكينزية، مع افتراض كينز انعدام ظاهرة الاكتناز وأن مستوى الدخل القومي يتوقف على تيار الإنفاق. المتمثل بالطلب الكلي على ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، أي إنفاق الأفراد والمشروعات على الاستهلاك، وعلى الاستثمار، أو إنفاق الدولة، وإنفاق الخارج على شراء السلع الوطنية، مجموع هذا الإنفاق يسمى بالطلب الكلي.

7.2. الإنفاق الكلي وعناصره

كما أشرنا سابقاً لدى حديثنا عن العلاقة بين الاستهلاك والادخار إلى أن الطلب الكلي يتكون من تيار الإنفاق الكلي. أي إنفاق الأفراد على الاستهلاك، أو إنفاق الأفراد والمشروعات على الاستثمار، أو إنفاق الدولة، وإنفاق الخارج على شراء السلع الوطنية، ويمثل هذا الإنفاق ما يسمى بالطلب الكلي. يشترك الإنفاق الكلي من إنفاق القطاعات

26 - حزوري حسن، حسابات قومية، ص 13

الأربعة المكونة للاقتصاد القومي، وهي قطاع المستهلكين أو القطاع العائلي، قطاع المنتجين، القطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي.

- **إنفاق القطاع العائلي.** يشمل الإنفاق على السلع المعمرة كالسيارة أو الأثاث وما شابه ذلك، والإنفاق على السلع غير المعمرة مثل المواد الغذائية، والإنفاق على الخدمات كالخدمات الطبية وخدمات المهندسين والمحامين وعمال الصيانة. هذا الإنفاق يمثل في التحليل الكلي؛ الإنفاق الاستهلاكي.

- **الإنفاق الاستثماري.** يتضمن زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني: الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات، وجميع الأعمال الإنشائية كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية. كما يشمل الإنفاق الاستثماري التغير في المخزون والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطه وبيع نهائية. ونشير إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل تحويل الأصول المالية مثل الأسهم والسندات. وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أي أصل مستعمل، فالاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد.

- **إنفاق القطاع الحكومي.** يشمل الإنفاق على مشتريات الحكومة من مختلف السلع والخدمات وهي تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس والمستشفيات وتوظيف العاملين في الدولة، كما يشمل الإنفاق على الخدمات الحكومية المجانية كالأمن والدفاع والعدل.

- **التعامل مع العالم الخارجي.** يمثل الإنفاق على حركة الواردات، فيشمل الفرق بين الصادرات والواردات (الصادرات - الواردات وكذلك حركة رؤوس الأموال)، أو ما يعرف بصافي التعامل مع العالم الخارجي. أن مجموع الإنفاق الناتج عن تعاملات القطاعات الأربعة سالفة الذكر يعطينا الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق.

الناتج القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي.

8.2. مفاهيم عامة في الحسابات القومية

1.8.2. ماهية الناتج والدخل القومي:

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخدماً لقياس الأداء الاقتصادي، وقياس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وإذا ما قيما السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، بقيم نقدية، فإن مجموع تلك القيم يعبر عنه بالناتج القومي.

1.1.8.2. الإنتاج والناتج القومي:

مفهوم الإنتاج: يقوم كل فرد عامل في المجتمع بنشاط اقتصادي، وحصوله هذا النشاط هو سلعة أو بضاعة أو خدمة يحتاج إليها الآخرون، يطلق على هذه الحصلة الممثلة بالسلع والخدمات اسم الإنتاج. وبما أن نشاط الفرد مستمر زمنياً، فكان لابد لقياس هذا النشاط من تحديد الفترة الزمنية التي تم خلالها ذلك النشاط. وبالتالي فإن إنتاج الأمة أو الدولة هو مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة نشاط أفرادها خلال فترة من الزمن غالباً ما تكون السنة. بهذا المفهوم يتألف الإنتاج من:

- إنتاج مادي هو إنتاج السلع كالمنتجات الزراعية والصناعية.
- إنتاج غير مادي: هو إنتاج الخدمات كالصحة والتعليم والمصارف والأمن... لكي تعتبر السلع والخدمات إنتاجاً بالمعنى الاقتصادي (لها قيمة اقتصادية) يشترط أن تكون:
ذات منفعة اقتصادية. قابلة للتسويق. قابلة للتقويم النقدي. أن تكون نادرة نسبياً. ثمة مشكلة تتعلق بمفهوم الإنتاج، تتمثل في رسم الحدود الواضحة بين الإنتاج المادي والإنتاج الخدمي، هذه المشكلة مرتبطة بمشكلة التمييز بين العمل المنتج لسلعة مادية والعمل المنتج لخدمات، والتفريق بين الخدمات المرتبطة بالعملية الإنتاجية والمكملة لها كخدمات النقل والتخزين والتوزيع. أما المفهوم المادي للإنتاج (المفهوم الاشتراكي) يعتبر أن العمل منتجاً في قطاعات الإنتاج المادي إذا أسهم مباشرة في تكوين الإنتاج، أما المفهوم الرأسمالي للإنتاج فإنه يعتبر جميع أنواع العمل في القطاعات المادية وغير المادية،

منتجة مادامت تعطي ربحاً. تكمن المشكلة باختصار في اختلاف مفاهيم الإنتاج في تحديدها للسلع والخدمات التي يتم احتسابها ضمن الإنتاج وتلك السلع والخدمات التي يتم استبعادها عند احتساب الإنتاج. فمثلاً يوجد اختلاف في كيفية معاملة الإنتاج المستهلك ذاتياً أو الإنتاج غير المتبادل في السوق، واختلاف في كيفية معاملة وتقييم الخدمات عند احتساب الدخل القومي. إذا المفهوم الاشتراكي للإنتاج: يشمل كل الإنتاج المادي من السلع والبضائع، أي إنتاج قطاع الزراعة والصناعة بالإضافة إنتاج الخدمات التي تتعلق بالإنتاج المادي وتعتبر لاحقة له (كخدمات النقل والتجارة والتخزين) وبالتالي فإن الإطار العام للحسابات القومية المستند على المفهوم المادي للإنتاج يستبعد من الحساب الدخول المتولدة من الخدمات الحكومية والشخصية وكذلك خدمات دور السكن باعتبارها دخول مشتقة وناتجة عن إعادة التوزيع الأولية أو الأصلية.

أما المفهوم الرأسمالي للإنتاج: فيشمل كل إنتاج سواء أكان مادياً أو خديماً يشبع رغبة أو يحقق منفعة لدى المستهلك، وهذا المفهوم يعتبر الأساس الفكري لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. ونظراً لأهمية مفهوم الإنتاج من حيث اتساع تطبيقه عالمياً وكونه الأساس للكثير من أنظمة المحاسبة القومية المشتقة عن نظام الأمم المتحدة.

2.1.8.2. مفهوم الناتج القومي:

يعبر عن قيم كمية السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون السنة. ويقصد بقيم كمية السلع والخدمات القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال سنة واحدة. يمكن توضيح مفهوم الدخل والناتج القومي بالعودة لنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل والذي يوضح العلاقات المتشابهة بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي، القطاع العائلي أو المستهلكين والإنتاجي أو المستثمرين والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي. يعتبر هذا النموذج أن كل وحدة نقدية تتفق من قبل شخص ما تمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر. ولتوضيح ذلك نفترض أننا ندرس اقتصاد بسيط مغلق لا

يتعامل مع العالم الخارجي. ولا دور للحكومة فيه مكون فقط من قطاعين. القطاع العائلي وقطاع المنتجين مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي ينفق بأكمله على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات. وتتمثل التدفقات في هذا النموذج بالتالي:

- 1- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج للقطاع الإنتاجي.
 - 2- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد "دخول" خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في: الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والعقارات والفائدة لرأس المال، والربح للتنظيم.
 - 3- يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع وخدمات نهائية يقدمها للقطاع العائلي.
 - 4- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات من العوائد التي حصل عليها عند مشاركته في العملية الإنتاجية. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي.
- الناتج من زاوية جنسية مالكيه، أي مساهمة المقيمين في الوطن وغير المقيمين من الأجانب في الناتج، فإننا نتعامل مع مفهوم آخر هو الناتج القومي الذي هو مجموع قيمة الناتج من السلع والخدمات النهائية التي يحصل عليها المقيمون في الدولة. أو عوامل الإنتاج المقيمة خلال فترة زمنية معينة. لهذا فإن دخل غير المقيمين الذي يتحقق ضمن حدود الوطن يستبعد من الناتج القومي في حين أن الدخل المتحصل للمقيمين من الخارج يدخل في تقدير الناتج القومي. يتساوى الناتج القومي مع الناتج المحلي في الاقتصاد المغلق أو إذا كان دخل المقيمين من العالم الخارجي يعادل الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن. ولكن إذا زاد دخل المقيمين من الخارج عن دخل غير المقيمين في الوطن يكون الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي والعكس بالعكس.

3.1.8.2. الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي

لم نميز في شرحنا للناتج فيما إذا كان هذا الناتج إجمالياً أو صافياً. لكن هناك مقاييس عديدة للناتج القومي تختلف عن بعضها البعض، يمكن أن نميز بين الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي.

أ- الناتج القومي الإجمالي:

يعبر الناتج القومي الإجمالي عن القيم الإجمالية بسعر السوق لمجموع السلع والخدمات الاقتصادية النهائية التي يحصل عليها المقيمون - أي عوامل الإنتاج المقيمة - في دولة ما خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون السنة. وبمقارنة تعريف الناتج القومي الإجمالي مع المفهوم العام للناتج القومي نلاحظ الفرق بعبارة الإجمالي التي تعني شمول الناتج لذلك الجزء المتهلك من رأس المال الثابت خلال عملية الإنتاج، والفرق الآخر هو عبارة سعر السوق للدلالة على أن الإنتاج مقيم بالسعر السائد في السوق، الذي يتضمن الضرائب غير المباشرة وتطرح منه إعانات الإنتاج.

ب- صافي الناتج القومي:

أثناء عملية الإنتاج يُهتك قسم من رأس المال المستخدم وللحفاظ على المستوى الأصلي لرأس المال لابد من أخذ قسم من الإنتاج الجديد ليحل محل القسم المتهلك، فإذا طرحنا من مجمل الناتج القومي قيمة اهتلاك رأس المال نحصل على صافي الناتج القومي الذي هو مجموع القيم الصافية بسعر السوق لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية التي يحصل عليها المقيمون - أي عوامل الإنتاج المقيمة - في وطن واحد خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون السنة.

ج - الناتج القومي الحقيقي

هو الناتج القومي الإجمالي مقسوماً على المستوى العام للأسعار، أي الناتج القومي الإجمالي مقوماً بالأسعار الثابتة. وتتم عملية التقويم من خلال تقسيم قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية على الرقم القياسي للأسعار أو ما يسمى مكش الناتج المحلي

الإجمالي ويساوي القيمة بالأسعار الجارية على قيمة الأسعار الثابتة. نحصل على الرقم القياسي للأسعار من خلال قسمة أسعار سنة المقارنة 2017 مثلاً على أسعار سنة الأساس 2010 مثلاً والناتج مضروباً ب 100.

2.8.2. الدخل القومي:

الدخل هو كل ثروة جديدة يحصل عليها الشخص خلال مدة زمنية معينة، مقابل إسهامه في العملية الإنتاجية في المجتمع. أن مفهوم الدخل القومي من المفاهيم المتحركة غير الساكنة. والمقصود بذلك أن الدخل القومي يتكون بمرور الزمن ويقدر، في مدة زمنية أو دورة اقتصادية تمتد من بداية عام معين إلى نهايته. يطلق مصطلح الدخل القومي على مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية وهي: الأجور والربح والفائدة والربح. حصيلة عمليات الإنتاج في المجتمع خلال فترة محددة تسمى الناتج القومي، الذي بدوره يولد الدخل القومي، وسنأتي على ذلك في الفصل الرابع.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدخل القومي يتخلف بعض الاختلاف عن مفهوم الدخول الفردية، فثمة جزء من دخل الفرد لا يحسب في الدخل القومي. وهكذا يمكن القول بصورة عامة، أن الدخل الفردي يتكون من جانبين مختلفين: الأول هو جزء من الدخل القومي والآخر لا علاقة له بالدخل القومي. فالأرباح التي تحتفظ بها الشركات دون أن توزعها على المساهمين تدخل في حساب الدخل القومي ولكنها لا تدخل بطبيعة الحال في حساب الدخل الفردي للمساهمين الذين لم يحصلوا على تلك الأرباح. فكل ما تمنحه الحكومة من مبالغ نقدية تعويضات للعمال العاطلين عن العمل، لا تدخل في حساب الدخل القومي، وأية ذلك، أن التعويضات في حد ذاتها لا تقابل أي عملية منتجة ضمن الدخول الفردية المستفيدة منها، أما على الصعيد الفردي فتحسب هذه المبالغ ضمن الدخول الفردية للعمال. يرى بعض الاقتصاديين أن الدخل والناتج وجهان لعملة واحدة، فالناتج هو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، والدخل هو قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات. بحذف الضرائب غير المباشرة وإضافة إعانات الإنتاج إلى صافي الناتج القومي بسعر السوق نحصل على الدخل القومي¹ أو صافي الناتج القومي بسعر التكلفة.

1.2.8.2. خصائص الدخل القومي

1- يمثل الدخل ثروة جديدة:

أي أنه يقابل ناتجاً جديداً يضاف إلى مجموع ما كان يمتلكه الشخص من أموال، فالمبالغ التي يحصل عليها مقابل بيع شيء من ممتلكاته لا تعد دخلاً لأنها مجرد تحويل في شكل ثروته وليست إضافة جديدة إليها، إذا استطاع شخص أن يبيع عقاراً بثمن يزيد عن ثمن شرائه فإن هذا الفرق لا يعد دخلاً لأنه لا يشكل ناتجاً جديداً نتج عن عملية البيع، بل يمثل في الواقع قيمة إضافية طرأت على رأس المال الأصلي. ولكن إذا كان الشخص يحترف التجارة وكانت عملية البيع متصلة بأعماله التجارية فإن الفرق بين ثمن البيع والشراء يعد في هذه الحالة دخلاً حقيقياً. وينبغي أن يمثل الدخل ثروة جديدة ليس في نظر المستفيد وحده، بل في نظر المجتمع أيضاً. فإذا زادت ثروة شخص نتيجة حصوله على هبة من شخص آخر في المجتمع نفسه فإن هذا لا يعد دخلاً وإنما مجرد تحويل للدخل أو للثروة، ويجب أن تستبعد من دخل الأفراد جميع الإيرادات الناتجة من مدفوعات تحويلية كالمساعدات التي تدفعها الجمعيات الخيرية للفقراء والإعانات التي تدفعها مؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل، فهذه المبالغ لا تدفع للأفراد مقابل اشتراكهم في العمليات الإنتاجية في المدة المحاسبية نفسها، فلا يوجد مقابل في جانب الناتج القومي في تلك المدة، ولذلك لا يجوز حسابها ضمن الدخل القومي.

2- يشمل الدخل القومي فقط السلع والخدمات والقابلة للتسويق:

هناك كما أسلفنا توافق بين تعريف الناتج وتعريف الدخل لغرض المحاسبة القومية، يتكون الدخل القومي من المبالغ التي تدفع لعناصر الإنتاج نقداً، بالإضافة إلى الميزات العينية التي تدفعها الإدارة الحكومية أو المنشأة الخاصة للعمال، كالسكن مجاناً أو حق استخدام إحدى سيارات المنشأة، أو الحصول على ملابس أو مأكولات بأثمان مخفضة. لكن لا يضاف إلى دخل الأسرة النقدي أي قيمة تقديرية مقابل الخدمات التي تحصل عليها من أحد أفرادها ما دامت هذه الخدمات غير قابلة للتسويق ولا تضاف عند تقدير الناتج القومي. وعلى العكس من ذلك فيمكن أن تحسب في تقدير دخل الفرد قيمة إيجار

المنزل الذي يمتلكه أو يشغله ويسمى بالدخل التقديري ويضاف إلى دخله النقدي. ولكن لا تُحسب في هذا التقدير قيمة منفعة بسيارته الخاصة وبالأجهزة المنزلية كالبراد والغسالة الكهربائية والتلفزيون. لا سند منطقي مقبول هذه التفرقة بين الانتفاع بالعقارات والانتفاع بالمنقولات، ويعترض بعض الاقتصاديين على ذلك، ويصرّون على تعريف الدخل تعريفاً شاملاً يضم جميع المنافع التي تعود على الأفراد من امتلاك السلع المعمرة.

3- أن يكون دخل الفرد مقابل إسهامه في العملية الإنتاجية:

قد يكون الاشتراك في العملية الإنتاجية على شكل تقديم خدمات عمل فقط، كما هو الحال في البلاد الاشتراكية وتقديم العمل أو رأس المال أو التنظيم في الدول الرأسمالية. ويشترط أن تتم هذه المشاركة في إطار النظام المتبع في المجتمع وأن يكون مقبولا بحكم القانون. فالدخل الذي يحصل عليه الفرد من إنتاج المخدرات وترويجها لا يدخل في تقدير الدخل القومي، وتستبعد قيمة المخدرات من تقدير الناتج القومي المحرمة بالقانون.

2.2.8.2. أهمية دراسة الدخل القومي

تمكن دراسة الدخل القومي من جانب التحليل الكلي في التالي:

1- تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية للحكومة في جميع الإجراءات التي تتخذها لتهيئة الظروف الملائمة للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيهاً سليماً، كالإجراءات القانونية والمالية والنقدية. فإذا تبين أن الدخل القومي قد زاد زيادة تفوق متوسط الزيادة السنوية المعتادة فإنه يمكن تفسير ذلك بنجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

2- دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي أو التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي وما يحدث من تطور في القطاع الأولي الذي يشمل الزراعة والصيد والغابات والصناعة الاستخراجية، والقطاع الثانوي، الذي يشمل البناء والتشييد والصناعة عدا الصناعة الاستخراجية، وقطاع الخدمات ويشمل التجارة والنشاط المصرفي والسياحة والترفيه والخدمات التعليمية والصحية ... الخ.

3- تحديد قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة، لا شك أن الحكومات لا تستطيع التماذي في فرض الضرائب والاقتراض من الأفراد دون أن تراعي مستوى الدخل باستخدام مقياس الضغط الضريبي: الضغط الضريبي = مجموع الضرائب التي يتحملها الفرد / مجموع دخل الفرد. ولقياس مقدرة المجتمع على تحمل أعباء القروض العامة يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير نسبة القروض العامة إلى مقدار الدخل. وتستخدم هذه الطريقة في حالة استدانة الدولة من الخارج (ديون خارجية).

4- دراسة توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج والاهتمام بإحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة، وتقدير نصيب كل عنصر ضمن الدخل القومي. إضافة لقياس مستوى رفاهية الأفراد بالاعتماد على متوسط دخل الفرد السنوي في المجتمع لقياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

3.8.2. الناتج المحلي

الأصل في مفهوم الدخل والناتج أن يقاس الإنتاج كمياً، ولكن بما أن وحدات الإنتاج تختلف نوعاً وكماً وقيمة من سلعة إلى أخرى وكذلك فإن الخدمات لا يمكن قياسها كمياً، لذلك كان لابد من إيجاد معادل عام مشترك، أي إيجاد وحدة عامة توحد الإنتاج وتحل محل كمياته التي لا يمكن جمعها، وهذه الوحدة هي (القيمة النقدية) لذلك فإن تقدير الإنتاج يتم بمعرفة قيمته النقدية. الناتج المحلي هو قيمة ما ينتج من سلع وخدمات نهائية داخل حدود دولة ما، بغض النظر عن جنسية من يملك الناتج، سواء كان من المواطنين (أهل البلد) أو المقيمين (الأجانب) في ذلك البلد، أم أنه يعود إلى أجانب وغير مقيمين، ولهذا يسمى بالناتج المحلي أو الجغرافي لأنه محصور في بقعة جغرافية محددة. وهو واحداً من المؤشرات الهامة، التي تستعمل في حساب معدل النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية، والاستثمار، والأداء الحكومي، والتجارة الخارجية في أي اقتصاد. إذاً الناتج المحلي يساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه صافي عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية. ونقصد بالصافي؛ عوائد عناصر الإنتاج المنتجة داخل البلد والمحولة للخارج مطروحاً منها عوائد عوامل الإنتاج المنتجة خارج البلد وتم تحويلها إلى داخل البلد.

4.8.2. السلع والخدمات الوسيطة والنهائية:

لدى إعداد الحسابات القومية من أجل احتساب الدخل القومي أو الناتج القومي يميز الاقتصاديون بين نوعين من السلع والخدمات هما:

- أ- السلع والخدمات الوسيطة أو ما يعرف (بالاستهلاك الوسيط): وهي السلع والخدمات التي تتم عليها وبواسطتها عمليات الإنتاج من أجل الحصول على السلع النهائية، فمثلاً القطن هو سلعة وسيطة للحصول على غزل القطن، وغزل القطن هو سلعة وسيطة لإنتاج القماش، والقماش هو سلعة وسيطة لصناعة الملابس.
- ب- السلع والخدمات النهائية أو 'الاستهلاك النهائي': وهي السلع والخدمات التي تعرض للاستهلاك النهائي، فمثلاً القطن الذي تشتريه الأسرة لاستعماله في حشو الفراش هو سلعة نهائية حيث لم يعد هناك عمل يتم عليه وإنما تم استعماله النهائي ولكن نفس القطن لو بيع إلى شركة للغزل لأصبح القطن مادة وسيطة.

5.8.2. الضرائب

الضرائب مبالغ نقدية تتقاضاها الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة. فهي مساهمة مالية إلزامية تفرض على الأنشطة، والفعاليات، والوظائف، ودخل الأفراد والشركات. وتُعرف الضريبة أيضاً بأنها نوع من أنواع العوائد المالية، تُفرض من قبل الحكومة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية. وتُعتبر الضريبة نوعاً من أنواع الالتزامات على الأشخاص والأعمال، وعادة ما تُشكل نسبة مئوية من المال، ويتمّ تحديدها مسبقاً.

من الخصائص الضريبة، أنها تُفرض على الأشياء العامة التي تعتمد غالباً على الاستهلاك، مثل الحصول على الخدمات، أو شراء السلع، أو طلب منتجات مستوردة من خارج الدولة. غالباً ما تكون ضريبة غير مباشرة؛ تفرض قيمتها على السلعة أو الخدمة، ويتمّ تحصيلها لاحقاً من المستهلك النهائي، للضريبة أنواع منها:

ضريبة العائد على رأس المال، تفرض على الأرباح، وتظهر نتيجة لبيع الأملاك، مثل الأراضي والصكوك والعقارات والأسهم وغيرها.

وضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة تفرضها الحكومة على مراحل إنتاج السلع والخدمات، ويتم دفعها من قبل الشركات المنتجة للسلع أو تقديم الخدمات أثناء عملية تحويلها من مواد أولية إلى منتجات نهائية، وتعتمد نسبة هذه الضريبة على قيمة المواد المضافة أثناء عملية الإنتاج.

ضريبة المبيعات²⁷، هي ضريبة تُطبق أثناء عمليات بيع المنتجات، وتُحسب بالاعتماد على استخدام نسبة مئوية تُفرض على ثمن البيع، ترتبط هذه الضريبة بالسلع المخصصة للاستهلاك والخدمات، ويتم تحصيلها عن طريق منتج السلعة أو البائع. ضريبة الممتلكات، هي ضريبة يتم فرضها على أصحاب العقارات من المباني والأراضي.

أما ضريبة الدخل فهي ضريبة تفرضها الحكومات على الدخل المالي، وتعتبر ضريبة قانونية؛ إذ يتم اقتطاعها بموجب القانون من إجمالي قيمة دخل الأفراد والمنشآت، وتعد من المصادر المالية التمويلية الخاصة في دعم الخدمات العامة. ونذكر أخيراً، ضريبة الرسوم الجمركية، وهي ضريبة تفرض على المنتجات التي تستورد من الخارج، وتستخدم هذه الضريبة لمُتابعة العمليات التجارية، وتؤدي إلى رفع أسعار كافة البضائع المستوردة، مما ينتج عنها زيادة في تكلفتها على المشتريين. في الحسابات القومية يجري التمييز بين نوعين من الضرائب:

- أ- الضرائب المباشرة: مثل الضريبة المباشرة على الأرباح أو على الدخل.... الخ.
- ب- الضرائب غير المباشرة: كالضريبة على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، الرسوم الجمركية.

وللتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تم اعتماد المبدأ التالي:

كل ضريبة يكون مطرحها أحد عوامل الإنتاج (الأرض والعقار، العمل، رأس المال، الاستحداث) تعتبر ضريبة مباشرة. وإذا لم يكن مطرح الضريبة منصفاً على أي من عوامل

27 - Jörg Gröndahl und Martin Lerach, Einfach lernen! Mikroökonomie, S. 42

الإنتاج تعتبر ضريبة غير مباشرة. فمثلا ضريبة الدخل التي يدفعها الموظف تصيب مباشرة عنصر العمل (ضريبة مباشرة)، بينما الضرائب على سجائر التبغ أو الاسمنت أو ضريبة السيارات، فتعتبر ضرائب غير مباشرة.

وهناك وجهات نظر متعددة حول المعالجة المحاسبية القومية للضرائب غير المباشرة، حيث تستبعد من حساب الدخل القومي عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج باعتبارها لا تمثل عائداً لأياً منها، وتحسب عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر السوق. أما الضرائب المباشرة فتكون عادة مشمولة ضمن دخول عوامل الإنتاج، وبالتالي هي متضمنة في حساب الدخل القومي.

6.8.2. الإعانات الإنتاجية

يقصد بالمساعدات الإنتاجية، المساعدات النقدية أو العينية التي تدفعها الدولة للمنتجين المحليين لغرض تخفيض (أو تثبيت) أسعار السلع والخدمات التي ينتجون إلى مستوى يقل عن سعر السوق الطبيعي، ويمكن اعتبار هذه الإعانات ضرائب غير مباشرة سالبة، ولهذا يجب طرحها من مجموع الضرائب المستحقة على المنتجين قبل إدخال الأخيرة ضمن حساب الدخل القومي.

تأخذ الإعانات الإنتاجية ثلاثة أشكال رئيسية هي:

- 1- الإعانات النقدية: التي تدفعها الحكومة للمنتجين، وجميع هذه الإعانات تضاف إلى الدخل القومي المحاسب بتكلفة عوامل الإنتاج.
- 2- إعانات تصدير تدفع للمنتجين وتعامل هذه المنح معاملة النوعين السابقين..
- 3- مشتريات الحكومة للسلع من القطاع الخاص إما بسعر السوق أو بسعر أعلى منه ثم إعادة بيعها إلى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء. ويعتبر الفرق بين السعرين إعانة مدفوعة للمنتجين، يجب إدخالها في الدخل القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

المقياس أو المؤشر	معادلة القياس
الدخل القومي الإجمالي	$\text{الدخل القومي الإجمالي} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي التعامل مع العالم الخارجي}$
صافي الدخل القومي	$\text{صافي الدخل القومي} = \text{الدخل القومي الإجمالي} - \text{اهتلاك رأس المال}$
اهتلاك رأس المال	$\text{اهتلاك رأس المال} = \text{إجمالي الاستثمار} - \text{صافي الاستثمار}$
الدخل القومي	$\text{الدخل القومي} = \text{صافي الدخل القومي} - \text{الضرائب غير المباشرة}$
	$\text{إجمالي عوائد عناصر الإنتاج} =$
	$= \text{الأجور} + \text{الأرباح} + \text{فوائد رأس المال} + \text{الريع}$
الدخل الشخصي	$\text{الدخل الشخصي} = \text{الدخل القومي} - \text{الضرائب على أرباح الشركات} - \text{أرباح الشركات غير الموزعة} - \text{حسميات التقاعد والضمان الاجتماعي} + \text{المدفوعات التحويلية}$
الدخل المتاح	$\text{الدخل المتاح} = \text{الدخل الشخصي} - \text{ضريبة الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$

جدول رقم - 1 - يوضح الدخل القومي والدخل الشخصي والدخل المتاح.

7.8.2. الدخل الشخصي Personal Income

يمثل الدخل الكلي الذي قد يحصل عليه القطاع العائلي من المصادر الإنتاجية أو غير الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، والتي يكون منشأها نشاطات الأعمال الفردية العادية، حيث يقيس الدخل الشخصي ما يحصل عليه الأفراد بعد حسم مجموعة من الاقتطاعات. تعد الدخول الواردة في الجدول رقم - 1 - أعلاه اشتقاقاً من مفهوم الدخل القومي، والواقع يدل على أن لهذه الدخول أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، على الرغم من ضآلة أهميتها في أنظمة المحاسبة القومية المختلفة، ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة معرفة قيمها معرفة دقيقة، وإلى ما تتطلبه هذه المعرفة من معلومات قد يكون التوصل إليها أمراً صعباً. إن معرفة هذه الدخول تساعد في أبحاث

ودراسات السلوك الاستهلاكي أولاً، والسلوك الادخاري ثانياً، كما تساعد على رسم سياسة الدخل وإعادة توزيع الدخل بهدف تحقيق العدالة الاقتصادية والحد من الاضطرابات الاجتماعية.

من تعريف الدخل القومي علمنا أنه الدخل الذي تتلقاه عناصر العملية الإنتاجية لقاء اشتراكها في عملية الإنتاج، ولكن هذا الدخل لا يصل جميعه إلى أيدي الأفراد الذين ساهموا فيه وإنما تقتطع منه مبالغ لأسباب قانونية، كالتأمينات الاجتماعية، وأرباح الشركات غير الموزعة... الخ. وفي الوقت نفسه نجد أن ما يدخل إلى الأفراد ليس بالضرورة ناشئاً عن عملية الإنتاج نشوءاً ألياً وإنما قد يأتي على شكل إعانات حكومية أو إعانة خارجية، ونتيجة ذلك يتكون لدينا ما يدعى بالدخل الشخصي، قد يكون الدخل الشخصي أكبر من الدخل القومي أو أصغر منه وذلك يتوقف على مقدار الاقتطاعات أولاً وعلى مقدار الإعانات الخارجية والإعانات الداخلية ثانياً. الدخل لشخصي هو الدخل القومي مطروحاً منه كلاً من الضرائب على أرباح الشركات والأرباح المحتجزة وصافي مدفوعات التحويلات. وبكلمة أخرى الدخل الشخصي هو الدخل القومي مخصوماً منه العوائد المستحقة للعنصر الإنتاجي لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية، لكنه لم يتسلمها.

8.8.2. الدخل المتاح (التصرفي) *Personal disposable Income*

مصطلح الدخل القومي المتاح، يقصد به الدخل المعد للإنفاق. بضرائب الدخل. بعد استبعاد الضرائب المباشرة المترتبة على هذا الدخل نحصل على الدخل القومي المتاح. إذا الدخل التصرفي أو الدخل المتاح هو الدخل الشخصي لمجموع الأفراد بعد أن يحسم قسم منه إلى الدولة على شكل ضرائب مباشرة مترتبة على الدخل، كما وقد يذهب قسم إلى الخارج على شكل تحويلات للأقارب في الخارج أو إعانات والنواتج الجبري لذلك يعطينا ما يسمى بالدخل التصرفي الذي يعبر عن الدخل الجاهز أو المتاح لأبناء الوطن ليتصرفوا به إما إنفاقاً وإما توفيراً وادخاراً. بتعبير آخر الدخل التصرفي أو الدخل المتاح هو الدخل الذي يحصل

عليه الأفراد ويكون باستطاعتهم التصرف به وإنفاقه على شراء السلع الاستهلاكية أو الاحتفاظ به على شكل مدخرات. فالأفراد عادة ما يدفعون ضرائب مباشرة على دخولهم أو ما يعرف بضريبة الدخل، فإذا خصمنا هذه الضريبة من الدخل الشخصي فإننا نحصل على الدخل المتاح. ولما كان الدخل المتاح ينفق بأحد وجهين إما للاستهلاك أو للادخار، فإن المبالغ من الدخل المتاح التي يحتفظ بها الأفراد على شكل مدخرات تدعى بالادخار الشخصي. أي أن الادخار الشخصي هو الدخل المتاح مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي

$$S = Y_d - C$$

ومما سبق يتبين لنا أن مقاييس الدخل سواء أنظرنا إليها من الوجهة الوطنية القومية أم الوجهة الجغرافية الداخلية، تحاول تقدير الدخل تقديرات متفاوتة.

وزيادة في الإيضاح يمكننا أيضاً تمثيل هذه المعايير والمقاييس والعلاقات الموجودة بمجموعة من المعادلات البسيطة التالية التي تسهل علينا الانتقال من مفهوم إلى آخر بعكس ما ورد في الجدول السابق:

- 1- الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص + الادخار الخاص.
- 2- الدخل الشخصي = الدخل التصرفي + الضرائب المباشرة + المدفوعات التحويلية.
- 3- الدخل القومي = الدخل الشخصي + (أرباح الشركات + ضرائب دخل الشركات + مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية) - (إعانات الحكومة للأفراد + إعانات الخارج للأفراد).
- 4- صافي الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج = الدخل القومي.
- 5- صافي الناتج القومي (بسر السوق) = صافي الناتج القومي (بسر كلفة عوامل الإنتاج) + الضرائب غير المباشرة - إعانات الإنتاج.
- 6- مجمل الناتج القومي (بسر السوق) = صافي الناتج القومي (بسر السوق) + اهتلاك رأس المال.

مثال توضيحي: فيما يلي البيانات الإحصائية لبلد ما عن عام 2018 بالمليون وحدة نقدية: استناداً لهذه البيانات مطلوب:

أرباح محتجزة لدى الشركات	20	تحويلات من الأفراد للعالم الخارجي	25	إهلاك رأس المال	400
إعانات حكومية للمنتجين	100	ضرائب غير مباشرة على المنتجين	60	الاستهلاك الخاص	9000
ضرائب على دخل الشركات	35	تحويلات أو إعانات حكومية للأفراد	60	الادخار الخاص	500
ضرائب مباشرة على الأفراد	70	تحويلات من العالم الخارجي للأفراد	80		

1. حساب الدخل التصرفي، 2. الدخل الشخصي، 3. الدخل القومي، 4. صافي الناتج القومي بسعر السوق، 5. إجمالي الناتج القومي بسعر السوق.

الحل:

- الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص + الادخار الخاص: $9500 = 500 + 9000$.
- الدخل الشخصي = الدخل التصرفي + (الضرائب المباشرة على الأفراد + تحويلات الأفراد للخارج) $= 9500 + (25 + 70) = 9595$ مليون وحدة نقدية.
- الدخل القومي = الدخل الشخصي + الإقتطاعات القانونية (ضرائب على دخل الشركات + أرباح محتجزة) - التحويلات للأفراد من الحكومة والعالم الخارجي.
- $9595 = (20 + 35) - (60 + 80) + 9595 = 140 - 55 = 9510$ مليون وحدة.
- صافي الناتج القومي بسعر السوق = الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة - إعانات الإنتاج $= 9510 + 60 - 100 = 9470$ مليون وحدة نقدية.
- إجمالي الناتج القومي بسعر السوق = صافي الناتج القومي بسعر السوق + إهلاك رأس المال $= 9470 + 400 = 9870$ مليون وحدة نقدية.



الفصل الثالث: النمو الاقتصادي والدورات الاقتصادية

1.3. النمو الاقتصادي

كما أشرنا في الفصل الأول، يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المشكلات التي يسعى التحليل الاقتصادي الكلي لإيجاد حلول مناسبة لها، وتسعى الحكومات في مختلف دول العالم لبلوغ نسبة نمو اقتصادي مرتفعة، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والاجتماعية المبذولة في المجتمع؛ لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يعد مؤشراً على حالة الرخاء الاقتصادي. يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي بتوفر مناخ ملائم يرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تضمن زيادة مضطردة في الناتج القومي؛ تتمثل بكفاءة الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، والمشاركة المجتمعية، البحث العلمي، والرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن تطبيق سياسة اقتصادية ملائمة تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

1.1.3. مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع مرور الزمن، والذي يعبر عن الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان. فالنمو الاقتصادي؛ زيادة مستمرة على المدى الطويل²⁸ في طاقة الاقتصاد القومي الإنتاجية وقدرته على إمداد السكان بالسلع والخدمات المتنوعة بالاعتماد على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والأيدلوجية التي تتطلبها عملية النمو. ونعني بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد.

أما التنمية الاقتصادية فتتضمن مفهوماً أوسع، إذ لا تتحقق التنمية ما لم تكن هناك زيادة في الناتج القومي مصحوبة بتغيرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالتنمية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، من خلال إجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي خلال فترة زمنية بمعدل

28 - بخاري عيلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص.4.

أكبر من زيادة نمو السكان وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه، والزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة ترتبط بارتفاع في مستوى معيشة الفرد.

يركز مفهوم النمو الاقتصادي على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. لذلك يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل. طبقاً لنظرية تعادل القدرة الشرائية لغوستاف كاسل، يمكننا التحدث عن نمو اقتصادي فقط عندما يكون سعر عملة دولة ما قادراً على شراء نفس الكمية من سلعة ما داخل الدولة وخارجها. تكلفة شراء كغ من التفاح تساوي دولار واحد في كندا يجب أن تكون مساوية لسعر شرائها في بريطانيا. وإذا كان معدل التضخم في بريطانيا أعلى من ذلك السائد في كندا وتحقق نمو اقتصادي في بريطانيا بنسبة أكبر من نسبة النمو الاقتصادي في كندا فيجب أن نمنع النظر بطبيعة هذا النمو ونتريث في الحكم حتى نتحقق من مقدار أو معدل التضخم الاقتصادي في هذا البلد.

وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج القومي؛ أي زيادة الناتج القومي الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي شريطة أن يكون نمو الناتج القومي أكبر من معدل نمو السكان. ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ والشرط الآخر لتحقيق الرفاهية الاقتصادية يتعلق بتوزيع الزيادة المحققة بعدالة على أفراد المجتمع، إذ يعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية لكل دولة.

2.1.3. عناصر النمو الاقتصادي

تمثل العناصر الأربعة التالية: العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي الوفورات واقتصاديات الحجم، العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي²⁹.

29 - خشيب جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، ص. 14

1.2.1.3. العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات العضلية والفيزيائية والفكرية والثقافية التي يستخدمها الإنسان في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. حيث يرتبط حجم العمل بعدد السكان القادرين على العمل وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وبإنتاجية العمل أيضاً، بحيث تزداد مساهمة عنصر العمل كلما زادت إنتاجية العمل. ونقصد بإنتاجية ما ينتجه العامل خلال وحدة الزمن ساعة عمل مثلاً. وتحسين نوعية العمل عن طريق تدريب وتأهيل العاملين تزيد من إنتاجية العمل.

2.2.1.3. رأس المال: هو مجموع السلع الإنتاجية، كالآلات والمعدات والموارد المالية المستخدمة في العملية الإنتاجية. يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر الإنتاج التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي السريع، فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المحققة.

3.2.1.3. التقدم التقني: ونعني به التطور في العلوم التطبيقية التي تهتم بدراسة الصناعات والفنون والحرف وكل ما يتعلق بها من مواد ووسائل مستعملة في العملية الإنتاجية، أي تطبيق المعارف الجديدة على عمليات الإنتاج بما يكفل تقليص كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج، كما أنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية. وعليه فالتقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات باستخدام نفس الكمية من عناصر الإنتاج. إذا بقيت كميات عناصر الإنتاج ثابتة وحدث تقدم تقني سيؤدي ذلك لزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

4.2.1.3. الوفورات واقتصاديات الحجم. كلما ازداد حجم المؤسسة انخفضت تكاليف الإنتاج واتسع حجم السوق، بالتالي يزداد حجم الناتج القومي ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال الاندماج الداخلي للمؤسسات، والاندماج بالاقتصاد العالمي³⁰.

30 - حواس أمين، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، ص. 15.

3.1.3. قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي في الغالب بعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، كزيادة الناتج ونمو الدخل الحقيقي للفرد، مستوى الأمية ومعدل وفيات الأطفال. من المؤشرات الاقتصادية:

1.3.1.3. الناتج القومي: سبق وأن عرفنا الناتج القومي بأنه يعبر عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون السنة. يصطلح على معدل نمو الناتج القومي تسمية معدل النمو، ويمكن حساب معدل نمو الناتج القومي بحساب الناتج المتحقق في بلد ما وتقييمه بعملة عملة دولية معينة. الغاية من التقييم بعملة دولية أمكانية تقييم الناتج القومي لمختلف البلدان من جهة، وحتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة في تلك الدول من جهة ثانية.

2.3.1.3. متوسط دخل الفرد: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وأكثر مصداقية لدى قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص البيانات والإحصائيات عن السكان والأفراد وتوزعهم ومهنتهم ودخولهم وتدني مستوى الثقة بدقة تلك البيانات. يعتبر معدل التصدير والاستيراد وقيمة الديون ومعدل خدمة الديون، كنسب من الناتج القومي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي في أي بلد.

يُدرج ضمن المؤشرات الاجتماعية للنمو الاقتصادي مستوى تشغيل القوى العاملة ومعدلات البطالة، مستويات الأجور وقدرة الأسر على الادخار، والخدمات التعليمية والصحية ومستوى الجريمة، كذلك المؤشرات الاجتماعية مثل مستوى الأمية ومعدل وفيات الأطفال، عدد الأطباء لكل ألف مواطن. كما يعتبر مستوى استهلاك المطبوعات والصحف والطاقة وامتلاك السيارات وأجهزة التلفاز والهاتف وأجهزة الحاسوب والانترنت من المؤشرات على مستوى تحضر والمجتمع والنمو الاقتصادي المتحقق فيه.

4.1.3. تكاليف النمو الاقتصادي

لطالما عبر النمو الاقتصادي عن زيادة في الناتج القومي، فإن لهذه الزيادة تكاليف تدعى تكاليف النمو الاقتصادي. إن النمو الاقتصادي يقتضي زيادة إنتاج السلع والخدمات والاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج وخاصة الموارد الطبيعية، فينتج عن ذلك بعض الأضرار مرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس بعض الطبقات الاجتماعية. لقد أدى مزج البعد البيئي بالإطار الاقتصادي إلى تغيير مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم "التنمية المستدامة"، التي تفي باحتياجات الحاضر دون التعدي على حق الأجيال القادمة في الموارد القابلة للنضوب وغير المتجددة كالنفط.

أ- تكاليف مرتبطة بالموارد الطبيعية والبيئة: وتتمثل أساساً في الازدحام والتلوث وتشويه المناظر الطبيعية وكذلك استنزاف الثروات الباطنية كالبترول والغاز واستنزاف الغابات وأثار ذلك على البيئة وزيادة انبعاث الغازات الملوثة للبيئة. فالغابة الطبيعية مثلاً لا تدخل في الحسابات الاقتصادية القومية إلا حين إزالتها وتداول أخشابها في السوق، بينما يتم تجاهل المنافع البيئية للغابة لجهة امتصاص ثاني أكسيد الكربون وصد الرياح والعواصف والمحافظة على المناخ والتربة.

يُدرج البترول والمعادن في الحسابات القومية كدخل قومي، رغم أنها موارد مستنزفة ستنتهي وتحرم الأجيال القادمة منها. ثمة ارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، الذي ينتج آثار سلبية على النمو والنشاط الاقتصادي، النمو الاقتصادي نفسه سبب في التدهور البيئي. وضع معايير متشددة للتحكم والرقابة لحماية البيئة، ستعمل على كبح النمو وتخصيص الموارد لتمويل سياسات حماية البيئة، كما أن تراخي الرقابة على التلوث البيئي سيؤدي لكبح النمو، نتيجة الأضرار الناجمة عن التدهور البيئي على الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والسياحة وقطاعات الصحة والبنية التحتية. إن عملية النمو الاقتصادي، تعبر عن زيادة إنتاج السلع والخدمات مرتبطة بزيادة استخدام الموارد

الطبيعية في العملية الإنتاجية، ويزداد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك المزيد من مصادر الطاقة النفطية، ذلك الغاز الذي يتسبب بارتفاع درجة حرارة الأرض.

ب- التكاليف الاجتماعية للنمو: نتج عن النمو وتوسع النشاط الاقتصادي عدم قدرة بعض الحرف والمهن والفئات الاجتماعية على الصمود في وجه المنافسة، خاصة مع توسع أنشطة الشركات متعددة الجنسية، ونتيجة اعتماد هذه الشركات الإنتاج الآلي المؤتمت، فإن ربحية مشاريع أصحاب الحرف والمهن قد تراجعت، ما يوجب مراقبة هذا النمط من النمو الاقتصادي، للحفاظ على وحدة المجتمع وبنية الاجتماعية الاقتصادية.

ويندرج ضمن تكاليف النمو الاقتصادي ما تتعرض له أراضي الدول الفقيرة للتعرية وانخفاض وتعرض سكان تلك المناطق لتدني مستويات الاستهلاك وسوء التغذية. من جانب آخر، تحرير التجارة وخفض القيود على الواردات سيعمل تراجع إنتاج السلع كثيفة التلوث في الدول المتقدمة. ونقل هذه الصناعات للدول النامية. ما يعني أن الدول النامية ستمتص جزءاً من التكاليف الاجتماعية للتلوث التي تحدث في الدول المتقدمة.

أخيراً هناك بعض الجوانب المهمة في الحياة الاقتصادية، لم تلق الاهتمام الكافي، إذ لا تزال تعتبر الموارد الطبيعية أصولاً إنتاجية، ومستبعدة من مفهوم "الاستخدام الأمثل" للموارد. كما أن تعبير "أقل تكلفة" لا يزال يقصد به أقل تكلفة بالنسبة للعوامل الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية مباشرة، ولا تؤخذ بالاعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية لذلك على مستوى الاقتصاد القومي.

5.1.3. نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

1.5.1.3. النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:³¹

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك آراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء من سبقهم من التجارئين، باعتبار أن مصدر الثروة ناتج عن التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، تقوم النظرية على: سياسة الحرية الاقتصادية، واعتبار التكوين أو التراكم الرأسمالي مفتاح التقدم، والربح حافزاً للاستثمار.

وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى حالة السكون كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، باعتبارهما يمثلان عقبة أمام التنمية، والنتيجة النهائية للتنمية هي الركود، الذي ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، ويستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

واجهت نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك عدة انتقادات: تمثلت في تجاهلهم لوجود الطبقة الوسطى في المجتمع، إهمال دور القطاع العام، إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، حتمية الكساد، لكن الواقع لم يثبت أن ألت الأجور نحو مستوى الكفاف، وعدم واقعية مفهومهم لعملية النمو، الذي يحدث بشكل ثابت ومستمر، كما في حالة نمو الأشجار.

2.5.1.3. نظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية:

ظهر فكر النيوكلاسيك في سبعينيات القرن التاسع عشر، على يد اقتصاديين من أبرزهم: ألفريد مارشال، فيسكل، وكلاارك، الذي يرى إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ولعل من أهم تلك الأفكار في النمو الاقتصادي:

31 جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، www.alukah.net

- 1- أن النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ يؤدي نمو قطاع معين لدفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال الوفورات الخارجية .
- 2- يعتمد النمو الاقتصادي على المتاح من عناصر العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا.
- 3- تتناسب التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- 4- عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي،
- 5- يرى الكلاسيك أن عنصر التنظيم يحفز التطور التكنولوجي بشكل يقضي على أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- 6- وصف مارشال النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًا. وجهت للنظرية النيوكلاسيكية في النمو العديد من الانتقادات إذ تركز الاهتمام على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي؛ الاجتماعية، والثقافية، والسياسية والتي لا تقل أهمية. وقولهم أن التنمية تتم تدريجيًا يخالف السياق العام لبعض الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية. عدم واقعية افتراض حرية التجارة الخارجية مع وجود التدخل الحكومي والحوجز التجارية.

3.5.1.3. نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

طرح شومبيتر نظريته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على أساتذته في مدرسة فيينا، مقدما نظرية تعتمد منهج التحليل الحركي، جمع بين الإحصاء والنظرية الاقتصادية والتاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة، اعتبر أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة فترات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

يتوقف النمو الاقتصادي عنده على عاملين أساسيين هما: المنظم، والائتمان المصرفي، الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار، والمنظم هو مفتاح التنمية، والمحرك لعجلة التنمية،³² فيعمل على استغلال موارد جديدة، استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب إنتاج وفتح أسواق جديدة. تلك التطورات تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين. يفترض شومبيتر سيادة المنافسة التامة والتشغيل الكامل، وأن الاقتصاد في حالة توازن ساكن، يكرر نفسه دائماً. زيادة إنتاج السلع تقود لانخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على المنافسة، فتغلق أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم، وتسود حالة من الكساد، لفترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا.

4.5.1.3. نظرية مراحل النمو عند والت روستو:

روج روستو في كتابه 'مراحل النمو الاقتصادي' لنظريته ورغم أنه لم يُعن أساساً بتحليل قضية التخلف، لكن النظرية استخدمت كاتجاه متميز في تفسير التخلف. النمو الاقتصادي عنده يتكون من مراحل ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق لتلقائياً 'أوتوماتيكياً' للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تمر في نفس الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي.

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد زراعي متخلف جداً، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دوراً رئيسياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية، ويستند نظام القيم إلى القدريّة ومعاداة التغيير³³.

³². مطانيوس حبيب. شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية. المجلد الثاني عشر. <http://www.arab-ency.com>

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة - من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية - اختلافا جذرياً عن مرحلة المجتمع التقليدي، تظهر نوازع للتحويل الجذري في المؤسسات السياسية - الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، وهي مرحلة حتمية في عملية النمو، تسيطر فيها القوى الفاعلة على كل مرافق الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، وتتمثل بالتكنولوجيا، الثورة السياسية، فينتقل الحكم السياسي إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، بين القضايا السياسية.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعد فيها الدول متقدمة اقتصادياً؛ ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد، وتقام العديد من الصناعات الأساسية والقائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية. ويحدث تحول سكاني من الريف إلى الحضر، ارتفاع نسبة الفئتين والعمال ذوي المهارات العالية، انتقال القيادة إلى فئة المدراء التنفيذيين³³.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها الاقتصاد شأواً كبيراً من التقدم؛ فيزيد الإنتاج عن الحاجة، وترتفع الدخول الأفراد ومتوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة، ويزداد الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع³⁴.

5.5.1.3. النظرية الكينزية:

يرى كينز ارتفاع مستوى التشغيل يزيد مستوى الدخل الكلي، ويتوقف مستوى التشغيل على الطلب الفعال، الذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، والمرتبطة بمستوى الاستثمار، ويتوقف الأخير على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

33. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، ص: 40.

34. عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، ص: 30.

ربط كينز معدلات للنمو بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف الإنفاق الاستثماري مضروباً بزيادة الاستثمار، كما سنرى لاحقاً. يمثل معدل النمو الفعلي نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل. أما معدل النمو المرغوب فيمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في حدها الأقصى. فيما يدل معدل النمو الطبيعي على أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى التشغيل الكامل.

6.5.1.3. نموذج كالدور للنمو الاقتصادي:

قدم نيكولاس كالدور وجوان روبنسون من مدرسة كامبردج نظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز. تولي هذه النظرية أهمية لتراكم رأس المال والميل للادخار. يتوقف النمو عند كالدور على معدل التراكم الرأسمالي، الذي بدوره يتوقف على حجم الادخار. فالميل الحدي للادخار لدى الطبقة الرأسمالية أعلى منه لدى العمال، فمشكلة توزيع الدخل تحدد في النهاية معدل النمو وهكذا. إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار في الأجل القصير عند مستوى التوظيف الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث تضخم اقتصادي، وإذا كان الادخار أكبر من الاستثمار فينتج المستوى العام للأسعار للانخفاض بسرعة أكبر من سرعة هبوط الأجور، فينخفض الادخار. نتيجة انخفاض الميل الحدي للادخار لدى الرأسماليين، حتى يتساوى الادخار والاستثمار ويتحقق التوازن فيما يعرف بأثر كالدور.

7.5.1.3. نموذج هارولد ودومار³⁵:

يُعد هذا النموذج الأكثر شيوعاً، طوره البريطاني روي هارولد³⁶ والأمريكي إيفري دومار³⁷، يعتبر الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويركز على الادخار³⁷ لتأمين رأس المال اللازم لزيادة الاستثمار اللازم للنمو الاقتصادي، يفترض وجود علاقة تربط الحجم

35 - Wolfgang Waldner, Der VWL- Schwindel, S. 121

36 - بو نحية الطيب، التحليل الاقتصادي الكلي. جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل. ص 97

37 - المسعودي توفيق عباس. دراسة في النمو اللازمه لصالح الفقراء. ص 29

الكمي لرأس المال بإجمالي الناتج القومي، (معامل رأس المال)، أي نسبة رأس المال إلى الناتج القومي. بين هارولد ودومار في نموذجهم أن خطة مارشال قد لا تنطبق على الدول النامية، وإن كان يمكن استخدام النموذج في تحديد معدلات النمو المتوقعة.

8.5.1.3. النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقدمت نظريته مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة. وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التخطيط المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة يجعل كل مؤسسة تبحث عن فائدها الخاصة، وبالتالي يتم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والقوة العاملة في المجتمع. يعاب على ماركس تحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة وإهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، كما أن الواقع ينفي أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض.

9.5.1.3. نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد:

يرى نموذج التبعية الدولية أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال الترابط الاقتصادي بينهما، توجد ثلاثة تيارات فكرية في هذا السياق:

1- نموذج التبعية للاستعمار الجديد:

تعزى مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، التخلف فيها نتيجة ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي. تركيبة النظام الدولي المسيطر، الذي يتسم بعدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، تتضمن وجود مجموعات من الحكام العسكريين وبعض النخب في الدول

المتخلفة يتمتعون بدخول مرتفعة قوة سياسية. ترتبط هذه المجموعات بالنظام الرأسمالي العالمي؛ القائم على عدم العدالة، فتتوافق مصالحهم مع الشركات متعددة الجنسيات، أو المنظمات الدولية، كالبנק الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتمارس هذه النخبة أنشطة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي.

2- نموذج المفهوم الخاطي للتنمية:

يرى هذا النموذج أن الدول النامية اتبعت سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة النصائح المغلوطة والضغط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية، غالباً ما يقدم خبراء التنمية في مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي نصائح تكون انعكاس للفلسفة الفكرية الرأسمالية، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول النامية.

3- فرضية الثنائية التنموية:

أفرزت نظريات التبعية الدولية فكرة الثنائية في المجتمعات، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر. والثنائية مفهوم يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، يشتمل مفهوم الثنائية: توافر مجموعة من المتناقضات في أن واحد ومكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف).

10.5.1.3. نظرية التحولات الهيكلية لأرثر لويس:

تدعو هذه النظرية لتحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، قدم أرثر لويس نموذجاً للتنمية يهدف للتحول من الريف إلى الحضر. يفترض اقتصاد مكون من قطاعين؛ زراعي تقليدي، تتخفّض فيه إنتاجية العمل، وقطاع صناعي ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة الموجودة في القطاع التقليدي. عملية النمو الاقتصادي تقتضي تغيرات هيكلية تطرأ على الأجزاء والكل، أي تغير الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي.

11.5.1.3. نموذج نادي روما

درس نادي روما نموذج حدود النمو، الذي يشير إلى أن النمو السكاني وتدني إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النمو تصل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، لأن معدل نمو السكان يكون بشكل أسي قياساً بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضاً نتيجة نضوب الموارد المعدنية والنفط في باطن الأرض، ستتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة. انتقدت هذه النظرية؛ لافتراضها محدودية التقدم التكنولوجي، كما أن النمو السكاني السريع، الذي افترضته، يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان كمحفز للاقتصاد.

12.5.1.3. نظرية الدفعة الكبيرة

تعود فكرة نظرية الدفعة القوية للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومفاد نظريته؛ حتى يُنتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف يحتاج لبرامج تنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم ببرامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة *"Big Push"* للتغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج، ويجب على حكومات البلدان النامية أن تقوم بإعداد مشروعات تنموية تهدف لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، وكذلك لضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل، يمكن تحريك موارد إضافية كامنة في المجتمع، مثل تخفيض البطالة، واتخاذ التدابير المرتبطة بالسياسة المالية، كالضرائب على الدخل لزيادة الادخار، إضافة لتوفير رؤوس أموال من مصادر داخلية وخارجية.

13.5.1.3. نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن: يرى راجنار نيركسه وأرثر لويس³⁸

أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة من الاستثمارات موزعة على الصناعات في الاقتصاد القومي، النمو المتوازن يتطلب حسب هذه النظرية التوازن بين مختلف

38 - بن سانية عبد الرحمن، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي ص 5

صناعات السلع الاستهلاكية، وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك التوازن بين القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة. بلور معالم فكرة النمو غير المتوازن لهيرشمان، الذي انتقد أقطاب النمو المتوازن، مستنداً إلى حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، لذا يجب أن تخصص الاستثمارات لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على كل قطاعات الاقتصاد القومي.

جوبهت هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. وفقاً لهيرشمان فإن إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما حققته المشاريع الأخرى من وفورات خارجية، لأن المشروعات الجديدة تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى. يرى أنصار هذه الفكرة أن تطبيق إستراتيجية التنمية القطبية هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ بعدها ينتقل النمو من القطاعات القائدة (قطب التنمية) إلى القطاعات التابعة، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل برامجها الاستثمارية الضخمة.

انتقدت هذه النظرية لأنها افترضت تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين البلدان، ترك الاستعمار في الدول النامية نظاماً اقتصادياً هشاً، وحالة من التخلف في هذه البلدان. بطبيعة الحال يجب أن نذكر بالتداخل بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية؛ فكلاهما يعد جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء وتحقيق رفاهية المجتمعات وإعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي.

2.3. البطالة

1.2.3. تعريف البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد مختلفة، فهي تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية، لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يسهمان في زيادة تعقيد الظاهرة ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير في ظاهرة البطالة. قبل اللجوء في صلب موضوع البطالة يتوجب علينا توضيح مفهوم قوة العمل المرتبط بتلك الظاهرة:

قوة العمل: وتشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل ممن يعملون أو يبحثون عن عمل ولديهم القدرة على العمل. حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد ذكورا وإناثا والذين هم في سن أكبر من 15 سنة وأقل من 65 سنة ويستبعد منهم العاجزين عن العمل والطلاب على مقاعد الدراسة وعناصر الجيش وربات البيوت غير العاملات.

تعريف البطالة: يعبر مصطلح البطالة عن التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع، مع قدرة ورغبة هذه الفئة في العمل والإنتاج. بمعنى آخر يدل مصطلح البطالة على عدد الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل. تقاس البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعرض منه أو الفرق بين مستوى التوظيف الكامل والتوظيف الفعلي، ويقاس معدل البطالة بالمؤشر التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100 \times (\text{عدد المشتغلين} + \text{عدد العاطلين})}$$

2.2.3. أنواع البطالة: قسم الباحثون البطالة إلى عدة أنواع منها:

1.2.2.3. البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): هي البطالة الناجمة

عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد³⁹. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

تحدث البطالة الدورية بشكل متكرر على فترات زمنية متقطعة وترتبط بفترة الركود الاقتصادي، وقبل أن يبلغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الكاملة أي مستوى التشغيل الكامل، تحدث البطالة الدورية نتيجة تدني الطلب الكلي على السلع والخدمات، مع بداية مرحلة الركود الاقتصادي، وبالتالي يحدث انخفاض في الطلب الكلي على عنصر العمل نتيجة ضعف مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي أو مقاومة الأجور للانخفاض.

2.2.2.3. البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

هي بطالة ناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض قطاعات الاقتصاد القومي⁴⁰، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً. غالباً ما تكثر البطالة الموسمية في قطاع البناء والتشييد والإنشاءات وكذلك قطاع الزراعة والسياحة خاصة في فصل الشتاء في المناطق والأقاليم التي تعاني من تقلبات شديدة في المناخ. وفي أغلب الأحيان نجد أن الأشخاص الذين يشتغلون في هذه الأعمال يدركون مسبقاً أن عملهم لن يجاوز فترة الموسم.

3.2.2.3. البطالة الهيكلية (Structural Unemployment): هي بطالة ناجمة عن

تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول اقتصاد ما من اقتصاد

39 - البديري نعيم حسين كزار، مشكلة البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المازومة، 746

40 - الوادي محمود حسين، العيساوي كاظم جاسم، ص 166

زراعي إلى اقتصاد نفطي أو صناعي أو من صناعات عسكرية إلى مدنية بعد الحروب،⁴¹ سيؤدي إلى فقدان الكثير من العاملين في الزراعة لفقدان لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطّبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

في حالة البطالة الهيكلية، نجد اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه مما يؤدي إلى انعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها، الأشخاص المتعطلين عن العمل لا يمتلكون الخبرات أو المواصفات المطلوبة لشغل الوظائف. تحدث البطالة الهيكلية نتيجة استمرار الأشخاص العاطلين في البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحاتهم أو وجود تشريعات الحد الأدنى للأجور، أو ضغوط نقابات العمال على أرباب العمل كي تكون الوظيفة ملائمة للمؤهل.

4.2.2.3. البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) (*Frictional Unemployment*):

وهي بطالة تشير إلى التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا. وهي بطالة اختيارية أيضاً لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون في الوقت الراهن العرض المناسب للعمل. وتختلف البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يملكون الخبرات المطلوبة لشغل هذه الوظائف، أما في البطالة الهيكلية فلا تتوفر مثل هذه الخبرات. قد تمنع البطالة الاحتكاكية العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى.

5.2.2.3. البطالة المقنعة (*Disguised Unemployment*): توجد البطالة المقنعة عندما

يعمل الأفراد بأقل من طاقتهم الإنتاجية المفترضة، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج إضافي حتى أنه قد يترتب أحياناً

41- العيسى نزار سعد الدين - قطب إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي، ص. 248

على توظيفهم نقص الناتج الكلي. أي أنهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط، بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات وبالتالي تكون إنتاجياتهم الحقيقية في الحالة الأولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية. لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة تماماً، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون أن تتأثر العملية الإنتاجية. وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية. حيث يتلقى بعض العمال دخولهم ورواتبهم على حساب زملائهم العاملين من ذوي الدخل المحدود، وفي نفس الوقت لا يسهمون بزيادة الناتج الإجمالي، نتيجة انخفاض إنتاجية العمال المصنفين ضمن البطالة المقنعة بشكل فعلي في العملية الإنتاجية. البطالة من هذا النوع تمثل تعطل غير ملموس وغير قابل للقياس الكمي.

فيما تتمثل البطالة السافرة، في وجود أعداد كبيرة من العمال الراغبين في العمل ولديهم القدرة عليه ولا يجدون فرصاً داخل المؤسسات الاقتصادية. يلاحظ أن مشكلة البطالة تكمن في الدرجة الأولى بوجود بطالة بين الشباب المؤهل وخاصة خريجي الجامعات والتي تحولت من مراكز لإعداد نخبة رفيعة المستوى قليلة العدد يمكن للمجتمع أن يستوعب الخريجين، وأصبحت الجامعات في السنوات الأخيرة مكان يمكن لكل من يحصل على مجموع معين في الثانوية العامة الدخول إليه.

ثمة تصنيفات أخرى للبطالة إضافة لما ذكر أعلاه بعضها يحمل نفس المضمون لما سبق ذكره نكتفي بذكرها: - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية - البطالة المقنعة والبطالة السافرة. - البطالة الموسمية وبطالة الفقر - البطالة الطبيعية

3.2.3. أسباب ظاهرة البطالة.

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، غير أن أسباب ظاهرة البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر، حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى فهناك أسباب اقتصادية، وأخرى اجتماعية وسياسية، ولكن كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة. مشاكل المجتمع تنبع من داخل ذلك المجتمع، منها درجة التغير الاجتماعي التي يمر بها المجتمع وحجم التقدم

التكنولوجي والعلمي، اتساع نطاق العمران، والتغيير في التنظيم الاجتماعي التقليدي القائم على وحدات صغيرة نسبياً، هذا إلى جانب مستوى تخطيط وتنظيم تطور القوى العاملة. كذلك ترتب على زيادة السكان وتقسيم العمل والتغيير المستمر في طبيعة الإنتاج، مع وجود اختلافات كثيرة بين القوى المكونة لكل مجتمع، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية، وقد تفاعلت هذه العوامل فيما بينها، ما أفرز متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تمخض عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية عدة لعل أبرزها مشكلة البطالة. يمكننا أن نرجع أسباب البطالة للعوامل التالية:

1- **زيادة النمو السكاني**، إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على توظيفهم واستثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فبلد كالهند يصل عدد سكانها إلى نحو 600 مليون نسمة تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد سنوياً وبالتالي لديها مشكلة بطالة مستمرة بسبب تزايد عدد السكان. من جهة أخرى يسهم ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف بظهور أشكال من البطالة نتيجة وجود عمالة مدربة ومؤهلة لا يحتاجها المجتمع.

2- **تسهم أيضاً ظاهرة تشغيل صغار السن في بعض المجتمعات الفقيرة، وخاصة التي شهدت حروب أهلية، تحت ضغط الفقر وفقدان المعيل، يوافق ولي الأمر على زج الطفل في صفوف العمل، فيلاحظ تسرب الأطفال من المدارس وانخراطهم في سوق العمل مبكراً، ما يشكل عرض إضافي لقوة العمل تضغط باتجاه تزايد معدل البطالة.**

3- **وثمة أسباب اقتصادية للبطالة، ترجع في غالبيتها إلى اختلالات هيكلية داخلية وخارجية، تتمثل في اختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، مع وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار، وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. وقد يكون ارتفاع أجور العمالة سبباً في ارتفاع معدل البطالة وعدم تشغيل المزيد من قوة العمل. قد تتدخل الدولة في آلية عمل السوق وخاصة لضمان حد أدنى من الأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة.**

- 4- انتقال بعض الصناعات من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية متعددة الجنسية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية، مما يؤثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات.
- 5- في إطار البطالة المستوردة أو الوافدة⁴²، يلاحظ أن الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية، كما في شركات التنقيب عن النفط وغيرها من الشركات متعددة الجنسية، التي تشترط تنفيذ استثماراتها في الدول النامية تشغيل عمالة موظفة لدى هذه الشركات، ما يجعل شريحة من العمالة الوطنية خارج سوق العمل.
- 6- للثورة العلمية والتكنولوجية آثار على العمالة، إذ أسهمت في تفاقم أزمة البطالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
- 7- لجوء بعض الحكومات التي تنتهج اقتصاد السوق إلى سياسات انكماشية المعالجة التضخم الاقتصادي، فترتب على ذلك تقليص حجم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة، وارتفاع معدلات البطالة.

4.2.3. آلية حدوث البطالة

جرباً على عادة الاقتصاديين بوضع المسألة الاقتصادية في قالب نظري محدد يمكن تحليله واختباره قياسياً، واقترح السياسات المناسبة له، يمكننا أن نلاحظ عدة نظريات اقتصادية ووجهات نظر، سعت كل منها لتفسير آلية حدوث البطالة، نوجزها فيما يلي:

- اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك (كما سنرى لاحقاً) أن البطالة حالة وضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام، أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى السوق التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل، معتقدين أن منشأ البطالة يرجع إلى

42 - الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ص. (270).

زيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور. فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل، أمكن توظيفهم من جهة، وأمكن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتتقي البطالة. فبسبب البطالة يرجع إلى اختلال التوازن في سوق العمل. عندما تكون الرواتب والأجور السائدة أعلى من الأجور التي يتوازن عندها سوق العمل - بحيث لا يبقى أحد بدون عمل - يحجم المستثمرون عن توظيف العمال عند هذا المستوى المرتفع من الأجور، فيحدث ارتفاع في معدل البطالة. عندها تكون البطالة هي الثمن الذي لا بد وأن يدفعه المجتمع لقاء تدخل الحكومة والقطاع الخاص والنقابات العمالية في التأثير على آلية السوق وعرقلة سير النظام الاقتصادي الطبيعي القائم على أساس المنافسة الحرة.

- أشار التحليل الكينزي إلى أن البطالة صفة ملازمة للقطاعات الاقتصادية، وخصوصاً في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة، ما لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي. ويرى كينز أن استمرار البطالة لفترة طويلة يقود لانخفاض الطلب الكلي، كون العمل أحد عوامل الإنتاج، ولأن الأجور ستخفّض نتيجة وجود جزء معطل من عوامل الإنتاج النتيجة الحتمية ستكون تراجع الدخل الكلي عن ذي قبل، وانخفاض الدخل الكلي يقود لتراجع الطلب وما يطلق عليها كينز الطلب الفعال.
- ثمة تيار آخر يرى أن الأجور تميل إلى الثبات، حتى مع وجود ركود اقتصادي. جمود الأجور يعني أنها لا تتكيف مع التوازن في سوق العمل، فنقابات العمال، تعارض انخفاض الأجور حتى في حالات الركود الاقتصادي، ما يدفع المستثمرين لتسريح العمال في مثل هذه الحالة، فيزداد معدل البطالة. لو قبل العمال بتخفيض الأجور لأصبح العرض مساوياً للطلب في سوق العمل، ولما ظهرت مشكلة البطالة.
- يقولون أصحاب الطريق الثالث: تظهر البطالة بسبب عدم التوازن في سوق العمل، ونتيجة لنقص المعلومات المتاحة عن السوق، مثل حاجة السوق للعمالة المدربة ومهندسين أطباء محامين... إلخ. قد توجد زيادة في الطلب على العمل في مناطق بعينها

داخل البلد الواحد، وفي مجال مهن محددة تتطلب كفاءات أعلى من تلك المتاحة في سوق العمل. فيتوجب الاهتمام بالتدريب وإعادة التوزيع المكاني للعمالة.

- ترى نظرية ازدواجية سوق العمل، أن تدخل الحكومات وسعيها لتحسين أنظمة العمل وإصدار تشريعات لصالح العمال، بحيث تفوقت استفادة العمال من ذلك التدخل، ففي بعض الأحيان يلاحظ وجود قطاعين داخل البلد، صناعي متطور مرتبط بشركات خارجية كشركات التنقيب عن النفط والفنادق والطيّران، وقطاع زراعي محلي متخلف.

يتميز الأول بارتفاع الأجور فيه، واستقرار العمل، وظروف عمل جيدة بصفة عامة، وبالمقابل يتصف القطاع الثاني بانخفاض أجور العمال وتردي ظروف العمل، وسهولة الاستغناء عن خدمات العاملين في هذا القطاع. وإمكانية انتقال العامل من القطاع الثاني إلى الأول تبدو صعبة وأحياناً مستحيلة، ما يجعل أوضاع العاملين في القطاع الثاني شبه ثابتة. تركز السياسات التي يوصي بها أصحاب هذه الرؤية على إعادة البناء الاقتصادي، وخلق مزيد من الوظائف في القطاع الأول الصناعي، مصحوبة ببرامج تدريبية تؤهل للعمل في هذا القطاع، ينتقدون برامج التدريب الموجهة للعاطلين من القطاع الثاني، حيث يعطون برامج تدريبية تؤهلهم للعودة للقطاع نفسه (القطاع الثاني)، وهذا لا يشجع الانتقال إلى القطاع الأول.

5.2.3. الآثار السلبية لظاهرة البطالة:

تتعاين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من مشكلات البطالة، التي تبدو كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجفافها، وكوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين القومي والعالمي، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة. للبطالة أثراً مباشراً على العامل وأسرته، فالبطالة بمعناها الواسع، لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشتة، فيترجع الطلب الكلي نتيجة البطالة،⁴³

43 - إيداد عبد الفتاح الشور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ص227.

عندما يحرم العامل من أجر العمل، هذا يعني أيضاً على الصعيد النفسي حرمانه من الشعور بأهمية وجوده في المجتمع. لا يوجد شيء ينقل كاهل الإنسان أكثر من الشعور بالحاجة المادية وطلب المعونة من الآخرين خاصة عندما يكون مسؤولاً عن أسرة وعليه تأمين حاجاتها.

يتولد لديه شعور الحقد والبغضاء تجاه الطبقات التي تعيش في بجموحة، وكلما طالت فترة البطالة فإنها تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وتنخفض إنتاجيته. وتنخفض يقظتهم العقلية والجسمية، ويزداد القلق والكآبة وعدم الاستقرار بين صفوف العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأن هذه الحالات النفسية تتعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزيد المشاكل العائلية. إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، ويسيطر عليهم الملل، وقد تدفع هذه الظروف البعض لتعاطي المخدرات، بل أن ويقدم بعضهم على الانتحار نتيجة للتوتر النفسي، وتزداد نسبة الجريمة.

للبطالة تأثيراً واضحاً على الدخل وتوزيعه من خلال تغير قيمة الناتج المحلي تبعاً لمستوى البطالة في الاقتصاد، حيث يؤدي تغير مستوى الأجور لتغير توزيع الدخل القومي. يؤثر ارتفاع معدل البطالة على الصادرات والواردات والاستهلاك، وينعكس ضعفاً في القدرة الشرائية. تنشي مظاهر اليأس وعدم الرضا والإحباط وضعف الشعور بالولاء للوطن عند العاطلين عن العمل لأنهم لا يحققون ذاتهم في بلادهم، وتزداد حالات اللامبالاة بتنفيذ القرارات الحكومة، تدفع مشكلة البطالة بعض المتعطلين عن العمل لتبني عقائد وأفكار تضر بالنسيج الاجتماعي، ويلجأ البعض إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً فينخرط في الأعمال الإرهابية. وفقاً لهذه القناعة فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة وتجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظر المتعطلين، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها في مجتمع لا يلقي لهم بالاً، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي.

6.2.3. العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

تشير العديد من الدراسات والبحوث على وجود ارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد القومي. غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائماً هذه العلاقة، باعتبار أن البطالة ظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في تطبيق السياسات الاقتصادية. يؤثر تغير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك فإن ارتفاع معدل البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة ونوع البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثراً على النمو في الاقتصاد القومي.

تعتبر معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة عاملاً هاماً في فهم كيفية التأثير على البطالة، فتوضع السياسات الاقتصادية لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض معدلات البطالة، خاصة وتعتبر البطالة في نماذج التحليل الاقتصادي متغير خارجي. لقد وضعت سياسات اقتصادية تهدف لتخفيض معدلات البطالة اعتماداً على تحقيق النمو، فزيادة معدل النمو تحدث انخفاضاً في معدل البطالة، وهو تحليل صحيح، إلا أن هذه السياسات لم تخفض معدلات البطالة، بل تشير التوقعات المستقبلية لمنظمة العمل الدولية تزايد معدلات البطالة بنسب كبيرة، لأن انخفاض معدل البطالة لم يدعم النمو الاقتصادي.

إن فهم كيفية التأثير على البطالة والحد من ارتفاعها، لا بد أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، الأجور ونسبة التضخم. هذه العوامل تتداخل فيما بينها وترتبط بالتغيرات التي تطرأ على بنية الاقتصاد القومي، فلا بد من ربط البطالة بالنمو الاقتصادي إذ يعتبر بعض الاقتصاديين السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو، سياسات تهدف للقضاء على البطالة، وفق التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

ترتبط نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، تصور معظم الاقتصاديين ينطق من التحليل الكينزي المرتبط بالطلب الفعال لتخفيض مستوى البطالة تلقائياً مع ارتفاع معدل النمو، وتدل حالة الركود المترافقة مع نسب نمو منخفضة على زيادة نسب البطالة. فيما يؤدي تباطؤ الاقتصاد لصعوبة إيجاد فرص عمل جديدة. يتحقق النمو الاقتصادي كتغير كمي، عندما يتغير أداء عنصر العمل في أحد اتجاهين، الأول مرتبط بزيادة إنتاجية العمل، هنا يتحقق النمو دون خلق فرص عمل جديدة، والاتجاه الثاني يرتبط باستحداث فرص عمل جديدة تؤدي إلى الحد من البطالة. فالنمو الاقتصادي المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بشكل كبير، شأنه شأن النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة مساهمة بعض قطاعات الصناعات الاستخراجية والتعدين والنفط نتيجة ارتفاع الأسعار، فنجد أنفسنا أمام نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة.

زيادة إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة جديدة. تبين دراسة لصندوق النقد الدولي عام 2005 من تحليل معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية السبعة، أنه لا توجد علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو وانخفاض في نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسبة في معدل البطالة. بل في حالات خاصة نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة رغم تحقيق نسب نمو ايجابية.

3.3. التضخم وأنواعه تكاليفه

هو ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء. يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. من زاوية الدخل النقدي يعرف التضخم الاقتصادي بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة". أي كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. ويعرفه آخرون بأنه كل

الزيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. أي هو زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بنسب مختلفة. يرى ليندون لاروش أن التضخم نوعان؛ تضخم تكاليف ناتج عن ارتفاع التكاليف أثناء العملية الإنتاجية (زيادة في الأجور والربح والفائدة والربح)، وتضخم نقدي يترتب عليه ارتفاع في الأسعار. في الواقع العملي، لا يحصل أن يحدث أحد هذين النوعان من التضخم بمعزل عن الآخر، فالتضخم ذو الطبيعة النقدية يسبب تضخم في التكاليف فيما يسبب تضخم التكاليف تضخم نقدي.

1.3.3. أنواع التضخم

هناك أنواع عدة للتضخم الاقتصادي، ويمكن التمييز بينها بعدة معايير وفق الآتي:

1- من حيث إشراف الدولة على الأسعار

أ. التضخم الظاهر (الصريح، الطليق، المفتوح): هو ارتفاع مستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب ونتيجة لضعف مرونة العرض.

ب. التضخم المكبوت: هو الذي لا ترتفع الأسعار في ظله لوجود قيود من الحكومة.

2- من حيث حدة التضخم

أ. التضخم الجامح: هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا.

ب. التضخم الزاحف أو التضخم المعتدل: ويحدث التضخم الزاحف عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة في فترة زمنية طويلة. فهو تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح. وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.

3- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

أ. التضخم المستورد: ارتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول النامية التي تعتمد في تلبية حاجات الاستهلاك ومستلزمات الإنتاج على الاستيراد من العالم لخارجي. ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة والمعتمدة على الاستيراد من الخارج، فعند ارتفاع أسعار السلع والخدمات لا تستطيع الدول الصغيرة التأثير في هذه الأسواق وبالتالي لا تستطيع الحد من ارتفاع الأسعار.

ب. التضخم المصدر: ارتفاع في الأسعار ناتج عن ارتفاع سعر صرف الدولار وتطبيق ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار.

4- من حيث مصدر الضغط التضخمي

أ. تضخم جذب الطلب: ويحدث هذا التضخم المتولد عن زيادة الطلب عندما تتجاوز الزيادة في الإنفاق الكلي حجم الزيادة في الكمية المعروضة من السلع والخدمات، فيزداد بالتالي الطلب الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الكامن للاقتصاد. فوجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع وعناصر الإنتاج) تعمل هذه الزيادة على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند مستوى التوظيف الكامل.

من أهم العوامل المولدة لضغط الطلب النمو السريع في كمية النقود، الذي يقود لزيادة الإنفاق الكلي، فيتحرك منحني الطلب الإجمالي للأعلى تعبيراً عن ارتفاع المستوى العام للأسعار. كذلك إذا تجاوز فائض الطلب إمكانات الاقتصاد الإنتاجية، فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تدفع توقعات الدخل المستقبلي للأعلى، يقود ذلك لزيادة أكبر في الإنفاق ينتج عنها زيادة مستويات الأسعار.

ب. تضخم دفع التكاليف: وهو ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج. يرجع سبب ارتفاع التكلفة إلى رفع معدل الأجر النقدي من قبل

نقابات العمال. زيادة تكاليف الإنتاج من مواد خام وطاقة، وارتفاع مستوى أسعار المواد الخام والخدمات الأجنبية اللازمة للإنتاج.

ج. التضخم الذاتي: عرف بيجو التضخم الذاتي بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار، الذي ينشأ نتيجة الارتفاع المستمر في الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة في الإنتاجية. يرجع هذا النوع من التضخم أساساً إلى ارتفاع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية، فتكون الزيادة في الأجور أعلى من الزيادة في الإنتاجية المعبر عنها بالزيادة الإضافية في كمية السلع والخدمات المنتجة، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير ومستمر في مستوى الأسعار والأجور.

2.3.3. قياس التضخم

يقاس التضخم بعد طرق: الأولى طريقة حساب المستوى العام للأسعار، حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع (الأطعمة والملابس والوقود والأجهزة مثل الكمبيوتر وكذلك مجموعة من الخدمات كتكلفة غسيل الملابس والتتقالات). وتحسب قيمة شراء هذه البضائع شهرياً، في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء لفترات مختلفة شهر أو فصل (ثلاثة أشهر) يعرف مقدار التضخم ومقدار التغير في متوسط الأسعار. فإن كان هناك انزياح للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المائة فإن ذلك يعني أن هناك تضخماً بهذا المقدار.

الطريقة الثانية لقياس التضخم: هي طريقة المقياس من المنبع، يتم أخذ عينات من أسعار البضائع وتسعيرها من المنتج الأول، ومن تلك الأسعار الإجمالية يمكن معرفة الاتجاه العام للأسعار بالصعود أو الهبوط. قد يحدث أن ينخفض سعر بعض السلع، فلا يعني ذلك انخفاض في التضخم، لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار سلع أخرى.

ثمة طريقة ثالثة للقياس تعرف بطريقة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من سنة لأخرى، بمقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة تسمى سنة الأساس، ويقاس التغير في سنة أخرى السنة المطلوب معرفة التغيرات فيها قياساً إلى سنة الأساس.

(الرقم القياسي في سنة الهدف مطروح منه الرقم القياسي في سنة الأساس)

$$\text{معدل التضخم} = \frac{100 \times \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي في سنة الهدف مطروح منه الرقم القياسي في سنة الأساس}}$$

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة الأساس.

الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة}}$$

الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة

إذا كان هذا الرقم يساوي 100 % دل ذلك على وجود استقرار تام في المستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100 % فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار نفسه، ويعد الرقم القياسي الضمني من أدق المعايير في قياس حركة الأسعار ومعدل التضخم، لأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات⁴⁴.

أما الضغط التضخمي فيقاس استناداً إلى أسس النظرية الكمية النيو كلاسيكية، هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها. طبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموماً إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي وبالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح مساوياً للصفر، وإذا كان ثمة فرق بين معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي، فهذا الفرق تقاس به الضغوط التضخمية. سوف نتطرق لذلك عند دراسة فجوة الانكماش والفجوة التضخمية.

44 - الحاج محي الدين، دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني، ص 215

إذا كان الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس 2015 = 100 نحسب معدل التضخم في عامي 2016 و 2017 على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{الرقم القياسي للأسعار عام 2016} &= 150, \text{ الرقم القياسي للأسعار عام 2017} = 165 \\ \text{معدل التضخم في 2016} &= \pi = (\text{أسعار 2016} - \text{أسعار 2015}) \div \text{أسعار 2015} = 50\% \\ \text{معدل التضخم في 2017} &= \pi = (\text{أسعار 2017} - \text{أسعار 2016}) \div \text{أسعار 2016} = 10\% \end{aligned}$$

4.3.3. آثار التضخم

يترتب على حدوث التضخم في أي اقتصاد إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الدخل الناشئة عن أرباح الأنشطة التجارية والإنتاجية، أو ما يعرف بدخول فوائض العمليات (أرباح وفوائد وإيجارات) على حساب أصحاب الأجور والرواتب الثابتة فيتضرر أصحاب الدخل المحدودة والثابتة نتيجة ثبات الرواتب والأجور بنفس الوقت ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويعني هذا أن قدرة أصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة خاصة العمال والموظفين على تحويل دخلها النقدي إلى سلع وخدمات سوف تنخفض نتيجة انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للدخل النقدي الثابت، فيزداد الفقراء فقراً والأغنياء غنى. فالتضخم المتصاعد والمفتوح يزيد من عمق الهوة بين طبقات المجتمع عند توزيع الدخل والثروات مما يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي وقلق واضطراب مستمرين، حيث تمارس نقابات العمال الضغوط على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والرواتب والحوافز، ما يزيد من تكاليف الإنتاج، فتعكس الزيادة الجديدة على الأسعار فتهدد حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. يستفيد المدين في ظل التضخم الاقتصادي، بينما يتضرر الدائن، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار.

يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات ناتج عن زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي يترتب عليها زيادة في الطلب الفعلي الكلي ليس فقط على السلع المحلية بل على السلع الأجنبية أيضاً، وعليه يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل القدرة على التصدير لأن جزء من السلع التصديرية سوف توجه إلى السوق المحلية لتغطية جزء من الطلب الزائد. فالدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها نتيجة التضخم تكون قدرتها التنافسية لمنتجات الدول ذات الأسعار الأقل ضعيفة مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه.

فالتضخم يقود لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ذلك لأن تصاعد المستوى العام للأسعار ينعكس سلباً على الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج. يرى البعض أن التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، إذ أن التضخم يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية.

يؤدي التضخم أحياناً إلى انخفاض كفاءة التخصيص الأمثل لموارد المجتمع وإحلال المدخلات الأقل كفاءة محل المدخلات الأكثر كفاءة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل والتخزين. تعيق التقلبات الشديدة في معدلات التضخم نمو النشاطات الاقتصادية الأساسية، مثل توسيع الطاقة الإنتاجية، لعدم التأكد من مستقبل الأسعار والتكاليف.

بينما يرى فريق آخر أن التضخم دافعا للنمو الاقتصادي، فارتفاع الأسعار لفترة تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتتحفز البطالة. وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد السريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعا للنمو إذا ما اقترن بسياسات اقتصادية رشيدة.

يؤدي التضخم إلى توجيه قسم من رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تخدم عملية التنمية في مراحلها الأولى كالفروع الإنتاجية المخصصة للاستهلاك

خاصة السلع الترفيهية، فيما يوجه القسم الآخر إلى الاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وبناء المنازل الفاخرة. كما يؤدي التضخم إلى تفعيل الدورة التجارية والمضاربة فيزدهر القطاع التجاري وتزايد قنوات التسويق مما يترتب عليه زيادة الربح التجاري أكثر من الربح الصناعي، وتزداد الحلقات التسويقية الوسطية، مما يزيد من تضخم الأسعار بمعنى أن التضخم قد ولد تضخماً في الاقتصاد من خلال القطاع التجاري الطفيلي.

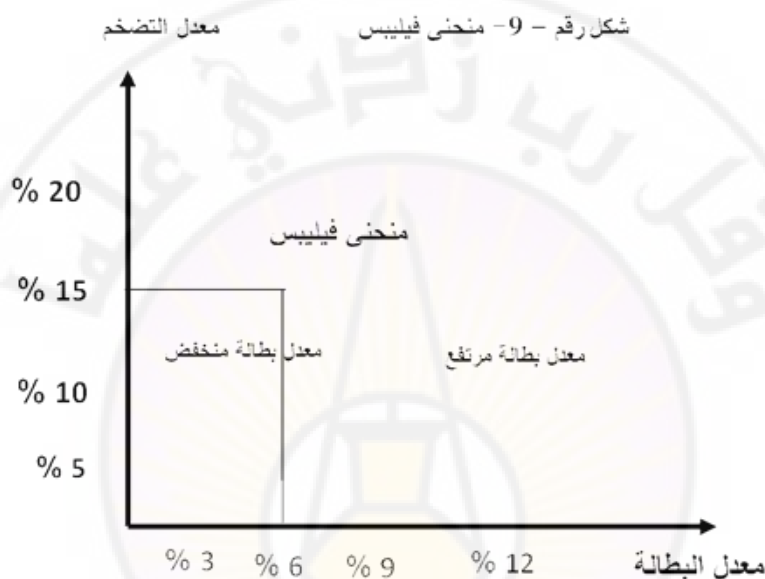
5.3.3. العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)

أثبت الاقتصادي الإنجليزي آرثر فيلبس عام 1958 من خلال دراسته للعلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار. وبعبارة أوضح، عندما ينخفض مستوى تضخم الأجور، يكون معدل البطالة مرتفعاً، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الأجور ومعدلات البطالة. وعندما يكون التضخم مرتفعاً تكون البطالة منخفضة.

لا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد بغية تحقيق التوظيف الكامل للموارد بما فيها عنصر العمل، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. إن زيادة تشغيل العمال، يصاحبها خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي. وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة.

وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هامش الربح في المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

أي وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي يعبر عنها «منحنى فيليبس» وهو منحنى توضح كل نقطة من نقاطه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل لها من التضخم.



4.3. الدورات الاقتصادية، تعريفها وأسبابها

تاريخياً لم يُظهر أي اقتصاد قومي نمواً منتظماً، إذ يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن تطور النشاط الاقتصادي لم يكن على وتيرة واحدة، حيث ينتقل من الازدهار إلى الانكماش. فالاقتصاد القومي يمر خلال تطوره بتذبذبات وانحرافات غير متوقعة. تدعى فترات الصعود والهبوط التي يمر بها الاقتصاد في المدى المتوسط بما يعرف بالدورة الاقتصادية، والتي تعد ظاهرة ملازمة لهذا النشاط الاقتصادي. وقد ذكر القرآن الكريم ذلك في سورة يوسف سبع سنين عجاف وسبع سنين من الازدهار، وكلمة عجاف مرادفة لكلمة أزمة، إذ تعني الضيق والشدة والقحط الاقتصادي فيما يوشر استمرار الازدهار على اتجاه النمو الاقتصادي. من متابعة تطور الاقتصاد الرأسمالي يتضح لنا أنه يتطور وفق خط مستقيم صاعد كما سيظهر لاحقاً من الشكل البياني رقم (10).

وصف فريدريك انجلز مراحل الدورة الاقتصادية، بالمسيرة التي تقود الاقتصاد من أزمة إلى أزمة. وأوضح أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة. فتتعطل القوى المنتجة، وتُبدد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف. ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئاً فشيئاً، وتتسارع تدريجياً حتى درجة الركض والجموح. لقد حيرت التقلبات الدورية التي تعصف بالاقتصاد القومي متأرجحة بين الانتعاش والكساد، الاقتصاديين ردحاً طويلاً من الزمن. فالتقلبات أو الدورات الاقتصادية صفة تميز الاقتصاديات الرأسمالية والاقتصاديات النامية المرتبطة بها. بينما يرجع الاقتصاديون النمساويون الدورات الاقتصادية إلى هيكل الإنتاج غير المتوافق مع التفضيلات الفعلية للمستهلكين⁴⁵.

لقد تبدلت مظاهر الأزمة الاقتصادية مع مرور الزمن، فقد أمكن التخفيف من حدة الأزمات وتقلصت مرحلة الركود والكساد، وأضحت الأزمات أقل حدة وأقصر أمداً، نتيجة

45 - بانثر اديمون، المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ص. 56.

محاولات الرأسمالية المعاصرة المستمرة للتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية. كل أزمة هي نقطة البدء للقيام بتجديد شامل، وتوسيع في رأس المال الثابت، المتمثل بسلع الإنتاج بهدف تخفيض نفقات الإنتاج، والطاقة الإنتاجية الجديدة تزود السوق بكمية إضافية من السلع، ما يدفع للبحث عن العلاقة بين الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

1.4.3. تعريف الدورة الاقتصادية

تعرف الدورة الاقتصادية على أنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، تؤثر على مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار. تمتد ما بين خمس إلى عشر سنوات ولا تصيب دائماً كل قطاعات الاقتصاد الوطني بالتساوي وبغفس الشدة. والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية نذكرها فيما بعد.

أما الأزمة الاقتصادية هي اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في اقتصاد دولة ما أو عدة دول، كالاضطراب الناجم عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. فقد تكون الأزمة عنيفة تعصف بجوانب الاقتصاد الكلي أو تكون خفيفة وبطيئة.

2.4.3. أسباب الدورات الاقتصادية.

نظراً للأثار والعواقب الوخيمة التي أفرزتها الدورات الاقتصادية، فقد انبرى العديد من الاقتصاديين لتقديم أطروحات ونظريات تفسير أسباب وألية حدوث هذه الظاهرة. فيعتقد البعض أن السبب هو التوسع والانكماش في العرض النقدي، فيما يرى آخرون السبب مرتبط بالتطور والتجديد والابتكارات التقنية، وذهب فريق ثالث ليعزو السبب بتفاؤل وتشاؤم المستثمرين والإفراط في توسع الاستثمار.

1.2.4.3. أسباب من خارج النظام الاقتصادي وتتمثل في:

- 1- عدم استقرار النشاط الاقتصادي نتيجة حالة عدم التأكد وزيادة مخاطر الاستثمار .
- 2- اختلاف مستويات التطور التكنولوجي بين مختلف القطاعات والصناعات.
- 3- عدم انتظام الطلب على السلع الرأسمالية، كونه مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية والمرتبط بتغير أذواق المستهلكين.
- 4- الحروب والكوارث الطبيعية، واضطراب الإنتاج الزراعي نتيجة التغيرات المناخية أو حدوث فجوة بين العرض والطلب من فترة لأخرى.

2.2.4.3. أسباب من داخل النظام الاقتصادي

- 1- فوضى الإنتاج المرتبطة ببنية النظام الاقتصادي الرأسمالي وعدم المساواة في توزيع الثروة وانخفاض مستوى الاستهلاك لدى الطبقة العاملة.
- 2- يزداد الناتج القومي نتيجة زيادة الإنفاق الكلي وفق فكرة مضاعف الإنفاق إلى أن يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. فيبدأ الناتج القومي بالانخفاض وينخفض معه المستوى العام للأسعار ويدخل الاقتصاد في حالة ركود.
- 3- توقعات المستثمرين المستقبلية تجاه فترة الكساد والانتعاش، إذا توقعوا قصر مدة الكساد يعملون على زيادة استثماراتهم، ما يسهم في سرعة الوصول لحالة الرواج.
- 4- تؤثر العوامل النقدية على سعر الفائدة بدايةً فالتوسع النقدي يرفع سعر الفائدة، ويقل العرض النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف منتجاتهم وبيعهم وتتنخفض الأسعار.

3.4.3. نظريات الدورة الاقتصادية

يعتقد البعض أن الدورة الاقتصادية ناتجة عن أزمة فيض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة الدورة السابقة إلى الانفجار، معبدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة في اتجاه تصاعدي للنمو - كما سنرى لاحقاً - ثم تنتهي إلى أزمة تالية. صنفت نظريات الدورة الاقتصادية إلى:

1.3.4.3. النظرية المناخية

يرى جيفونز ومور أن سبب الانعطاف في النشاط الاقتصادي وتقلبه يرجع لعوامل طبيعية ترتبط بحركة الكواكب فيما يعرف بنظرية البقع الشمسية. فعند ظهور البقع السوداء في قرص الشمس، فإن ذلك يعود بالمشكلات على الأرض نتيجة تأثير حرارة الشمس والرياح والأمطار على النشاط الزراعي. عام 1928 عزى جون كيرمن الدورات الاقتصادية إلى دورات موسمية مرتبطة بالمناخ من جفاف وأمطار وعواصف.

2.3.4.3. النظرية النقدية

تتعلق هذه النظرية في تفسير الدورة الاقتصادية من عوامل نقدية بحتة، إذ تعتبر أن التوسع والانكماش في العرض النقدي والائتماني سبب في حدوث الدور الاقتصادية. يحاول الاقتصاديون النقديون إثبات أن السبب الأساسي في تغير حجم الإنفاق الكلي ناتج عن تغير عرض النقود. وسبب التحول من الكساد إلى الرخاء أو العكس مرتبط بتغير حجم النقود والتوسع في النقود المصرفية والائتمانية، الذي يؤثر في حجم الإنفاق النقدي والنشاط الاقتصادي. فريدرش هايك قدم أفكاره بين عام 1929 وعام 1939 منطلقاً من نقطة التوسع الائتماني عندما يكون الكساد على أشده. فالتوسع يعني مزيد من القروض نقود لانخفاض معدل الفائدة الحقيقي أو الطبيعي عن معدل الفائدة السوقية الذي يفضي إلى زيادة الاستثمار وزيادة في الطلب الكلي بما يفوق العرض الكلي.⁴⁶

46 - سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي (الساك بالسوق) - معدل التضخم المتوقع. سعر الفائدة التوازني يتحدد بتقاطع منحني عرض المدخرات بمنحني طلب المستثمرين على النقود. سعر الفائدة في السوق يتحدد بتقاطع منحني عرض النقود مع الطلب على النقود. يفرق كنت فيكسل Kent wickell مؤسس المدرسة الاقتصادية السويدية، بين السعر الحقيقي أو الطبيعي للفائدة، الذي يساوي العائد الصافي المتوقع من عمليات تكوين رأس المال. عندما يتساوى سعر الفائدة الحقيقي مع سعر الفائدة السوقية، لا يحدث أي تغير في الأسعار المحلية. أما إذا حدث أن ارتفع سعر الفائدة السوقية عن السعر الحقيقي للفائدة نتجه الأسعار المحلية إلى الارتفاع ويحدث التضخم. ويحدث العكس في حالة انخفاض السعر السوقية للفائدة عن السعر الحقيقي. ولا يحدث الاستقرار السعري إلا عندما يتعادل سعري الفائدة الحقيقي والسوقي.

فيما درج بعض الاقتصاديين على اعتبار أن الدورة الاقتصادية دورة ائتمان، تبدأ بخلق فائض ائتماني كبير من جانب المصارف المركزية، تتبعها المصارف التجارية بإيجاد كمية لا حدود لها من النقود من العدم. يحدد المصرف المركزي كمية النقود التي على المصارف الاحتفاظ بها، لمواجهة المعاملات اليومية. في الواقع العملي لا تتجاوز هذه النسبة في العديد من الدول خمسة في المئة من إجمالي المبالغ المودعة لدى المصرف، شريطة أن يفي المصرف بالاحتياجات اليومية للعملاء من النقد. ويستطيع أن يقرض مقابل كل ألف دولار ما يصل إلى خمسين ألف دولار وأكثر.

تحدث الأزمة عندما يتم تخفيض الفائدة بشكل مصطنع، فيختل التوازن الدقيق بين الاستثمار في الأصول الإنتاجية وتفضيلات المستهلكين الزمنية، فتخلق انتعاشاً مدفوعاً بسعر الفائدة المنخفض، فيجعل المستثمرين يوظفون أموالهم في مشروعات غير ملائمة. وعندما تنتهي فترة الانتعاش يتضح أن الاستثمارات تعود بخسائر وتبدأ عملية تسريح العمال ويضيع رأس المال.

ذلك لأن المستثمرين أصبحوا غارقون في التزاماتهم الناتجة عن الاستثمارات غير الملائمة في فترة الانتعاش، فتستمر نفقاتهم في الارتفاع، ويواصلون الاقتراض على أمل إنقاذ مشروعاتهم. غير أن المصارف أقرضت كل ما بوسعها إقراضه في فترة الانتعاش، والأفراد لا يدخرون في هذه المرحلة أكثر مما ادخروا في فترة الانتعاش.

ومعدلات الفائدة التي انخفضت في بداية الانتعاش لا تشجع على الادخار. هنا تشعر المصارف بالقلق نتيجة نقص النقود السائلة، وتبدأ بالتشدد في ضمانات القروض وعملية الإقراض. إن إحجام المصارف عن الإقراض ليس السبب في الأزمة، بل تبين أن التوسع في فترة الازدهار كان مفرطاً في التفاؤل.

3.3.4.3. نظرية دورة المخزون

يرى الاقتصادي الانكليزي هاوتري R. G. Hawtrey أن سبب الدورة الاقتصادية يعزى للتغير في سعر الفائدة وأثر ذلك على تغير كمية المخزون المرغوبة. لأن التوسع النقدي من قبل المصارف يقود إلى انخفاض سعر الفائدة، ما يدفع المستثمرين لزيادة الاقتراض وزيادة المخزون. فيرتفع مستوى الطلب الاستهلاكي، ما يضغط على أسعار الفائدة باتجاه تصاعدي، فيرتفع أسعار الفائدة من جديد، فينخفض المخزون والمبيعات ويبدأ الانكماش.

في أوقات الكساد تلجأ المصارف التجارية لخفض سعر الفائدة إذا ما توفر لديها تراكم احتياطي نقدي، انخفاض سعر الفائدة يغري من جديد المستثمرين لمزيد من الاقتراض بهدف زيادة المخزون السلعي.

ومن هنا يلاحظ هاوتري دور تغير المخزون في حدوث الدورة الاقتصادية. فزيادة المخزون السلعي من قبل المستثمرين تقود إلى بدء حركة توسع تراكمية في الإنتاج والإنفاق والدخل. وعندما يصل الانتعاش إلى نهايته تجد المصارف أنها على وشك استنفاد السيولة والاحتياطيات لديها، فتتخذ إجراءات من شأنها رفع معدل الفائدة وتقييد الائتمان، ما يرغم المستثمرين على الحد من الطلب على المخزون السلعي، فتبدأ حركة تباطؤ تراكمية في الإنتاج والدخل والإنفاق، ونعود لمرحلة الكساد من جديد.

4.3.4.3. نظرية شومبيتر

تفسر الدورات الاقتصادية بعوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي اعتبر شومبيتر ظهور ابتكارات جديدة في مجال الإنتاج هي السبب في حدوث الدورة الاقتصادية وأضاف عامل آخر هو التوسع في الائتمان المصرفي لتمويل تلك الابتكارات. لاقتصاد الرأسمالي يتطور تبعاً لآلية الإبداع، لكن هذا التطور لا يسير على وتيرة واحدة. والسبب في الحركة الدورية في النظام الرأسمالي يعود إلى التوزيع غير الموحد للإبداعات عبر الزمن، ثمة مقاومة لكل جديد يتعارض مع نمط الإنتاج التقليدي.

5.3.4.3. نظرية مدرسة شيكاغو

تندرج هذه المدرسة ضمن النظرية النقدية في تفسير الدورة الاقتصادية والتضخم الاقتصادي، ترى هذه المدرسة بزعامة ميلتون فريدمان وجود علاقة معنوية قوية بين الرصيد النقدي والكساد للفترة (1870 - 1960) تتلخص نظرية فريدمان؛ بأن عرض النقود له تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار. عندما يزيد المصرف المركزي عرض النقود في السوق المالية من خلال شراء السندات فترتفع أسعار الأوراق المالية وينخفض العائد، هنا سيحتفظ الجمهور بمزيد من النقود وكمية أقل من الأوراق المالية ذات العائد المنخفض ويستبدلون الفائض النقدي لديهم بأوراق مالية رائجة ما يؤدي لارتفاع أسعارها وانخفاض العائد عليها من جديد. وهذا ما يدفع لزيادة الطلب على الأصول الأخرى مثل الأسهم والأصول العينية، فيرتفع سعرها وينتقل هذا الارتفاع إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى، فيزداد الربح ويستمر التوسع الاقتصادي إلى أن يكتشف هؤلاء أنهم بالغوا في التوسع، ما يدفع البعض لبضع بعض السندات فيخفض سعرها وارتفاع سعر الفائدة وينخفض طلب المستثمرين على السلع الرأسمالية، سيما وأن الطلب على النقود لن يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، وتبدأ أعراض الانكماش الاقتصادي بالظهور وتستمر الأمور بالتدهور إلى أن نصل إلى قعر الكساد، ثم تبدأ دورة اقتصادية جديدة. يؤدي النمو النقدي حسب مدرسة شيكاغو لخفض أسعار الفائدة في البداية، فيقود لزيادة الطلب على القروض، يزداد الإنفاق محفزاً التضخم، فيرتفع سعر الفائدة من جديد.

6.3.4.3. نظرية نقص الاستهلاك أو فيض الإنتاج

تبلغ الدورة الاقتصادية ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة تسمى أزمة فيض الإنتاج، حيث تبدأ الأزمة الدورية في الاقتصاد الرأسمالي عندما تظهر فجوة زمنية بين إنتاج السلع وتصريفها. أي حدوث تباعد زمني حقيقي بين فعل شراء السلعة وفعل بيعها يؤدي إلى فيض الإنتاج، يترافق عادة بإفلاس عدد من المؤسسات الصناعية والتجارية. عندما تفقد المؤسسة القدرة على تحويل مخزونها من السلع إلى نقد، تتوقف عن دفع ديونها، ويصاب أصحابها وأصحاب المصارف والمضاربون بالهلع، ويبدأ سباق

محموم لطلب النقد، فيطالب الدائنون بوفاء ديونهم. ويتسابق المودعون إلى سحب أموالهم من المصارف وصناديق الضمان فتضطر بعض المصارف إلى التوقف عن الدفع وقد تعلن إفلاسها ويتقلص عرض رأس المال المخصص للإقراض ويرتفع معدل الفائدة. وبسبب فيض الإنتاج تعتمد بعض الشركات والمؤسسات على تقليص أعمالها وخفض إنتاجها، وإلغاء الواردات الإضافية، أو تقليص أيام العمل الأسبوعية أو ساعات العمل، وقد تغلق بعض خطوط الإنتاج، وتقلل من أنواع المنتجات التي تنتجها. ومع تراجع الإنتاج وانخفاض كمياته، يحدث انخفاض في أسعار السلع لأن فائض العرض لا يزال أكبر من الطلب وتكون عواقب ذلك وخيمة جداً على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فتقف عاجزة أمام المؤسسات الكبيرة التي تملك إمكانيات أفضل لمواجهة الأزمة. إثر ذلك تنتشر البطالة التامة والبطالة الجزئية انتشاراً واسعاً وسريعاً، مع هبوط في مستوى الأجور إلى ما دون قيمة العمل، فيزداد بؤس الطبقة العاملة ومعاناتها، في حين تتعرض كميات كبيرة من السلع والخبرات إلى التلف والإبادة.

يستمر هذا الحال إلى أن يبدأ تراجع الإنتاج بالتوقف ويتسارع امتصاص الاحتياطات السلعية، ويتوقف هبوط الأسعار فتستقر عند المستوى الذي بلغته في نهاية مرحلة الأزمة ويتوقف حدوث انهيارات جديدة ذات شأن في الأسواق، مع بقاء النشاط ضعيفاً وبحركة بطيئة. في هذه الأثناء نتيجة انخفاض مخزون السلع تبدأ الأسواق بالتحسن شيئاً فشيئاً وينشط تصريف السلع فيها، وتحسن الأوضاع المالية في المؤسسات، فيقل طلبها على القروض، وتحسن درجة الثقة بالوضع الاقتصادي فيبتأنف المدخرون إيداع أموالهم في المصارف، ويقود ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة في السوق وهذا يعني أن الاقتصاد القومي تكيف مع شروط الأزمة وبدأ الاستعداد للانتعاش الاقتصادي. في مرحلة الانتعاش هذه يبدأ خط الإنتاج والنشاط التجاري بالصعود لمواجهة زيادة الطلب الفعال ويقترب الإنتاج حجماً وكماً من المستوى الذي كان عليه عشية الأزمة، ثم يتجاوزه، لينتقل الاقتصاد إلى المرحلة التالية من الدورة وهي النهوض. في مرحلة الازدهار الاقتصادي يتزايد الإنتاج لمواجهة تزايد الطلب الفعال، وترتفع أسعار السلع بسبب زيادة الطلب عليها

ويزداد الطلب على قوة العمل فيتراجع عدد العاطلين عن العمل مع ارتفاع في معدلات الأجور. فُسرت الدورة الاقتصادية على أساس فيض الإنتاج من قبل النظرية الماركسية، ونظرية نقص الاستهلاك لسيموندي ونظرية كينز ونظرية المضاعف المعجل.

1- النظرية الماركسية، ترى أن سبب الدورات الاقتصادية يرجع إلى التناقضات الرئيسية التي تسم النظام الرأسمالي، القائمة على التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وملكية وسائل الإنتاج. الرأسمالي الذي يمتلك وسائل الإنتاج يستغل العامل ويسلبه جزء من إنتاجه من خلال فائض قيمة. يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية لدى العمال فيشترون أقل مما ينتجون. يستخدم الرأسمالي فائض القيمة المتراكم لديه لشراء وسائل إنتاج جديدة تمنحه فرصة الاستغناء عن المزيد من قوة العمل، فتظهر البطالة في صفوف العمال، ويخرج الرأسماليون الصغار من العملية الإنتاجية وينخرطون في صفوف العمال فتزداد البطالة وتنخفض القدرة الشرائية فتحدث الأزمة الاقتصادية.

2- نظرية نقص الاستهلاك لسيموندي، ترى أن سبب الدورات الاقتصادية ناتج عن عدم كفاية الاستهلاك، فتطور أساليب وأدوات الإنتاج الآلي الكبير ترفع من أعداد العاطلين عن العمل، ما يقود لانخفاض الأجور، وبالتالي يتراجع مستوى استهلاك الطبقة العاملة. يرى ضرورة توافق الإنتاج مع الاستهلاك، لأن اضطراب العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، أي الإفراط في الإنتاج مع تراجع الاستهلاك، يقود لحدوث أزمة فيض الإنتاج وانتشار البطالة، ذلك ناتج عن الابتكارات الحديثة، كما أن المنافسة تحول صغار الرأسماليين إلى عمال بأجور منخفضة، تنخفض معها القدرة الشرائية.

3- النظرية الكينزية، جاءت بأفكار تناقض أفكار الكلاسيك، وفسرت الدورات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الفعال. يكون مجموع الاستهلاك الكلي أقل من الدخل الكلي الحقيقي نتيجة سلوك الأفراد تجاه الادخار والاكتناز. لذلك دعا لتدخل الدولة لزيادة التشغيل ومعالجة البطالة والركود، باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية. كما أن للتفاؤل، (الذي يدفع للتوسع الاقتصادي، والتشاؤم، الذي يدفع باتجاه الانحسار الاقتصادي) دور بارز في حدوث الأزمات الاقتصادية. يرى كينز أن الميل الحدي

للاستهلاك، الذي يدفع الأفراد إلى تخفيض شراء السلع الاستهلاكية، فيحدث تراكم في المخزون وتكدس السلع في الأسواق وبالتالي تفشي البطالة وحدث أزمة اقتصادية. نظرية المضاعف المعجل: يقصد بمبدأ المعجل: تغيير في الدخل أو الاستهلاك أو المبيعات ينتج عنه تغير مضاعف في الطلب على الاستثمار، ذلك لأن زيادة إنتاج سلع الاستهلاك تتطلب زيادة مناظرة في إنتاج سلع الاستثمار. ترى فكرة معجل الاستثمار أن الإنفاق الاستثماري تابع للدخل ويرتبط معه بعلاقة طردية. فزيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة المبيعات، ما يخلق تفاؤل لدى المستثمرين تدفع باتجاه زيادة الاستثمار. وعلى ذلك يمكن تعريف مبدأ المعجل بأنه تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الرأسمالية المستخدمة في إنتاجها.

والمعجل هو عامل ينزع إلى زيادة حدة فترات الرخاء أو فترات الكساد في الاقتصاد القومي. يقصد بمضاعف الاستثمار تغير في حجم الاستثمار، يؤدي إلى تغير مستوى الدخل، يقود في النهاية إلى تغير الاستثمار. يعبر المضاعف عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المطاف لزيادة أكبر في المتغير ذاته؛ مثل مضاعف الاستثمار أو مضاعف التجارة الخارجية. تفسر نظرية المضاعف المعجل الدورة الاقتصادية بتداخل أثري المضاعف والمعجل. أي الاستهلاك الذي ينتج (أثر المضاعف) والاستثمار الناتج عن (أثر المعجل). حدوث زيادة أولية في الاستثمار تؤدي لزيادة في الناتج (الدخل)، التي بدورها تقضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف. هذه الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحفز بالمعجل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل.

4.4.3. مراحل الدورة الاقتصادية

يجمع الاقتصاديون على وجود أربع مراحل تمر بها الدورة الاقتصادية، مع وجود اختلافات بسيطة في مسمياتها. كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، ترتبط بشكل عضوي مع المراحل الأخرى، ويعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالازدهار

حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لموا جهة الأزمة من جهة، وبرود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية من جهة ثانية⁴⁷.

في مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع وينخفض الإنتاج فيقل العرض فيزداد الطلب على السلع، ويتكيف العرض مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عنصري رأس المال والعمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات. نتيجة ذلك يزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار نحو الارتفاع، فيزداد الربح والمردود وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف، ويميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود ويبدأ التحول من الركود إلى الانتعاش والنهوض. ويتم الانتقال من الانتعاش إلى الأزمة والركود باتجاه معاكس، يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع الأسعار، والتكاليف ويزداد الطلب الفعال، مما يؤدي إلى كساد السلع، ويقلص المنتجون الإنتاج فيدخل الاقتصاد في مرحلة جديدة من الركود والأزمة. وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها بين بلد وآخر ومن وقت إلى آخر. أهم هذه المراحل:

1.4.4.3. الانتعاش الاقتصادي: Recovery

يعنى بداية تحسن الاقتصاد وتزايد النشاط الاقتصادي ببطء مع زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية وتوظيف المزيد من العمالة فتتخفض أسعار الفائدة، وتراجع معدلات البطالة واستمرار ارتفاع بسيط في مستوى الأسعار، سرعان ما يميل إلى الثبات.

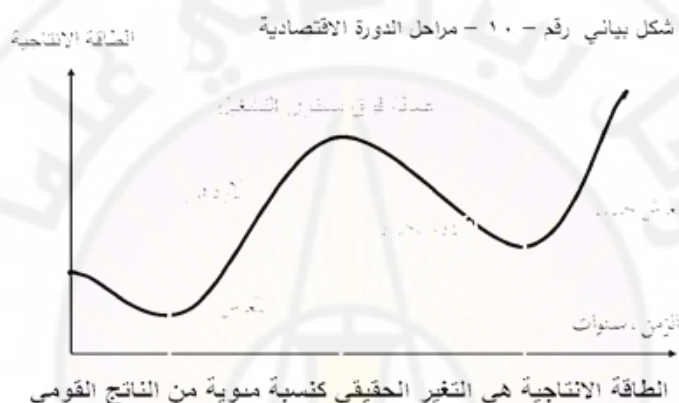
2.4.4.3. مرحلة الازدهار Boom

في هذه المرحلة يصل الانتعاش الاقتصادي إلى ذروته لذا تسمى مرحلة القمة. تبدأ هذه المرحلة بزيادة حجم الإنتاج الكلي بمعدل متسارع بحيث تصل الطاقة الإنتاجية في المؤسسات والوحدات الاقتصادية إلى حدها الأقصى "مستغلة بالكامل" بحيث يصعب عندئذ زيادة الإنتاج، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع الأجور ورواتب الموظفين، ويسود في

47 - الحريري محمد خاك - الجزائرلي ليلي، الاقتصاد الكلي، ص. 65- 67

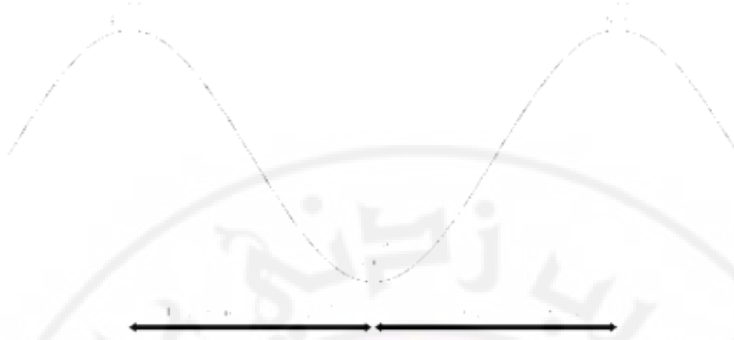
المجتمع طلب متزايد على السلع والخدمات، بشكل يقود إلى ارتفاع مضطرد في مستوى الأسعار ومعدلات الفائدة، تبدأ الضغوط التضخمية بالظهور، عند نهاية فترة الازدهار فتظهر مؤشرات على تراجع مستوى تشغيل العمال ونقص بعض المواد الخام الأساسية وبداية تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي GDP

مراحل الدورة الاقتصادية



3.4.4.3. مرحلة التباطؤ والركود: Recession

هي بداية مرحلة الأزمة يحدث خلالها نمو انكماشى مؤقت يترافق بوجود فائض في المخزون وتراجع مستوى الاستهلاك كنهاية لمرحلة الازدهار وبداية الهبوط. بعد أن تكون مستويات الأسعار ومعدلات الفائدة، وصلت إلى أعلى مستوى لها تبدأ بالتراجع، فتتباطئ الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، وتطلب البنوك قروضها من العملاء وتتراجع التسهيلات المصرفية، وترتفع أسعار الفائدة. يتزايد المخزون السلعي ويتراجع الطلب على السلع والخدمات، ينخفض حجم الإنتاج وبالتالي تتراجع مستويات الاستثمار وأداء الفعاليات الاقتصادية وتنخفض معدلات الربح بينما تتزايد معدلات البطالة. المزاج العام للأنشطة والفعاليات الاقتصادية متشائم. وتزايد الركود كمقدمة للدخول بالكساد.



4.4.4.3. مرحلة الكساد: Depression

خلال مرحلة الكساد الاقتصادي ينخفض الناتج أو الدخل انخفاضاً كبيراً وتزيد معدلات البطالة بشكل كبير ويستمر لفترة زمنية طويلة. مع انخفاض أسعار الأسهم وأرباح الشركات والاستثمار ويتواصل انخفاض مستوى الأسعار، فيصل المنحنى البياني في هذه المرحلة إلى النهاية الصغرى، وتتسم مرحلة الكساد بانخفاض مستمر في الأسعار وبهبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب نسبة إلى العرض مما يؤدي إلى توقف الكثير من المشروعات وانتشار البطالة بشكل واسع في مختلف قطاعات الاقتصاد، كنتيجة لتراجع مستوى الدخل الحقيقي للأسرة، يتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية بشدة. للتمييز بين الكساد والركود، في فترة الكساد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10 % وفي حالات الركود تكون النسبة أقل من ذلك.



الفصل الرابع: أداء الاقتصاد القومي والتدفق الدائري

1.4. معايير كفاءة النظام الاقتصادي

1.1.4. مفهوم الكفاءة الاقتصادية

الكفاءة الاقتصادية مصطلح يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات. والكفاءة من منظور إداري تعني القدرة على تحقيق الأهداف المحددة في زمن محدد، مع مراعاة جودة المخرجات. بمعنى الاستغلال الاقتصادي العقلاني الرشيد والأمثل لموارد المؤسسة. أما الفعالية الاقتصادية فتعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن. ويمكن القول أن نظام اقتصادي ما، نسبياً أكثر كفاءة مقارنة مع نظام آخر، إذا كان هذا النظام يمكن من تقديم المزيد من السلع والخدمات دون استخدام مزيد من الموارد. يشير معيار الكفاءة إلى مدى فعالية النظام الاقتصادي في استخدام موارده بمفهومها الواسع الشامل على السلع والخدمات والمعرفة والعلوم وغيرها من الموارد التي يمتلكها المجتمع، في وقت معين أو من خلال فترات زمنية.

ويعرف آخرون الكفاءة بأنها: نسبة الناتج الاقتصادي المتحقق إلى الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية. والكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي، هي تعظيم النسبة بين الناتج القومي مقسوماً على عناصر الإنتاج المستخدمة. أي تحقيق قدر أكبر من الناتج القومي بنفس القدر من الموارد أو عناصر الإنتاج. وهذا يعني التخصيص الأمثل والاستخدام الكفء للموارد المتاحة من أجل الحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج. تعني الكفاءة الاقتصادية استخدام الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع لإنتاج السلع والخدمات التي تحقق أكبر إشباع ممكن لاحتياجاته. وبالتالي فهي تتعلق بإنتاج السلع والخدمات التي تقع على سلم أولويات المجتمع وتوزيعها على أفرادها بالطريقة التي تحقق لهم أكبر إشباع ممكن، وبأقل الطرق تكلفة، أو بأقل تكلفة ممكنة.

وتتطوي الكفاءة الاقتصادية على مفهوم الكفاءة الإنتاجية أو الفنية والكفاءة السعرية، حيث يفترض أن تعكس الكفاءة الفنية المردود الذي نحصل عليه عند استخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج، وتعبّر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات. فالكفاءة الإنتاجية تتضمن إنتاج وحدات معينة في أقل وقت ممكن، أو أقل تكلفة ممكنة، بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

والكفاءة السعرية تعكس التوليفة من عناصر الإنتاج المستخدمة المعظمة للربح. وأن الكفاءة الاقتصادية تكون محصلة كل من الكفاءة الفنية والكفاءة السعرية. أي أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق من خلال توظيف الموارد الإنتاجية في أفضل الاستخدامات البديلة. يعكس معيار الكفاءة، الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية، عند حساب جميع قيم المدخلات والمخرجات خلال فترة زمنية معينة، مثل إجمالي قيمة الناتج، إجمالي التكاليف، صافي الدخل القومي، القيمة المضافة الصافية... إلخ. تتحدد الكفاءة كما الفعالية بالنسبة أو بالعلاقة مع الأهداف المنشودة.

قبل البحث في معايير كفاءة الأداء الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى بعض الوقائع التي حدثت في الدول النامية والدول الرأسمالية، حيث أخفقت الدولة القطرية، في مجمل الدول النامية، حتى الآن على الأقل، في تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية، كما أخفقت في تحقيق حدود متواضعة من مختلف عناصر الرفاهية المتوفرة في الدول المتقدمة، وإيجاد البيئة الملائمة لخلق فرص العمل، تأمين الخدمات الصحية، محو الأمية، وغيرها من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مع أن بعض الدول، أنجزت قدرًا ما من الرفاهية لمواطنيها من خلال توزيع قسط من ريع النفط، أو المساعدات الخارجية، وهنا بيت القصيد، عند بحث معايير أداء الاقتصاد القومي. فالريع غالباً ما يأتي دون جهد يذكر، وبالتالي يصعب الحكم على أداء اقتصاديات دول تقوم بتوزيع الريع لخدمة مصالح النظام السياسي القائم وليس لتحقيق معايير اقتصادية واجتماعية محددة.

من جهة ثانية يدل الواقع الاقتصادي الاجتماعي في العالم الرأسمالي على وجود جهود حثيثة من قبل حكومات دول (الليبرالية الجديدة) لتفكيك أسس دولة الرفاهية، التي

نشأت إبان الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وكانت الرفاهية وغيرها من معايير أداء الاقتصاد، الحافز الأساسي لتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ومعالجة الخلل في البنى الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات اقتصاد السوق بما فيها الدورة الاقتصادية والكساد. شملت تلك جهود ومساعي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في كافة المجالات بم فيها المجال العسكري والأمني.

يرتبط مفهوم دولة الرفاهية في الدول الرأسمالية، بالعلاقة العضوية بين نفقات الدولة في مختلف قطاعات وشرائح المجتمع، وبين مفهوم التنمية بشكل عام، ويعتبر واحداً من مقاييس أداء الاقتصاد الكلي. لهذا يفرق البعض بين دولة الرفاهية ودولة الربيع. فالأخيرة تستمد جميع أو معظم دخلها من الأنشطة الربعية، بينما الأولى تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية والضمان الاجتماعي، وتلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية، بإتباع سياسات ضريبية تحقق هذا الغرض. قد تتباين مصادر وأحجام الربيع بين الدول، فالدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيسي للربيع فيها، لديها مصادر أخرى للربيع مثل الموقع الإستراتيجي أو المساعدات الخارجية أو من السياحة أو من تحويلات المغتربين. هل يمكن في إطار التحليل الاقتصادي الكلي أن نعتبر الدخل الناتج عن مصادر الربيع هذه مقياس لفعالية أداء الاقتصاد الكلي في تلك الدول؟

في الدول الرأسمالية ثمة علاقة تربط بين فعالية الأداء الاقتصادي ومستوى تطوّر السوق، كنظام اقتصادي يحدد توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الثروة الناتجة، نظام يركّز على آليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التنافسية. غير أن التوجهات السائدة في الدول الرأسمالية في مرحلة العولمة تطرح اتجاه مغاير لما جاءت به مرحلة عصر التنوير، التي قضت على فكرة الربيع العقاري غير المنتج واستبداله بالإنتاج الزراعي والصناعي، أما في مرحلة العولمة، فتروج التوجهات الليبرالية لنوع جديد من الربيع وهو الربيع المالي ربيع التعامل المالي والتأمين والعقار، فمعظم السياسات الاقتصادية

الإصلاحية التي تروجها المؤسسات التي ولدت في برين وودز ترمي في نهاية المطاف إلى تنمية الربح المالي في المركز وعلى حساب الأطراف.

في ظل تعدد الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي من جهة وانهيار النموذج الاشتراكي من جهة أخرى، تعتبر مسألة تقييم الأداء الاقتصادي وتحديد مساره غاية في الأهمية، للكشف عن العديد من الظواهر الاقتصادية، كالركود الاقتصادي وتدهور البيئة واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وغيرها.

استطاعت الاقتصاديات الرأسمالية لأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان أن تحقق في القرن العشرين معدلات نمو لم يسبق لها مثيل. ففي حين تضاعف سكان العالم ثلاث مرات، ازداد الإنتاج الكلي العالمي عشرين ضعفاً. وفي إطار الاقتصاد الفيزيائي الذي اشتغل به غوتفريد لايبنتز في القرن السابع عشر، حيث يربط بين استهلاك الطاقة والإنتاج، نجد أن الناتج الصناعي ازداد في الاقتصاديات الرأسمالية خمسين ضعفاً واستهلاك الطاقة أربعين ضعفاً، وقد يكون معيار النمو الاقتصادي غير كاف لقياس الأداء الاقتصادي إذ ليس المهم الزيادة في الإنتاج فحسب بل نوعية الإنتاج وتوزيعه. إن تفحص تطور مفهوم كفاءة الأداء الاقتصادي يظهر تباين واختلاف عند المدارس الاقتصادية.

2.1.4. كفاءة الأداء الاقتصادي في الفكر الحدي:

دعا الاقتصاديون الحديون لإعطاء دور للدولة يسمح بتدخلها في الشأن الاقتصادي، واختلفوا مع الكلاسيك الأوائل في تفسير القيمة. فبعد أن بحث الكلاسيك في العوامل المحددة لقيمة السلعة، وركزوا على الجانب الموضوعي (أي الإنتاج والعرض)، اهتم النيوكلاسيك بالجانب الذاتي (أي المنفعة والطلب). وقد أدخلوا في تفسيرهم للقيمة فكرتي الندرة والإشباع. وحجر الزاوية في التحليل الاقتصادي الحدي، هو دراسة تغيرات منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من سلعة ما، جزاء استعمال وحدات متعددة منها، وتأثير ذلك على قيمة تلك الوحدات الأخرى المستعملة، وكيفية قياس هذه التغيرات عددياً. أسست الأفكار الحدية لمعايير أداء الاقتصاد الكلي. تقوم على أساس المقارنة بين المنافع الحدية

للإنفاق العام والإنفاق الخاص. وقد نجح خليفة مارشال، الاقتصادي الانجليزي آرثر بيجو في توظيف التحليل الحدي للتخلص من القيود التي وضعها الكلاسيك على إعادة توزيع الدخل، مبرراً تدخل الدولة وفرض الضرائب التصاعدية، بغية تعظيم الرفاه على المستوى الكلي، استناداً لمبدأ تناقص المنفعة الحدية للنقود. لهذا قبل الحديون الجدد في إطار دولة الرفاه بتدخل الدولة⁴⁸ الاقتصادي التصحيحي، كإعادة توزيع الدخل ومعالجة حالات فشل السوق، ما دام ذلك لا يؤدي إلى تقليل الإنتاج، ولا يشكل تهديدا لمبادئ المنافسة أو الملكية الفردية أو الحرية الاقتصادية.

3.1.4. كفاءة الأداء الاقتصادي في الفكر الكينزي

أضفى الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز سمة الواقعية على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، الذي كان يغلب عليه طابع التجريد. فلم يتمكن الكلاسيك من تفسير الظواهر الاقتصادية التي برزت أبان أزمة الكساد الكبير سنة 1929، فلم تشكل معدلات الفائدة المنخفضة حافزاً على الاستثمار. كما لم يؤدي انخفاض الأجور إلى زيادة تشغيل العاطلين من العمالة الماهرة الراغبة في العمل بالمستوى الجديد للأجور، الأمر الذي عرض النظام الاقتصادي الرأسمالي للانهييار. أدرك كينز أن كفاءة وفعالية الأداء الاقتصادي تكمن في معالجة مشكلة البطالة، حتى لو كان ذلك على حساب زيادة معدلات التضخم وعجز الموازنة. لذا دعا إلى التضحية جزئياً بالحرية الاقتصادية المطلقة وإعطاء دور أكبر للدولة في الشأن الاقتصادي. فمعيار كفاءة الأداء الاقتصادي ارتبط بالخروج من أزمة الكساد وحل مشكلة البطالة.

4.1.4. كفاءة الأداء الاقتصادي في الفكر المؤسسي

انتقد أنصار المدرسة المؤسسية فكرة الحرية الاقتصادية، وفضلوا دوراً أكبر للدولة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. إذ أنهم يعتقدون بتعارض المصالح، تفضيلات المستهلك، التي تتفاد لرغبة المنشآت المنتجة وتقع تحت تأثير شركات الدعاية والإعلان.

48 - Günter Buchholz- Alfred Müller, Neoklassik, Keynesianismus ...S. 12

ستؤدي إلى قصور في توزيع الموارد. أما سلوك المنشأة، التي تسعى لتحقيق هدفها زيادة حجم الإنتاج، وتوفير عوائد محتجزة كافية لأغراض الاستثمار والنمو، وليس تعظيم الأرباح، إلا بالمستوى الذي يضمن رضا المساهمين. عندها ينبغي تدخل الدولة لإعادة التوازن، لأن نظام اقتصاد السوق، بطبيعته، يقود إلى حالات عدم الاستقرار، ولا يمكن لقوى السوق، بمفردها، أن تقوم بمعالجة ذلك الخل، وينتقد أنصار المدرسة المؤسسية تجاهل آلية السوق التكاليف الاجتماعية مثل: الطاقات الإنتاجية المعطلة والبطالة وانخفاض معنويات العاملين واستنزاف الموارد. كما أنهم يشككون في كفاءة آلية السوق لجهة عمليتي التخصيص والتوزيع، لذلك فهم يدعون لقيام المؤسسة الحكومية بالتوفيق بين المصالح المتضاربة، وإعطاء المؤسسات، الإنتاجية والعمالية، دور محوري في تنظيم الفعاليات الاقتصادية. لذلك يغدو معيار كفاءة الأداء الاقتصادي عند أنصار المدرسة المؤسسية منصبا على تشكيل مؤسسات تعنى بمتابعة الأسعار والأجور، بما يخدم الصالح العام، وقيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل من خلال بعض السياسات الضريبية، والسيطرة على رواتب المدراء باعتماد بعض الإجراءات الإدارية.

5.1.4. كفاءة الأداء الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي الجديد

إذا كان الجدل بين الكلاسيك والكنيزيين يتركز بصفة أساسية حول مدى تمتع الاقتصاد بقوى تصويب ذاتية فعالة قادرة على تحقيق النمو والاستقرار، وفرص تدخل الدولة للمساعدة في هذا التصويب، فإنه يأخذ منحى مختلف بين الكنزيين والنقديين، إذ ينصب الجدل هنا على أي من مجالات التدخل الحكومي أكثر كفاءة في زيادة فعالية الأداء الاقتصادي، كي يتم تطبيقه، حيث أصبح تدخل الدولة أمرا واقعا لا جدل فيه. نجحت الأفكار الكينزية عبر التدخل الحكومي في توجيه القيم الحقيقية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالاتجاهات المرغوبة ومعالجة أزمة 1929، إلا أن فعالية تلك السياسات ضعفت في العقود التالية. وهذا ما دفع الاقتصاديين النقديين إلى التشكيك بفاعلية السياسة الكينزية، رغم أنهم لا ينكرون ضرورة التدخل بشكل من الأشكال، وهم يؤمنون بأن تحقيق فعالية الأداء الاقتصادي لا يمكن أن تنجزه الأنظمة المالية والنقدية بصورة ذاتية مستقلة.

5.1.4. كفاءة الأداء الاقتصادي الأمريكي إبان أزمة الرهن العقاري في 2008.

شبه البعض الأزمة المالية في 2008، في شدتها وتأثيراتها، بأزمة الكساد الكبير سنة 1929، غير أن علاجها بتطبيق السياسات الكينزية لم يكن ممكناً، لتباين الظروف الموضوعية في كل من الحالتين، جاءت الأزمة الأخيرة لتضيف من جديد شرعية على نزعة تدخل الدولة. غدت تأثيرات السياسة المالية التوسعية في جانب الطلب، وفق المنهج الكينزي وفي ظل العولمة والتنافسية العالمية، غير مجدية لتحفيز الاقتصاد حسب مبدأ المضاعف والمعجل. إن استغلال الموارد المتاحة بما يعظم الإنتاج، وجدولة الأسعار على أساس الندرة، وعلى استخدام الطاقات الإنتاجية لعناصر الإنتاج بما يكفل لهذه العناصر الحصول أكبر مكافأة ممكنة، كل ذلك لا بد من أن ينعكس زيادة في فعالية أداء الاقتصاد الكلي.

لذا اتخذ معيار فعالية الأداء الاقتصادي اتجاهاً يقترب في الشكل من التوجهات الكينزية التي تعطي لتدخل الدولة دوراً كبيراً وحاسماً لزيادة فعالية الأداء الاقتصادي، ومن حيث الجوهر طبقت سياسات اقتصادية جديدة مغايرة، عكست معايير فعالية الأداء الاقتصادي في هذه الحقبة، تمثلت في أهداف خطة أوباما؛ مثل استعادة ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال بالمؤسسات النقدية، وزيادة الضرائب على الأميركيين الأكثر ثراء، وزيادة الاستثمار في الخدمات العامة، مثل البحث العلمي والبنية التحتية والرعاية الصحية والاجتماعية، وتخفيض عجز الموازنة والعجز التجاري، وزيادة حصة الفرد من الناتج القومي، وتخفيض معدلات البطالة. اعتمدت خطة أوباما معيار رفع الإنتاجية كالأداة لتحقيق أهداف الخطة. إن رفع الإنتاجية يمكن من زيادة القدرة التنافسية وزيادة الدخل الحقيقي، بصورة تزيد من الصادرات وتخفيض الواردات، كمؤشر لمعيار تخفيض العجز التجاري، وزيادة الاستخدام وارتفاع الحصيلة الضريبية، كمؤشر على معيار تخفيض معدلات البطالة وعجز الموازنة.

ثمة تجربة اقتصادية تعكس معايير ذات خصوصية مختلفة طبعت اقتصاد الصين في العقد الأخيرين، وتضمنت معايير أمكن من خلالها الحكم على فعالية الأداء

الاقتصادي في الصين، التي عرفت أسرع نمو اقتصادي في العالم، وتحسن مستوى معيشة المواطن فيها، وترافق النمو الاقتصادي بتحول جذري في الهيكل الاقتصادي للصين، فتحوّلت من اقتصاد قائم على الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى اقتصاد ذو تنمية منسقة بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. أدى هذا التحول إلى توجيه فائض العمالة في قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات، اللامركزية المالية والإدارية، ما أدى إلى خلق منافسة حقيقية بين الحكومات المحلية وزاد من فعالية الأداء الاقتصادي وتحسن كفاءة اتخاذ القرار. وأطلقت العنان للإبداع الفردي وتطبيق نظام الحوافز. وهذا بعد ذاته مشابه لما حدث في أوروبا خلال التاسع عشر وفي الولايات المتحدة الأمريكية والنمور الآسيوية⁴⁹ في القرن العشرين. فتحوّلت الصين من بلد يعاني من نقص في العملات الأجنبية إلى بلد يمتلك أكبر احتياطي من القطع، فبلغ عام 2010 حوالي 2.8473 بليون دولار، ما يعدل 50 % من الناتج المحلي الإجمالي.⁵⁰

أن النمو الاقتصادي المتحقق في الصين لم يظهر على حقيقته، وإذا ما أدخلنا في التحليل نظرية تعادل القوة الشرائية، بذل من سعر الصرف الرسمي، سنجد أن معدل النمو الاقتصادي في الصين أكبر مما هو معلن. فوجبة طعام في مطاعم اليابان سعرها أعلى بعشر مرات عما هو في الصين. فالمطاعم اليابانية ستحقق ناتج محلي إجمالي أعلى بعشر مرات من المطاعم في الصين، إذا ما اعتمدنا سعر الصرف الرسمي. مثال آخر حلاقة شعر شاب في أوروبا تكلف عشرين يورو، بينما تبلغ في الصين عشرين يوان. إذا كان اليورو يعادل 10 يوان، تكون تكلفة الحلاقة في أوروبا 200 يوان، أي تحقق ناتج محلياً إجمالياً أكبر عشر مرات من مثيلاتها في الصين. من هنا يساعد استخدام نظرية تعادل القوة الشرائية في تقييم أفضل لأداء النظام الاقتصادي، والحد من الأخطاء الممكنة الحدوث عند اتخاذ القرار. عند تقييم بيانات التجارة الخارجية في الصين، بينما يحتسب

49) تشمل اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، الفلبين، مانيلا، سنغافورا، تايوان.

50) مجلة دراسات وأبحاث العدد 27 حزيران 2017 السنة التاسعة.

صافي الناتج المحلي باليوان ذو القيمة المخفضة. لذلك تعكس نظرية تعادل القوة الشرائية الواقع بصورة أفضل.

6.1.4. معايير كفاءة النظام الاقتصادي

بناءً على ما تقدم يمكننا أن نوجز معايير كفاءة أداء النظام الاقتصادي بالمعايير التالية:

1.6.1.4. معيار منحني إمكانيات الإنتاج

يستخدم المجتمع موارده بكفاءة، إذا كان الاقتصاد القومي يقع نقطة على منحني إمكانيات الإنتاجية. وهي إحدى طرق قياس كفاءة الأداء الاقتصادي، عن طريق احتساب نسبة الإنتاج المتحقق إلى عناصر الإنتاج المستخدمة في ذلك الإنتاج. فإذا ارتفعت نسبة الإنتاج في دولة ما عنها في دولة أخرى أمكننا القول بشكل عام أن الأداء الاقتصادي في الدولة الأولى أكثر كفاءة في استخدام موارده من الدولة الثانية. يتحقق مبدأ كفاءة الأداء الاقتصادي وفق معيار منحني إمكانيات الإنتاج في الاقتصاديات الرأسمالية وفق آلية السوق وفي ظل نظام الأسعار، أما في النظام الاشتراكي يتم ذلك من خلال آلية جهاز التخطيط المركزي.

2.6.1.4. معيار توزيع الدخل

تعتبر مسألة توزيع الدخل القومي من الاهتمامات الرئيسية في علم الاقتصاد وأكثرها حساسية لصلاتها الوثيقة بكل من الأوضاع السياسية والأوضاع الاجتماعية. ويميز الاقتصاديون عادة بين كل من التوزيع الأولي للدخل وهو نتاج عوائد عناصر الإنتاج المختلفة إذا تركت دون تدخل من جانب الدولة، وإعادة توزيع الدخل الناجمة عن التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد باستخدام أساليب قصرية مثل التأمين أو الإصلاح الزراعي أو تنظيم الأسعار أو التدخل غير المباشر مثل تطبيق سياسة الضرائب والنفقات العامة والإعانات الاجتماعية العينية والنقدية.

ويعتبر معيار العدالة من أكثر المعايير استخداماً، خاصة عند مناقشة السياسات المالية التي تترك آثار واضحة على العدالة الاقتصادية في المجتمع. يشير معيار توزيع

الدخل إلى مدى عدالة النظام الاقتصادي في توزيع الناتج بين أفراد المجتمع. فكلما كانت نسبة ضئيلة من السكان تحصل على حصة أعلى من الدخل كلما دل ذلك على سوء توزيع للدخل في المجتمع وانخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي. يختلف مفهوم عدم المساواة عن مفهوم العدالة.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العدالة مرتبط بالأسس الفلسفية والدينية والأخلاقية التي تقيس العدالة في المجتمع، فالبعض يرى أن الحرية الاقتصادية وألية السوق العرض والطلب جدير بتحقيق مصالح الأفراد، وبالتالي تحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع. لكن هذه المقومات لم تعد قائمة في الاقتصاديات الرأسمالية، فالربا والاحتكار واستغلال العمال يراها البعض سبب الاختلال في هيكل التوزيع ودورية الأزمات الاقتصادية. وحتى في النظم الاشتراكية فإن قاعدة من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته لا تفسر حق غير العاملين في الحياة وكيفية حصولهم على جزء من الناتج القومي.

3.6.1.4. معيار الاستقرار

يشير هذا المعيار الهزات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد القومي والتقلبات الحادة في معدل النمو الاقتصادي، وكيفية الخروج من تلك المشكلات، والتكاليف المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى كيفية تحقيق معدلات متدنية من البطالة، والحيولة دون حدوث تضخم اقتصادي. ولأن النظام الرأسمالي يعتمد على نظام السوق والتقاء رغبات البائعين والمشتريين فكثيرا ما يحدث فيه ما يسمى بالدورات الاقتصادية التي أشرنا لها سابقا. حيث تتخذ حكومات الدول المعنية عادة سياسات اقتصادية للحد من الأثر السلبي لتلك الدورات. والاستقرار الاقتصادي معيار على درجة من الأهمية عند تقييم فعالية أداء الاقتصاد القومي، ذلك لأن ارتفاع معدل البطالة على سبيل المثال ستكون آثاره كبيرة على العاملين ذوي الكفاءة والخبرة المتواضعة، بينما تكون آثار التضخم كارثية على ذوي الدخل المحدود. كما أن عدم الاستقرار يزيد من حالة عدم التأكد، وقد يدفع بالكثير من المستثمرين للتوقف عن التوسع في مشروعاتهم والإحجام عن التوظيف، ما يجعل الاقتصاد القومي يقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج.

يلاحظ في اقتصاديات الدول النامية اختلاف في الظروف التاريخية التي مرت بها الدول النامية، واختلافاً في هياكلها الاقتصادية وقاعدة مواردها عما هو واقع الحال في الدول الرأسمالية والاشتراكية. ما يميز اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة ضعف هياكلها الإنتاجية وتدني متوسط دخل الفرد وتدني مستوى التقنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وضعف أداء مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وتدني مؤشرات التنمية على المستوى الصحي، والتعليمي، والغذائي وتأثرها الشديد بمتغيرات السوق العالمية. غير أن الدول النامية، التي أخذت نظام التخطيط المركزي، لم يكن حظها أوفر من حظ الدول الاشتراكية، فلم تحقق النجاحات التي كانت تأمل في تحقيقها، ما اضطر الكثير منها، حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

4.6.1.4. معيار الكفاءة الاقتصادية أو الرفاهية

الرفاهية التي تطمح إليها المجتمعات هي نتيجة النمو الاقتصادي أولاً. ولكنها ليست محصورة في زيادة إنتاج السلع والخدمات أو حتى في العطل والإجازات الناتجة عن الزيادة في الكفاءة التي أدت إلى تقصير فترة العمل وتخفيض سن التقاعد. ويقصد بالكفاءة الاقتصادية الفعالية التي يستخدم بها الاقتصاد القومي موارده المتاحة عند نقطة زمنية معينة. أي القدرة على تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع. فالإقتصاد القومي يدار بكفاءة بحيث يستحيل تحسين أوضاع بعض الأفراد دون أن يلحق ذلك ضرر بأوضاع آخرين، لذا لا يستطيع تحقيق مزيد من الرفاهية أحد الأفراد إلا على حساب فرد أو أفراد آخرين.

5.6.1.4. معيار النمو والتنمية الاقتصادية

بينما في الفقرات السابقة أن النمو الاقتصادي يعكس زيادة في الناتج القومي، تظهر آثارها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، والزيادة المستمرة في نصيب الفرد على مر الزمن لا بد أن تعكس زيادة في رفاهية الفرد. بعد الحرب العالمية الثانية طُبّق مشروع مارشال في أوروبا واعتقد بعض الاقتصاديين أن تحقيق معدل نمو مرتفع ولفترة

زمنية طويلة نسبياً، سيخلق مجتمع لا طبقي تذوب فيه الفوارق. بل أكثر من ذلك اعتبر البعض أن عملية إعادة توزيع الدخل القومي دون تحقيق نمو اقتصادي أمر مشكوك فيه. أثبت الواقع أن تحقيق معدل نمو مرتفع ولعقدين من الزمن أخفق في إزالة الفقر والوصول إلى مجتمع لا طبقي، ولم يساعد في إعادة توزيع الدخل بشكل عادل. وعلى العكس ارتفع معدل التضخم زادت أسعار الفائدة وتلوث البيئة. ما فتح المجال لفكرة التنمية المستدامة، التي تمكن من تخطي عتبة الفقر دون آثار سلبية على البيئة والموارد الاقتصادية. أن قياس فعالية أداء الاقتصاد تبعاً لأهداف التنمية الاقتصادية أمر غير مجد للحكم على فعالية الأداء الاقتصادي، ذلك لأن الدول الرأسمالية حققت مستويات مرتفعة من التطور والنمو الاقتصادي دون أن يكون لديها أهداف تنموية محددة،

2.4. التدفق الدائري للدخل القومي

1.2.4. دورة الدخل القومي

ترجع فكرة التدفق الدائري للدخل للطبيب والاقتصادي الفرنسي فرانسوا كيناي في اللوحة الاقتصادية. إن من يمعن النظر في الدور الذي يلعبه الأفراد في المجال الاقتصادي يجد أن هذا الدور لا يخرج عن كون الأفراد مشاركين في العملية الإنتاجية ثم مستهلكين للسلع والخدمات المنتجة. وتتمثل هذه المشاركة بما يقدمونه من عناصر الإنتاج؛ العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم. بالمقابل يحصل الأفراد لقاء هذه المشاركة على دخول نقدية تأخذ شكل؛ الأجور، الربح، الفائدة، الربح. كما نعلم، يركز الاقتصاد القومي للحصول على الناتج القومي على أربع فئات:

1- القطاع العائلي أو الأسر، *Household Sector* يسميه البعض قطاع المستهلكين، الذين يقومون بشراء السلع والخدمات من القطاعات الأخرى، والإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي يسمى إنفاق استهلاكي *Consumption Expenditure*، كما أن هذا

القطاع يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة التي سبق ذكرها، والدخل الذي يحصل عليه ينفقه على شراء السلع والخدمات.

2- قطاع الإنتاج أو الأعمال *Business Sector*، ويسميه البعض قطاع المنتجين، فهم الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات وذلك باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة من القطاع العائلي مقابل نظير مادي، (الأجور، الربح، الفائدة، الربح)، وإنفاق قطاع الإنتاج يسمى بالإنفاق الاستثماري *Investment Expenditure*

3- القطاع الحكومي *Government Sector*، قطاع الحكومة يوفر للدولة، المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، ويقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال، والإنفاق الذي يقوم به قطاع الحكومة يسمى إنفاق حكومي *Government Expenditure*، يحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي بواسطة فرض الضرائب وغيرها من موارد الخزينة.

4- القطاع الخارجي *Foreign Sector*، تقوم الدولة ببيع أو تصدير بعض السلع والخدمات التي أنتجتها محلياً إلى دول أخرى وتسمى صادرات *Exports*، وتقوم الدولة كذلك بشراء بعض السلع والخدمات التي المنتجة خارجياً من دول أخرى وتسمى واردات *Imports*

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لأي بلد على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة: قطاع المستهلكين - قطاع المنتجين - القطاع الحكومي - القطاع الخارجي. تتفاعل هذه الفئات فيما بينها لإتمام العملية الإنتاجية، ويتطلب القيام بالعملية الإنتاجية اشتراك عناصر الإنتاج، ولقاء هذه المشاركة لعناصر الإنتاج، يحصل كل عنصر منها على عائد. إذا المشاركة بالعملية الإنتاجية تولد دخل لعناصر الإنتاج. من جهة ثانية يقوم أصحاب هذه الدخول بإعادة إنفاقها مرة أخرى كي يحصلوا على سلع وخدمات وهكذا نحصل على الحلقة الدائرية للإنتاج، التي تبين تولد الدخل، والدخل بدوره يولد الإنفاق. يعمل أفراد القطاع العائلي لدى الشركات والحكومة، فيحصلون على أجر لقاء ذلك على شكل تدفقات. يمكن إعطاء فكرة مبسطة عن مصدر إنتاج الدخل

القومي وتداوله في المجتمع من خلال ما هو متعارف عليه بدورة الدخل القومي. من المهم معرفة الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الكلي، والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، للتعرف على أداء الاقتصاد والعوامل الداخلية وخارجية المؤثرة به.

2.2.4. التدفق الدائري في اقتصاد مغلق

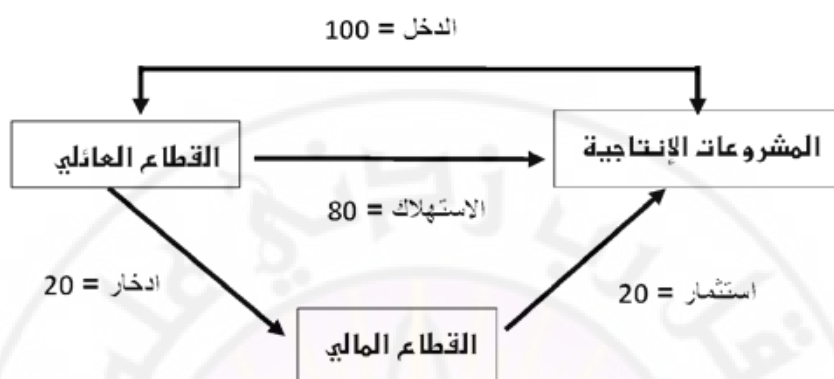
لغرض التبسيط يمكننا تصوير المعاملات الاقتصادية التي تتم في المجتمع على أنها تقوم في اقتصاد مغلق، بين قطاعين: قطاع الأعمال أو المنتجين، الذي يضم شتى المشروعات الإنتاجية سواء كانت مشروعات خاصة أو عامة. والقطاع الثاني هو القطاع العائلي، الذي يشمل جميع الأسر والأفراد من حيث هم مستهلكون أولاً، وأصحاب عناصر الإنتاج التي تعود عليهم بعوائد (الأجر والربح والفائدة والربح) ثانياً.

ويمكن التغاضي عن المعاملات الداخلية لقطاع الأعمال أي العمليات التي تتم بين مشروع وآخر والتي تتعلق بالسلع الوسيطة، تتركز العمليات بين القطاعين فقط على السلع والخدمات النهائية أي الاستهلاكية، التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد مباشرة. حيث يتم التبادل بين هذين القطاعين في سوقين⁵¹، سوق عوامل الإنتاج أو الموارد والسوق الثانية سوق السلع والخدمات، وبفرض عدم وجود مدخرات لدى القطاع العائلي. غير أن الواقع العملي يظهر أن مدخرات القطاع العائلي تودع لدى المصارف وتوظف في الاقتصاد من جديد من خلال القروض التي تحصل عليها المستثمرون.

يقدم القطاع الثاني أي العائلي، للقطاع الأول، قطاع المنتجين خدمات إنتاجية وهي خدمات عناصر الإنتاج؛ العمل ورأس المال والأرض والتنظيم (الاستحداث)، فيحصل القطاع العائلي مقابل تلك المساهمة في العملية الإنتاجية، على أجور وفوائد وإيجارات

51 - Rainer Volkmann, Makroökonomie : Alle Grundlagen sicher im Griff, S. 21

وأرباح، نفترض أنها تقدر بعشرة مليار وحدة نقدية. تستعين المشروعات بهذه الخدمات، لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية تقدر قيمتها بعشرة مليار وحدة نقدية، تعرض في السوق



شكل رقم (12) نموذج تدفق الدخل الدائري في اقتصاد مغلق

يستخدم الأفراد الدخل الذي يحصلون عليه (نتيجة مشاركتهم في العملية الإنتاجية) لشراء تلك السلع المنتجة من قبل قطاع الأعمال من أجل إشباع حاجاتهم، فتعود الأموال التي حصلوا عليها من قطاع المنتجين على شكل عوائد عناصر الإنتاج إلى قطاع الأعمال، تعود على شكل ثمن للسلع والخدمات المستهلكة، ثم تبدأ دورة أخرى وهكذا دواليك.

3.2.4. التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

بهدف التبسيط، نفرض أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله ولا يدخر شيء من الدخل، فمن الناحية العملية، نجد أن المستهلكين والمنتجين لا يقومون بأنفاق جميع دخولهم، بل يدخرون جزءاً منها. ويعتبر ذلك الجزء المدخر من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي. يجد هذا الادخار طريقه إلى المصارف، ويمثل المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد القومي.

الدخل Y: أجور، فوائد، ربح، أرباح



شكل رقم (13) نموذج التدفق الدائري في الاقتصاد الكلي أربعة قطاعات

فالجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية وذلك بتجميع المدخرات وإعادة إقراضها. في اقتصاد أكثر واقعية يضم القطاع الحكومي والقطاع المالي بالإضافة إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال تتعدّد الأمور قليلاً ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة: (الدخل الكلي = الإنفاق الكلي)

ولكن يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي، نضيف الإنفاق الحكومي للطلب الكلي. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه (نقاء اشتراكه في العملية الإنتاجية) على استهلاك السلع والخدمات، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين. أما القسم الذي يتبقى من دخل القطاع العائلي، فيدخر ويوجهه إلى السوق المالي كالمصارف التي تمد المستثمرين بالفروض اللازمة، حيث يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

من جهة ثانية يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للحكومة، والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. مع العلم بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي وتحويلات حكومية أخرى.

وفي الواقع العملي، نجد أن هناك دورتين: دورة نقدية ودورة سلعية أو عينية. الدورة الأولى وهي الدورة النقدية توضح حركة النقود وتبدأ من المشروعات الإنتاجية وتنتجه إلى الأفراد على شكل عوائد لعناصر الإنتاج ثم تنتقل من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال أو المنتجين، من خلال عمليات البيع والشراء التي تتم في السوق. وإذا كان لدينا قطاع حكومي كما سنعرض لذلك فيما بعد، فتأخذ الدورة النقدية بعد إضافي يتمثل في الضرائب التي يدفعها الأفراد للحكومة ثم يعد جزء منها للأفراد على شكل تحويلات حكومية. أما الدورة الثانية توضح حركة السلع والخدمات، فتبدأ بالخدمات التي يؤديها الأفراد على شكل عناصر إنتاج إلى قطاع الأعمال فتحولها المشروعات إلى سلع وخدمات يشتريها الأفراد لإشباع حاجاتهم إليها.

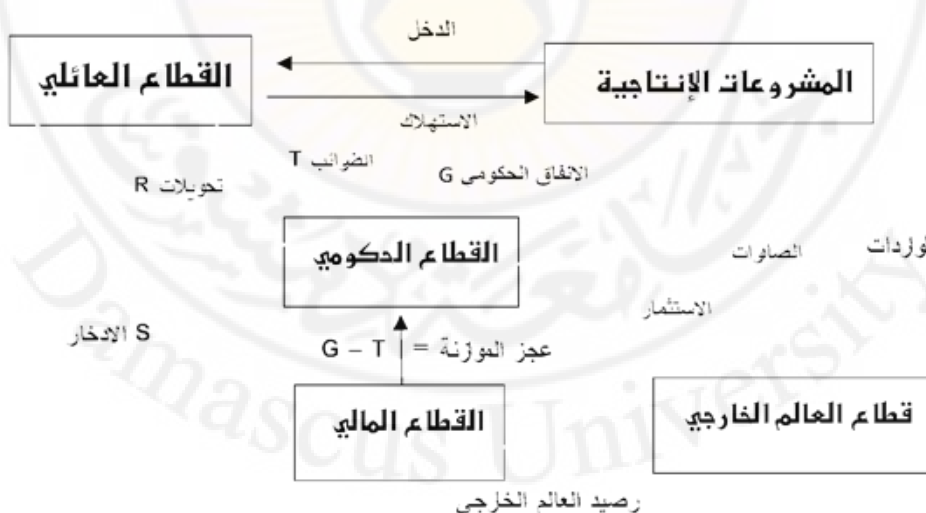
في الشكل أعلاه ولضرورة توضيح الرسم، لم نلاحظ ضمن الدورة السلعية أو العينية ما يتلقاه القطاع الحكومي من قطاع المنتجين على شكل سلع وخدمات وما يدفعه قطاع المنتجين للقطاع الحكومي ضمن الدورة النقدية من ضرائب، وما يدفعه القطاع الحكومي للقطاع العائلي على شكل تحويلات حكومية. وحتى القطاع المالي يحصل على سلع وخدمات من قطاع المنتجين لم نلاحظ في الشكل أعلاه، ما يؤكد طبيعة العلاقة التشابكية بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي. أخيراً لابد من الإشارة إلى الدورة النقدية تحتل أهمية خاصة عند تحديد الناتج أو الدخل القومي في اقتصاد ما، كونها مقياس يشير إلى قيم السلع والخدمات المختلفة معبراً عنها بوحدة نقدية، تمكننا في نهاية المطاف من جمع كافة أنواع السلع والخدمات غير المتجانسة معبراً عنها بالناتج القومي.

4.2.4. التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من خمسة قطاعات (اقتصاد مفتوح)

سوف نتجاهل أمر الدورة النقدية والدورة السلعية أو الحقيقية، بغية توضيح الترابط بين قطاعات الاقتصاد القومي بشكل مبسط نفترض وجود خمسة قطاعات: المشروعات الإنتاجية، القطاع العائلي، القطاع الحكومي، القطاع المالي، وقطاع العالم الخارجي.

من المعروف أن السلع والخدمات الاستهلاكية تتفرد دون غيرها بقيمة ذاتية ناشئة عن صلاحية هذه السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد إليها. أما السلع والخدمات الوسيطة فلها قيمة مشتقة مستمدة من قابليتها لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية، وتحدد قيمة هذه السلع الأخيرة في المدة الطويلة بحيث تتضمن قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في صنعها بالإضافة إلى كلفة عناصر الإنتاج المشتركة مباشرة في هذا الإنتاج.

ولذلك يمكن القول: أن قيمة الناتج القومي لمدة زمنية معينة تقتصر على قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تم استخدامها خلال هذه المدة شريطة: بقاء التكوين الرأسمالي



شكل رقم 14 - نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من خمسة

دون تغيير، أي إذا ظلت المباني والآلات والسلع المخزنة كما هي دون أي تغيير حقيقي يطرأ عليها، وكذلك توازن الميزان التجاري وتوازن ميزان العمليات الجارية، أي تعادل الصادرات مع المستوردات المنظورة وغير المنظورة. أما إذا زاد التكوين الرأسمالي أو زادت الصادرات على المستوردات فإن الناتج القومي لا يقتصر على السلع والخدمات الاستهلاكية المستخدمة وإنما يشمل إضافة إلى ذلك قيمة.

الزيادة في التكوين الرأسمالي أو فائض العمليات الجارية مع الخارج. ويفهم مما تقدم أن عبارة السلع النهائية لا تطابق تماماً عبارة السلع الاستهلاكية، فالسلع النهائية تشمل جميع السلع التي تدخل في تقدير الناتج القومي سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة وهذا الجزء يذهب مباشرة للمنتجين. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع والخدمات من الشركات، وبنفس الوقت يدفع ضرائب للحكومة فيما يعرف بنفقات القطاع العائلي.

شكل رقم - 15 - نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح

الفرق بين ما يحصل عليه القطاع العائلي من أجور وريع وما ينفقه يسمى الادخار. تتبع الشركات السلع والخدمات للقطاع العائلي وللحكومة، ثمن المبيعات يكون دخل للشركات. تدفع من هذا الدخل أجور وفوائد وأرباح أسهم للقطاع العائلي كما تدفع ضرائب للحكومة. تحصل الحكومة الضرائب من القطاع العائلي ومن الشركات على شكل إيرادات حكومية، من هذه الإيرادات تدفع ثمن مشترياتها من قطاع الأعمال وتدفع أجور وفوائد وإعانات للقطاع العائلي. يشتري القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة بعض السلع والخدمات من العالم الخارجي على شكل مستوردات. ويبيعون سلعهم على شكل صادرات. خلاصة القول: كل دولار ينفق من أي شخص يعتبر دخل لشخص آخر. أخيراً يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة المستوردات من السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المصدرة والمنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي. باختصار نقول إن عملية إنتاج السلع والخدمات المكونة للنتائج القومي تولد دخلاً، والدخل يتم إنفاقه على الناتج المحلي وهكذا.

3.4. التسرب والحقن في التدفق الدائري للدخل (Injection and Leakage)

أثناء مرحلة الإنتاج ومرحلة استلام الدخل ومرحلة إنفاقه يحدث بعض التسرب بحيث لا يحصل الأفراد على المبالغ المالية التي يتوجب أن يحصلوا عليها، كأن يتم اقتطاع مبالغ من الدخول على شكل أرباح غير موزعة، أجور عمال مستحقة لم تدفع في حينه، أو الضرائب أو ما يحول إلى خارج البلاد على شكل عوائد عوامل الإنتاج⁵². وحتى الادخار بأشكاله المختلفة كل هذه الاقتطاعات التي لا تعود إلى دورة الإنتاج في الاقتصاد القومي بشكل مباشر ندعوها تسرب من دورة الاقتصاد القومي. التسرب هو الجزء غير المنفق من الدخل على الإنتاج المحلي. التسرب يؤثر بطبيعة الحال سلباً على الإنفاق الكلي والطلب الكلي وبالمحصلة على النشاط الاقتصادي.

52 - ترقو محمد، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال... رسالة دكتوراه، ص. 14

لتجنب الآثار السلبية للتسرب من دورة الإنتاج في الاقتصاد القومي لا بد من إعادة التوازن للاقتصاد من خلال عملية حقن الاقتصاد بموارد إضافية تعادل الموارد المتسربة من الاقتصاد القومي. وغالباً ما يأخذ الحقن شكل استثمارات، أو إنفاق حكومي، الصادرات التي تعدل من العجز في الميزان التجاري، ما يحول من خارج البلاد ويصب في التدفق الدائري للاقتصاد القومي على شكل عوائد عوامل الإنتاج. انعدام عملية الحقن أو كون مجالات التسرب أكبر من مجالات الحقن، فسيُنتج عن ذلك ظهور بوادر انكماشية من شأنها تقليص فعالية أداء النشاط الاقتصادي. أما إذا كانت مجالات الحقن أكبر من مجالات التسرب، يجب البحث عن أدوات ومجالات جديدة لتسرب الدخل تعادل الفائض في الحقن، وإلا فالإقتصاد معرض للوقوع تحت تأثير ضغوط تضخمية. بتعبير آخر الاقتصاد القومي يحتوي على منافذ يتسرب منها الدخل المتولد عن الإنتاج فلا يذهب كامل الدخل مرة أخرى لحركة التدفق الدائري للاقتصاد. الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في مستوى الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي أو ما سماه كينز بالطلب الفعال.

1.3.4. منافذ التسرب

1.1.3.4. يمثل الادخار أول منافذ التسرب، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به القطاع العائلي ولا ينفقه، في حركية التدفق الدائري، حيث يبقى الادخار محتجز لدى القطاع العائلي دون إعادة إنفاقه أو ضخه في الاقتصاد القومي. فيترتب على ذلك بقاء جزء من الإنتاج على شكل مخزون غير مرغوب به نتيجة عدم دخول الادخار في التدفق الدائري.

مثال: بفرض أن قطاع المنتجين أنتج سلع وخدمات بعشرة مليارات وحدة نقدية، وأن القطاع العائلي حصل على عوائد عناصر الإنتاج عشرة مليارات وحدة نقدية ويرى أنه يتوجب أن يدخر مليار وحدة نقدية. هذا يعني أن 9 مليارات وحدة نقدية ستعود إلى دورة الإنتاج عندما ينفق القطاع العائلي هذا المبلغ على شراء السلع والخدمات التي أنتجها قطاع المنتجين. هنا يبقى لدى القطاع العائلي مليار وحدة نقدية على شكل مدخرات، ويقابلها منتجات بقيت مكدسة على شكل مخزون لدى قطاع المنتجين قيمتها مليار وحدة

نقدية، تمثل زيادة في الإنتاج غير مرغوب فيها. التسرب من دورة الدخل والإنتاج على شكل مدخرات أفرز نتائج سلبية على الاقتصاد، حيث ترتب على ذلك زيادة المخزون لدى قطاع المنتجين، ومن البديهي أن يقوم قطاع المنتجين بتخفيض الإنتاج بمقدار الزيادة غير المرغوبة في الإنتاج، وبناء على ذلك التخفيض سينخفض دخل عناصر الإنتاج، حتى لا يحدث مثل هذا الاختلال في الاقتصاد الكلي ويبقى في حالة توازن، يقوم القطاع المالي بحقن قطاع الإنتاج بقروض تعادل قيمة ادخار القطاع العائلي. والحقن هو إنفاق يأتي من مصدر آخر غير مصادر الدخل المحلي المتمثلة بعناصر الإنتاج.

2.1.3.4. التسرب الثاني الضرائب، حتى يكون الاقتصاد القومي في حالة توازن، لا بد أن يكون العرض الكلي مساوياً للعرض الكلي. أي أن يتعادل الناتج الكلي مع الطلب الكلي. وإذا استخدمنا الرموز الرياضية، يكون العرض مساوياً لـ $Y = C + S + T$ حيث تمثل هذه الرموز الناتج الكلي أو العرض الكلي والاستهلاك الكلي والادخار والضرائب على التوالي. T الضرائب، وهي مبالغ تقتطعها الحكومة من الأفراد والشركات، وتنصب في خزانة الدولة، ليصار إلى إعادة حقنها في الدورة النقدية للاقتصاد القومي. على شكل إعانات وتحويلات. أما الطلب الكلي فيوضح بالرموز التالية: $D = C + I + G$ الطلب الكلي، الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي على التوالي. ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الكلي عند تعادل الناتج الكلي أو العرض الكلي Y مع الطلب الكلي D .

بما أن الناتج الكلي أو العرض الكلي هو $Y = C + S + T$

ويتكون الطلب الكلي من: $D = C + I + G$

عند التعادل يكون $Y = D$ أي $C + S + T = C + I + G$

بحذف الاستهلاك من طرفي المعادلة يكون $S + T = I + G$

جانب الحقن = جانب التسرب أي الإضافات = التسربات.

$$Y = D = C + I + G \text{ أي}$$

أسعار عوامل الإنتاج

الربح - الأجور - الفائدة + الربح

الأرض + العمل + رأس المال +
المنظم

السلع والخدمات

قيمة السلع والخدمات

الإنفاق على السلع والخدمات

3.1.3.4. التسرب الثالث يمثل الواردات من السلع والخدمات يقابلها مبالغ تدفع للعالم الخارجي. هذه المبالغ تتسرب عملياً من الدورة النقدية في دائرة تدفق الدخل للاقتصاد الكلي، عندما يتم دفعها للعالم الخارجي كضمن للواردات في هذا الإطار فإن حلقة تدفق (الدخل - الناتج) المحلي توضح العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد المحلي، بافتراض أن الاقتصاد المحلي يتكون من أربع قطاعات أخذاً بعين الاعتبار عناصر التسرب وعناصر الحقن فيوضح من الجدول ما يلي:

الجهة أو القطاع المؤثر	مصادر التسرب	مصادر الحقن
أثر الحكومة في الاقتصاد	الضرائب	الإنفاق الحكومي
أثر التجارة الخارجية في الاقتصاد	الواردات	الصادرات
أثر السوق المالي	الادخار	الإنفاق الاستثماري
حركة عوائد عوامل الإنتاج مع الخارج	خروج عوائد عوامل الإنتاج	دخول عوائد عوامل الإنتاج

جدول رقم (2) مصادر التسرب والحقن في الاقتصاد القومي

2.3.4. مصادر الحقن في الاقتصاد القومي

1.2.3.4. الصادرات

في الجهة المقابلة لعمليات التسرب من حركة التدفقات الدائرية للدخل، نجد أن الصادرات التي تمثل السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال بشقيه الخاص والعام، وتقوم الدول الأخرى الممثلة بالعالم الخارجي بشراء تلك الصادرات. تحصل الدولة المصدرة على مبالغ وتدفقات نقدية تمثل قيمة هذه الصادرات، والتي تشكل إضافات إلى تيار الدخل القومي، أي حقن إضافي في الدورة النقدية للاقتصاد الكلي. كما هو ملاحظ في الجدول رقم 2- أعلاه، الذي يبين ملخص التدفقات الدائرية السابقة، أن الناتج المحلي يولد دخلاً، وأن الدخل يتم إنفاقه على الناتج المحلي وهكذا.

2.2.3.4. الإنفاق الاستثماري

وبطبيعة الحال فإن القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات، بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات. كما أن الشركات تحتفظ بأرباح محتجزة، لكن التيار يعود للتساوي بين الناتج والدخل، عندما يتم توظيف ما يدخر ويحتجز ثانية بواسطة رجال الأعمال والحكومة، على شكل إنفاق استثماري.

3.2.3.4. الإنفاق الحكومي

أخيراً نجد أن القطاع الحكومي ممثلاً بمؤسسات وشركات القطاع العام يتلقى الضرائب من الأفراد والشركات على شكل إيرادات لخزينة الدولة، لكن الحكومة تعيد حقن هذه المبالغ في دورة الاقتصاد من جديد عندما تصرف إيرادات الضرائب والرسوم التي تحصل عليها الحكومة لتمويل نفقات القطاع الحكومي المختلفة، على شكل إعانات وتحويلات حكومية ومشتريات الحكومة من مختلف السلع والخدمات.

4.4. طرق حساب الدخل القومي

تستند المحاسبة القومية على المستوى الكلي شأنها شأن المحاسبة على مستوى المشروعات، إلى مبدأ القيد المزدوج، وإلى تساوي طرفي الموارد والاستعمالات. يقاس حجم النشاط الاقتصادي لدى الدول خلال فترة زمنية محددة، معتمدة على الحسابات القومية، إذ تساعد تلك البيانات في اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية. يعزى الاهتمام الكبير بقياس الناتج المحلي الإجمالي إلى كونه مؤشراً هاماً للأداء الاقتصادي ورفاهية المجتمع، لذلك أصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الدول خاصة في حالة توفر الإحصاءات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية.

غير أن هذه المقاييس تواجه صعوبات في التطبيق العملي، مثل الازدواجية والتكرار، نقص في حجم البيانات والمعلومات المتاحة، فضلاً عن التصريحات الخاطئة، وصعوبة تقييم بعض المنتجات والنفقات. درج الاقتصاديون على قياس الناتج القومي انطلاقاً من حركة التدفق الدائري للإنتاج والدخل، معتمدين ثلاث طرق رئيسية، وهي من أكثر المقاييس استخداماً وشيوعاً، نذكرها فيما يلي على التوالي: طريقة الإنفاق، طريق الدخل وطريقة الناتج أو القيمة المضافة.

1.4.4. طريقة الإنفاق.

تتضمن هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع من قبل القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي⁵³، والتي سبقت الإشارة إليها أعلاه. حيث يقوم كل قطاع بنوع معين من الإنفاق، بحيث يشكل الإنفاق في مجموعه الناتج المحلي الإجمالي. بعبارة أخرى يقصد بالإنفاق القومي؛ مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي في الاقتصاد القومي.

53 - صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ص. 48

فالناتج القومي يستخدم جزء منه في إشباع الحاجات القائمة ويخصص جزء آخر للإنفاق في المستقبل. وعليه فالإنفاق الكلي هو الناتج أو الدخل القومي، الذي يطلب من أربع قطاعات (جهات) رئيسية تتمثل بالتالي:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) يمثل مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد، ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كالسيارة والثلاجة والأثاث، وبيع غير معمرة من مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات مثل خدمات الطبيب والمهندس والمحامي والكهربائي وغير ذلك.

الإنفاق الاستثماري (I) هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية أو الرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص. إنه الإنفاق الذي يقوم به رجال الأعمال ويؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، أي ما يطلبه المستثمرون من الناتج القومي على شكل سلع وخدمات لتنفيذ مشروعاتهم، بالتالي يقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار. والفارق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي استهلك خلال العملية الإنتاجية، وغالباً ما يحل محله سلع استثمارية جديدة فيما يعرف بالاستثمار الإجمالي أو اهتلاك رأس المال. يتمثل الإنفاق الحكومي (G) في مجموع القيم النقدية للسلع الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتببات... الخ. يُعبر عن الإنفاق الحكومي بطلب الحكومة من السلع والخدمات (استهلاك حكومي + استثمار حكومي).

يتمثل إنفاق العالم الخارجي أو صافي التعامل مع العالم الخارجي؛ بالصادرات مطروح منها الواردات (X-M) أو صافي التجارة الخارجية. كما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً، إنما يصدر جزء منه إلى الدول الأخرى في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب، من ناحية أخرى تحتاج الدولة تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الدول الأخرى أو العالم الخارجي. وعلى ذلك فإن ما تستورده وتدفع مقابلته الدولة للعالم الخارجي

يجب طرحه من الناتج المحلي، كونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج المحلي. أي أن ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون عام، والذي يمثل الناتج أو الدخل القومي. بعبارة أخرى:

إن الإنفاق الكلي يعادل (الناتج المحلي الإجمالي)

$$\text{الإنفاق الكلي} = \text{إنفاق استهلاكي خاص} + \text{إنفاق استثماري خاص} + \text{إنفاق حكومي} + \text{صافي التعامل مع العالم الخارجي. } GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث تعبر الرموز في المعادلة أعلاه عما يلي:

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

C: الاستهلاك الخاص، I: استثمار خاص (الاستثمار الثابت + التغير في

المخزون).

G: إنفاق حكومي، X صادرات، M واردات

X - M : صافي التعامل مع العالم الخارجي

2.4.4. طريقة الدخل، عوائد عوامل الإنتاج:

تستند هذه الطريقة إلى اعتماد الدخل القومي كمحصلة لمجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج. يعرف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج ذلك الدخل المحلي خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة واحدة. وبذلك تتمثل طريقة الدخل في الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من هذا الناتج. فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عوامل الإنتاج ومساهماتها في العملية الإنتاجية، وكما ذكرنا سابقاً في حركة التدفق الدائري للدخل، الحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها. لأن الدخل القومي يمثل مجموع عوائد عوامل الإنتاج، بالتالي لا بد وأن تحتسب مساهمة كل عنصر من

عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ضمن الدخل المحلي. ولقد قسم الاقتصاديون لدى حسابهم الدخل القومي عوائد عوامل الإنتاج إلى قسمين:

الأول يتناول دخل أصحاب الرواتب والأجور، والثاني يتناول دخل الملاك وأصحاب المشاريع، وهذا التقسيم يشبه التقسيم الماركسي للدخل، حيث يوجد دخل العمل أو ما يسمى برأس المال المتغير ودخل رأس المال وأصحاب العقارات (وما يسمى بفائض القيمة). وعليه يكون التوزيع وفق الشكل التالي:

عوائد أصحاب الرواتب - أي ما يدفعه المنتجون للأفراد على شكل رواتب وأجور إجمالية وحصة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية المدفوعة مباشرة لأصحاب الرواتب والأجور وتشمل:

1- أجور العمل والاستخدام في القطاعين العام والخاص بما فيها القوات المسلحة. وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية والعضلية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه.

2- مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية، وهي من ملحقات الأجور تدفع لتمويل نظام الضمان أو التأمين الاجتماعي، وتعتبر جزء من الأجر الكلي. بناءً على ذلك فإن ما تدفعه الحكومة للعجزة وذوي الإعاقات والمسنين لا يدخل ضمن قيمة الناتج المحلي، وبالتالي لا يعتبر جزءاً من دخل العاملين الفعلي.

3- عوائد الملكية الخاصة (كالإيجارات أو الربيع والفوائد والأرباح الموزعة)، وهو الدخل الناتج عن نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة. والربيع هو العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية، فهو بذلك يشمل إيجار الأراضي والمزارع والمساكن والمحلات التجارية وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع وحقوق التأليف، الاستحداث (زراعي والمهن حرة والقطاع غير المنظم)، ويتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية.

4- مدفوعات القطاع المنظم للقطاع العائلي.

ما يدفعه المنتجون للحكومة والإدارات العامة وتشمل هذه المدفوعات:

1. ضرائب المباشرة المترتبة على دخل الشركات المساهمة.

2. الضرائب غير المباشرة وضرائب الأملاك.

3. دخل الدولة من أعمالها الإنتاجية.

4. عوائد أملاك الدولة.

5. (-) ناقصاً منه:

6. فوائد القروض العامة (فوائد الدين العام وفوائد دين المستهلكين).

7. إعانات الإنتاج.

ما يحتجزه المنتجون لديهم والمدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع إلى الشركات ويشمل المحتجز لقاء التمويل الذاتي ويشمل:

1. الاحتياطيّات والمؤنّات والأرباح غير الموزعة.

2. احتلاكات رأس المال.

تجدر الإشارة في هذا السياق، أنه لدى حساب الدخل القومي يتم طرح فوائد الدين العام وفوائد دين المستهلكين، السبب في ذلك يعود إلى مفهوم الإنتاجية. حيث أن الدخل القومي يشتمل على عوائد عوامل الإنتاج التي اشتركت فعلاً في عملية الإنتاج، وبما أن هذه الفوائد دخلت في عوائد الملكية وادخار الشركات لذا وجب طرحها للتوصل إلى المعنى الاقتصادي الصحيح للدخل القومي. كما أن الفكرة نفسها تطبق على الإعانات الإنتاجية التي تدفعها الحكومة للمنتجين والتي يسميها البعض 'الضرائب السلبية' وتطرح كذلك حين حساب الدخل القومي نظراً لعدم انتمائها إلى العناصر المكونة للإنتاج. ملخص طريقة الدخل في حساب إجمالي الدخل المحلي (GDI)، أنه يحتسب كما يلي:

$$\text{إجمالي الناتج المحلي (بطريقة الدخل)} = \text{صافي الدخل المحلي} + \text{ضرائب غير مباشرة} + \text{استهلاك رأس المال} - \text{إعانات إنتاجية}$$

وكما هو معلوم يتكون صافي الدخل المحلي من الدخول التالية:

أجور ومرتبات: وهي الدخول التي يحصل عليها عنصر العمل نظير مساهمته البدنية العضلية أو الذهنية في العملية الإنتاجية.

أرباح: وهي أرباح الشركات والمنشآت الإنتاجية والتجارية أو التسويقية، وتمثل العائد الذي يحصل عليه المنظمون والمستثمرون.

فوائد: تمثل العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل إقراض المستثمرين. إيجارات وريع: وهي الدخول التي يحصل عليها أصحاب الأراضي الزراعية والعقارات، نظير استخدام المباني أو الأراضي أو أية حقوق أخرى من هذا القبيل. تشير إلى أن الدخول الأخرى الواردة في الجدول التالي تشمل دخول بعض أصحاب الأعمال الصغيرة أو بعض براءات الاختراع أو الملكية الفكرية أو الفنية. حاصل جمع الدخول السابقة يعطي الدخل القومي أو الناتج بسعر التكلفة أي:

صافي الناتج القومي بسعر التكلفة = الأجور + الفائدة + الربح + الأرباح. وإذا ما أردنا حساب الناتج القومي بسعر السوق يتوجب علينا إضافة الضرائب غير المباشرة وكذلك اهتلاك رأس المال ونطرح إعانات الإنتاج. ويوضح الجدول التالي كيفية احتساب إجمالي الناتج المحلي (بطريقة الدخل):

$$\begin{aligned} & \text{إجمالي الناتج المحلي (بطريقة الدخل)} = \\ & \left. \begin{array}{l} \text{أجور ومرتبات} \\ + \text{أرباح وفوائد} \\ + \text{إيجارات وريع} \\ + \text{دخول أخرى} \end{array} \right\} \text{صافي الدخل المحلي} \\ & + \text{ضرائب غير مباشرة} \\ & + \text{اهتلاك رأس المال} \\ & - \text{إعانات إنتاجية} \end{aligned}$$

3.4.4. طريقة الإنتاج (القيمة المضافة أو المصدر الصناعي)

القيمة المضافة هي الزيادة في قيم السلع والأموال والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتحصل هذه الزيادة نتيجة لعمليات الإنتاج التي يقوم بها مشروع ما خلال سنة معينة. في الواقع نجد أن جميع الأنشطة الاقتصادية إنتاج أو نقل أو تسويق... تهدف إلى زيادة قيم الأموال الاقتصادية، بقصد بيعها بأسعار أعلى، وبغية تحقيق الربح. تقوم طريقة القيمة المضافة على أساس قياس قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال العام، وأنه غير ذي معنى جمع المنتجات على أساس كمي، إنما نقوم بجمع كمية الآلات على سبيل المثال مضروباً بقيمة الآلة الواحدة وهكذا. ويقصد بالسلع النهائية، عدم احتساب السلع الأولية والوسيطة. فالقيمة المضافة إلى صناعة ما إنما هي الفرق بين قيمة البضائع التي تنتجها وبين قيمة المواد الأولية والخدمات التي تستعملها في الإنتاج. وبكلمة أخرى تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي تصل إلى الأسواق وأنتجت خلال العام، على أساس القيم السوقية لتلك المنتجات. إذاً يمكننا الحصول على قيمة السلع والخدمات النهائية (أي الناتج الإجمالي) عن طريق حساب القيمة المضافة، على النحو التالي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج.

يتمثل الناتج النهائي في مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال عام. وبالتالي تستبعد السلع الوسيطة والخامات التي استخدمت في إنتاج السلع النهائية لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية. وتشمل القيمة المضافة إلى العناصر التالية:

- 1- أجور العمال والمستخدمين وتعويضاتهم.
- 2- إيجارات العقارات والأراضي، وفوائد رؤوس الأموال.
- 3- أرباح المنتجين أو المنظمين أو المستحدثين.
- 4- الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المشروع.
- 5- اهتلاك رأس المال المستخدم في المشروع.

تدعى العناصر الستة، القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق، يطرح منها اهتلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة، ينتج القيمة المضافة الصافية بكلفة عوامل الإنتاج. فالقيمة المضافة، على هذا الأساس، هي الفرق القيمي بين قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أو يقدمها المشروع وقيم السلع والخدمات التي يشتريها والداخلية في تركيب المنتجات النهائية. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية:

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزارع القطن	20	--	20
مصنع الغزل والنسيج	30	20	10
مصنع الملابس	50	30	20
إجمالي القيمة (المجموع)	100	50	50

جدول رقم 3 يوضح طريقة حساب القيمة المضافة

قيمة الإنتاج النهائي - قيمة السلع والخدمات الوسيطة (الاستهلاك الوسيط) = القيمة المضافة الإجمالية أو بمعادلة أخرى: القيمة المضافة = قيمة المبيعات - تكلفة المشتريات. إلا أن قيمة مبيعات المشروع لا تمثل دائماً إسهامه الفعلي في عمليات الإنتاج. ففي الواقع يستخدم المنتج بالإضافة إلى عوامل الإنتاج بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها مشروع آخر، فتكون قيمتها داخلة في مبيعاته، ولحساب القيمة الحقيقية لمنتجات مشروع معين يلجأ عادة إلى مفهوم القيمة المضافة، التي تعني قيمة السلع والخدمات التي قدمها المشروع ناقصاً منها قيمة السلع والخدمات المشتراة من مشروع آخر والتي تكون قد دخلت عملية الإنتاج. وهذه الطريقة تجنبنا، بالإضافة إلى ما تقدم، الازدواجية في الحسابات. لذلك نستخدم بدلاً من اصطلاحات المبيعات والمشتريات عبارة المدخل والمنتج. ويمثل المدخل، مجموع ما يجب طرحه من قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المشروع، أي قيمة السلع والخدمات المشتراة من المشروعات الأخرى خلال السنة والتي تستعمل فعلاً في عمليات الإنتاج. فقيمة الأموال المشتراة التي لم تستعمل في

الإنتاج لا تحسب ضمن مدخلات الإنتاج. كما أن السلع الرأسمالية، (رؤوس الأموال الثابتة) المشتراة خلال العام والمعدة للاستعمال، لأكثر من عام لا تدخل في مفهوم الدخل. فمثلاً إذا قام المزارع ببيع القطن كمادة خام لمصنع الغزل والنسيج ب 20 ثم قام مصنع الغزل ببيع الغزل لمصنع الملابس ب 30 ثم قام مصنع الملابس بصناعة الملابس وبيعها ب 50 وإذا حسبنا جميع السلع الأولية والوسيطة والنهائية يكون لدينا $20 + 30 + 50 = 100$ لكن علينا أن نتذكر أن القطن أو الغزل لم يصل إلى السوق كمادة أولية أو وسيطة بل وصل إلى السوق كمنتج نهائي ملابس جاهزة بقيمة 50، لتجنب الازدواجية والتكرار يحسب الناتج المحلي الإجمالي بأحد أسلوبين:

أسلوب المنتج النهائي وفقه يتم جمع قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة. ويكون الناتج المحلي سلعة واحدة هي الملابس وقيمتها 50.

الأسلوب الثاني القيمة المضافة، الذي يعبر عن المساهمة الصافية في الناتج المحلي الإجمالي، أي قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشترياته من الغير.

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج.

إذا جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج فإننا سوف نحصل على قيمة الملابس والتي تمثل قيمة السلعة النهائية 50 دولار. أما إذا ما جمعنا قيمة البيع في كل مرحلة من مراحل الإنتاج لحصلنا على مبلغ 100 دولار وهو ضعف ثمن السلعة النهائية الملابس، لذلك فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة يعطينا قيمة مضللة لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة. علينا تفادي هذه الازدواجية في حساب قيمة الناتج المحلي، إما عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، أو حساب القيمة النهائية للسلعة: السلعة النهائية $\times$ سعر السوق. تعتمد هذه الطريقة على حساب إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، أي القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية والتي تم إنتاجها في الاقتصاد القومي خلال عام فقط.

مثال: مصنع للحديد والصلب يقوم بإنتاج الحديد، الذي يستفيد منه مصنع السيارات، فلا يمكن القول أن المشروع الأول أنتج الحديد الصلب بمقدار 900 مليون دولار، والمشروع الثاني لإنتاج السيارات أنتج ما قيمته 2800 مليون دولار من السيارات، غير أن مصنع الحديد يقوم بتحويل المادة الأولية (خام الحديد) إلى سلعة نصف مصنعة ثم يحول مصنع السيارات السلع نصف المصنعة إلى سلع تامة الصنع (السيارات)، عملية استهلاك الحديد الخام في مصنع السيارات تسمى استهلاك وسيط. ولتلافي خطأ الازدواج المحاسبي ينبغي أن يقدّر الإسهام الإنتاجي للاقتصاد القومي وفقاً للقيمة المضافة.

$$\begin{aligned}
 & \text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الإنتاج الإجمالي} - \text{الاستهلاك الوسيط} \\
 & \text{الناتج القومي الصافي} = \text{الناتج القومي الإجمالي} - \text{الإهلاك الرأسمالي} \\
 & = \text{الدخل القومي بأسعار السوق} \\
 & = \text{عوائد عوامل الإنتاج} \\
 & \text{الدخل القومي بتكلفة العوامل} = \text{الدخل القومي بأسعار السوق} - \text{الضرائب غير المباشرة} \\
 & \text{الدخل الشخصي} = \text{الدخل القومي بتكلفة العوامل} - \text{(التأمينات الاجتماعية +} \\
 & \quad \text{ضرائب الشركات + الأرباح المحتجزة) + التحويلات.} \\
 & \text{الدخل القابل للإنفاق} = \text{الدخل الشخصي} - \text{ضرائب الدخل والملكية}
 \end{aligned}$$

كيف نميز بين الناتج القومي الاسمي أو النقدي والناتج القومي الحقيقي؟

إذا افترضنا أن الناتج القومي لبلد ما عام 2017 مقوماً بالأسعار الجارية بلغ 75 مليار وحدة نقدية وفي عام 2018 أصبح 90 مليار وحدة نقدية بالرغم من أن كمية ما أنتج من سلع وخدمات متساوية في العامين ولم تختلف. ترى لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي عام 2018 عنها عام 2017؟ في حقيقة الأمر السبب يعود لارتفاع الأسعار، عندما ترتفع الأسعار تزداد القيمة النقدية للناتج القومي وهي ليست زيادة حقيقية، وبالتالي المقارنة بين فترتين زمنيتين على أساس نقدي تعتبر غير واقعية نتيجة الانكماش أو التضخم الاقتصادي، اللذان يعبران عن انخفاض وارتفاع الأسعار، يعقدان عملية قياس الناتج القومي. للتغلب على مشكلة تغير الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج القومي،

تُستخدم الأرقام القياسية للأسعار، التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة معينة بهدف رصد تغيرات أسعار السلع المختلفة، وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال تلك الفترة. تُختار سنة معينة تُعد سنة أساس. نعطي الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة) لهذه السنة القيمة 100، ثم نقارن هذا المقدار مع مقادير السلسلة الزمنية، التي تقارن أجزائها مع بعضها، بعد تصحيحها بواسطة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، أي تقسيم الدخل النقدي لكل سنة على الرقم القياسي أو (المستوى العام) للأسعار السائد خلالها.

السنة	الدخل القومي (النقدي) بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار
2010	1000	100 (سنة الأساس)
2011	1800	250
2012	2100	300
2013	3800	400
2014	5400	450
2015	8000	600

جدول رقم - 4 - يتضمن الدخل القومي بالأسعار الجارية والرقم القياسي للأسعار، مليون وحدة نقدية

الناتج القومي النقدي

$$\text{الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)} = \frac{\text{الناتج القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

في الجدول 4 افترضنا سلسلتين زمنيتين: الأولى تمثل الدخل القومي بالأسعار الجارية أو (الدخل النقدي) والسلسلة الثانية تمثل الأرقام القياسية للأسعار، نفترض الدخل القومي بالأسعار الجارية، مع الرقم القياسي للأسعار. في الجدول 5 المقيم بمليون وحدة نقدية نوضح عملية الانتقال من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة. فإذا أردنا الانتقال من الدخول النقدية (الدخل بالأسعار الجارية) إلى الدخول الحقيقية (الدخل بالأسعار الثابتة) مع اتخاذ عام 2010 سنة أساس فإنه ينبغي علينا الاهتمام بتقلبات الرقم القياسي

للأسعار، بعد تصحيح مقادير سلسلة الدخل النقدية، نستطيع مقارنتها مع بعضها. أهم ما يستخلص من الجدول هو أن الدخل الحقيقي قد انخفض من 1000 مليون وحدة نقدية في عام 2010 إلى 720 مليون وحدة نقدية عام 2011، ثم إلى 700 مليون وحدة نقدية عام 2012، ثم ارتفع إلى 950 مليون وحدة نقدية عام 2013 واستمر بالارتفاع إلى 1200 مليون وحدة نقدية عام 2014، وإلى 1333 مليون وحدة نقدية عام 2015.

السنة	الدخل النقدي	كيفية حساب الانتقال	الدخل الحقيقي بأسعار 2010
2010	1000	$100 \times (100 \div 1000)$	1000
2011	1800	$100 \times (250 \div 1800)$	720
2012	2100	$100 \times (300 \div 2100)$	700
2013	3800	$100 \times (400 \div 3800)$	950
2014	5400	$100 \times (450 \div 5400)$	1200
2015	8000	$100 \times (600 \div 8000)$	1333

جدول رقم - 5 - يبين طريقة حساب الدخل القومي بالأسعار الحقيقية

مما سبق نستنتج الملاحظات التالية:

- 1- إذا ارتفع الدخل القومي النقدي في بلد ما بنسبة 5 % وارتفع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل القومي الحقيقي سيبقى ثابتاً. إذا انخفض الدخل القومي النقدي في بلد ما بنسبة 5 % وانخفض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل القومي الحقيقي سيبقى ثابتاً أيضاً.
- 2- إذا ارتفع الدخل القومي النقدي في بلد ما وبقي المستوى العام للأسعار ثابتاً، فإن الدخل القومي الحقيقي سوف يرتفع. إذا انخفض الدخل القومي النقدي في بلد ما وبقي المستوى العام للأسعار ثابتاً، فإن الدخل القومي الحقيقي سوف ينخفض.
- 3- إذا ارتفع الدخل القومي النقدي في بلد ما بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار، سوف يزداد الدخل القومي الحقيقي. والعكس صحيح عند انخفاض الدخل.

الباب الثاني: تطور النظرية الاقتصادية

الفصل الخامس:

التحليل الاقتصادي الكلي في الفكر التقليدي "الكلاسيكي" وفي الفكر المعاصر "النيوكلاسيكي".

الفصل السادس:

التحليل الاقتصادي الكلي في الفكر الاقتصادي المعاصر



الفصل الخامس: التحليل الاقتصادي الكلي في الفكر التقليدي والمعاصر

يظهر المخطط التالي وجود بضع مدارس اقتصادية، حملت ملخصاً لتطور الفكر الاقتصادي، يغطي هذا الكتاب، أهم الأفكار الاقتصادية لدى أربعة منها فقط، لتتوافق الفترة الزمنية في فصل دراسي واحد، وتغطي أهم قضايا التحليل الاقتصادي الكلي، فضلاً عن أن الأفكار الاقتصادية لبعض المدارس لا تندرج ضمن اهتمامات التحليل الاقتصادي الكلي، كأفكار الاشتراكية الخيالية، لذا سنعالج موضوعات التحليل الاقتصادي الكلي بشيء من الاقتضاب لدى المدرسة الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، لأن أفكار هاتين المدرستين موضوعات لمقرر التحليل الاقتصادي الجزئي. لذا سنتوسع قليلاً في بحث المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية.

التطور التاريخي لمدارس الفكر الاقتصادي

من عام 1500 إلى 1750 مدرسة التجار أو المورانتيلين (توماس مان، مالينيز، أنطوان ديمونتيان، كوبير، بيتي)
1750 - 1775 مدرسة الطبيعيين الفيزوقاط (فرنسوا كيناي، تيوغوت، موابو)
1775 - 1800 المدرسة الكلاسيكية (سميث، مالتوس، ريكاردو، ساي، ميل)
1800 - 1850 مدرسة الاشتراكية الخيالية (روبرت أوين، فوريير، سان سيمون)
1850 - 1875 مدرسة الاشتراكية العلمية (كارل ماركس، كنگولي)
1875 - 1935 مدرسة النيوكلاسيكية (الحديثة) (جيفونز، منجر، فون بافر، فالاس، هيكس، كلاك، ملشال)
1935 - 1969 المدرسة الكينزية (جون مينلرد كينز، هانسون، ساميلسون)
1969 - 1980 المدرسة النقدية (مليتون فريدمان، جون سنكلر)
من عام 1980 - ... مدرسة ما بعد النيوكلاسيكية (روبرت لوكس، جزي بيكر)

1.5. التحليل الكلي في المدرسة التقليدية "الكلاسيكية"

تعرض الاقتصاديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إلى الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتوازن الاقتصادي الكلي. بدأت عام 1776 مع ظهور كتاب آدم سميث 'ثروة الأمم'، وشكلت كتاباتهم وكتابات أتباعهم مدرسة لها طابع مميز في التفكير والتحليل، ظلت سائدة حتى أزمة الكساد الكبير. أطلق كينز على التحليل الاقتصادي الذي سبق أزمة الكساد الكبير عام 1929 التحليل الكلاسيكي، فيما يسمي البعض الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر حتى أزمة الكساد الكبير بمرحلة التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي.

إن تتبع التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في بداياته ينبئ عن غياب نظرية ذات كيان نظري متماسك ومتكامل. وتشير أبحاث الاقتصاديين التقليديين إلى أنهم تناولوا ظواهر ووقائع وأفكار اقتصادية متنوعة ومتفرقة بلا رابط واضح ووثيق، رغم وجود الكثير من الكتابات والأفكار التي تتعلق بالنتاج والتوازن والعمالة، إلا أنها كتابات لا تحتوي توضيح كامل للعوامل الأساسية المحددة لتلك المتغيرات. اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظيف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال آلية السوق سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالة التوازن وهي حالة التوظيف الكامل.

بيد أن الفضل سيعود لاحقاً لأولئك الكلاسيكيون الجدد الذين كان لهم جهداً متميزاً في إعادة تقييم الفروض والمبادئ الكلاسيكية في إطار نظري متكامل خصوصاً، وبطبيعة الحال يمكن القول أن حقبة الكلاسيك الأولى أكسبت الاقتصاد الكلاسيكي بعد اجتماعي وسياسي استحق وبجدارة أن يطلق عليه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وقد مثلت تلك الحقبة نقطة البداية لظهور أسس ومبادئ النظرية الكلاسيكية. من أبرز اهتمامات الاقتصاديين الكلاسيك كان موضوع الفائض الاقتصادي وكيفية توزيعه بين شرائح وطبقات المجتمع. لقد درس وليام بيتي الحسابات القومية والطرق الإحصائية في تقدير

الدخل القومي. وكانت كتابات سميث وريكاردو الحامل الفكري للنظرية الكلاسيكية استمرت لنحو نصف قرن. هذه الاهتمامات الكلاسيكية جذبت إليها ماركس، الذي وجد في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي قواسم مشتركة. ورغم أن الكلاسيك لم يغفلوا قضايا ومساائل الاقتصاد الجزئي مثل الحرية الاقتصادية والأسعار والأسواق الفردية، ظل الاهتمام متركزاً على قضايا الاقتصاد الكلي، ولم يختف بريق قضايا الاقتصاد الكلي حتى ظهر الكلاسيكيون الجدد وهيمن التحليل الحدي.

على الرغم من كون النظرية التقليدية أصبحت مرفوضة وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع بسبب اختلاف الظروف والمعطيات الاقتصادية، إلا أنه من الضروري لنا دراستها كخلفية فكرية تمهد لدراسة النظريات الحديثة. من مراجعة أفكار وكتابات رواد المدرسة الكلاسيكية يظهر للباحث أن النظرية الكلاسيكية بنيت على عدة فرضيات ومبادئ نوجزها بالتالي:

1- توافر الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات، ويتلخص ذلك بشعار الثورة الفرنسية "دعه يعمل دعه يمر" الذي تبناه آدم سميث، حيث يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وينحصر دورها في حفظ الأمن والدفاع وبعض الأنشطة ذات الطابع العمومي، فيما عرف فيما بعد بدور الدولة الحارسة.

2- توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، فالمنتج الذي يهدف لتحقيق الربح وهنا مصلحة خاصة عليه أن ينتج بجودة عالية وبأسعار معقولة وهنا تتحقق المصلحة العامة.

3- مرونة الأسعار والأجور واستحالة حدوث عجز في الطلب، سواء كانت أسعار سلع أو خدمات أو أجور أو فائدة، هذه الأسعار تتغير بحرية وفقاً لقواعد العرض والطلب صعوداً وهبوطاً، بحيث تسمح هذه المرونة بتصحيح الاختلالات وتحقيق التوازنات، يتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية؛ سوق العمل، سوق السلع والخدمات، والسوق النقدية، من خلال مرونة الأجور وأسعار السلع والخدمات وسعر الفائدة بالنسبة للائحة والاستثمار.

- 4- النظرية الكمية للنقود وحيادية النقود: تهتم النظرية الكمية بتحديد المستوى العام للأسعار، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح. والافتراض الجوهرى الذي تقوم عليه هذه النظرية؛ هو أن النقود يتم إنفاقها على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، ما يعنى استبعاد الاحتفاظ بالنقود كسلوك رشيد. ويقصد بحيادية النقد، أن النقود ليس لها أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي، كالإنتاج والتوظيف، بل هي وسيط للتبادل، وتؤثر فقط على المتغيرات الاسمية كالأسعار والنواتج الاسمي.
- 5- قانون المنافذ، حيث ساد الاعتقاد من قبل إيمان الكلاسيك بقانون الاقتصادي الفرنسي 'ساي' ومضمونه 'أن العرض يخلق الطلب المقابل له' فالمنتجات تُبادل بمنتجات، نحن نشترى ما نريد بما ننتج، أما النقود ما هي إلا عربة لنقل القيم.
- 6- نظرية الإنتاج والاستخدام والأجور: تهتم بالنواتج القومي. وتعتبر أن الإنتاج يعتمد على عوامل حقيقية، هي عرض العمل والظروف الفنية للإنتاج، ودالة الإنتاج تعبر عن العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل المستخدمة في العملية الإنتاجية. والأسعار تتمتع بمرونة تامة صعوداً وهبوطاً، بشكل يضمن تحقيق التوظيف الكامل.
- فعملية إنتاج السلع تولد قدراً من الدخل يوزع على عوامل الإنتاج، يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من السلع والخدمات إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج من السوق. فكل عرض يخلق الطلب الخاص به. توافر القوة الشرائية الناتجة عن مشاركة عناصر الإنتاج في إنتاج السع الجديدة على شكل دخول، كافية لامتصاص هذا الناتج. ولكي يتحقق النمو الاقتصادي وترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة، نحن بحاجة لزيادة الإنتاج بعض الشيء عن مستوى الطلب القائم في السوق، وهو ما يُعبر عنه بفجوة الإنتاج في المخطط الشكل رقم (17)، عندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه. لهذا يؤكد التقليديون على ضرورة وجود بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية، تمكن القطاع الخاص من إنتاج حاجاته وتعظيم ثروته وتحقيق مصلحته. فيستمر الإنتاج ولا يتوقف إلا عند مستوى التشغيل الكامل،

وتصبح إمكانات الطاقة الإنتاجية وكافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً.
أبرز قواعد التحليل الاقتصادي الكلي لدى "الكلاسيك":

الدخل = الإنفاق

فجوة الإنتاج

الانتعاش

المبالغ التي تنفقها تعادل
الدخل الذي نحصل عليه
وتعادل قيمة الإنتاج
سواء كان الاقتصاد يمر
بحالة الانتعاش أو الركود
والأزمة

المبالغ التي تنفقها تعادل
الدخل الذي نحصل عليه
وتعادل قيمة الإنتاج
سواء كان الاقتصاد يمر
بحالة الانتعاش أو الركود
والأزمة

شكل رقم - 17- يبين تطابق الدخل القومي مع الإنفاق القومي

- 1- من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي، ولن ينخفض مستوى الإنفاق الكلي
لحد عدم القدرة على شراء كل المنتجات المنتجة عند التوظيف الكامل.
- 2- حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً في الأسعار والأجور يحدث ليمنع
انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي لانخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل.
- 3- الادخار لا يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، ومسندهم في
ذلك أن كل ليرة تدخر بواسطة القطاع العائلي سوف تستثمر بواسطة رجال الأعمال.
لكن ماذا لو كان الاستثمار لا يساوي ما يدخره الأفراد من نقود؟
- 4- يمثل سعر الفائدة المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار، وتغير سعر
الفائدة يعيدنا إلى التوازن. فالأفراد يفضلون الاستهلاك على الادخار، لن يدخروا إلا
إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبالتالي سعر الفائدة كفيل بإعادة التوازن بين الادخار
والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الادخار والعكسي على الاستثمار. وماذا لو
فشل سعر الفائدة في تحقيق التوازن المنشود؟

5- إذا عجزت أسعار الفائدة عن إحداث التوازن، فإن مرونة أسعار المنتجات كفيلة بإحداث التوازن. فانخفاض الإنفاق الكلي مثلاً يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، وهذا بدوره يزيد الإنفاق إلى أن يتحقق التوازن. وخلاصة القول أن النظرية الكلاسيكية ترى أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بشكل يجعل من توازن التوظيف الكامل للموارد أمر دائم التحقق على مستوى الاقتصاد القومي.

النموذج الذي يبحث مستوى التوازن الكلي عند الكلاسيك، أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج. نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق، (تحليل سوق العمل وسوق السلع والخدمات) ويتحدد مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج - العمل ورأس المال - الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح، وعرض هذه العوامل من قبل القطاع العائلي، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة - تعظيم الدخل - ومعلوم لنا أن شرط تعظيم الربح لمنشأة تنافسية هو الاستمرار بزيادة الإنتاج حتى نصل لمرحلة يكون فيها الإيراد الحدي مساوياً للتكلفة الحدية. في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد، لأن الأسعار في حالة المنافسة التامة ثابتة. المنتج يتوقف عن التوظيف عندما تصبح قيمة الإنتاج الحدي مساوية للأجر المدفوع، التكلفة الحدية. عندها نحصل على قيمة الناتج الحدي = سعر الإنتاج مضروباً بالإنتاجية الحدية للعمل. سوف نتعرض لتوازن سوق العمل، وانطلاقاً من ذلك تحديد حجم الإنتاج. ثم نقوم بدراسة السوق السلعية التي يتحدد فيها حجم الادخار والاستثمار، في خطوة ثالثة نقوم بدراسة سوق النقد اعتماداً على النظرية الكمية للنقود.

1.1.5. توازن سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل (L_s) والطلب على العمل (L_d). الهدف من دراسة التوازن في سوق العمل تحديد الأجر الحقيقي، وتحديد مستوى العمل التوازني، ثم تحديد حجم الإنتاج التوازني لأن حجم الإنتاج في المدى القصير يعتمد على عنصر العمل فقط بسبب ثبات باقي العوامل. يتحقق التوازن في سوق العمل، بتساوي

عرض العمل مع الطلب عليه. وقبل التطرق لكل من عرض العمل والطلب عليه، سنقوم بسرد مجموعة من الفرضيات سبقت الإشارة لبعضها فيما تقدم، والتي تقوم عليها فكرة توازن سوق العمل:

الفرضية الأولى: تتحقق العمالة الكاملة استنادا لقانون المنافذ، قانون ساي القائم على فكرة أن كل سلعة في النظام الرأسمالي تخلق لها منفذا أو طلبا بعد عملية إنتاجها، أي أن الإنتاج متغير مستقل في حين أن الطلب تابع له، ولهذا لا يمكن أن تكون في المجتمع طاقات عاطلة.

الفرضية الثانية: خضوع سوق العمل للمنافسة الحرة، وهذا يعني أن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج هو عبارة عن بضاعة لها سعرين: - ثمن يسمى بالثمن الطبيعي يمثل الحد الكافي لضرورات المعيشة، وهذا الأجر عند ريكاردو غير قابل للتغيير (الأجر الحديدي). والثمن السوقي الذي هو عبارة عن الأجر الذي يتحدد في السوق من خلال العرض والطلب على العمل.

الفرضية الثالثة: الاعتماد على نظرية التراكم الرأسمالي بالإضافة إلى عدد السكان بمعنى أن الأجور تعتمد على نسبة رأسمال إلى عدد السكان وهناك عدة حالات:

1- إذا كان رأس المال ثابت وعدد السكان متزايد فعرض العمل سيرتفع بينما الطلب عليه يبقى ثابتا وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أجور العمل.

2- إذا كان رأس المال القومي متزايد وعدد السكان متزايدا بنفس المقدار يبقى معدل الأجر ثابتا.

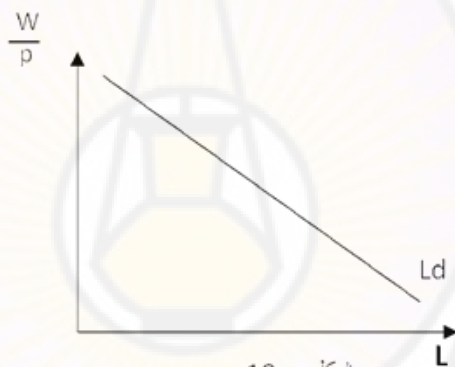
3- إذا كان رأس المال القومي متزايدا وعدد السكان ثابتا فإن الطلب على العمل سوف يرتفع في حين عرض العمل يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر.

الفرضية الرابعة: إن تحليل الطلب على العمل وعرض العمل يكون على مستوى المنشأة ثم يتم التعميم على الاقتصاد الوطني أي أن التحليل هو تحليل جزئي.

الفرضية الخامسة: المنتج يسعى لتعظيم الربح والعامل يسعى العامل لتعظيم منفعة الأجر. تحليل سوق العمل وفق آلية السوق يُدرس الطلب على العمل ثم عرض العمل وبتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض يتحدد الأجر التوازني والأجر الحقيقي التوازني وحجم العمل التوازني.

1- الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يمثل احتياجات المنتجين من العمال، وهذا يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي والذي يمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار $(\frac{W}{p})$ وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجر النقدي. رياضياً يكون الطلب على العمل تابع للأجر الحقيقي كما يلي: $L_d = f(\frac{W}{p})$



شكل - 18

من العلاقة السابقة يتضح أن ثمة علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي، لأن ميل الدالة سالب أي ($\frac{dL_d}{d(\frac{W}{p})} < 0$)

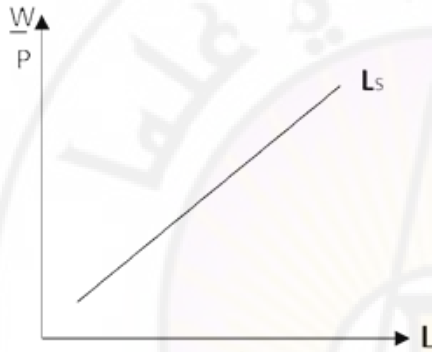
ويمكن توضيحها بيانياً كما هو مبين في الشكل رقم 18 حيث L_d الطلب على العمل و L تمثل حجم العمل وأن المنتج في النظام الرأسمالي يخضع لقاعدة تعظيم الربح ويتم الوصول إلى هذه الوضعية عندما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي أي عندما تتساوى الأجرة النقدية مع قيمة الناتج الحدي $P = W$ (MP) وهذه العلاقة تعكس معادلة الطلب على العمل فالمنتج يتوقف عن التوظيف بمجرد الوصول إليها. الناتج الحدي للعامل هو التغير في الناتج الكلي نتيجة تغير عدد العمال بعامل واحد.

2- عرض العمل

ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق. كما هو عليه الحال في الطلب على العمل، عرض العمل

$$L_s = f\left(\frac{W}{P}\right) \quad \text{تابع للأجر الحقيقي}$$

الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ = عرض العمل L_s ، مستوى الأسعار P إذا عرض العمل هو أيضا تابع للأجر الحقيقي ويمكن تمثيل دالة عرض العمل كما هو مبين أدناه في الشكل



شكل - 19 -

19- الذي يظهر العلاقة الطردية

بين عرض العمل والأجر الحقيقي:

فالعامل عند عرضه للعمل يقارن بين

العمل 'التشغيل' والفراغ، 'عدم التشغيل'

فكل ساعة من العمل تعني ضياع

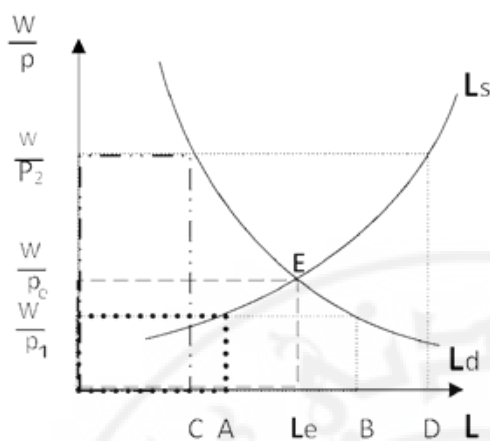
ساعة من وقت الفراغ بالنسبة للعامل.

لهذا لا بد من حافز مادي يشجع

على العمل، وحسب الكلاسيك فإن هذا الحافز هو الأجر وهو الذي يقوي العلاقة بين العامل والعمل، أي كلما زاد الأجر زادت منفعة العمل وانخفضت منفعة الفراغ.

3- توازن السوق:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل E كما هو موضح في الشكل (20) - نلاحظ أنه عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P_1}$ يكون الطلب على العمل أكبر من العرض، أي أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار 'A-B' وهنا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات مستوى الأسعار). أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه $\frac{W}{P_2}$ وهذا



شكل - 20

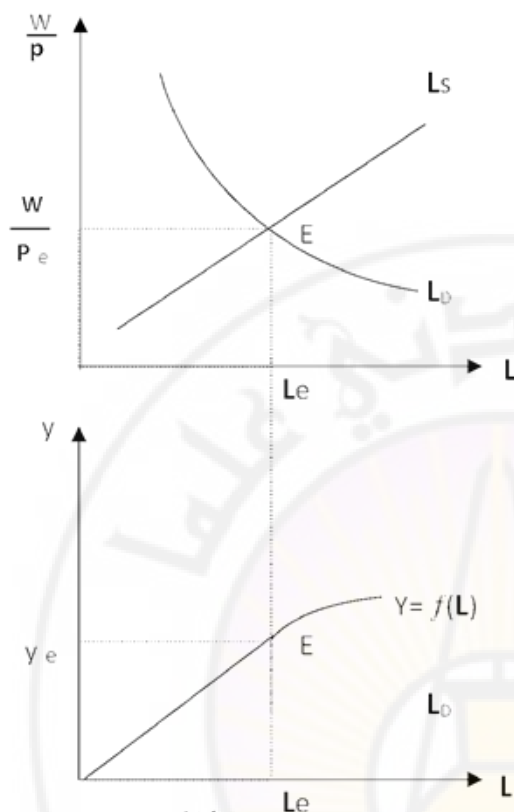
يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تمثل المقدار 'C-D'. للقضاء على هذه البطالة يجب أن يقبل العمال بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي

التوازني وكمية العمل التوازنية. ما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في التوازن هما نفسهما حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P_e}$ في الاستخدام الكامل.

- بالعودة إلى الشكل السابق وبفرض أن الأجر الحقيقي ارتفع من $\frac{W}{P_1}$ إلى $\frac{W}{P_2}$ فإن هذا يعني التحول من حالة عجز في العمل بالمقدار 'A-B' إلى حالة بطالة إجبارية بالمقدار 'C-D' نتيجة عدم كفاية فرص العمل. في الحالة المقابلة سوف نفترض أن الأجر الحقيقي انخفض من $\frac{W}{P_2}$ إلى $\frac{W}{P_e}$ فإن البطالة الإجبارية تزول، وتظهر مكانها بطالة اختيارية حيث أن المقدار 'C-Le' يعبر عن حالة يكون فيها العامل في حالة تشغيل لأنه يتقاضى أجر أكبر مما كان يطلب، أما المقدار 'Le-D' يشير إلى أن العامل عاقل عن العمل اختياريا لأنه إذا رغب في العمل لكان له ذلك ولكنه يأخذ أجر التوازن وهو أقل مما كان يريد أي يتقاضى.

4- تحديد حجم الإنتاج التوازني:

يمكن كتابة دالة الإنتاج التي تمثل إنتاج كمية من المنتجات، بالتالي: $y = f(L, K, \dots)$ حيث y : يمثل حجم الإنتاج، K, L : هي عوامل الإنتاج العمل ورأس المال ولأن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير في الأجل القصير، تبقى العوامل الأخرى التي تحدد

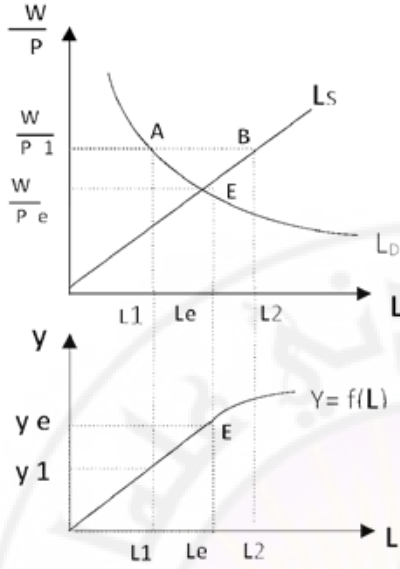


شكل - 21

دالة الإنتاج ثابتة، فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سيتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي: $y = f(L)$ هذه الدالة تشير إلى أن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أيضاً أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل التوازني في سوق العمل، يمكننا تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج. كما في الشكل - 21 - يمكن إيجاد حجم الإنتاج التوازني بيانياً نلاحظ: عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج التوازني y_e يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

1.1.5. اختلالات سوق العمل وآليات تصحيحها:

يمثل الشكل التالي رقم - 22 - توازن سوق العمل ودالة الإنتاج ذات الشكل $Y = f(L)$ ، فإذا كان حجم العمل المستخدم في التوازن هو L_e فإن حجم الإنتاج التوازني المقابل لحجم العمل المستخدم L_e هو Y_e . هنا الإنتاج يتحدد بصورة آلية، وأي تغير في كمية العمل L سينتج عنه آلياً تغير في حجم الإنتاج $(\Delta L = \Delta Y)$. بفرض لسبب من الأسباب أن الأجر الحقيقي ارتفع في سوق العمل من $\frac{W}{P}_e$ إلى $\frac{W}{P}_1$ قد يكون سبب الارتفاع تغيير الأجر النقدي أو تغير الأسعار، إذا ارتفع الأجر يكون لدينا الطلب على العمل $L_d = L_1$ وعرض العمل $L_s = L_2$ وبالتالي يكون لدينا فائض في العمل قدره $L_2 - L_1$. إذ ارتفع الأجر الحقيقي هذا يعني ارتفاع تكلفة العمل مما يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة الإنتاج،



شكل - 22 -

يؤدي ذلك إلى نقص في التوظيف وهذا بدوره سيؤدي إلى حدوث بطالة تقاس بيانياً بالمثلث ABE، وتحدث البطالة انكماشاً في الإنتاج فينخفض من Y_e إلى Y_1 . ترى كيف يُصحح الاختلال في التوازن إذا ما وقع في نظام الإنتاج الرأسمالي؟ وفق التصور الكلاسيكي، ثمة آليات ثلاث، تعيدنا بشكل عفوي، إلى وضع التوازن في النقطة E.

الآلية الأولى: تقوم على احترام المنافسة الحرة، أي أن تكون سوق العمل غير احتكارية، أي

عدم معارضة العمال لأي انخفاض في الأجر الاسمي، فتتغير الأجور وتتحدد وفق آلية العرض والطلب. انخفاض الأجر الاسمي مع ثبات السعر سيؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي إلى أن يصل إلى أجر التوازن. يستمر الأجر الاسمي في الانخفاض مع ثبات السعر إلى أن يتم امتصاص الفائض (المثلث) وبالتالي نصل إلى النقطة E.

الآلية الثانية: انخفاض الإنتاج الحقيقي Y (العرض الكلي من السلع والخدمات) يؤدي مع ثبات الأجر الاسمي (W) ، لارتفاع الأسعار P وسينخفض الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ ، يترتب على ذلك انخفاضاً في تكاليف الإنتاج بما فيها أجور العمال، مما يشجع على زيادة التشغيل وزيادة الإنتاج⁵⁴. تسمى هذه الآلية، آلية العرض والطلب، إذا هناك علاقة بين الإنتاج والأسعار وهذه العلاقة تحدد حجم الإنتاج والتوظيف في النظام الرأسمالي.

الآلية الثالثة: ترتبط بالنظرية الكمية للنقد، معادلة فيشر $Mv = Py$ حيث M العرض

النقدي المتداول، V سرعة دوران النقود (سرعة التداول)، P المستوى العام للأسعار، Y

حجم الإنتاج.⁵⁵ بفرض ثبات كل من M و V في الأمد القصير، بالتالي يمكننا ببساطة أن نوجد العلاقة القائمة بين P و Y .



شكل رقم - 23- يوضح اختلال سوق العمل بسبب تغير الأجر الحقيقي

نقول النظرية لكمية للنقد؛ أنه إذا انخفض الدخل الحقيقي (Y) مع بقاء كمية النقد المتداولة (M) وسرعة تداولها (V) ثابتة، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، إذا هناك علاقة عكسية بين حجم الإنتاج (Y) والأسعار، بارتفاع الأسعار مع ثبات الأجور النقدية الاسمية (W)، فإنه يحدث انخفاض في الأجور الحقيقية وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة طلبهم على العمالة في سوق العمل فيزداد الإنتاج. كي تعمل هذه الآليات الثلاث لا بد أن تكون الأسعار والأجور مرنة وتسيطر المنافسة الحرة والتامة. مع ملاحظة:

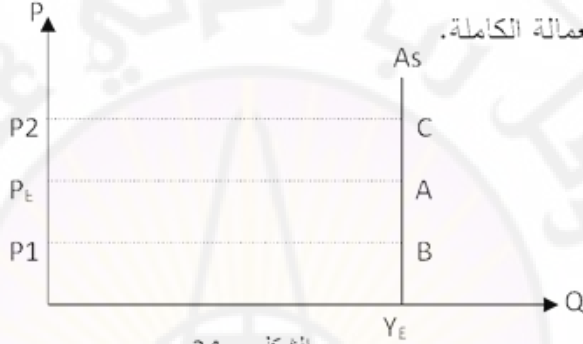
- أن التوازن في سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي
- أن الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم العمل التوازني
- أن حجم العمل التوازني يحدد حجم الإنتاج الموافق لمستوى التشغيل الكامل.

55 - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص 467.

2.1.5. التوازن في سوق السلع والخدمات

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى العرض الكلي والطلب الكلي، ولهذا سنتعرض بالشرح فيما يلي لكل من العرض الكلي والطلب الكلي والتوازن بينهما.

العرض الكلي: استناداً إلى النظرية الكلاسيكية فإن العرض الكلي يأخذ الشكل المبين جانباً، حيث يتمثل منحنى العرض الكلي شكلاً بخط شاقولي، مشيراً إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة.



الشكل - 24 -

معنى هذا أن الإنتاج سيرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف. التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان، تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحنى (الخط الشاقولي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية، لأن التغير السعر من P_E إلى P_2 يشمل أسعار السلع إضافة لأسعار عوامل الإنتاج.

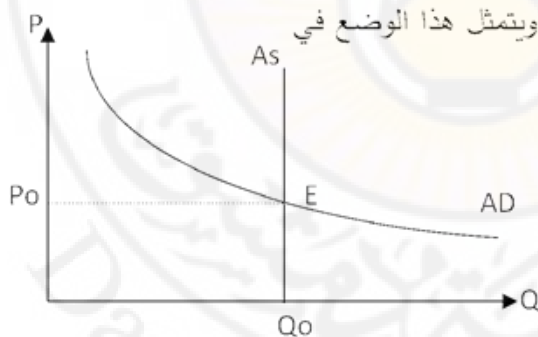
الطلب الكلي: وهو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين مستوى الأسعار والإنتاج، هذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكمية للنقد، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير سوف يؤثر بدوره على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك بصورة أخرى، إذا كانت سرعة دوران وحدة النقد (V) ثابتة (لثبات عادات الأفراد الاستهلاكية وعاداتهم المتعلقة بالاحتفاظ للنقد)، فإنه يمكن إيجاد العلاقة بين المتغيرات المتبقية وهي: $P.Y.M$. فإذا كانت كمية النقد ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسياً. يكون ميل

منحى الطلب الكلي سالب ويمكن تمثيله بيانياً كما في الشكل -25- وبفرض أن حجم الدخل الحقيقي Y ثابت (عند مستوى التشغيل الكامل) حسب ' قانون ساي '، فنستنتج من ذلك أن الأسعار دالة تابعة لكمية النقود وفق العلاقة التالية: $P = f(M)$



الشكل - 25

3.1.5. حالة التوازن وحالات عدم التوازن في السوق السلعية عند الكلاسيك:
تتحدد حالة توازن الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك في الحالة التي يمكن أن يكون فيها:
أ- الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي أي $AS = AD$ فالالاقتصاد في حالة توازن أي أن هناك استقرار في الإنتاج والأسعار ويتمثل هذا الوضع في النقطة E في الشكل (26).



الشكل - 26

ب - حالة العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي أي ($AD < AS$)،
يحدث اختلال في التوازن، حيث تظهر ملامح الكساد في المبيعات. تنخفض أسعار السلع نتيجة هذا الكساد، وهذا يعني انخفاض أرباح قطاع الأعمال، الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستثمارات وحدوث فجوة انكماشية وبطالة.

ج - حالة الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ($AS < AD$)

نكون أمام نقص في الإنتاج مع وجود طلب مرتفع، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار وبالتالي حدوث فجوة تضخمية، لكن ارتفاع الأسعار من جهة أخرى يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج والعودة للتوازن، وحسب ما يرى الاقتصاديون الكلاسيك فإن حالات الاختلال سببها التغير في الطلب الكلي، لأن الإنتاج بالمفهوم الكلاسيكي مستقر عند مستوى التشغيل الكامل. وتعالج الاختلالات بإيجاد قوى ضاغطة، تعتمد على مرونة الأسعار بحيث لكي نستطيع العودة إلى وضع التوازن.

4.1.5. شرط توازن سوق السلع والخدمات عند الكلاسيك

بيننا سابقاً أن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث حينما يكون العرض الكلي مساوياً للطلب الكلي وبمجرد حدوث هذا الأمر، هذا يعني أن شرط التوازن قد تحقق وهذا الشرط هو تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:



أ - الادخار:

نقول النظرية الكلاسيكية أن الادخار

يرتبط بصورة مباشرة بسعر الفائدة وهناك

علاقة طردية بينهما لأن سعر الفائدة هو

بمثابة عائد بالنسبة لصاحب رأس المال

(أي المدخر)، وأن صاحب رأس المال

الشكل - 27 -

عند قيامه بعرض رأسماله فهو يعتمد على فكرة التفضيل الزمني، ولهذا كلما زادت كمية رأس المال كلما زاد حجم الادخار، ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانياً كما هو موضح في الشكل - 27 - لدينا الادخار وهو دالة في سعر الفائدة أي تابع لسعر الفائدة $S = f(i)$. ونلاحظ أن ميل دالة الادخار هو موجب وذلك لأن هدف المدخر هو تعظيم المنفعة.

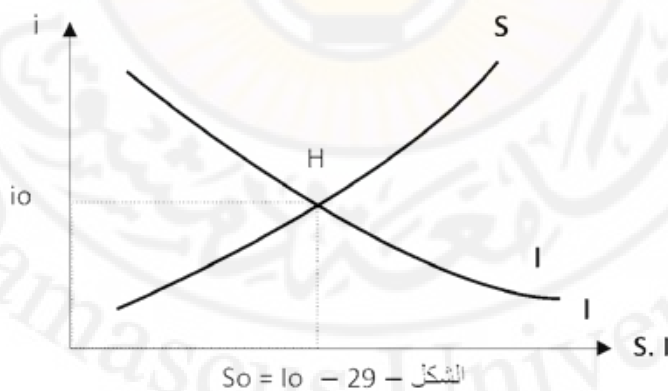
ب - الاستثمار:

يلاحظ أن المستثمر هو المقترض لرأس المال وأن سعر الفائدة بالنسبة للمستثمر

عبارة عن تكلفة. ولهذا فإن المستثمر عند قيامه بالاستثمار يحاول من جهده تخفيض سعر الفائدة أكبر ما يمكن. ومن جهة أخرى يسعى لزيادة العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك لأن هدفه هو تعظيم الربح. ومنه فإن الاستثمار له علاقة عكسية بسعر الفائدة ونعبر عنه رياضياً كما يلي: $i = f(I)$ ، أي أن دالة الاستثمار تتبع لمعدل الفائدة. في الشكل -28- يظهر منحنى الاستثمار بميل سالب يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والاستثمار.

ج. شرط التوازن بيانياً:

إن وضع التوازن هو النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى الاستثمار I مع منحنى الادخار (S) . فنقطة التوازن هي نقطة H كما هو موضح في الشكل -29- نلاحظ من الشكل عند النقطة H يتقاطع أي يتساوى الاستثمار (I) مع الادخار (S) أي أن $(I=S)$ من هذا الشرط يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات. يُعرف كذلك الادخار والاستثمار بحدود حجم الاستهلاك وبقية المتغيرات انطلاقاً من قاعدة التوازن: العرض الكلي = الطلب الكلي. سعر الفائدة عند الكلاسيك متغير حقيقي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).



ويتكون العرض الكلي من سلع وخدمات استهلاكية وأخرى إنتاجية، تمثل الناتج القومي وتستخدم أما للاستهلاك أو الادخار. أما الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مع عدم وجود إنفاق حكومي، فيتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية،

وفي حالة التوازن يكون: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$\text{الاستثمار} + \text{الاستهلاك} = \text{الادخار} + \text{الادخار}$$

$$\text{الاستثمار} = \text{الادخار}$$

إذا تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تساوي الاستثمار مع الادخار. والذي يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار هو سعر الفائدة المرن تبعاً للعرض والطلب.

مثال رقم 1: لدينا اقتصاد كلاسيكي يتميز بالخصائص التالية:

$$Y = 100L - 0.01L^2 \quad \text{دالة الإنتاج}$$

$$L_s = 3000 + 50 \frac{W}{P} \quad \text{عرض العمل}$$

- المطلوب: 1- إيجاد دالة الطلب على العمل. 2- إيجاد الأجر الحقيقي التوازني
3- إيجاد حجم العمل التوازني. 4- إيجاد حجم الإنتاج التوازني المحقق للتشغيل الكامل.
الحل: لإيجاد دالة الطلب على العمل، نعلم مقولة أن المنشأة تتوقف عن طلب الأيدي العاملة عندما تكون الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مساوية للأجر الحقيقي.

$$\text{أي الأجر الحقيقي} = \text{الإنتاجية الحدية للعمل}$$

(الناتج الحدي للعامل هو التغير في الناتج الكلي نتيجة تغير عدد العمال بعامل واحد)،

بما أن الإنتاجية الحدية للعمل هي المشتق الأول لدالة الإنتاج يكون لدينا:

$$\frac{\partial Y}{\partial L} = \frac{W}{P} \Rightarrow 100 - 0.02L = \frac{W}{P} \Rightarrow 100 - 0.02L = \frac{W}{P}$$

$$\Rightarrow L_d = \frac{100}{0.02} - \frac{1}{0.02} \frac{W}{P}$$

$$L_d = 5000 - 50 \frac{W}{P} \quad \text{دالة الطلب على العمل}$$

يتحقق الأجر الحقيقي التوازني عندما يكون عرض العمل مساو للطلب على العمل:

$$L_d = L_s \quad 3000 + 50 \frac{W}{P} = 5000 - 50 \frac{W}{P}$$

$$2000 = 100 \frac{W}{P} \Rightarrow \frac{W}{P} = \frac{2000}{100} = 20 \quad \text{الأجر الحقيقي التوازني} = 20$$

لإيجاد حجم العمل التوازني نعوض قيمة الأجر الحقيقي في دالة الطلب على العمل

أو

$$I_v = 3000 + 50 \frac{W}{P} \quad \text{دالة الطلب على العمل}$$

$$I_v = 3000 + 50 \times 20 = 4000 \quad \text{حجم العمل التوازني}$$

لإيجاد حجم الإنتاج التوازني الموافق نعوض حجم العمل التوازني في دالة الإنتاج

$$Y = 100 I_v - 0.01 I_v^2$$

$$Y = 100(4000) - 0.01(4000)^2 = 400000 - 160000 = 240000$$

$$\text{حجم الإنتاج التوازني} = 240000 \text{ وحدة}$$

3.1.5. توازن السوق النقدية

يتحقق التوازن في أي سوق عندما يساوي العرض للطلب، والسوق النقدية ليست استثناء من هذه القاعدة. يتحقق التوازن في السوق النقدية عندما يتساوى عرض النقود مع اطلب على النقود، أي عندما تكون الكتلة النقدية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة. والهدف الأساسي لدراسة التوازن في السوق النقدية عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار التي تباع بها المنتجات في السوق السلعية. يعتبر عرض النقود لدى الكلاسيك متغيراً مستقلاً تحده السلطات النقدية أي المصرف المركزي. ويلاحظ منحنى عرض النقود عمودي دلالة على أن عرض النقود متغير مستقل، أي مهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير منحنى عرض النقود. لدراسة منحنى الطلب على النقود عند الكلاسيك لابد من التعرف على معادلة فيشر أو المعادلة الكمية للنقود، والتي صيغت على النحو التالي:

$$MV = PY$$

حيث: M الكتلة النقدية مضروبة بـ V سرعة تداول النقد = المستوى العام للأسعار P

مضروباً بحجم الناتج من السلع والخدمات. تفترض هذه المعادلة أن سرعة تداول النقد في المدى القصير ثابتة، لأنها تتعلق بعادات وتقاليد الأفراد والمجتمع وتحتاج هذه الأخيرة لفترة طويلة نسبياً للتغير. كما تفترض ثبات حجم الإنتاج في المدى القصير خاصة إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل التام، لو أردنا زيادة المحصول الزراعي من القمح مثلاً علينا الانتظار لمدة عام لننتج المحصول الجديد، أي أن حجم الإنتاج في المدى القصير ثابت. يصل الاقتصاديون الكلاسيك من خلال معادلة فيشر إلى نتيجة مفادها ثمة علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، أي أن التضخم الاقتصادي ظاهرة نقدية. لأن كل من سرعة دوران النقد والناتج ثابت في المدى القصير نجد أن: $MV=PY$ أي أن الأسعار دالة تابعة لكمية النقود وفق العلاقة التالية:

$$P = f(M)$$

انطلاقاً من قاعدة حيادية النقود عند الكلاسيك أي أن وظيفة النقود تنحصر في كونها وسيطاً للتبادل، اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل والإنتاج والأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات. غير أن تغير الأسعار المرتبط بتغير كمية النقد يمكن أن يؤثر على التوازن الاقتصادي، وهو المحرك التلقائي لآلية التوازن الاقتصادي، كما سنلاحظ فيما بعد.

1.3.1.5. كيف توازن الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك؟

يؤمن الاقتصاديون الكلاسيك أمثال ريكاردو وجون ستيوارت ميل مارشال كما غيرهم بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغير سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل، ولضمان هذه النتيجة، لابد من الحيولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأنها ستعيق عمل القطاع الخاص وتحرمه من رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج، لهذا يتحدد دور السياسة المالية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة الحارسة، دون أن يكون لها أي هدف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

فتغير الإنفاق الحكومي أو تغير الضرائب ليس لهما تأثير على الطلب الكلي والنتاج القومي والمستوى العام للأسعار بفعل أثر الإزاحة، فزيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق السندات الحكومية، ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مستوى الاستثمار (والاستهلاك بسبب زيادة الادخار) ويبقى الطلب الكلي عند مستواه نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي أو الضرائب. يتحقق توازن النظام الاقتصادي وفق فرضيات الفكر التقليدي سالفة الذكر، من أبرزها مرونة الأسعار والحرية الاقتصادية، والتي تعتبر الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي على مستوى الاقتصاد الكلي.

- التوازن الداخلي

ويقصد بالتوازن الداخلي ذلك المستوى من الدخل القومي الذي تختفي عنده البطالة والتضخم. إن المساواة بين الادخار والاستثمار يشكل شرطاً أساسياً لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي. فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزناً للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر⁵⁶.

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد تصور وجود نقص في الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار، لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تتفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

56 - رفعت المحجوب، انطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو. دار النهضة العربية، القاهرة،

1971، ص 10.

- التوازن الخارجي

المقصود بالتوازن الخارجي؛ توازن ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية، حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير لدى آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة النسبية والتي تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية⁵⁷، وحسب الكلاسيك إن العودة إلى التوازن تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي وفق التصور التقليدي بتأثير الأسعار الداخلية في ظل نظام قاعدة الذهب.

يسوى العجز في ميزان المدفوعات بتحويلات الذهب، التي تؤثر على مستوى الأسعار وتكاليف الإنتاج في البلد المعني. خروج الذهب من الدولة يعني وفق النظرية الكمية للنقود انخفاض الكتلة النقدية، وهذا يعني انخفاض في الأسعار والذي يقود بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج. هذا الأمر الأخير يجعل السلع الوطنية تبدو أرخص نسبياً للعالم الخارجي فتتشط الصادرات فيما تبدو السلع الأجنبية أغلى فتتكمش الواردات، الأمر الذي يقود إلى توازن ميزان المدفوعات.

خلص الكلاسيك في تحليلهم إلى أن السياسة المالية تستعمل للوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وأن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بفرض

57 - محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982، ص 98-100.

حيادية النقود، ويقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي⁵⁸.

ويلاحظ وجود ترابط وثيق بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، حيث أن الاختلال في أحدهما سيؤدي حتماً إلى اختلال الآخر. لقد عارض الكلاسيك فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل بالقرض يحمل الدولة عبئاً مالياً يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. وضح كيف يؤثر تغير سعر عنصر العمل (أي الأجر) في المدى الطويل على الطلب على عنصر العمل، وبين فيما إذا كان الطلب على عنصر العمل في المدى الطويل أكثر حدة منه في المدى القصير؟

الإجابة: في المدى الطويل تتباين المشروعات في تحديد كلفة كل عنصر من عناصر الإنتاج، فتغير سعر عنصر العمل سوف يؤثر أيضاً على سعر عنصر رأس المال، ذلك لأن انخفاض الأجر سيقود إلى استبدال جزئي لعنصر رأس المال بعنصر العمل، لأنه في هذه الحالة يبدو نسبياً أرخص من عنصر رأس المال. وسيقود انخفاض الأجر إلى ارتفاع الطلب على عنصر العمل، الذي هو أحد عناصر تكلفة الإنتاج. وهذا بدوره يخفّض التكاليف الحدية لدى المنتج، نتيجة ذلك يزداد الإنتاج ويتوسع حتى تصبح قيمة الناتج الحدي مساوية لانخفاض في التكلفة الحدية الناتجة عن انخفاض الأجور. في العادة وفي حالة مماثلة من انخفاض الأجور في المدى القصير تُنتج كمية أكبر من السلع والخدمات، إذ لا يمكن استبدال عنصر رأس المال بعنصر العمل الذي انخفضت تكلفته، لأن عنصر رأس المال يبقى ثابت في المدى القصير، يفسر ذلك بيانياً على أن منحني الطلب أقل انحداراً منه في المدى الطويل.

58- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 1990 ص 528-530.

مثال رقم 2: تبيع منشأة إنتاجها بسعر 20 ليرة للوحدة، وتدفع أجور للعمال 120 ليرة في الساعة. ودالة الإنتاج في هذه المنشأة في المدى القصير معرفة بالمعطيات التالية:

العمالين	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإنتاج بالوحدات	8	18	27	35	41	46	51	55	66	68
الناتج الحدي (وحدة)	10	9	8	6	5	4	4	3	2	

- ارسم دالة الإنتاج في المدى القصير، - ما هو الأجر الحقيقي الذي يدفعه المنتج وما هو مستوى التشغيل الذي يحقق أكبر ربحية؟ ثم لنفرض أن المنتج خفض سعر المنتج إلى 15 ليرة للوحدة ما هو مستوى التشغيل الجديد؟
الحل أولاً: الشكل البياني التالي يمثل دالة الإنتاج عند تشغيل عاملين، الناتج الحدي = 10 وحدات والناتج الكلي 18 وحدة، وعند مستوى 9 عمال يكون الناتج الكلي 66 وحدة.



شكل بياني رقم - 30- يمثل دالة الإنتاج وفق معطيات الجدول أعلاه

ثانياً: يكون الأجر الحقيقي مساوياً للأجر النقدي مقسوماً على سعر المنتج.
 $W/P = 120/20 = 6$ أي ستة وحدات نقدية أجر لكل ساعة عمل في المنشأة

ثالثاً: للوصول إلى مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل ويعظم الربح، يجب أن تطلب المنشأة عاملين بحيث يكون الأجر الحقيقي للناجح الحدي. من الجدول نلاحظ عند مستوى 5 عمال هو الذي يحقق التشغيل الكامل.

رابعاً: عند تخفيض السعر إلى 15 فإن الإنتاجية الحدية والأجر الحقيقي يصبح

$$W/P = 120/15 = 8$$

مستوى التشغيل الكامل عند مستوى 4 عمال، الذي يعطي 8 وحدات إنتاج حدي.

مثال رقم 4: ما هو الأجر الحقيقي إذا كان الأجر الاسمي $W = 1000$ وكان المستوى العام للأسعار $P = 5$ ؟ الحل: الأجر الحقيقي $W/P = 1000/5 = 200$

مثال رقم 3: يتميز سوق العمل لاقتصاد ما بالخصائص التالية:

$$L_D = 4000 - \frac{W}{P} \quad \text{والطلب على العمل:} \quad L_S = 2999 \frac{W}{P} - 2000$$

- حدد الأجر الحقيقي التوازني، وإذا كان السعر $P = 2$ ، ما هو الأجر النقدي؟
- ما عدد العمال العاملين والعمال المتعطلين عن العمل إذا كان أن الحد الأدنى للأجور $W = 6$ ؟

الحل: يتحقق الأجر الحقيقي التوازني عندما يكون عرض العمل = للطلب على العمل أي:

$$4000 - (w/p) = 2999 (w/p) - 2000$$

$$6000 = 3000 (w/p) \Rightarrow (w/p) = 2$$

إذا كان السعر النقدي $P = 2$ فالأجر النقدي $w = 4$

إذا كان الحد الأدنى للأجر $W = 6$ يكون عدد العاملين على رأس عملهم مساوياً للطلب

$$L_d = 4000 - (6/2) = 3997 \quad \text{عامل نجد:}$$

$$L_s = 2999(6/2) - 2000 = 6997 \quad \text{يمثل عدد العمال الراغبين بالعمل عرض العمل:}$$

أما عدد العمال غير العاملين (في حالة بطالة):

$$3000 - 6997 = -3997 \quad \text{عامل}$$

2.5. التحليل الاقتصادي الكلي في المدرسة النيوكلاسيكية

أغلب الموضوعات التي اهتم بها رواد الفكر النيوكلاسيكي، تمت تغطيتها في مقر التحليل الاقتصادي الجزئي. لذا سنوردها بشيء من الإيجاز ونتتبع الأفكار المرتبطة بالتحليل الاقتصادي الكلي، وسنغفل الجانب التطبيقي والعملي المرتبط بالمسائل والتمارين، كونها من صلب مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي. لقد جاء تطور النظرية الكلاسيكية متسقاً مع التطور في الاتجاه الرئيسي للتحليل النيوكلاسيكي، حيث اهتمت النظرية الكلاسيكية الحديثة بقضايا وظواهر اقتصادية كبيرة، فهيمنت فكرة التحليل الحدي، الذي يفسر تطور الظواهر الاقتصادية، عن طريق عملية تجريدية وباستعمال الرياضيات وتقوم على تجزئة حركة الظواهر الاقتصادية إلى تغيرات متتالية. يقوم البحث الحدي على معرفة معطيات الوحدات الأخيرة⁵⁹. استند التحليل الحدي إلى فكرة تعظيم المنفعة والربح على مستوى الوحدات الاقتصادية. وبهذا تحول اهتمام النظرية النيوكلاسيكية من معالجة قضايا ومسائل الاقتصاد الكلي، إلى قضايا ومسائل الاقتصاد الجزئي.

لكنها وبنفس الوقت أغفلت قضايا أخرى كانت خارج إطار قدرتها التحليلية. نشأ الاتجاه النيوكلاسيكي على يد رواد قادوا الفكر النيوكلاسيكي بنهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين؛ مثل ستانلي جيفونز ويمثل المنفعة الحدية في كامبردج بإنجلترا وكارل منجر ويمثل الصيغة النفسية (السيكولوجية) للحدية في فينا بإسهاماتهم العلمية في إطار نظرية المنفعة متكنين في ذلك على أدوات التحليل الاقتصادي، خاصة التحليل الرياضي في حل مشكلات تعظيم المنفعة وتعظيم الربح. وتمكن ليون فالراس، الذي يمثل الحدية الرياضية في لوزان، من تطوير نموذج للتوازن العام ودمجه مع فكرة التعظيم ثم طوره كورنو وتونن ليشمل تعظيم الإيرادات وتخفيض نفقات الإنتاج.

59) الأجر الحدي هو أجر آخر عامل تم توظيفه والسعر الحدي هو سعر آخر وحدة منتجة من سلعة معينة. ورأس المال الحدي هو آخر وحدة نقدية من رأسمال تم استثمارها.

1.2.5. منهجية التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي:

يكشف الاقتصاد النيوكلاسيكي ملامح المنهجية السائدة لدى أعلامه على الرغم من الاختلافات النوعية القليلة لديهم. حيث تسيطر الإيديولوجيا عليهم، المتمثلة في تحويل علم الاقتصاد إلى مبرر لوجود واستمرار النظام الرأسمالي، من خلال تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية فهذه الأخيرة لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود) وليس لها أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ،⁽⁶⁾ هذا الطابع الأيديولوجي انعكس على المنهجية العلمية التي ساروا عليها، وأدى في النهاية إلى سيطرة النزعات الفردية. سعى الاقتصاديون النيوكلاسيك لجعل علم الاقتصاد علماً دقيقاً منضبطاً، مستلهمين من نماذج العلوم الطبيعية، المتصفة بالدقة الوثوقية العالية، معتمدين على الرياضيات والفيزياء.

لكن محاولة تطبيق العلم الطبيعي على علم اجتماعي إنساني كالاقتصاد تؤدي إلى نزعة وضعية تختزل الحياة البشرية في قوانين تشبه القوانين الفيزيائية، كحركة الأجسام واتجاهات وسرعات هذه الحركة بناءً على قوانين الجاذبية والكتلة والطاقة وغيرها من القوانين الطبيعية. واعتماد الاقتصاد النيوكلاسيكي على هذا النموذج جعله يعامل الظواهر الاقتصادية كما لو كانت أجساماً وطاقة ومادة، تشكل نسقاً مغلقاً، ينزع دائماً نحو التكامل، مثل نسق الجاذبية المغلق للمجموعة الشمسية.

ترى المنهجية العلمية لدى النيوكلاسيك أن عملية الإنتاج تشبه حركة الفيترونات في الذرة، فحركة دوران السلع تسير في قنوات تشبه سريان الطاقة، والتي تنزع دائماً نحو التوزيع العادل حسب قوانين الطاقة. تركز هدف النيوكلاسيك على إضفاء العقلانية على نظام غير عقلاني، وإضفاء الطابع العلمي في تبرير أيديولوجيا الرأسمالية. ويختزل مفهوم الثروة في مفهوم الثروة النقدية، وينظرون إلى المنفعة *Utility* على أنها الربح المالي لا

60 سعودي عبد الصمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، ص. 33.

الوفرة والرخاء الإنتاجي. لذلك يتعاملون مع الإنتاج والتوزيع والتبادل ودوران رأس المال بلغة الأرقام، في شكل معادلات رياضية وجداول ورسوم بيانية.

فالنظرية الاقتصادية الرياضية ليست إلا معادلات لا تقول لنا الكثير عن العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية. فهم يبتعدون عن الواقع عندما يعملون على تثبيت المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي لا تعرف توازناً ثابتاً أبداً، بل تشهد تغيرات مستمرة؛ وإذا ما شهد الواقع شيئاً من التوازن فلن يكون إلا توازناً مرحلياً ومؤقتاً بين المتغيرات. وتظهر العناصر الاجتماعية المشتركة في العملية الإنتاجية باعتبارها رموزاً متساوية القيمة، إذ يتم التعبير عن رأس المال والعمل المأجور بـرموز، تنتمي لفئة واحدة من المتغيرات، وبذلك ينظر من يتعامل مع الواقع إلى هذه الرموز على أنها متساوية الدلالة، في حين أنها تعبر عن أوضاع طبقية مختلفة تماماً بينها تراتب سلطوي وخضوع طرف لآخر. وهذا يخدم أيديولوجيا الاقتصاد النيوكلاسيكي، الموافقة لاعتقادهم القائل بالتساوي بين رأس المال والعمل المأجور باعتبارهما طرفين متساويين في علاقة تعاقدية.

2.2.5. تيار النظرية الذاتية في القيمة "المدرسة النمساوية"

تصنف المدرسة النمساوية على أنها جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها مثلت البدايات الأولى لهذا الاتجاه. كما أن أتباع هذا الاتجاه في إنجلترا وأمريكا من الأنجلوسكسون ظلوا يأخذون أعمال المدرسة النمساوية باعتبارها مصدراً يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم. يأخذ أنصار المدرسة النمساوية بمقولة السوق الحرة هي معيار للتحليل الاقتصادي، سواء تطابق أو اختلف مع الواقع، بينما اعتبر تيار الأنجلوسكسون، السوق الحرة مسلمة أساسية في التحليل لا جدل فيها.

السياق التاريخي والسياسي، الذي ظهرت فيه المدرسة النمساوية، طبعها بسمه لبرالية متشددة. مثل نظرتها للسوق الحر ورفض سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد. وخبرتها التاريخية مستمدة من الأحداث في إمبراطورية النمسا وألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، طبق آنذاك نموذج دولة الرفاهية المنظمة للاقتصاد. وكانت السلطات الثقافية والتعليمية في النمسا وألمانيا تمنع تعليم أي مذهب اقتصادي أو سياسي يتعارض

مع هذه السياسة، لذلك تم تجاهل الاقتصاد السياسي الإنجليزي الداعي إلى حرية التجارة والسوق الحر وعدم تدخل الدولة، وهذا ما دفع المدرسة النمساوية نحو مزيد من التمسك بالمبادئ الليبرالية في مجال الاقتصاد. يلتقي أنصار المدرسة النمساوية مع ممثلي تيارات الاتجاه النيوكلاسيكي الأخرى في إستراتيجية بحث وتحليل، تقوم على المبادئ الآتية:

- 1- يهدف السلوك الفردي لتحقيق أقصى منفعة، يركز عليها التحليل الاقتصادي.
 - 2- يميل الأفراد لتفضيل الاستهلاك بصفة دائمة؛ وعلم الاقتصاد يسعى لتفسير هذا السلوك الإنساني ووضع قوانين ناظمة له.
 - 3- سعي أنصار المدرسة النمساوية نحو إثبات توازن السوق نظرياً وتحليلياً.
- ومع ذلك تتميز المدرسة النمساوية عن باقي التيارات النيوكلاسيكية، في أنها ترى عالم الواقع لا يتطابق كلياً مع النظرة المثالية النيوكلاسيكية لآلية السوق، نتيجة التباين بين الصورة المثالية لسوق المنافسة التامة وبين الانحرافات الواقع عن تلك الصورة، لهذا قدمت أبحاثاً مستخدمة التحليل الاقتصادي للوصول إلى نموذج يُعتمد كوسيلة للقياس.

إن أهم ما يميز المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي عن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ونظرية العمل في القيمة Labor Theory of Value نظريتها الذاتية في القيمة Subjective Theory of Value والتي تتمثل في القول بأن القيمة يمكن أن تحدد من خلال إدراك الفرد وتقييمه لما يعود عليه من منفعة، وبذلك ربطت بين القيمة والمنفعة الفردية، فظهر المنظور الذاتي للقيمة والذي استمر ملمحاً أساسياً لدى الاتجاه النيوكلاسيكي كله.

تأخذ المدرسة النمساوية المستهلك الفرد باعتباره الوحدة الأولى في تحديد القيمة، وهذا ما يمكنها من إقامة نظرية السوق باعتباره مركز العملية الاقتصادية. يقول يوجين فون بوم بافرك إذا أردنا فهم الاقتصاد الكلي ووضع نظرية اقتصادية عامة فيجب أن نبدأ بما هو بسيط وأولي، ألا وهو المستهلك، ذلك لأن القيمة محددة عن طريقه. أي اعتماداً على الفردية والذاتية. على أساس النظرية الذاتية في القيمة (المدرسة النمساوية) أقام

النيوكلاسيك نظرية أخرى عرفت باسم 'نظرية سلوك المستهلك'. ترى على أن الهدف النهائي لنظام الإنتاج هو بيع السلعة للمستهلك، الذي يعتبر النقطة الأخيرة والمحطة النهائية للعملية الاقتصادية. يتحدد السعر بناء على درجة احتياج المستهلك للسلعة، وبالتالي تتحدد تكاليف الإنتاج طبقاً للسعر الذي يقبل أن يدفعه المستهلك. فالمستهلك بقراره الشرائي هو الذي يحدد كل عملية الإنتاج، وبذلك تكون له السيادة. وهذا طرح لقانون ساي بصيغة جديدة. يرى منتقدو هذا التيار؛ أن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليس له تلك السيادة المزعومة، لأنه مجبر على تطويع احتياجاته مع ما يطرح في السوق من منتجات، التي تتعرض لتوحيد المقاييس وعلى المستهلك أن يتكيف معها، وسلوكه تابع دائماً لهذه العملية ولكل تجديد أو تغيير في السلع، وليس سلوكه مستقلاً أبداً تجاه الإبداعات في فنون الإنتاج على السلع. على هذا فالسيادة الحقيقية للمؤسسة الاحتكارية وما تنتجه من سلع.

يأخذ منتقدو نظرية سلوك المستهلك تعميم النيوكلاسيك على حقيقة أن الفرد منتج ومستهلك في نفس الوقت، فهم يعزلون جانب الإنتاج عن الفرد ولا يركزون إلا على كونه مستهلكاً. وعلى أساس نظرية سيادة المستهلك يقيم النيوكلاسيك نظرية أخرى في سلوك المنتج، ترجع هذه النظرية ابتداء إلى بوم بافرك، إذ يذهب إلى أن نفس القواعد التي تحكم المنتج هي التي تحكم المستهلك، والسبب أن المنتج ينتج السلع التي يستهلكها المستهلك ويقيمها ويحدد أسعارها بسلوكه الشرائي. إن أفعال المنتج لدى المدرسة النمساوية يحددها سلوك المستهلك، بحيث يصبح الإنتاج كله مشروطاً بالاستهلاك، وهذا ما يتيح للمدرسة أن تعالج تكاليف الإنتاج في ضوء منفعة السلعة.

3.2.5. تيار المنفعة الحدية

أقام النيوكلاسيك على أساس نظريتهم الذاتية في القيمة، نظرية أخرى عرفت بنظرية المنفعة الحدية Marginal Utility Theory وتذهب إلى أن أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة، إذ يكون الاحتياج لها شديداً وبالتالي يكون سعرها أعلى. ويقل احتياج الفرد مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل وحدة زائدة حتى

نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع وبالتالي أقل سعر ممكن تصوره. يرى النيوكلاسيك وفقاً لهذه النظرية إن الإنتاج ينظم حسب أقل سعر. يخلط النيوكلاسيك الحديون مجال الإنتاج مع مجال التوزيع. فنظرية المنفعة الحدية يمكن أن تكون صحيحة لتاجر التجزئة، إنها تصلح لتفسير سلوك البقال، لكنها لا تصلح لتفسير سلوك المنتج، فهي لا تصلح أساساً لصياغة نظرية اقتصادية. فتناقض المنفعة الحدية للسلعة لا ينطبق إلا على المستهلك وفي حالات خاصة، ولا ينطبق على المنتج. وهنا يظهر تناقض الاقتصاد النيوكلاسيكي مرة أخرى، لأن المنتج في العالم الحقيقي لا ينتج سلعته ويبيعها حسب منفعتها الحدية، أي حسب أقل سعر لها في السوق. إن المنفعة الحدية هي الكارثة التي يتجنبها المنتج باستمرار لأنها تعني أقل سعر لسلعته وبالتالي تقلص واختفاء هامش ربحه. يقول الأمريكي "تورشتاين فبلن" في معرض نقده لهذه النظرية، إذا كانت كل وحدة جديدة من نفس السلعة تقل في منفعتها عن الوحدة السابقة لدى المستهلك، فإن المنتج تزيد لديه قيمة كل عنصر جديد مضاف لعملية الإنتاج. لكن النيوكلاسيك يردون على ذلك باعتماد نظرية الإنتاج الحدي، ويعتقدون أن كل عامل مضاف إلى العمال السابقين يكون إسهامه أقل في الإنتاج وبالتالي يكون أجره أقل، وهم بذلك يبررون خفض الأجور.

ظل الاقتصاديون الحديون مخلصين لمبادئ الحرية الاقتصادية، إذ بدونها يغيب الاختيار الحر للأفراد وتحقيق أقصى منفعة وربح. لقد شهدت خمسينات وستينات القرن الماضي محاولات للتوفيق بين النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية الكينزية، من خلال إدماج قواعد السلوك الرشيد للمستهلك والمنتج في التحليل الاقتصادي الكلي، فألبست النظرية الاقتصادية حلة النظرية الجزئية أساسها التحليل الجزئي للظواهر الاقتصادية.

4.2.5. تيار المدرسة النقدية "المدرسة الإنجليزية"

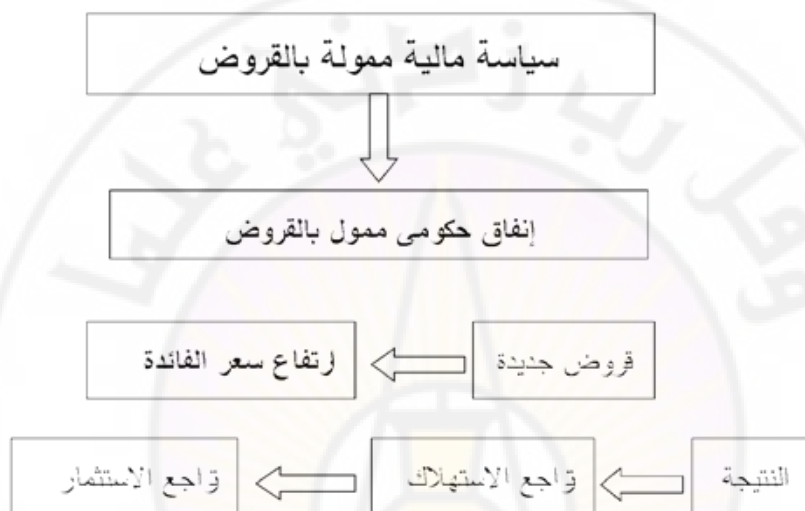
ظهر هذا التيار كأحد عناصر المدرسة النيوكلاسيكية على غرار المدرسة الحدية، التي استندت في أفكارها إلى معادلة فيشر في التبادل $MV = PT$ ' الكتلة النقدية مضروبة بسرعة تداول النقد تساوي متوسط الأسعار مضروباً بحجم المبادلات، وباعتبار الاقتصاد دوماً في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي، وضح

ستانلي جيفونز أفكار هذا التيار، وانتقد الماركسيين في قولهم أن سر ومصدر القيمة هو العمل. علل موقفه بمثال الصياد الذي يحتاج وقتاً معيناً لصيد سمكة، لكنه يفاجئ بإخراج قطعة من الماس من البحر بذل السمكة. لقد حصل على شيء له قيمة رفيعة رغم أنه أنفق نفس الوقت الذي كان يقضيه لصيد سمكة، أي أن قيمة السلعة لا تتأثر بالعمل بل بالمنفعة.

سعى الفكر الكلاسيكي الجديد إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن ثم يتحدد معدل الفائدة، زيادة الطلب على القروض تقود لارتفاع سعر الفائدة، وهذا بدوره يقود لترجع الاستثمار ويزيد من حجم الادخار. فيتراجع الاستهلاك ويزداد الإنفاق الحكومي مع ثبات العرض. ما يعاب على المدرسة النقدية قولها أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود حسب حاجة القطاع الخاص، فهو الأجدر على طلب النقود وفق حاجته. ثم اهتمت بنظرية الأرصدة النقدية (مدرسة كامبردج) بزعامة ألفريد مارشال، والتي تمثل امتداداً للتحليل الكلاسيكي، بتفسيرها للأثر النقود على الدورة الاقتصادية، كما

سبق وبيننا في معرض حديثنا عن نظريات الدورة الاقتصادية. إذ ترى أن التقلبات في المستوى العام للأسعار سببها تغير العناصر النقدية (طلب وعرض النقود). هنا نجد تشابه بين معادلة فيشر ومعادلة مارشال المعروفة باسم "معادلة الأرصدة النقدية" فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي في جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجياً من قبل المصرف المركزي مع كمية النقود المطلوبة. حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة. يقرر مارشال أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية هو إنفاقها على شراء السلع والخدمات. وإن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات ستؤدي إلى تراجع الطلب الكلي وزيادة عرض السلع ثم انخفاض أسعارها، كل ذلك بسبب رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة نقدية. إذا كانت معادلة الأرصدة النقدية تتفق مع معادلة فيشر؛ بأن العلاقة بين طلب النقد وعرض النقد تحدد التوازن الاقتصادي، وهذه العلاقة تحدد بدورها المستوى العام للأسعار، فلا ريب ثمة اختلافات بين المعادلتين عند الكلاسيك

والنيوكلاسيك: تقرر معادلة فيشر وجود علاقة آلية (ميكانيكية) بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار وهي علاقة طردية وتناسبية، وأن النقود حيادية لا تؤثر على حجم الإنتاج. بينما تلحظ معادلة الأرصدة النقدية العلاقة بين كمية النقود والدخل النقدي، بحيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار.



شكل رقم - 31- يوضح أثر السياسة المالية الممولة بالقروض

يرى ألفريد مارشال أن التحليل الاقتصادي يقتصر على دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات صناعية. كما أنه جمع بين فكرتين حول القيمة، قديمة نقول؛ أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، وجديدة تعتبر مصدر قيمة يتحدد على أساس المنفعة. اعتبر مارشال أن كلاهما يؤثر على القيمة لكن هذا الأثر يختلف باختلاف الفترة الزمنية، ففي الفترة قصيرة المدى تلعب المنفعة دوراً أساسياً في تحديد القيمة. أما في الفترة طويلة المدى تلعب التكلفة دوراً محددًا للقيمة والعرض محددًا للسعر. هنا يكون مارشال أول من قدم نظرية عامة لتحديد الأسعار في السوق.

امتداداً للنظرية الكمية في النقود، ظهر تيار مدرسة شيكاغو على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان (١٩١٢ - ٢٠٠٦) حيث قدم أفكاره مستعيناً بنماذج التوازن الاقتصادي

لمارشال وفالراس (المدرسة الكلاسيكية الجديدة في سعيها لتفسير القيمة حسب نظرية العرض والطلب لمارشال وحسب المدرسة الحديثة الرياضية لفالراس). إذ يعتبر النقديون أن التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائياً من خلال التغيرات في الأسعار النسبية.

تؤكد مدرسة شيكاغو أن أسباب التغير في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل. المضمون العام لأفكار هذه المدرسة يقوم على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي. وهي آخر نتائج الفكر الاقتصادي النقدي، الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغير في كميات النقود الذي لا يتناسب مع التغير في إنتاج السلع والخدمات. ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين، الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيها، وبين رجال الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمعدات والمخزون. الطلب على النقود عند فريدمان لن يتقلب كثيراً مع حركات الدورة الاقتصادية سواء رواج أو كساد، لأن طلب النقود يرتبط بالدخل الدائم، الذي لا يتأثر كثيراً بالدورة الاقتصادية. وهذا التفكير يتوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي يدور حول فكرة استقرار دالة الطلب على النقود، فافتراض ثبات سرعة دوران النقد واستبعاد أثر سعر الفائدة على طلب النقود، وهي نفس الأفكار التي يلتقي عندها الكلاسيك وفريدمان، وتحليله سيكون متناسقاً مع الكلاسيك، فهو يعتبر أن طلب النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة.

5.2.5. نظرية التوازن عند النيوكلاسيك

ظهر نموذج التوازن العام *General Equilibrium* مع انتشار الاتجاه النيوكلاسيكي لدى فالراس ثم فيزر وفون ميسز في بداية القرن العشرين. سمي فيما بعد بنظرية التوازن *Equilibrium Theory*. يعتبر الاقتصادي الفرنسي ليون أن المبادلة تنتج عن وجود ظاهرتين؛ الندرة من جهة والمنفعة من جهة أخرى. يعتبر أن مقياس حدة الرغبات عند المستهلكين هو رغبة الإنسان في الوحدة الحدية التي تستجيب لإشباع حاجته. يرى أن

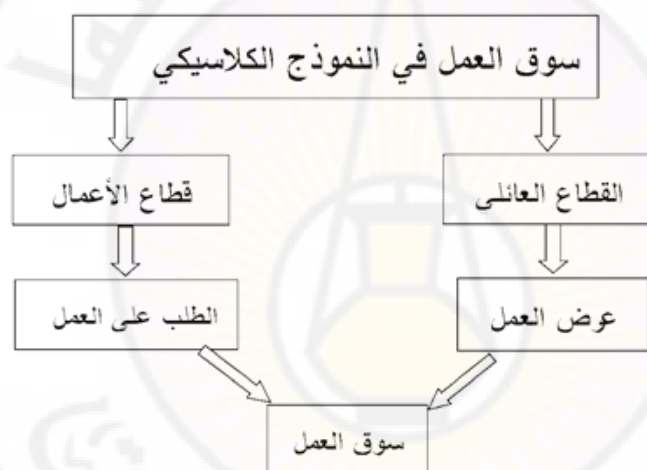
التصرفات الاقتصادية لها صيغة ميكانيكية وغفوية: فالأسعار هي مجرد تعبير عن قوة شرائية، لذلك يتصور توازناً عاماً بين كل المتغيرات الاقتصادية. فالمحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشتررون خدمات الإنتاج أي عوامل الإنتاج ويبيعون الإنتاج (الفلاحون، الرأسماليون، العمال). يتحقق التوازن العام وفق هذه النظرية بين المتغيرات الاقتصادية إذا توفرت شروط ثلاثة:

- وحدة السعر في نفس السوق وذات الوقت بالنسبة لكل السلع من النوع الواحد.
- يتحدد السعر بمعادلة الطلب على السلع وعرض هذه السلع أو عوامل الإنتاج.
- سعر البيع يعادل سعر التكلفة (قيمة عوامل الإنتاج) تكون الأرباح مساوية للصفر.

يعتقد منظرو نموذج التوازن العام أن نظام أسعار الموارد والسلع يتصف بالآتي:

- 1- يتيح لكل أطراف عملية التبادل مبادلة كل ما تملكه دون أن يبقى فيض إنتاج.
 - 2- يتيح لكل أطراف التبادل أن تحسن من رفاهيتها معاً ودفعه واحدة. أي دون أن يكون مكسب الواحد منهم على حساب خسارة الآخر كما يحدث في العالم الحقيقي.
- نظرية التوازن من أشهر نظريات الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي، وتهدف في صياغاتها المختلفة لإثبات أن السوق الحر سوف تصل إلى استقرار الأسعار والتوازن بين العرض والطلب وبين الموارد المتاحة والقدرة على تعبئتها وتشغيلها، وبين الأرباح الصناعية المختلفة، وبين قدرة المجتمع على العمل وقدرة رأس المال على تحقيق الربح. ويستند نموذج التوازن العام على عدة افتراضات منها: أن المستوى التطور التكنولوجي متاح للجميع، ولا يمكن لطرف احتكارها ومنعها عن الآخرين بحجة حق الملكية الفكرية. وافتراض ثبات الطلب يعتمد على ثبات خيارات المستهلك؛ وافتراض بأن الموارد متاحة للجميع في ظل منافسة عادلة. في ظل هذه الظروف يتحقق التوازن العام عن طريق سياسة نقدية في التسعير، تهدف لترك السوق حراً من أي تدخل حتى يثبت أسعاره بنفسه، عندها يكون توازن الأسعار علامة على توازن المجتمع والنظام الاقتصادي كله. السياسة النقدية هي السبيل نحو إحداث توازن عام في المجتمع.

ما يسيطر على النيوكلاسيك عند بحث موضوع التوازن هو رغبتهم في التركيز على السوق والتبادل فيه، هدفهم هو التوازن السوق، عمليات البيع والشراء، وما يخشونه هو الكساد أو فرط الإنتاج؛ (وجود بضاعة لا يتمكن الناس من شرائها)، أي أن يكون معدل الإنتاجية أعلى قدرة السوق الاستيعابية. اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتراكم رأس المال كونه ضرورة للنمو، فيما اهتمت المدرسة الكلاسيكية الجديدة أكثر بمفهوم التوازن في إطار ساكن. يكون التوازن جزئي عند مارشال Marshall، عرض السلعة = الطلب عليها، أو يكون عام وشامل نتيجة ترابط الأسواق. أي تساوي العرض والطلب في جميع الأسواق، عندها تتحقق المنفعة القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين.



شكل رقم - 32- يبين آلية توازن سوق العمل في النموذج الكلاسيكي الجديد

في التوازن مع العالم الخارجي، أضاف الكلاسيكيون الجدد للتحليل بعد انهيار نظام قاعدة الذهب افتراضات مكملية للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً⁶¹. اعتمد تحليلهم نظام الاحتياطي الجزئي للمصارف وأثر سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل معتمدين على التشابه بين أثر حركات الذهب وأثر التغير في أرصدة القطع الأجنبي على

61 - فواد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، 1984، ص 11.

ميزان المدفوعات. حسب التحليل الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلا في مرحلة التشغيل الكامل. فهناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي لدى النيوكلاسيك، حيث أن اختلال التوازن في إحدهما سيؤدي حتما إلى اختلاله في الآخر. فعجز ميزان المدفوعات يعني انخفاض احتياطي المصارف التجارية، يقابله انخفاض احتياطي المصرف المركزي من الذهب والقطع الأجنبي، الأمر الذي يضطر المصرف المركزي للتشدد وتقييد منح اعتمادات جديدة عن طريق رفع سعر الخصم لدى المصرف المركزي، وهذا يقود إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي دخول رؤوس



شكل رقم 33- يبين أثر السياسة المالية الممولة بالضرائب على التوازن الاقتصادي

أموال قصيرة الأجل من الخارج تسهم في تغطية عجز ميزان المدفوعات. ولذلك يصر رواد المدرسة النيوكلاسيكية على ضرورة تحقيق توازن الميزانية بشكل سنوي، بالاعتماد على أدوات السياسة المالية لتحقيق توازن الميزانية. إذا ما حدث عجز في الموازنة لابد من تطبيق سياسة مالية ممولة بزيادة الضرائب تقود لانخفاض الدخل التصرفي وبالتالي تراجع الاستهلاك والادخار وهذا يقود إلى تراجع الاستثمار بالتالي تراجع النمو في الدخل القومي.



الفصل السادس: التحليل الاقتصادي الكلي في الفكر الاقتصادي المعاصر

1.6. النظرية الكينزية والتوازن في السوق السلعية⁶²

حققت الطبيعة الإسعافية لنظرية كينز رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية في المجتمعات الغربية، أمام عجز النظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة قبل كينز عن تفسير الكساد الكبير وعن تزويد الدولة بأفكار تمكن من رسم سياسة اقتصادية تخرج الاقتصاد الرأسمالي من هذا الكساد. وقد امتد بريق نظرية كينز في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لينتقل إلى الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، فبدأ تفسير أداء الاقتصاديات المختلفة بنفس الأدوات الفكرية الكينزية. كما تم تزويد الدولة في هذه الاقتصاديات بأنظمة محاسبة قومية تقوم على النظرية الكينزية دون إدراك لاختلاف الوضع الهيكلي في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي عنه في الأجزاء المتقدمة، رغم انتماء الاثنين إلى الاقتصاد الدولي. تركز نظرية كينز على دور كلا القطاعين العام والخاص، حيث يختلف كينز مع الكلاسيك في الحرية الاقتصادية (عدم تدخل الدولة) أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. يعتقد كينز أنه من خلال الطلب الكلي الفعال تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، وأن الاقتصاد لا يميل إلى اتجاه التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيك.

تتسم النظرية الكينزية بالشكوك حيال فعالية قوى السوق. هيمنت النظرية الكينزية خلال السنوات 1935 - 1971 وطبقت سياسة مالية ونقدية، تقوم على التوسع في الإنفاق العام للتأثير على الدورة الاقتصادية وإبطال تذبذباتها. ناهضت النظرية الكينزية أفكار الكلاسيك فראت أن التشغيل قد يكون أقل في حالة توازن الاقتصاد وعلى الحكومة تشجيع الإنفاق بالتمويل بالعجز، لتوفير فرص عمل للجميع. تنطلق أفكار كينز من انتقاداته لفرضيات الكلاسيك. أهم الأسس والمفاهيم الاقتصادية التي قامت عليها نظريته:

62- Robert M. Kunst, Introduction to Macroeconomics Lecture Notes S. 27-30

1- انتقد كينز قانون ساي للأسواق أو قانون المنافذ، بقوله لا يمكن للعرض أن يخلق الطلب المقابل له. بدليل أزمة 1929 التي عجزت عن تصريف المنتجات، وقال على المنشآت الإنتاجية أن تركز على حجم ما سوف يطلب وما سوف يشتري، والاهتمام بالدخل والإنفاق والقدرة الشرائية وما يرتبط بذلك من جوانب نفسية سيكولوجية، وليس فقط على ما يتم إنتاجه. يركز كينز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي لإحداث التوازن.

2- يمكن أن يكون الاقتصاد بوضع التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وهنا يلحظ كينز ثلاث مستويات تمثل: - التوازن الناقص، الذي يتحقق عند مستويات أقل من مستوى التشغيل الكامل. والبطالة التي تحدث في هذه الحالة هي بطالة إجبارية. ويعتبر كينز هذه الحالة بالحالة الطبيعية للاقتصاد. والحالة الثانية - التوازن المثالي حيث يتحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل. والحالة الثالثة - التوازن الزائد، التوازن في هذه الحالة يقع في مستويات تفوق مستوى التشغيل الكامل. الإنتاج في هذه الحالة لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن الجهاز الإنتاجي يعمل بطاقته القصوى، ما يؤدي حتماً لارتفاع المستوى العام للأسعار لامتناس الطلب الزائد، هذا التوازن مؤقت أيضاً.

3- رفض كينز فكرة الرشد الاقتصادي لدى الأفراد التي روج لها الكلاسيك، وأن المعرفة التامة بأوضاع السوق ليست متساوية عند جمع الأفراد وهم ليسوا على دراية كافية بأوضاع السوق، بالتالي تصرفاتهم ليست بنفس الدقة.

4- رفض كينز فكرة حيادية النقود، التي تعد أحد المنطلقات في النظرية الكلاسيكية، فهو يرى أن النقود تؤثر بالنشاط الاقتصادي وتتأثر به. فزيادة الرصيد النقدي تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار، إذا كان الاقتصاد القومي يعمل ضمن منطقة التشغيل غير الكامل فزيادة الأسعار تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج، وبالتالي سيتجه الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. وعليه ليس كل ارتفاع في الأسعار حسب كينز له تأثير

سلبي على النشاط الاقتصادي. ويرى أن حيادية النقد لدى الكلاسيك، يمثل تجاهل لوظيفة النقد كمستودع للقيمة، إذ أن النقد يطلب أحياناً ويحتفظ به بدافع المضاربة.

5- طعن كينز بفكرة ثبات الأسعار النسبية عند الكلاسيك، التي ترى أن السلع تبادل بالسلع وما النقد إلا وسيط، والعلاقة التي تربط السلع مع بعضها تتحدد وفق متغيرات حقيقة وليس وفق متغيرات نقدية. بينما يرى كينز أن الزيادة في الأسعار ستؤدي إلى زيادة في الأرباح دون زيادة الأجور بشكل يخل بفكرة التناسب بين الأجور والأرباح، وسيؤثر على الكميات المطلوبة من السلع، كما أن الأجر النقدي لن يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار. وهذا عكس فرضية الكلاسيك، ثبات التناسب بين الأجور والأرباح.

6- انتقد فكرة تطابق الادخار مع الاستثمار لدى الكلاسيك، حيث يرى أن جزء من الدخل النقدي الذي لا ينفق على الاستهلاك (الادخار)، ليس بالضرورة سيتم تحويله إلى إنفاق استهلاكي أو استثماري بل يحتفظ على شكل مكتنزات لزيادة أرصدهم النقدية.

7- انتقد كينز فكرة اليد الخفية عند الكلاسيك، والتي تدفع بالاقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وإعادة الاقتصاد إلى التوازن إذا ما حدث اختلال في التوازن واستشهد بأزمة 1929.

8- على عكس موقف الكلاسيك ونظرتهم لدور الدولة في النشاط الاقتصادي ومطالبتهم بعدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، يقول كينز لا بد للحكومة من التدخل لتنشيط الطلب الكلي الفعال والسيطرة على المستوى العام للأسعار وتصحيح الأوضاع الاقتصادية.

9- طرح كينز فكرة الطلب الفعال، التي تشكل مبدأً أساسياً في نظريته. والطلب الفعال يمثل قيمة ذلك الطلب الذي سيصبح واقعاً فعلاً أي الطلب المقترن بالقدرة الشرائية وسيتحول إلى إنفاق فعلي، ويتكون الطلب الفعال من الاستهلاك الكلي والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات الوطنية للعالم الخارجي من المنتجات.

كيف فسر كينز الدورات الاقتصادية؟

يرى كينز الدورة الاقتصادية كنتيجة لتقلبات الاستثمار، باعتبار أن قرارات رجال الأعمال بالغة الأهمية في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، قد ترفع أو تقلل من مستوى الاستثمار، تبعاً لتوقعاتهم التفاؤلية أو التشاؤمية تجاه الكفاية الحدية لرأس المال لدى مقارنتها بسعر الفائدة السوقي. والكفاية الحدية مرتبطة بقوة الطلب الكلي الفعال، التغير في القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال يؤدي إلى نشوء تقلبات الدورية الاقتصادية.



أضف إلى ذلك أن فرص الاستثمار حسب التحليل الكينزي قليلة نسبياً في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً (المجتمعات الغنية) لأنها بلغت مرحلة البلوغ الاقتصادي، وذلك لقلة

الميل الحدي للاستهلاك فيها بعكس الدول الفقيرة. أضف إلى ذلك التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال التي تميز الدورة الاقتصادية في الدول الغنية المتقدمة اقتصادياً، فتقدمها الاقتصادي يحمل بين جنباته الكساد المزمن

- لفهم النظرية الكينزية سنقوم بدراستها أولاً على مرحلتين:

- 1- دراسة التوازن الاقتصادي الكلي السوق في السلعية وفق: أربعة نماذج؛ مبسط، ونموذج مبسط مع موازنة الدولة وضريبة ثابتة، ونموذج مبسط مع موازنة الدولة وضريبة متغيرة، وأخيراً النموذج الموسع (اقتصاد مفتوح)، واشتقاق منحنى IS.
- 2- المرحلة الثانية دراسة التوازن الكلي في السوق النقدية واشتقاق منحنى LM.

1.1.6. النموذج الأول: النموذج المبسط للسوق السلعية

النموذج الاقتصادي هو تمثيل للعلاقات بين المتغيرات الكلية، سنبدأ بنموذج مبسط يستخدم معدلات رياضية تمثل هذا النموذج ومعتمداً على الفرضيات التالية:

- 1- لدينا اقتصاد مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجي استيراداً وتصديراً.
- 2- الاستثمار متغير مستقل، فنحيد تأثيره على النموذج نرمز له I .
- 3- الإنفاق الحكومي متغير مستقل لا يتأثر بالعوامل الأخرى نرمز له G .

1.1.1.6. معادلات نموذج التحليل الكينزي المبسط:

معادلة أو دالة الاستهلاك: $C = \alpha + \beta Y$

معادلة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي $D = C + I + G$

معادلة الاستثمار كمتغير مستقل $I = I_0$

معادلة الإنفاق الحكومي متغير مستقل $G = G_0$

الدخل القومي لاقتصاد مغلق من وجهة نظر الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي يتكون من:
الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي وهي معادلة تعريف نقول أن مجموع الأجزاء يساوي الكل: أي الطلب الكلي. $D = C + I + G$

الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي
يمثل العرض الكلي قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع فترة محددة، وتمثل بنفس الوقت قيم هذه السلع والخدمات دخول عناصر الإنتاج، وهذه الدخول تتفق على الاستهلاك بكاملها وإما أن يخصص جزء للاستهلاك وجزء للادخار.

$$\text{العرض الكلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \quad Y = C + S$$

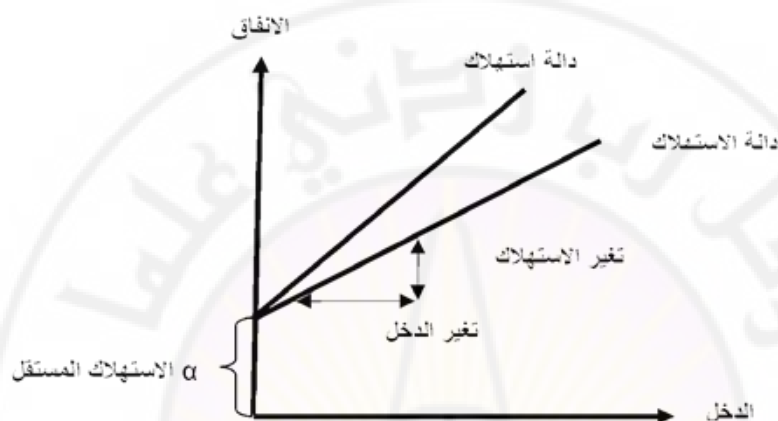
إذا مثالنا الإنفاق الكلي على محور العيّنات والناتج أو الدخل القومي على محور السينات يكون منحنى العرض الكلي منصف للربع الأول زاوية المركز لأن أي نقطة من منحناه ذات بعد واحد عن الدخل والإنفاق. ويسمى خط 45 درجة وهو يمثل ظل منحنى العرض عند كينز. لفهم تأثير هذه المتغيرات نقوم بتثبيت بعض هذه المتغيرات فنعتبره متغير مستقل أو خارجي ونتحري أثر تبدل أحد المتغيرات الأخرى.

الاستهلاك = الاستهلاك المستقل + (الميل الحدي للاستهلاك $\times$ الدخل القومي) معادلة سلوكية تعبر رياضياً عن أن الاستهلاك يتبع الدخل. $C = \alpha + (\beta Y)$ تمثل معادلة من الدرجة الأولى وهي معادلة خط مستقيم، ميله موجب.

2.1.1.6. دالة أو تابع الاستهلاك

يفهم من مصطلح الاستهلاك عدة معاني. فقد يقصد به استعمال السلع والخدمات لإنتاج سلع أخرى، وهنا يقصد به الاستهلاك الوسيط. وقد يقصد به الاندثار وتآكل الآلات والمعدات أثناء العملية الإنتاجية، أي ما يعرف الاستهلاك الإنتاجي أو الاهتلاك، وأخيراً قد يقصد به الاستعمال النهائي للسلع والخدمات بقصد تلبية حاجات الأفراد في أي مجتمع، أو ما يعرف بالاستهلاك الكلي. وهذا الاستهلاك للسلع والخدمات يترتب عليه زوال أو تحطيم هذه السلع بغية تلبية حاجات الأفراد دون أن يترتب على ذلك أي أثر مباشر على العملية الإنتاجية. ربط كينز بين الاستهلاك والدخل القومي وجعل الاستهلاك دالة في الدخل، ويشير إلى أن الاستهلاك يتجه للزيادة بزيادة مستوى الدخل، بدرجة أقل من زيادة الدخل. والعامل الأساسي المحدد لحجم الإنفاق الاستهلاكي. يطلق على العلاقة

بين الدخل القومي والاستهلاك دالة الاستهلاك. وهي توضح حجم الإنفاق من الدخل، الذي يرغب المستهلكون بإنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، عند مستوى محدد من الدخل. دالة الاستهلاك هي: $C = \alpha + (\beta Y)$ ماذا تعني هذه الدالة وما مدى انطباقها على الواقع؟ ما تعنيه رياضياً أو بيانياً:



شكل بياني رقم - 35- يظهر منحنى دالة الاستهلاك

أولاً: الاستهلاك يتبع لمستوى الدخل، بمعنى التغير في الدخل يؤثر على الاستهلاك.
 ثانياً: في مستوى الدخل صفر ثمة كمية من الإنفاق الاستهلاكي تسمى في النموذج α وهي نقطة التقاطع مع المحور العمودي في الشكل البياني، وتعتبر عن مستوى استهلاكي لسد الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة أو عند حد الكفاف.
 ثالثاً: مع زيادة الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي ولكن ليس بذات المقدار. عندما يزداد الدخل وحدة واحدة، فإن جزء من هذه الوحدة يذهب للإنفاق الاستهلاكي وهذا الجزء معبر عنه في دالة الاستهلاك بالمقدار β ويسمى الميل الحدي للاستهلاك الذي يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ يلاحظ أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير ثابتة في جميع نقاط منحنى الاستهلاك، لأن منحنى الاستهلاك خط مستقيم، فإن ميله مقدار ثابت كما يظهر الجدول التالي:

Y الدخل القومي	C الاستهلاك	C/Y الميل الوسطي	$\beta = \Delta C / \Delta Y$ الميل الحدي
0	100	$100 / 0 = \infty$	0
120	180	$180 / 120 = 1.5$	$80 / 120 = 2/3$
240	260	$260 / 240 =$	$80 / 120 = 2/3$
360	340	$300 / 300 = 1$	$80 / 120 = 2/3$
480	420	$340 / 360 =$	$80 / 120 = 2/3$
600	500	$420 / 480 = 0.875$	$80 / 120 = 2/3$
720	580	$500 / 600 =$	$80 / 120 = 2/3$
840	660	$580 / 720 = 0.8$	$80 / 120 = 2/3$

جدول رقم - 6 - يبين الميل الحدي والميل الوسطي للاستهلاك

وبلاحظ أن هذه الأمور الثلاثة سالفه الذكر تنطبق على الواقع، فالأفراد ينزعون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي مع زيادة الدخل. من جهة ثانية، هناك حد أدنى من مستوى الحياة يتوجب على الفرد الإنفاق فيه على مستلزمات استمرار حياته حتى وإن كان مستوى دخله يساوي الصفر، إما من مخدرات سابقة أو اقترض.

رابعاً: مع زيادة مستوى الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي. أي ينفق معظم الأفراد جزء من زيادة الدخل على الاستهلاك، لكن هذا الجزء المنفق على الاستهلاك يتناقص بصورة عامة مع ارتفاع مستوى الدخل. نستنتج من هذه الظاهرة مفهومين:

المفهوم الأول: الميل الحدي للاستهلاك وهو الجزء من الزيادة في وحدة الدخل الذي ينفق على الاستهلاك ويرمز له β حيث $\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ وهو المشتق الأول لتابع الاستهلاك.

المفهوم الثاني: الميل الوسطي للاستهلاك، يمثل عند أي نقطة من تابع الاستهلاك قيمة الاستهلاك مقسوم على قيمة الدخل في تلك النقطة C/Y . وهو أكبر من الميل

الحدي بالمقدار $\frac{\alpha}{Y}$ كما سنرى لاحقاً.

المحددات التي تؤثر في الاستهلاك، الاستهلاك يتبع لعدة عوامل، الأول منها الدخل وينقسم إلى ثلاث أنواع: دخل قديم وحالي، ومستقبلي، والتغير في أي جزء منها سينقلنا إلى نقطة جديدة على نفس دالة الاستهلاك. العنصر الثاني الثروة، العنصر الثالث العادات والتقاليد. عندما يتغير أي من هذه العوامل فإننا ننتقل إلى دالة استهلاك جديدة.

3.1.1.6. علاقة الميل الحدي بالميل المتوسط للاستهلاك

تعريف الميل الحدي للاستهلاك: هو الجزء من الزيادة في وحدة الدخل الذي يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي ويرمز له بالرمز β حيث $\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ وهو المشتق الأول لتابع الاستهلاك. تعريف الميل الوسطي للاستهلاك: يعبر الميل الوسطي للاستهلاك عن قيمة الاستهلاك مقسومة على قيمة الدخل عند أي نقطة من تابع الاستهلاك.

والميل الوسطي $\bar{C} = \frac{C}{Y}$ وهو أكبر من الميل الحدي بالمقدار $\frac{\alpha}{Y}$ كما تبين العلاقة التالية: $\frac{C}{Y} = \frac{\alpha + \beta Y}{Y} = \frac{\alpha}{Y} + \beta$ وبما أن مقام الكسر يمثل الدخل الذي يزداد بشكل مستمر فإن قيمة الكسر سوف تصغر أي سوف تتناقص قيمة الميل الوسطي للاستهلاك.



الشكل رقم - 37

الشكل رقم - 36

نستنتج مما سبق أن الميل الحدي للاستهلاك مقدار موجب تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وقيمته ثابتة عند كافة مستويات الدخل لماذا؟ الميل المتوسط

للاستهلاك مقدار موجب دوماً قيمته ليست ثابتة عند جميع مستويات الدخل ويتناقص بشكل طردي مع تزايد الدخل. يقاس هندسياً عند أي نقطة على تابع الاستهلاك بواسطة ميل المستقيم الواصل بين هذه النقطة ومركز الإحداثيات. والميل المتوسط للاستهلاك وغير ثابت ويتناقص بشكل طردي مع تزايد الدخل.

المعادلة الثالثة من معادلات النموذج البسيط في التحليل الكينزي هي معادلة دالة الاستثمار. يُعبر عنها بالعلاقة $I = I_0$ تمثل بيانياً في الشكل رقم 36، الاستثمار متغير مستقل. وهو خط مستقيم مواز لمحور السينات ويعبر عن قيمة ثابتة.

الإنفاق الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي



شكل رقم - 38 - يوضح دالة العرض الكلي

المعادلة الرابعة تمثل دالة الإنفاق الحكومي يعبر عنها بالعلاقة $G = G_0$ الرسم البياني رقم 37. يبين ذلك، كيف تعلق أن منحني العرض الكلي ينصف زاوية المركز؟

الطلب الكلي هو الإنفاق الكلي، والعرض الكلي يطابق الإنتاج الكلي وقيمته تساوي الادخار + الاستهلاك، تمثل الدخل القومي على المحور الأفقي، والإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي على المحور العمودي.

عند التوازن يكون: الدخل القومي (العرض الكلي من السلع والخدمات) مساوياً الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). وعليه فإن العرض الكلي كدالة يقع منحاه على المنصف المار بالمركز ، لأنه وفي حالة التوازن فقط تكون كمية الطلب مساوية لكمية العرض. الطلب الكلي وفق النموذج المبسط يكون: $D = C + I + G$. أما العرض الكلي من السلع والخدمات: $Y = C + S$ فقط في حالة التوازن كل وحدة عرض يقابلها وحدة طلب، لذا ينصف منحني العرض الكلي الربع الأول.

4.1.1.6. دالة أو تابع الادخار.

من تعريف الاستهلاك سابقاً يتبين لنا أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لا ينفق على الاستهلاك. فالدخل القومي أو الناتج من زاوية العرض الكلي كما أوضحنا سابقاً يوزع بين الاستهلاك والادخار: $Y = C + S$ يمكن حساب قيمة الادخار من المعادلة السابقة: $S = Y - C$ نبذل قيمة تابع الاستهلاك فنحصل على العلاقة التالية:

$$S = Y - (\alpha + \beta Y)$$

نصلح العلاقة السابقة: $S = Y - \alpha - \beta Y$ من هنا نستنتج دالة الادخار

من دالة الادخار نستنتج المفهومين التاليين:

$$S = -\alpha + (1 - \beta) Y$$

المفهوم الأول: الميل الحدي للادخار وهو الجزء من الزيادة في وحدة الدخل التي لا تذهب للاستهلاك بل تذهب للادخار. نحن نعلم أن قيمة الجزء من الزيادة في وحدة الدخل التي تذهب للاستهلاك تساوي الميل الحدي للاستهلاك ونقاس بالمقدار β وهذا يعني أن الميل الحدي للادخار يمكن قياسه من خلال طرح قيمة β (الميل الحدي للاستهلاك) من الزيادة في الدخل وحدة واحدة.

أي أن الميل الحدي للادخار يساوي $\frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - \beta$ وسنرمز له بالرمز ϕ

المفهوم الثاني: الميل الوسطي للادخار ، وهو قيمة الادخار مقسوماً على قيمة الدخل عند

$$\frac{S}{Y} = \frac{-\alpha + (1-\beta)Y}{Y}$$

شكل دالة أو تابع الادخار: يمكن أن نمثل دالة الادخار بيانياً وفق الخطوات التالية:
نمثل الادخار على محورا لعينات والدخل على محور السينات. نلاحظ أن تابع الادخار
يمثل بخط مستقيم لأن دالة الادخار تابع للدخل، هي معادلة من الدرجة الأولى.

يبدأ تابع الادخار من القسم السالب على محور العيّنات بالمقدار $(-\alpha)$ على اعتبار
أنه عندما يكون الدخل معدوم أي مساوياً للصفر يتم استهلاك كمية معينة من مخرجات
سابقة سميت بالاستهلاك المستقل عن الدخل.

الادخار S

$$S = -\alpha + (1-\beta)Y$$

الميل الحدي $\Delta S / \Delta Y$

α

تغير الدخل ΔY

الشكل رقم - 39- منحني تابع الادخار

يكون الادخار مساوياً للصفر في نقطة تقاطع دالة الادخار مع الدخل (المحور الأفقي)،
يدعى الدخل عند تلك النقطة بالدخل التوازني وقبل تلك النقطة يكون الادخار سالب، كما
يبين الشكل أعلاه. ويلاحظ من الشكل أنه يمكن قياس ميل دالة الادخار ϕ ، فمقدار تغير
الادخار نرسم له ΔS يقابله تغير على محور العيّنات (الذي يمثل القيم المختلفة للادخار)،

الذي تساوي قيمته المقابل للزاوية التي تصنعها دالة الادخار مع المحور الأفقي. وهذا المقابل هو تغير الدخل بمقدار ΔY هذا التغير يمثل المجاور للزاوية التي تصنعها دالة الادخار مع المحور الأفقي وعلى هذا يعطى الميل الحدي للادخار c بالعلاقة

$$c = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - \beta$$

5.2.1.6. العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

عرفنا الادخار: ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لا ينفق على الاستهلاك. أي أن

$$S = Y - C \quad \text{أو} \quad S = Y - (\alpha + \beta Y)$$

وقلنا أن الميل الحدي للادخار وهو الجزء من (الزيادة في الدخل وحدة واحدة) التي لا تذهب للاستهلاك. ونعرف قيمة الجزء من الزيادة في وحدة الدخل التي تذهب للاستهلاك بالميل الحدي للاستهلاك وتقاس بالمقدار β . على هذا نحسب قيمة الجزء من الزيادة في وحدة الدخل التي لا تذهب للاستهلاك بل تذهب للادخار وفق العلاقة التالية، العلاقة التي نحسب بواسطتها قيمة الميل الحدي للادخار $c = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - \beta$. وكما مر معنا في بحث دالة الاستهلاك عرفنا أن قيمة β تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك أي إن حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك مع الميل الحدي للادخار نحصل عليه من العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \beta + 1 - \beta = 1 \quad \text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار} = 1$$

مما سبق نستنتج أن: إن المستويات التي يقع فيها منحنى دالة الاستهلاك فوق خط 45 درجة تعبر عن إنفاق الأفراد على السلع الاستهلاكية مبالغ أكبر من دخولهم ومصدر هذه الزيادة إما أصول بحوزتهم أو قروض يحصلون عليها، لهذا يكون منحنى الادخار في المنطقة السالبة.

عند تقاطع دالة الاستهلاك مع منصف الربع الأول - خط 45 - تكون نقطة تعادل بين الاستهلاك والدخل ويكون الأفراد قادرين على تمويل نفقات الاستهلاك من الدخل

المتاح، وأن حجم الادخار في هذه الحالة = الصفر في مستوى هذه النقطة (نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع منحنى العرض الكلي) تتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي، وتسمى هذه النقطة بعتبة الادخار أو النقطة الحرجة. بعد هذه النقطة أي زيادة ولو طفيفة بالدخل سيتولد عنها ادخار موجب، وأي تراجع في الدخل سيولد ادخار سالب.



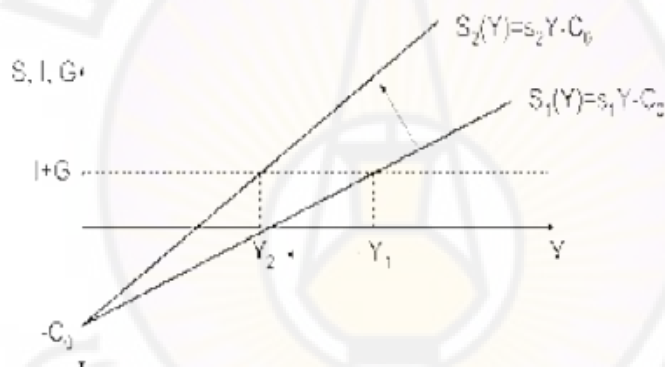
الشكل رقم - 40 - منحنى الاستهلاك ومنحنى

إذا بقي الدخل ثابتاً فالوسيلة الوحيدة لزيادة الدخل هي تخفيض الاستهلاك. سبب مفارقة أو تناقض الادخار، كما سنرى لاحقاً.

6.1.1.6. ظاهرة تناقض أو مفارقة الادخار *Paradox of Saving*

تتمثل مفارقة الادخار في أنه بينما يمكن للأفراد زيادة ثروتهم عن طريق الادخار على حساب الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك، فإذا سعت جميع الأسر للحد من الاستهلاك من أجل زيادة الادخار وزيادة ثرواتها، تحدث المفارقة: زيادة الادخار تعني انخفاض الاستهلاك، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وتراجع الاستثمار. ونتيجة لذلك سيتراجع دخل الأسر، إذا استهلك الجميع أقل، إذا خفض كل فرد 1000 وحدة نقدية، ينخفض الاستهلاك الكلي، وسيقلل أصحاب المشاريع من استثماراتهم

في إنتاج السلع الاستهلاكية بحيث تنخفض دخول الأسر إلى أبعد من ذلك. وسيقبل مجدداً الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك أولاً، والجزء المخصص للادخار ثانياً. انخفاض الاستهلاك سيقود إلى انخفاض الطلب الكلي والناجم أو الدخل القومي من جديد. أما تراجع الادخار فسيقود إلى تراجع الاستثمار وبالتالي تراجع الناتج أو الدخل القومي، مجموع الأثرين في أولاً وثانياً سيدخل الاقتصاد القومي في حالة انكماش وركود، وهذه النتيجة عكس هدف زيادة الناتج القومي، الذي من أجله تم زيادة الادخار. وصف كينز هذه الظاهرة بقوله: تخلي المستهلكين عن استهلاك لزيادة الادخار، يعني للمستثمرين تراجع الطلب على منتجاتهم. لذا سينخفض الاستثمار والإنتاج بأثر مضاعف سلبي، يكون فيه تراجع الدخل القومي أكثر حدة من تراجع الاستهلاك، وينتج عن ذلك انخفاض جديد في الادخار والاستهلاك وهكذا.



شكل بياني رقم 41 - أثر ظاهرة تناقض الادخار على الدخل القومي

قد يسعى القائمون على رسم السياسة الاقتصادية في بلد معين لزيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشروعات إنتاجية جديدة، لكنهم يواجهون بعدم كفاية الادخار لتمويل مثل هذه المشروعات. فيتجهون إلى تقليص مستويات الاستهلاك، لزيادة الادخار. ⁶³ إذا استجاب المستهلكون لبرامج الحكومة ولإغراء ارتفاع سعر الفائدة، وازداد الادخار وتراجع الاستهلاك. نتيجة لزيادة الادخار تزداد الاستثمارات ويزداد إنتاج السلع والخدمات

63 - P.J.J. Welfens - Jens K. Perret M. Sc. Übungen zu Einführung in die VWL S. 35

وبالتالي يزداد الدخل القومي في جانب العرض. هذا الأمر يشجع القائمين على السياسة الاقتصادية، لتكرار التجربة زيادة الادخار بهدف إنتاج المزيد من السلع والخدمات. لكن المفارقة أو التناقض يكمن في أن زيادة الادخار على حساب الاستهلاك تؤدي لنقص السيولة بيد المستهلكين نتيجة زيادة مدخراتهم، أي تراجع أحد العناصر الرئيسية في الطلب الكلي الفعال وأهمها الاستهلاك، وبالتالي تراجع مستويات الإنتاج من Y_1 إلى Y_2 كما في الشكل رقم 41 ومن ثم تراجع الدخل القومي فتظهر حالة من الانكماش نتيجة تزايد معدلات الادخار، والنتيجة النهائية هي تراجع الادخار بسبب زيادة معدل الادخار وهو ما يعرف بظاهرة تناقض أو مفارقة الادخار.

مثال تطبيقي 1: لديك البيانات التالية: دالة الاستهلاك $C = 20 - 3/5 Y$

$$\text{ودالة الاستثمار } I = 10 - 1/5 Y$$

- 1- استخرج دالة الادخار واحسب حجم الادخار والاستثمار الذي يحقق التوازن.
- 2- إذا رغب المجتمع زيادة الادخار بمقدار 10 وحدات نقدية أي الادخار المستقل عن الدخل على حساب الإنفاق الاستهلاكي، هل يمكن تحقيق ذلك؟

الحل: أولاً حساب دالة الادخار $Y = C - S$

$$Y = 20 + 3/5 Y + S \rightarrow S = Y - (3/5 Y - 20)$$

$$\rightarrow \text{دالة الادخار } S = Y - 3/5 Y - 20$$

$$S = 2/5 Y - 20$$

نحسب حجم الدخل التوازني: شرط التوازن هو $S = I$ أي:

$$2/5 Y - 20 = 10 + 1/5 Y \rightarrow 2/5 Y - 1/5 Y = 10 + 20 \rightarrow 1/5 Y = 30$$

$$Y = 150 \text{ الدخل التوازني}$$

نحصل على حجم الادخار والاستثمار في التوازن من تعويض قيم الدخل التوازني في

$$\text{دالتي الادخار والاستثمار. } I = 10 + 1/5 (150) = 40$$

$$S = 2/5 (150) - 20 = 40$$

مفارقة الادخار، إذا رغب راسم السياسة الاقتصادية زيادة الادخار على حساب

الاستهلاك بمقدار 10، للوهلة الأولى نتوقع زيادة الادخار ليصبح $50 = 40 + 10$ إن زيادة الادخار ستكون على حساب الاستهلاك، ستصبح دالة الاستهلاك:

$$C = (20 + 3/5 Y) - 10$$

$$S = (2/5 Y - 20) + 10 \quad \text{ودالة الادخار}$$

$$S = I \quad \text{نبدل معادلة الادخار الجديد في شرط التوازن}$$

$$(2/5 Y - 10) = 10 - (1/5 Y) \rightarrow 2/5 Y - 1/5 Y = 20$$

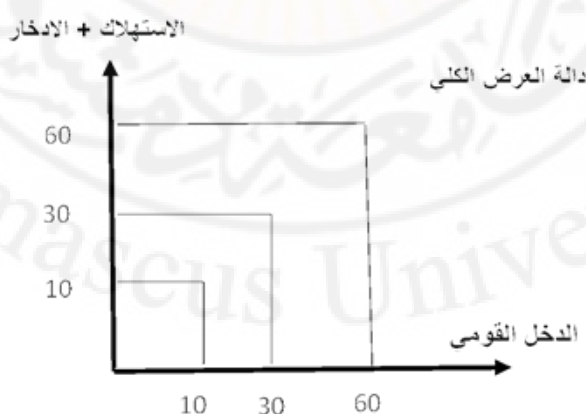
$$1/5 Y = 20 \rightarrow Y = 100$$

نلاحظ انخفاض الدخل التوازني من 150 إلى 100

$$S = 2/5 Y - 10 \rightarrow 2/5(100) - 10 = 30 \quad \text{بالتعويض في دالة الادخار نجد:}$$

أي أن الادخار انخفض نتيجة تراجع الاستهلاك من 40 إلى 30 ولم يزداد كما كان متوقعا، أية ذلك، أن الادخار تابع للدخل. إن زيادة الادخار على حساب الاستهلاك يؤدي لانخفاض الطلب الكلي ثم تراجع الإنتاج الكلي والدخل القومي عكس المتوقع.

لماذا ينصف منحنى العرض الكلي الربع الأول؟ توازن الاقتصاد القومي؟
لدى عرضنا بعض التعاريف والمصطلحات الاقتصادية لوحظ تقارب الناتج القومي

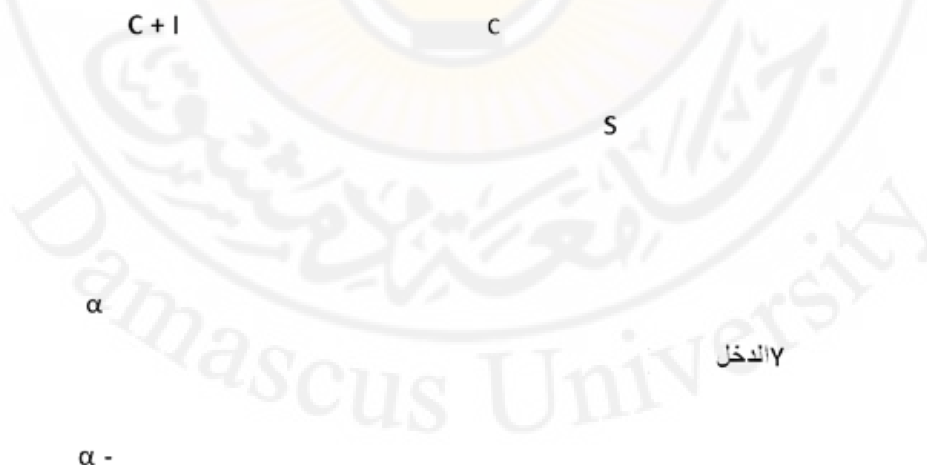


الشكل رقم -42- دالة العرض الكلي تنصف الربع الاول

الإجمالي مع الإنفاق القومي مع الدخل القومي تبعاً لطريقة الحساب. وفق النموذج المبسط، الناتج القومي يساوي العرض الكلي $C + S$. نمثله على المحور الأفقي ونمثل الإنفاق أو الدخل القومي على المحور العمودي.

البرهان هندسياً: لأن الإنفاق = الدخل، فإن دالة العرض الكلي يجب أن تتصف الربع الأول. وأية ذلك أن 30 وحدة من الإنفاق على محور العيّنات يقابلها 30 وحدة من الدخل على محور السيّنات والمحل الهندسي لتقاطع قيم الإنفاق مع قيم الدخل المقابلة لها هي منتصف الربع الأول وهكذا بالنسبة لباقي القيم كما يشير الشكل رقم 42.

البرهان رياضياً: $I = \alpha + \text{مع } \alpha -$ = الصفّر، ومنحنى العرض الكلي يساوي مجموع منحنى الاستهلاك ومنحنى الادخار، لذا يمر من مبدأ الإحداثيات؛
2- ولأن الناتج القومي هو العرض الكلي ويساوي: الاستهلاك + الادخار، فيكون:
ميل منحنى العرض الكلي = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار $I = \alpha$ أي أن منحنى العرض الكلي يمثل الزاوية التي ميلها يساوي الواحد، وهي زاوية 45 درجة، بناءً على 1 و 2 نستنتج أن منحنى العرض الكلي ينصف الربع الأول.



الشكل رقم 43- منحنى العرض الكلي = الاستهلاك + الادخار

7.1.1.6. التمثيل البياني لمنحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي

التمثيل لمنحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي بيانياً نأخذ الربع الأول. نمثل الإنفاق أو الدخل على محور العيّنات والعرض الكلي على محور السينات.



شكل رقم - 44 - منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي

يبدأ منحنى الاستهلاك من النقطة التي تمثل مستوى الاستهلاك المستقل عن الدخل نفرض $\alpha = 100$ ، حيث الدخل = الصفر، وقيمة الاستثمار = 60، لأن الاستثمار متغير خارجي سيبدأ منحنى الطلب الكلي (الاستهلاك + الاستثمار) من النقطة 160 على المحور الأفقي. إذا أضفنا للطلب الكلي، الإنفاق الحكومي (متغير مستقل) القدر ب 40، سيبدأ منحنى الطلب الكلي (منحنى الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) من النقطة 200 على المحور الأفقي. فيما يمثل منحنى العرض الكلي منحنى العرض الكلي من الربع الأول.

- كيف نحسب قيمة الدخل القومي في حالة التوازن؟

نكتب معادلة الدخل القومي التوازني من زاوية الطلب الكلي $Y = C + I + G$ حيث أن الإنفاق الحكومي والاستثمار متغير خارجي لا يتأثر بتغير الدخل التوازني.

نبدل قيمة الاستهلاك في المعادلة الأولى: $Y = \alpha + \beta Y + I + G$

نصلح المعادلة الأخيرة: $Y - \beta Y = \alpha + I + G$

$$Y(1-\beta) = \alpha + I^* + G^* \quad \text{نصلح مرة أخرى:}$$

نقسم طرفي المعادلة على $(1-\beta)$ نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = (1/1-\beta) (\alpha + I^* + G^*) \quad \text{وهي معادلة حساب الدخل التوازني.}$$

- كيف نحسب أثر تغير الإنفاق الاستهلاكي على الدخل القومي؟

معلوم أن الاستهلاك يتأثر أو يرتبط بالدخل وبالاستهلاك المستقل $C = \alpha + \beta Y$

$$Y = (1/1-\beta) [\alpha + I^* + G^*] \quad \text{معادلة حساب الدخل التوازني هي:}$$

المتغيرات التالية α^*, I^*, G^* هي متغيرات خارجية مستقلة غير مرتبطة بالدخل القومي، تؤثر في الدخل ولا تتأثر به، لذا تكتب معادلة الدخل التوازني كالتالي:

$$Y = (1/1-\beta) [\alpha^* + I^* + G^*]$$

نفترض أن قيمة الاستهلاك المستقل α^* تغيرت بالمقدار $\Delta \alpha^*$ عندئذ سوف يتغير الدخل التوازني بمقدار ΔY وستصبح معادلة الدخل التوازني نتيجة تغير الاستهلاك

$$Y + \Delta Y = (1/1-\beta) [\alpha^* + \Delta \alpha^* + I^* + G^*] \quad \text{المستقل كالاتي:}$$

تحديد قيمة ΔY الناتجة عن تغير الإنفاق الاستهلاكي. نصلح المعادلة الأخيرة:

$$Y + \Delta Y = (1/1-\beta) [\alpha^* + I^* + G^*] + (1/1-\beta) \Delta \alpha^*$$

نطرح معادلة حساب الدخل التوازني التي حصلنا عليها سابقاً من المعادلة الأخيرة نجد:

$$Y + \Delta Y = (1/1-\beta) [\alpha^* + I^* + G^*] + (1/1-\beta) \Delta \alpha^*$$

$$\Delta Y = (1/1-\beta) \Delta \alpha^*$$

تمكننا هذه المعادلة من حساب قيمة التغير في الدخل القومي الناتجة عن التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي المستقل. ونستنتج أن تغير الاستهلاك يؤثر على الدخل التوازني بنفس مقدار التغير في الاستهلاك مضروباً بالمقدار $(1/1-\beta)$ وهو ما يعرف بضارب الإنفاق الاستهلاكي. تكون قيمة الضارب أو المضاعف أكبر كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك β (الذي تتراوح قيمة بين الصفر والواحد الصحيح)، لأن قيمة β سالبة في المقام. لهذا تكون قيمة ضارب الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الواحد الصحيح.

مثال تطبيقي 2: لديك بيانات الدخل والاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي لدولة ما كما يلي: الاستهلاك المستقل = 100، الاستثمار 60، الإنفاق الحكومي 40.

1. أحسب الميل الحدي لكل من الاستهلاك والادخار . 2. احسب الدخل التوازني وقيمة الادخار والميل الوسطي للادخار والاستهلاك عند الدخل التوازني.

الحل: حساب الميل الحدي للاستهلاك يعطى بالعلاقة: $\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \beta$

C + I + G	Y	C	I	G	S	C + S
200	0	100	60	40	- 100	0
280	120	180	60	40	- 60	120
360	240	260	60	40	- 20	240
400	300	300	60	40	0	300
440	360	340	60	40	20	360
520	480	420	60	40	60	480
600	600	500	60	40	100	600
680	720	580	60	40	140	720

عند تغير الدخل من الصفر إلى 120 تغير الاستهلاك من 100 إلى 180 أي تغير

بمقدار 80 وعليه يكون: $\beta = \frac{80}{120} = \frac{2}{3}$. الميل الحدي للادخار يعطى بالعلاقة

$$\frac{2}{3} - \frac{1}{3} = 1 \text{ مجموع الميلين: } \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - \beta = 1 - \frac{2}{3} = \frac{1}{3} \text{ ، } c = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - \beta$$

ثانياً: حساب الدخل التوازني والادخار والميل الوسطي لكل من الادخار والاستهلاك.

معادلة حساب الدخل التوازني من المعادلة: $Y = (1/1-\beta) \alpha + I^* + G^*$

$$Y = (1/1-0.6666) 100 + 60 + 40$$

$$= (2.9994) 100 + 60 + 40 = 600$$

قيمة الادخار عند الدخل التوازني من تابع الادخار $S = -\alpha + (1-\beta) Y$

$$S = -100 + (1-0.6666) 600$$

$$S = -100 + 200 = 100$$

الميل الوسطي للاذخار: $\frac{S}{Y} = \frac{100}{600} = \frac{1}{6}$ الميل الوسطي للاستهلاك $\frac{C}{Y} = \frac{500}{600} = \frac{5}{6}$

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{5}{6} + \frac{1}{6} = 1$$

كما تبين العلاقة التالية:

مجموع (الميل الوسطي للاستهلاك والميل الوسطي للاذخار) يساوي الميل الوسطي للاستهلاك

مثال تطبيقي 3: لتكن لديك المعلومات التالية عن اقتصاد ما وفق الجدول التالي:

الدخل Y	C	I ^o	G ^o الإنفاق	Y = C + I ^o + G ^o
القومي	الاستهلاك	الاستثمار	الحكومي	
0	100	60	40	200
120	180	60	40	280
240	260	60	40	360
300	300	60	40	400
360	340	60	40	440
480	420	60	40	520
600	500	60	40	
720	580	60	40	680

1. أحسب الدخل التوازني بالطريقة الرياضية والحسابية.
 2. قيمة الاستهلاك عند دخل التوازن.
 3. أحسب قيمة الميل الوسطي للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك في التوازن.
- أولاً الحل حسابياً: نحصل على الطلب الكلي بجمع مكونات الطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل والاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وفق المعادلة:

$$Y = C + I^o + G^o$$

نجد الدخل التوازني الذي يحقق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي يبلغ 600

ثانياً الحل رياضياً: من معادلة الدخل التوازني نجد: $Y = (1/(1-\beta)) \alpha - I^o - G^o$

نبدل القيم في الجدول بمعادلة الدخل التوازني: $Y = (1/(1-\beta)) 100 - 60 - 40$

$$\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{80}{120} = \frac{2}{3} = 0.6666 \quad \text{نحسب قيمة } \beta \text{ من الجدول حيث}$$

$$Y = (1 / 1 - 0.6666) 100 + 60 + 40$$

$$Y = (1 / 0.3334) 100 + 60 + 40$$

$$Y = (2.9994) 100 + 60 + 40 = 600$$

$$C = a + \beta Y = 100 - 0.6666(600) = 500 \quad \text{ثانياً: قيمة الاستهلاك:}$$

$$\frac{C}{Y} = \frac{500}{600} = \frac{5}{6} \quad \text{الميل الوسطي للاستهلاك}$$

$$\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{80}{120} = \frac{2}{3} = 0.6666 \quad \text{الميل الحدي للاستهلاك حسب سابقاً:}$$

أي من الحالات التالية أكثر تمثيلاً للواقع:

الحالة الأولى:

الحالة الثانية:

الحالة الثالثة:

$$\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{50}{100} = 0.5 \quad \text{في الحالة الأولى: الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد}$$

كلما زاد الدخل زاد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة أقل.

$$\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{100}{100} = 1 \quad \text{في الحالة الثانية الميل الحدي للاستهلاك يساوي الواحد}$$

الدخل زاد الإنفاق الاستهلاكي بنفس النسبة.

C3

C2

C1

GR
SR

IS

LM

10

20

0 20

0 100 200

0 100 200

شكل بياني رقم - 45- يظهر حالات الميل الحدي للاستهلاك

في الحالة الثالثة الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الواحد $\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{20}{10} = 2$ كلما زاد الدخل زاد الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة أكبر .

الحالة الأولى هي الأكثر تمثيل للواقع لأن الأفراد يميلون لتخفيض الاستهلاك مع زيادة الدخل، فزيادة الإنفاق الاستهلاكي تحقق إشباع أكبر وتتناقص المنفعة الحدية للوحدات الإضافية المستهلكة. لهذا يكون الميل الحدي للاستهلاك بين الصفر والواحد الصحيح.

8.1.1.6. شرط التوازن في السوق السلعية.

تعرفنا سابقاً على المعادلات الرئيسية الأربع للنموذج الكينزي البسيط وهي:

$$(Y = C + I + G), [C = \alpha + (\beta Y)], (I = I_0), (G = G_0). \text{ وجدنا أن التوازن الكلي}$$

يتحقق عندما يكون العرض الكلي = الطلب الكلي، وفق العلاقة $D = Y$ حيث D ترمز للطلب الكلي و Y للعرض الكلي. أي أن هناك نقطة يتقاطع عندها منحنى العرض الكلي

$$D = C + I + G = Y = C + S \Rightarrow I - G = S \text{ مع منحنى الطلب الكلي}$$

بفرض أن G معدوم فيكون شرط التوازن $I = S$ أي أن الاستثمار يساوي الادخار .

$$I = S \text{ شرط التوازن في السوق السلعية}$$

9.1.1.6. أثر تغير مستوى الاستهلاك المستقل

عند دراستنا لتغير مستوى الاستهلاك المستقل، لاحظنا أن الدخل القومي التوازني يتغير تبعاً لتغير الاستهلاك، ووجدنا أن قيمة التغير في الدخل التوازني الناتجة عن تغير مستوى الاستهلاك تساوي إلى قيمة التغير في مستوى الاستهلاك المستقل $\times$ مضاعف الإنفاق الاستهلاكي $\frac{1}{1-\beta}$

مثال تطبيقي 4: لنفترض أن مستوى الدخل الذي يحقق التوازن في الاقتصاد القومي كان عند مستوى 1350 وحدة، وزاد الإنفاق الاستهلاكي المستقل من 300 إلى 450 وكان الميل الحدي للاستهلاك β يساوي 0.7 والإنفاق الحكومي G يساوي صفر.

1. أحسب قيمة الاستثمار ودالة الاستهلاك ودالة الادخار قبل الزيادة وتحقق من شرط التوازن في السوق السلعية.

2. أحسب مقدار تغير الدخل التوازني الناتج عن تغير مستوى الاستهلاك المستقل.

3. أحسب قيمة دالة الاستهلاك ودالة الادخار عند مستوى الدخل التوازني الجديد وتحقق من شرط التوازن في السوق السلعية وكيف تفسر النتيجة؟

الحل: حساب قيمة الاستثمار

$$Y = (1/1-\beta) [\alpha + I^* + G^*] \text{ : معادلة حساب الدخل التوازني}$$

$$1350 = (1/0.3) [300 + I^* + 0] \text{ : نبدل المعطيات بالمعادلة}$$

$$1350 = 1000 + (1/0.3) I^*$$

$$350 = 3.3333 I^*$$

$$I^* = 350 \div 3.3333 = 105$$

حساب قيمة دالة الاستهلاك

$$C = \alpha + \beta Y = 300 + 0.7 (1350) = 1245$$

$$S = -\alpha + (1-\beta) Y \text{ : حساب قيمة دالة الادخار}$$

$$S = -300 + (1-0.7) 1350 \text{ : نبدل المعطيات بالمعادلة}$$

$$S = -300 + (0.3) 1350 = -300 + 405 = 105$$

شرط التوازن في السوق السلعية متحقق: $S = I = 105$

حساب مقدار التغير في الدخل التوازني الناتج عن تغير مستوى الاستهلاك المستقل.

$$\Delta Y = (1 / 1 - \beta) \Delta \alpha$$

$$\Delta Y = (1 / 0.3) 150 = 500 \quad \text{نبدل القيم بالمعادلة:}$$

نلاحظ زيادة الإنفاق الاستهلاكي المستقل من 300 إلى 450 أي بمقدار 150 وحدة أدى إلى زيادة الدخل بمقدار 500 وحدة.

حساب أثر تغير الاستهلاك المستقل على دالة الاستهلاك ودالة الادخار:

لاحظنا أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي المستقل 150 وحدة أدى إلى زيادة الدخل بمقدار 500 وحدة، أي أصبح الدخل الجديد $Y + \Delta Y = 1350 + 500 = 1850$ ونعلم أن الاستثمار مقدار ثابت وفق النموذج المبسط ويساوي 105 نحسب الاستهلاك والادخار

وفق الدخل الجديد من معادلة الاستهلاك: $C = \alpha + \beta Y$

$$\text{نبدل القيم بالمعادلة: } C = 300 + 0.7(1850) = 1595 \quad \text{نلاحظ أن زيادة}$$

الاستهلاك المستقل بمقدار 150 وحدة سبب زيادة في قيمة الاستهلاك الكلي بمقدار

$$350 = 1595 - 1245 \quad \text{وحدة}$$

نحسب قيمة الادخار عند مستوى الدخل الجديد: $S = -\alpha + (1 - \beta) Y$

$$S = -300 + (0.3) 1850 = 255$$

أي أن مستوى الادخار تغير بمقدار وحدة $255 - 105 = 150$

زيادة الاستهلاك + زيادة الادخار = زيادة الدخل القومي: $500 = 150 + 350$

شرط التوازن قبل الزيادة كان محققاً لأن $S = I = 105$

هذه النتيجة تفسر أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي المستقل من 300 إلى 450 أي بمقدار

150 وحدة أدى إلى زيادة الدخل بمقدار 500 وحدة موزعة على الزيادة في قيمة

الاستهلاك 350 وحدة وعلى الزيادة في الادخار 150 وحدة.

شرط التوازن بعد الزيادة ليس محققاً لأن $S = 255$ بينما $I = 105$

10.1.1.6. تأثير التضخم على الادخار والاستثمار والاستهلاك:

إن انخفاض الدخل الحقيقية بسبب التضخم، سيؤدي إلى انخفاض الادخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار. انخفاض الادخار سوف يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الناتج القومي، لعدم كفاية المدخرات من أجل تمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية بفعل التضخم بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه.

التضخم الركودي: إن التزامن بين الركود وزيادة التضخم والذي يسمى التضخم الركودي، بدأت علائمه في نهاية الستينيات قد تحول إلى أزمة اقتصادية حقيقية مع زيادة أسعار النفط عام 1973. إن ظاهرة التضخم الركودي تتناقض مع النظرية الكينزية إذ أن التضخم المعتدل حسب هذه النظرية يؤدي دائما إلى النمو الاقتصادي وليس إلى الركود. ولكن الكينزيون الجدد يعززون بروز هذه الظاهرة إلى زيادة أسعار النفط التي أدت إلى تجمع الثروة لدى البلدان المنتجة للنفط وهي اقتصاديات غير متطورة لا تتوفر فيها الإمكانيات لاستثمار إيراداتها النفطية المتزايدة لذلك انخفض الطلب الكلي على المستوى العالمي، فنتج الركود في نهاية المطاف. هذا التفسير لم يقنع الليبراليين الجدد، لأن بوادر التضخم الركودي ظهرت قبل عام 1973.

يعتقد الليبراليون أن السياسة المالية والنقدية الكينزية تؤدي دائما إلى ارتفاع الأسعار والتضخم. وشهدت بالفعل فترة وصول تاتشر وريغان إلى الحكم في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ابتعاداً عن السياسة الكينزية، وتبني سياسة اقتصادية ذات طبيعة ليبرالية تركز على جانب العرض، بداية في الولايات المتحدة وانكلترا ثم الدول الرأسمالية الأخرى لكن بدرجات متفاوتة. تمثلت السياسة الجديدة بسياسة نقدية ومالية متشددة. فلم

يعد العجز في الميزانية مرغوب به وتقلصت النفقات الحكومية وشاعت عمليات التخصيص (تحويل المشروعات العامة لملكية خاصة). ويحبذ الليبراليون هذه الوسيلة في التمويل لأنها لا تخلق كتلة نقدية إضافية بل تنتقل النقود من المشتريين للبائعين وتحد من تدخل الدول في الشأن الاقتصادي. إثر ذلك تقلصت الكتلة النقدية وارتفع سعر الفائدة بوتائر عالية، فمثلاً كان سعر الفائدة في الولايات المتحدة في عام 1978 مساوياً 6.5 % وأصبح 18 % في عام 1981 والهدف هو مكافحة التضخم.

وبالإضافة إلى ذلك، خفضت الحكومات الضرائب على ذوي الدخل العالية والشركات واتخذت الإجراءات من أجل رفع نسبة الأرباح من القيمة المضافة على حساب الأجور وشجعت عن طريق الضرائب أيضاً توجيه المدخرات نحو الأسواق المالية، وُخلقت أساليب جديدة في تعاملات هذه الأسواق. وبهذه الطريقة انتقل الاقتصاد الرأسمالي من اقتصاد الاقتراض وفق السياسة الكينزية "التمويل بالعجز" إلى اقتصاد الأسواق المالية نيو ليبرالية وأصبحت الأسواق المالية هي التي توجه الاقتصاد بدلاً من الدولة.

مثال تطبيقي 5:

لديك المعلومات التالية عن اقتصاد ما: الاستثمار 40 مليار والإنفاق الحكومي 30 مليار

وحدة نقدية. دالة الاستهلاك معطاة بالعلاقة: $C = 120 + 0.6 Y$

1. أحسب مستوى الدخل عند التوازن الكلي.
2. قيمة كل من الادخار والاستهلاك في دخل التوازن.
3. احسب قيمة (الميل الحدي والوسطي للادخار والاستهلاك) في دخل التوازن.
4. حساب قيمة ضارب الإنفاق بكل أشكاله.
5. تفسير ما يحدث لمستوى الدخل والاستهلاك والادخار في التوازن إذا زاد (α) 40 مليار وحدة نقدية

6. ما هي قيمة ضارب الإنفاق إذا كانت $\beta = (0.2), (0.4), (0.8)$

7. ماذا يحدث لضارب الإنفاق عند ارتفاع قيمة β ولماذا؟

8. ماذا يحدث لضارب الإنفاق عند ارتفاع قيمة الميل الحدي للادخار؟

الحل أولاً: حساب الدخل التوازني $Y = (1/1-\beta) \alpha + I^* + G^*$

نبدل المعطيات بالمعادلة نجد: $Y = (1/1-0.6) [120 + 40 + 30]$

$$Y = (1/0.4) 190 = 475$$

مستوى دخل التوازن 475 وحدة نقدية.

ثانياً: حساب دالة الاستهلاك $C = \alpha + \beta Y$

$$C = 120 + 0.6 (475) = 405$$

حساب دالة الادخار $S = -\alpha + (1-\beta) Y$

$$S = -120 + (1-0.6) (475) = 70$$

ثالثاً: حساب قيمة الميل الحدي والميل الوسطي للادخار والاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك $\beta = 0.6$

الميل الحدي للادخار $1-\beta = 0.4$

الميل الوسطي للاستهلاك $\frac{C}{Y} = \frac{405}{475} = 0.85$

الميل الوسطي للادخار $\frac{S}{Y} = \frac{70}{475} = 0.15$

رابعاً: قيمة ضارب الإنفاق الاستهلاكي = ضارب الإنفاق الاستثماري = ضارب الإنفاق

الحكومي ويساوي $(1/1-\beta) = (1/1-0.6) = 2.5$

خامساً: أثر تغير الاستهلاك المستقل على الدخل القومي:

$$\Delta Y = (1/1-\beta) \Delta \alpha = (2.5) 40 = 100$$

$$Y + \Delta Y = 475 + 100 = 575$$

زيادة الاستهلاك المستقل بمقدار 40 وحدة، سببت زيادة الدخل القومي 100 وحدة

- أثر تغير الاستهلاك المستقل على تابع الاستهلاك: $C = \alpha + \beta Y$

$$C = 120 + 0.6 (575) = 465$$

تغير الاستهلاك يساوي الاستهلاك الجديد - الاستهلاك القديم

$$C_2 - C_1 = 465 - 405 = 60$$

- أثر تغير الاستهلاك المستقل على تابع الادخار: $S = -\alpha + (1-\beta) Y$

$$S = -120 + (1-0.6)(575) = 110$$

تغير الادخار يساوي الادخار الجديد - الادخار القديم $S_2 - S_1 = 110 - 70 = 40$
 شرط التوازن لم يعد محققاً لأننا افترضنا أن الاستثمار ثابت وهو في الواقع ليس كذلك.

سادساً: حساب قيمة ضارب الإنفاق في الحالات التالية:

$$(1/1-\beta) = (1/1-0.2) = 1.25 \quad \text{نجد } \beta = 0.2$$

$$(1/1-\beta) = (1/1-0.4) = 1.66 \quad \text{نجد } \beta = 0.4$$

$$(1/1-\beta) = (1/1-0.8) = 5.0 \quad \text{نجد } \beta = 0.8$$

سابعاً: نستنتج: زيادة قيمة الميل الحدي للاستهلاك تؤدي لزيادة قيمة ضارب الإنفاق

ثامناً: يعني ارتفاع قيمة ϕ الميل الحدي للاستهلاك في نفس الوقت انخفاض قيمة الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفاض قيمة ضارب الإنفاق.

العلاقة طردية بين الميل الحدي للاستهلاك وضارب الإنفاق وعكسية بين الميل الحدي للاستهلاك وضارب الإنفاق. لماذا؟

مثال تطبيقي 6: إذا كانت دالة الاستهلاك كما يلي: $C = 100 + 0.7 Y$

أوجد الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ومقدار الاستهلاك والادخار إذا كان مقدار الدخل القومي 1000.

- إيجاد الميل الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للاستهلاك من المعادلة $\beta = 0.7$

- الميل الحدي للاستهلاك: $\phi 1 - \beta = 0.3$

عند مستوى الدخل 1000 تكون قيمة الاستهلاك وفق معادلة الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.7 (1000) = 800$$

$$1000 = 800 + S \leftarrow Y = C + S$$

$$S = 1000 - 800 = 200$$

2.1.6. النموذج الثاني، النموذج البسيط مع موازنة الدولة

تمهيد: في النموذج المبسط تعاملنا مع عدد محدد من المتغيرات بالاعتماد على فرضيات محددة حول سلوك هذه المتغيرات، بهدف تبسيط التحليل لفهم تأثير تبدل هذه المتغيرات على الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد القومي. لنقترب من الواقع أكثر ندخل في التحليل موازنة الدولة.

موازنة الدولة: مما تتكون موازنة الدولة؟ لغرض التحليل سنركز على ثلاثة أجزاء أو عناصر مكونة لموازنة الدولة:

1. الإنفاق الحكومي ونرمز له بالرمز G

2. التحويلات الحكومية ونرمز لها بالرمز R

3. الضرائب ونرمز لها بالرمز T

يعرف الإنفاق الحكومي على أنه المبالغ التي تدفعها الحكومة مقابل حصولها على السلع والخدمات. أما التحويلات الحكومية فهي المبالغ التي تدفعها الدولة للأفراد والمؤسسات دون مقابل. والضرائب هي المبالغ التي تجبها أو تجمعها الدولة من الأفراد والمؤسسات بدون مقابل مباشر. يشكل العنصر الأول والثاني جانب النفقات في موازنة الدولة، فيما يشكل العنصر الثالث جانب الإيرادات.

وعلى هذا الأساس يصبح بمقدورنا دراسة آثار الضرائب والتحويلات على الدخل القومي كما يمكننا توضيح كيفية استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها للتأثير على مستوى الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي فيما يعرف بالسياسة المالية للحكومة. وقد عرفنا السياسة المالية بأنها استخدام أو إدارة إيرادات ونفقات الدولة لتحقيق أهداف معينة.

1.2.1.6. فرضيات النموذج ومعادلاته:

في هذا النموذج أصبح الاستهلاك تابع للدخل التصرفي بدل من الدخل المكتسب قبل اقتطاع (الضرائب على الدخل) بعد أن أدخلنا التحويلات الحكومية والضرائب في

التحليل. أي $C = \alpha + \beta Y_d$ إذا يمكن القول الدخل التصرفي يساوي الدخل المكتسب

ناقص الضرائب زائد التحويلات الحكومية أي: $Y_d = Y - T + R$

وهذا الافتراض أقرب للواقع مقارنة مع النموذج المبسط، لأن ما يصل ليد الأفراد هو الدخل التصرفي وليس الدخل المكتسب.

المتغيرات الداخلية هي: الدخل القومي، الاستهلاك، الادخار، الدخل التصرفي.

المتغيرات الخارجية (المستقلة): الإنفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات، الاستثمار.

2.2.1.6. معادلات النموذج.

$$1- \text{معادلة الدخل} \quad Y = C + I^* + G^*$$

$$2- \text{معادلة الدخل التصرفي} \quad Y_d = Y - T + R$$

$$3- \text{معادلة الاستهلاك} \quad C = \alpha + \beta Y_d \text{ حيث } \beta \text{ هي الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$4- \text{معادلة الاستثمار} \quad I = I^*$$

$$5- \text{معادلة الإنفاق الحكومي} \quad G = G^*$$

$$6- \text{معادلة التحويلات الحكومية} \quad R = R^*$$

$$7- \text{معادلة الضرائب} \quad T = T^*$$

ملاحظة: للتبسيط وسهولة الفهم فقد أدخلنا في التحليل الضرائب والتحويلات الحكومية ولكننا افترضنا أن كل منهما متغير خارجي مستقل عن الدخل، أي أن كل منهما كمية معينة ثابتة عند جميع مستويات الدخل. هذا الافتراض بعيد عن الواقع لأن كل من الضرائب والتحويلات يتأثر ويؤثر بمستويات الدخل. سنعود لاحقاً لاستبدال هذا الافتراض بافتراض أكثر قرباً من الواقع.

معادلة الدخل التوازني في هذا النموذج:

لحساب الدخل في التوازن وفق هذا النموذج نوجد معادلة الدخل في التوازن وفق الخطوات التي اتبعت في النموذج المبسط على النحو التالي:

$$1- \text{معادلة الدخل القومي وفق تعريف الدخل القومي} \quad Y = C + I^* + G^*$$

$$2- \text{معادلة الاستهلاك} \quad C = \alpha + \beta Y_d \text{ حيث الاستهلاك يتبع للدخل لتصرفي وليس}$$

المكتسب، $Y_d = Y - T + R$ وهي معادلة الدخل التصرفي، يصبح شكل دالة

الاستهلاك: $C = \alpha + \beta(Y - T + R)$ بفك القوس تصبح دالة الاستهلاك

$$C = \alpha + \beta Y - \beta T + \beta R$$

3- نعوض دالة الاستهلاك الأخيرة في معادلة الدخل القومي يكون لدينا:

$$Y = \alpha + \beta Y - \beta T + \beta R + I^* + G^* \quad \text{°} \quad Y \text{ لحرف واحد}$$

$$Y - \beta Y = \alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*$$

$$Y(1 - \beta) = \alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*$$

$$Y = 1/1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$$

وهي معادلة الدخل في التوازن $Y = 1/1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$

3.2.1.6. أثر تبدل المتغيرات الكلية على الدخل التوازني في النموذج الثاني

نبدأ بدراسة التغير في مستوى الاستهلاك المستقل، ثم تغير مستوى الإنفاق الاستثماري، ثم أثر تغير الإنفاق الحكومي، وكذلك أثر تغير التحويلات الحكومية، بعد ذلك نتعرف على تأثير تغير مستوى الضرائب على الدخل التوازني، وأخيراً نجري مقارنة ضارب الإنفاق وضارب التحويلات وضارب الضرائب.

- تأثير تبدل الاستهلاك المستقل:

ننطلق من معادلة حساب الدخل التوازني:

$$Y = 1/1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$$

نفترض أن الاستهلاك المستقل يتغير بمقدار $\Delta\alpha$ ، سيتغير الدخل بمقدار ΔY

$$Y + \Delta Y = 1/1 - \beta [(\alpha + \Delta\alpha) - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$$

نصلح المعادلة نجد

$$Y + \Delta Y = 1/1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*] + (1/1 - \beta) \Delta\alpha$$

نطرح المعادلة الأخيرة من معادلة الدخل التوازني يكون لدينا:

$$\Delta Y = (\beta/1 - \beta) \Delta\alpha$$

وهو مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستهلاك المستقل ويساوي إلى مقدارا لتغير في الاستهلاك المستقل مضروباً بمضاعف الإنفاق.

- أثر تغير الإنفاق الاستثماري على الدخل القومي: نبدأ بكتابة معادلة حساب الدخل

$$Y = 1/1-\beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^o + G^o]$$

نفترض تغير الاستثمار بمقدار ΔI عندها سيتغير الدخل بمقدار ΔY فتصبح المعادلة

$$Y + \Delta Y = 1/1-\beta [\alpha - \beta T + \beta R + (I^o + \Delta I^o) + G^o]$$

نصلح المعادلة نجد

$$Y + \Delta Y = 1/1-\beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^o + G^o] + (1/1-\beta) \Delta I^o$$

نطرح المعادلة الأخيرة من معادلة الدخل التوازني نجد: $\Delta Y = (\beta / 1-\beta) \Delta I^o$

وهو مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستثمار ويساوي إلى مقدارا لتغير في الإنفاق الاستثماري مضروباً بمضاعف الإنفاق.

- أثر تغير الإنفاق الحكومي على الدخل القومي

$$Y = 1/1-\beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^o + G^o]$$

نفترض أن الإنفاق الحكومي تغير بمقدار ΔG عندها سيتغير الدخل بمقدار ΔY فتصبح

$$Y + \Delta Y = 1/1-\beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^o + (G^o + \Delta G^o)]$$

نصلح المعادلة نجد:

$$Y + \Delta Y = 1/1-\beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^o + G^o] + (1/1-\beta) \Delta G^o$$

نطرح المعادلة الأخيرة من معادلة الدخل التوازني نجد: $\Delta Y = (1/1-\beta) \Delta G^o$

يعبر هذا المقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الإنفاق الحكومي ويساوي إلى مقدارا لتغير في الإنفاق الحكومي مضروباً بمضاعف الإنفاق. نسمي المقدار $(1/1-\beta)$

ضارب الإنفاق ويقسم لثلاثة أقسام ضارب الإنفاق الاستهلاكي وضارب الإنفاق الاستثماري وضارب الإنفاق الحكومي.

- تأثير تغير مستوى التحويلات الحكومية على الدخل التوازني

ننطلق من معادلة حساب الدخل التوازني:

$$Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$$

نفترض أن التحويلات الحكومية تغير بمقدار ΔR عندها سيتغير الدخل بمقدار ΔY

$$Y + \Delta Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta(R + \Delta R) + I^* + G^*]$$

نصلح المعادلة نجد:

$$Y + \Delta Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*] + (1 / 1 - \beta) \beta \Delta R$$

نطرح المعادلة الأخيرة من معادلة الدخل التوازني نجد:

$$\Delta Y = (\beta / 1 - \beta) \Delta R$$

وهو مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في

التحويلات الحكومية ويساوي إلى مقداراً لتغير في التحويلات الحكومية مضروباً بضارب

$$(\beta / 1 - \beta)$$

التحويلات الحكومية. نسمي المقدار ضارب التحويلات

- تأثير تغير مستوى الضرائب على الدخل التوازني: ننطلق من معادلة الدخل التوازني

$$Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$$

نفترض أن الضرائب تغيرت بمقدار ΔT عندها سيتغير الدخل بمقدار ΔY فتصبح

معادلة الدخل

$$Y + \Delta Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta (T + \Delta T) + \beta R + I^* + G^*]$$

نصلح المعادلة نجد:

$$Y + \Delta Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*] - (1 / 1 - \beta) \beta \Delta T$$

نطرح المعادلة الأخيرة من معادلة الدخل التوازني

$$\Delta Y = - (\beta / 1 - \beta) \Delta T$$

مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الضرائب، = مقدارا تغير الضريبة مضروباً بالمقدار $(1-\beta / -\beta)$ ويسمى هذا المقدار بضارب الضرائب.

4.2.1.6. مقارنة بين ضارب الإنفاق وضارب التحويلات وضارب الضرائب.

$$m_s = (1 / 1-\beta) : \text{صيغة ضارب الإنفاق } m_s$$

$$m_R = (\beta / 1-\beta) : \text{صيغة ضارب التحويلات } m_R$$

$$m_T = (-\beta / 1-\beta) : \text{صيغة ضارب الضرائب } m_T$$

1- إشارة ضارب الإنفاق وضارب التحويلات موجبة بينما إشارة ضارب الضرائب سالبة. أي أن زيادة الإنفاق أو زيادة التحويلات تؤدي إلى زيادة الدخل، بينما زيادة الضرائب تؤدي إلى تناقص الدخل.

2- القيمة المطلقة لضارب الضرائب أصغر من القيمة المطلقة لضارب الإنفاق بمقدار الواحد الصحيح. برهن ذلك. لنفرض أن $\beta = 0.8$ فتكون قيمة ضارب الإنفاق

$$(1 / 1-\beta) = 5 \text{ وقيمة ضارب الضرائب } (-\beta / 1-\beta) = -4$$

3- القيمة المطلقة لضارب الضرائب تساوي القيمة المطلقة لضارب التحويلات. ومن هنا نستنتج ضارب الموازنة المتعادلة أو المتوازنة. كما هو الحال في المثال $\beta = 0.8$ نحسب قيمة ضارب الضرائب وقيمة ضارب التحويلات.

$$(-\beta / 1-\beta) = -4 \text{ قيمة ضارب الضرائب}$$

$$(\beta / 1-\beta) = 4 \text{ قيمة ضارب التحويلات}$$

5.2.1.6. ضارب الموازنة المتعادلة أو المتوازنة

كما أن للحكومة دور كبير في زيادة الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية، فلها دور هام أيضاً في تحقيق انكماش اقتصادي باستخدام أداة السياسة المالية المتمثلة بالضرائب. إذا تؤثر الحكومة في دورة الدخل القومي بطريقتين: الأولى الضرائب والثانية الإنفاق. فالضرائب تقتطع جزءاً من دخول الأفراد إما مباشرة إذا كانت مفروضة على الدخل كضريبة الأجور والرواتب والضريبة على الأرباح التجارية

والصناعية وإما بصفة غير مباشرة إذا كانت تفرض بمناسبة إنفاق الدخل كالضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وفي جميع الأحوال تقلل من مقدرة الأفراد على الشراء فينشأ عن الضرائب عادة نقص في الطلب الإجمالي على السلع والخدمات. ولذلك فإنه إذا كانت كمية السلع والخدمات المعروضة هي كمية السلع والخدمات المنتجة فإن أسعارها سوف تميل إلى الانخفاض فيقال أن للضرائب أثراً انكماشياً.

غير أن الحكومة لا تكتفي بتحصيل الضرائب بل تقوم بإنفاق المبالغ المحصلة في دفع رواتب الموظفين وفي شراء السلع اللازمة لتأدية الخدمات العامة فيؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الطلب الإجمالي فيمكن القول عندئذ أن للإنفاق الحكومي أثراً تضخيمياً. بناءً على ذلك يكون لدينا ثلاثة احتمالات:

أ- الاحتمال الأول: أن تتعادل حصيللة الضرائب مع مقدار الإنفاق الحكومي وفي هذه الحالة يتلاشى الأثر الانكماشى للضرائب مع الأثر التضخمي للإنفاق الحكومي ولا يحدث أي تغيير في المستوى العام للأسعار.

ب- الاحتمال الثاني: أن يزيد مقدار الإنفاق الحكومي على قيمة الضرائب المحصلة كأن تمول الحكومة جزءاً من إنفاقها بواسطة الاقتراض فينتج عن ذلك زيادة في الطلب الإجمالي. فإذا كانت هناك طاقة إنتاجية غير مستغلة ترتب على ذلك زيادة في حجم العمالة ومقدار الناتج القومي دون أي تغيير يذكر في الأسعار. أما إذا زاد الإنفاق الحكومي في ظل العمالة الكاملة (الاستخدام الكامل) أي في حالة استغلال جميع الطاقات المتاحة فإن زيادة الطلب الإجمالي سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي أنها تحدث حالة تضخم فتزيد قيمة الناتج القومي ولكنها مجرد زيادة اسمية تتمثل في زيادة الأسعار مع بقاء الكمية المنتجة كما هي.

ج- الاحتمال الثالث: أن يقل الإنفاق الحكومي عن حصيللة الضرائب كأن تستخدم الحكومة جزءاً من إيراداتها في سداد ديونها السابقة وهذا يعني أن الطلب الإجمالي يقل عن المستوى المطلوب لشراء السلع والخدمات المعروضة بالأثمان السابقة. ولذلك سوف

نجد أن الأسعار تميل إلى الانخفاض، وقد يترتب على ذلك نقص في النشاط الإنتاجي للمجتمع فيقل الدخل القومي.

مثال: لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما: الميل الحدي للاستهلاك $\beta = 0.9$ ، بهدف إعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع قررت الحكومة زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 15 مليار وحدة نقدية وتقرر تغطية هذه التحويلات عن طريق زيادة الضرائب. ما أثر زيادة كل من الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب على مستوى الدخل القومي.

الحل: لدينا في هذه الحالة زيادة في الإنفاق الحكومي وزيادة في الضرائب. وسكون الأثر على الدخل القومي مجموع الأثرين أثر زيادة الإنفاق وأثر زيادة الضرائب:

$$\Delta Y = (1/1-\beta) \Delta G + (-\beta/1-\beta) \Delta T$$

نبدل القيم الواردة في نص المسألة.

$$\Delta Y = (1/1-0.9) 15 + (-0.9/1-0.9) 15$$

$$\Delta Y = 15$$

البرهان رياضياً:

لنفرض أن الإنفاق الحكومي زاد بمقدار $\Delta G = X$

ستزداد الضرائب أيضاً بمقدار $\Delta T = X$ فيكون:

$$\Delta Y = (1/1-\beta) X + (-\beta/1-\beta) X$$

$$\Delta Y = (1-\beta/1-\beta) X$$

$$\Delta Y = (1) X$$

$$\Delta Y = X$$

أي زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار تؤثر على الدخل القومي بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي أو مقدار الزيادة في الضرائب. ويعرف هذا بأثر ضارب الموازنة المتعادلة أو المتوازنة.

ملاحظة: مضاعف الميزانية المتوازنة قد يزيد عن الواحد الصحيح بسبب وجود ميول حدية أخرى غير الميل الحدي للاستهلاك، كالميل الحدي للاستيراد والميل الحدي

للاستثمار ومعدل الضريبة بالتالي لا يمكن أن يكون مساوياً للواحد إلا إذا كان محصلة الميول الأخرى يساوي الصفر. وعلى هذا يشترط لكي يكون مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح، أن يعوض الإنفاق الحكومي والضرائب قيمة التراجع في الإنفاق الاستهلاكي، وبحيث يرتفع سعر الفائدة، من جهة ثانية فيكبح التوسع في الإنفاق الاستثماري. في الواقع العملي ثبت أن مضاعف الميزانية المتوازنة ليس له تأثير إيجابي على الاقتصاد القومي، إلا في فترات الكساد يكون تأثيره إيجابياً على الإنتاج والبطالة.

6.2.1.6. أثر مضاعف الإنفاق الاستثماري

ترتبط فكرة أثر مضاعف الاستثمار بفكرة الميل الحدي للاستهلاك من جهة ومن جهة ثانية بالتغير في مستوى الاستثمار الذي يترتب عليه تغير في مستوى الدخل القومي⁶⁴. وكما هو معلوم فإن أي زيادة في الدخل القومي تنتزع بين الادخار والاستهلاك وفق ما يحدده الميل الحدي للاستهلاك. وكما لاحظنا في المحاضرات السابقة أن أي تغير في مستوى الاستهلاك ستؤثر على مستوى العرض الكلي بعلاقة طردية.

واستناداً لما تقدم، نستطيع القول، أن الزيادة في مستوى الاستثمار تقود إلى زيادة أكبر في مستوى الدخل القومي، وزيادة الدخل القومي ستوزع بين الاستهلاك والادخار $\Delta S : \Delta C : Y$ ، بالطبع زيادة الاستهلاك ستزيد الطلب الكلي، زيادة الطلب الكلي ستزيد الدخل القومي بمقدار الزيادة في الاستهلاك (النتيجة في الأصل عن زيادة الاستثمار) مضروباً بضارب الإنفاق الاستهلاكي، الزيادة الجديدة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة الاستهلاك ستوزع من جديد بين الادخار والاستهلاك. ثم سيزداد الاستهلاك للمرة الثالثة وسيقود إلى زيادة جديدة في الدخل القومي وهكذا دواليك. تعرف هذه الزيادات في مستوى الدخل الاستهلاك الناتجة عن زيادة مستوى الاستثمار بأثر مضاعف الاستثمار.

64 - الحسن تماضر جابر البشير - الوندائي علي فاضل، قياس أثر مضاعف كينز، ص. 35.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} + \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}} = \text{معادلة المضاعف}$$

فمضاعف الإنفاق الاستثماري هو معامل عددي يوضح الزيادة في الدخل القومي التي ستتنتج كاستجابة لزيادة محددة في الإنفاق الاستثماري. أي نسبة التغير في الدخل إلى التغير في الاستثمار. المثال التالي يبين أثر مضاعف الاستثمار:

بدايةً نفترض تغير مستوى الاستثمار مقدار 20 مليون وحدة، $\beta = 0.6$ ، بين تأثير تغير الاستثمار على كل من الدخل القومي والطلب الكلي ومستوى الادخار إذا كان $\Delta I = 20$

الدورة	الزيادة في الطلب الكلي	زيادة الدخل القومي	الزيادة في الادخار
الأولى	$\Delta I = 20$	$\Delta Y_1 = 50$	
الثانية	$\Delta C_1 = 0.6 \Delta Y_1 = 30$	$\Delta Y_2 = 30$	$\Delta S_1 = 0.4 \Delta Y_1 = 20$
الثالثة	$\Delta C_2 = 0.6 \Delta Y_2 = 18$	$\Delta Y_3 = 18$	$\Delta S_2 = 0.4 \Delta Y_2 = 12$
الرابعة	$\Delta C_3 = 0.6 \Delta Y_3 = 10.8$	$\Delta Y_4 = 10.8$	$\Delta S_3 = 0.4 \Delta Y_3 = 7.2$
الخامسة	$\Delta C_4 = 0.6 \Delta Y_4$		$\Delta S_4 = 0.4 \Delta Y_4$

جدول رقم 7 - يبين أثر ضارب الإنفاق الاستثماري على الدخل القومي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن زيادة أولية في مستوى الاستثمار بلغت 20 مليون وحدة نقدية، سببت زيادة في الدخل القومي تبعاً لضارب الإنفاق الاستثماري بمقدار 50 مليون وحدة أي $\Delta Y_1 = 50$. هذه الزيادة في الدخل القومي وتبعاً لقيمة الميل الحدي للاستهلاك ستوزع في الدورة الأولى وفق العلاقة التالية: $\Delta Y = \Delta C + \Delta S$

وسيكون نصيب الاستهلاك 30 مليون وحدة ونصيب الادخار 20 مليون وحدة، وفق معادلة ضارب الإنفاق الاستثماري: وهنا تبدو الفكرة الجوهرية لمضاعف الاستثمار، حيث أن الزيادة في الاستهلاك 30 وحدة شكلت طلب إضافي زاد من قيمة الطلب الكلي ونحن نعلم أن الطلب الكلي يساوي الدخل القومي. أي أن الزيادة في الاستهلاك 30 وحدة أدت لزيادة الدخل القومي 30 وحدة، يعاد توزيع هذه الزيادة في الدخل القومي وفق العلاقة:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

هكذا دواليك، ولكن هذه الخطوات ليست لانهائية، لأن زيادة الدخل ستتوزع بين الاستهلاك والادخار تبعاً للميل الحدي للاستهلاك. وسيكون لدينا زيادات متناقصة في الدخل ناتجة عن زيادات متناقصة في الاستهلاك تستمر إلى أن تصبح متناهية في الصغر فتتلاشى تدريجياً.

- التمثيل البياني لأثر مضاعف الإنفاق الاستثماري

في الشكل البياني رقم 46 نبدأ من نقطة التوازن A، نفترض أن الاستثمار أو الاستهلاك المستقل زاد بمقدار مليار وحدة نقدية، سيتربط على ذلك انتقال منحنى الطلب الكلي من ZZ إلى ZZ'. وستسحب نقطة التوازن في A إلى النقطة B. الوضع الراهن في النقطة B سيكون الطاب الكلي أكبر من العرض التوازني المحدد بالكمية Y. كيف سيتم التخلص من حالة عدم التوازن هذه؟

سيزيد المنتجون الدخل القومي أي الإنتاج بحدود مليار وحدة نقدية، فينتقل مستوى العرض الكلي من النقطة A إلى النقطة C المقابلة للنقطة B على منحنى الطلب الكلي.

نلاحظ مستوى الإنتاج أو العرض الكلي عند النقطة C أقل من مستوى من الطلب الكلي المتمثل بالنقطة D على منحنى الطلب الكلي، فالطلب الكلي في النقطة D يفوق العرض الكلي في C. عند النقطة C يمتص الطلب جزء من الدخل الجديد الناتج عن زيادة الاستهلاك، بما يعادل مليار وحدة نقدية (ويبقى فائض طلب يعادل أثر مضاعف الإنفاق الاستهلاكي) يمثله المثلث CDE.

عند مستوى عرض كلي في النقطة E، يقابله فائض طلب كلي يقع بين النقطة D والنقطة A' سيدفع المنتجين لزيادة الإنتاج من أجل تلبية فائض الطلب المتبقي، فنصل إلى النقطة E. تستمر العملية التراكمية لأثر المضاعف⁶⁵ الناتج عن زيادة الاستهلاك والاستثمار حتى نصل إلى نقطة التوازن الجديدة في النقطة A' نقطة التوازن الجديدة. أخيراً تجدر الإشارة إلى الفارق بين أثر المضاعف، الذي يوضح أثر زيادة الإنفاق الاستثماري على مستوى الدخل الكلي، وبين أثر المعجل، الذي يوضح أثر تغير طلب سلع الاستهلاك على تغير الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة لسلع الاستهلاك، وعليه يقاس المعجل بما يسمى معامل رأس المال (Capital Coefficient)، ويعبر معامل رأس المال عن حجم الاستثمار الصافي اللازم توظيفه لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي وحدة نقدية واحدة.

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{y_t - y_{t-1}} = \text{المعجل}$$

7.2.1.6. شرط التوازن في النموذج المبسط مع موازنة الدولة.

لنتعرف على شروط التوازن في هذا النموذج لأبد من معرفة شكل دالة الادخار وفق فرضيات ومعطيات هذا النموذج. في البداية قلنا أن دالة الاستهلاك لم تعد تتبع الدخل المكتسب بل الدخل التصرفي. وعرفنا أن الدخل التصرفي بأنه الدخل المكتسب مطروح

65 - Michael Paetz, Makroökonomie Der Gütermarkt, S. 25 - 31

منه الضرائب مضاف إليه التحويلات الحكومية. استناداً لهذا تتبع دالة الادخار كما دالة الاستهلاك للدخل التصرفي.

$$Y = C + S$$

$$Y_d = Y - T + R$$

وبما أن الادخار في هذا النموذج يتبع للدخل التصرفي تصبح دالة الادخار كما يلي: S

$$= Y - C$$

$$S = Y_d - C \rightarrow S = (Y - T + R) - C$$

$$S = -\alpha + (1 - \beta) Y_d$$
 وعلى هذا تكون دالة الادخار

يتحقق شرط التوازن عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، أي:

$$Y = C + S + T - R = Z = C + I + G$$

بالتالي يكون شرط التوازن على النحو التالي:

$$S + T - R = I + G$$

مثال تطبيقي 7: لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد ما:

$$C = \alpha + \beta Y_d = 10 + 0.8 Y_d$$

$$R = 20, T = 15, I = 35, G = 25$$

المطلوب:

- 1- حساب الدخل القومي التوازني والدخل التصرفي.
- 2- حساب دالة الادخار
- 3- حساب قيم الادخار والاستهلاك في دخل التوازن
- 4- حساب قيم الميل الحدي والوسطي للادخار والاستهلاك عند دخل التوازن
- 5- زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 20 بين أثر ذلك على الدخل القومي في التوازن؟
- 6- إذا زادت الدولة الإنفاق الحكومي والضرائب بأن واحد بمقدار 20 وحدة لكل منهما فماذا يحدث لمستوى الدخل القومي التوازني؟
- 7- زادت الدولة الضرائب بمقدار 20 وحدة فماذا يحدث لمستوى الدخل التوازني؟

8- إذا زادت الدولة التحويلات الحكومية والضرائب بأن واحد بمقدار 20 وحدة لكل

منهما فماذا يحدث لمستوى الدخل القومي التوازني؟

9- أحسب قيم كل من ضارب الإنفاق وضارب التحويلات وضارب الضرائب.

الحل: نحسب الدخل القومي التوازني من المعادلة التالية:

$$Y = 1 / 1 - \beta [\alpha - \beta T + \beta R + I^* + G^*]$$

$$Y = 1 / 1 - 0.8 [10 - 0.8(15) + 0.8(20) + 35 + 25]$$

$$Y = 5 [10 - 12 + 16 + 35 + 25] \rightarrow Y = 370$$

حساب الدخل التصرفي: $Y_d = Y - T + R$

$$Y_d = 375 \rightarrow Y_d = 370 - 15 + 20$$

ليس بالضرورة أن يكون الدخل التصرفي مساوياً للدخل القومي.

2. حساب دالة الادخار من المعادلة: $S = -\alpha + (1 - \beta) Y_d$ بعد تبديل القيم

$$S = -10 + (0.8) Y_d$$

3. حساب قيم الاستهلاك والادخار في دخل التوازن:

نحسب قيمة الاستهلاك من المعادلة: $C = \alpha + \beta (Y - T + R)$

$$C = 10 + 0.8 (375 - 15 + 20) \rightarrow C = 310$$

نحسب قيمة الادخار من المعادلة $S = -10 + (0.8) Y_d$

$$S = -10 + (1 - 0.8) 375 \rightarrow S = 65$$

4. حساب قيم الميل الحدي والوسطي للادخار والاستهلاك عند دخل التوازن.

الميل الحدي للاستهلاك: $\beta = 0.8$

الميل الوسطي للاستهلاك: $C / Y = 310 / 375 = 0.83$

الميل الحدي للادخار: $\phi = 1 - \beta = 0.2$

الميل الوسطي للادخار: $S / Y = 65 / 375 = 0.17$

5. أثر زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 20 وحدة $\Delta Y = (1 / 1 - \beta) \Delta G$

$$\Delta Y = (1 / 1 - 0.8) 20 = 100$$

$$Y + \Delta Y = 370 + 100 = 470$$

- مقارنة الميل الحدي في النموذجين السابقين

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y_g} = 1 - \beta \quad \text{نموذج مبسط مع موازنة الدولة} \quad \frac{\Delta S}{\Delta I} = 1 - \beta \quad \text{نموذج مبسط}$$

$$\beta = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} \quad \text{نموذج مبسط مع موازنة الدولة} \quad \beta = \frac{\Delta C}{\Delta I} \quad \text{نموذج مبسط}$$

6. زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بآن واحد بمقدار 20 وحدة لكل منهما:

$$\Delta Y = (1 / 1 - \beta) \Delta G + (-\beta / 1 - \beta) \Delta T$$

$$\Delta Y = (1 / 0.2) 20 + (-0.8 / 0.2) 20$$

ارتفع الدخل القومي 20 وحدة بزيادة الإنفاق الحكومي والضرائب:

$$\Delta Y = 100 - 80 = 20$$

$$Y + \Delta Y = 370 + 20 = 390 \quad \text{بآن واحد بمقدار 20}$$

7. زيادة الضرائب بمقدار 20 وحدة $\Delta Y = (-\beta / 1 - \beta) \Delta T$

$$\Delta Y = (-0.8 / 0.2) 20 = -80$$

$$Y + \Delta Y = 370 - 80 = 290$$

8. زيادة التحويلات الحكومية والضرائب بآن واحد بمقدار 20 وحدة لكل منهما:

$$\Delta Y = (\beta / 1 - \beta) \Delta R + (-\beta / 1 - \beta) \Delta T$$

$$\Delta Y = (0.8 / 0.2) 20 + (-0.8 / 0.2) 20 = 0$$

$$\Delta Y = 80 - 80 = 0$$

9. حساب قيم كل من ضارب الإنفاق وضارب التحويلات وضارب الضرائب:

$$(1 / 1 - \beta) = (1 / 0.2) = 5 \quad \text{ضارب الإنفاق}$$

$$(\beta / 1 - \beta) = (0.8 / 0.2) = 4 \quad \text{ضارب التحويلات}$$

$$(-\beta / 1 - \beta) = (-0.8 / 0.2) = -4 \quad \text{ضارب الضرائب}$$

3.1.6 النموذج الثالث: النموذج المبسط مع موازنة الدولة والضريبة متغيرة

في نموذج التحليل المبسط لم يكن هناك ضرائب أي أن $T = 0$ ، في نموذج التحليل المبسط مع موازنة الدولة كانت الضرائب مقدار ثابت أي $T = T^0$ سنتوسع في التحليل لنقترب من الواقع. من المتعارف عليه في مختلف الدول أن الضرائب تفرض بصورة عامة على الدخل، وهناك ضريبة ثابتة وهي غير مرتبطة بالدخل، أي أن المكلف يدفع هذه الضريبة سواء كان له دخل أم لم يكن. وهذا يعني من وجهة نظر التحليل الاقتصادي أن الضرائب في قسم منها تتبع للدخل، وب نفس الوقت ثمة حد أدنى من الدخل معفى من الضريبة وتجبي الضرائب بعد هذا الحد.

1.3.1.6 فرضيات ومعادلات النموذج

ضمن هذه المعطيات يمكن أن نعبر عن تلك الأفكار بصيغ رياضية:

$$T = T_0 + t(Y - Y_L)$$

حيث تعبر الرموز في المعادلة السابقة عن المعطيات التالية:

T : تعبر دالة الضرائب أو الضريبة الكلية، T_0 : الضريبة الثابتة وهي غير مرتبطة بالدخل، t : معدل الضريبة، Y : الدخل

Y_L : الدخل المعفى من الضريبة. ومن هنا يمكن أن نعبر عن تابع الضريبة المرتبط

$$T = t(Y - Y_L) \quad \text{بالدخل بالعلاقة التالية:}$$

1- نعوض دالة الضرائب الأخيرة (أي المرتبطة بالدخل فقط واستبعاد الضريبة المستقلة عن الدخل) في معادلة الدخل التصرفي تكون لدينا العلاقة التالية:

$$Y_d = Y - T + R$$

2- وللتبسيط نفترض أن التحويلات الحكومية تساوي الصفر يكون $Y_d = Y - T$ نبذل الآن قيم دالة الضرائب

$$Y_d = Y - [T_0 + t(Y - Y_L)] = Y - tY - T_0 + tY_L$$

فتصبح معادلة الدخل التصرفي في النموذج المبسط مع موازنة الدولة وبفرض أن $R = 0$

$$Y_d = Y(1 - t) - T_0 + tY_L$$

وفي حال وجود تحويلات حكومية يكون:

$$Y_d = Y(1 - t) - T_0 + tY_L + R$$

ولأن شكل دالة الدخل التصرفي قد تغير، فهذا يعني أن دالة الاستهلاك والادخار المرتبطتان بالدخل التصرفي ستتغيران: $C = \alpha + \beta Y_d$ نبذل دالة الدخل التصرفي

في دالة الاستهلاك

$$C = \alpha + \beta [Y(1 - t) - T_0 + tY_L + R]$$

$$C = \alpha + \beta Y(1 - t) - \beta T_0 - \beta tY_L + \beta R$$

نبذل قيمة الاستهلاك في معادلة الطلب الكلي عند نقطة التوازن:

$$D = Y = C + I^* - G^*$$

$$D = Y = \alpha - \beta Y(1 - t) - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R - I^* + G^*$$

$$Y - \beta Y(1 - t) = \alpha - \beta T_0 - \beta tY_L - \beta R + I^* - G^*$$

$$Y [1 - \beta(1 - t)] = \alpha - \beta T_0 - \beta tY_L - \beta R + I^* - G^*$$

$$Y = [1 / 1 - \beta(1 - t)] \alpha - \beta T_0 - \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*$$

2.3.1.6 معادلة حساب الدخل التوازني

في ظل ضريبة مستقلة عن الدخل وضريبة تابعة للدخل وتحويلات حكومية.

$$Y = [1 / 1 - \beta(1 - t)] \alpha - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*$$

نسمي المقدار $m_S = \frac{1}{1 - \beta(1 - t)}$ مضاعف الإنفاق أو ضارب الإنفاق، نحسب قيمة

ضارب الضرائب كما يلي: نفترض أن الضريبة المستقلة عن الدخل تغيرت بمقدار ΔT_0 يكون تغير الدخل مساويا ΔY :

$$Y = [1 / 1 - \beta(1 - t)] \alpha - \beta (T_0 + \Delta T_0) + \beta tY_L + \beta R - I^* - G^*$$

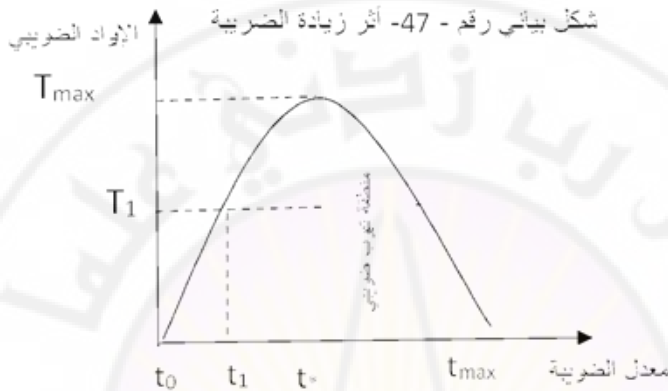
$$\Delta Y = 1 / 1 - \beta(1 - t) - \beta \Delta T_0 = - \beta / 1 - \beta(1 - t) \Delta T_0$$

نسمي المقدار $m_T = \frac{-\beta}{1 - \beta(1 - t)}$ مضاعف أو ضارب الضرائب.

وبنفس الطريقة نجد أن مضاعف التحويلات يساوي: $m_R = \frac{\beta}{1 - \beta(1 - t)}$

3.3.1.6 مقولة الضريبة تقتل الضريبة

يأخذ منحني الضريبة شكل قطع مكافئ يعرف بمنحنى "لافر" بمعدل متزايد حيث تبدأ الضريبة في المرحلة الأولى زيادة معدل الضريبة إلى زيادة الإيرادات الضريبية بمعدلات متناقصة.



في المرحلة الثانية، يصل فيها الإيراد الضريبي إلى إقصاه T_{max} مع معدل ضريبة يساوي t_0 المرحلة الثالثة تعتبر مرحلة غير فعالة يكثر فيها التهرب الضريبي، وإذا رغبت الدولة بزيادة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة معدل الضريبة فإننا سنحصل على نتيجة معاكسة لما نهدف إليه وكلما زادت الدولة معدل الضريبة كلما تراجع الإيراد الضريبي ونصل إلى مرحلة يقال عنها الضريبة تقتل الضريبة.

مثال تطبيقي 8:

توفرت لديك المعلومات التالية عن اقتصاد ما:

الاستثمار $I = 10$ ، الاستهلاك $C = 100 + 0.8Y_d$ ، الإنفاق الحكومي $G = 200$ ، الضريبة $T = 0$ ، بفرض أن الضريبة المعفاة من الدخل تساوي الصفر، المطلوب حدد قيمة الناتج التوازني، ثم حدد حالة موازنة الدولة، إذا تبين لك وجود عجز أو فائض حاول استعادة وضع التوازن فقط من خلال التأثير على الضرائب، ثم حساب الناتج القومي عند وصول موازنة الدولة للتوازن. أعد العملية حتى تصل إلى تحقق الهدف.

الحل: حساب الدخل التوازني

$$Y = [1 / 1 - \beta (1 - t)] \alpha - \beta T_0 + \beta tY_1 + \beta R - I^* + G^*$$

$$2 = \frac{1}{1 - 0.8 + 0.8(0.375)} = \frac{1}{1 - \beta(1 - t)} = \text{مضاعف الإنفاق}$$

الدخل التوازني

$$Y = [1 / 1 - \beta (1 - t)] \alpha - \beta T_0 + \beta tY_1 + \beta R - I^* + G^*$$

نبدل القيم المعطاة حيث الضريبة المستقلة عن الدخل تساوي الصفر تبقى إيرادات الدولة الضريبية فقط المرتبطة بالدخل، والتحويلات الحكومية معدومة تصبح المعادلة.

$$Y = [1 / 1 - \beta (1 - t)] \alpha + I^* + G^*$$

نصلح المعادلة فيكون الدخل التوازني: $Y = 2 (100 + 40 + 200) = 500$

إيرادات الضرائب حسب تابع الضريبة $T = 0.375Y = 0.375(500) = 187.5$

موازنة الحكومة الإيرادات تتمثل بالإيرادات الضريبية تساوي النفقات المتمثلة بالإنفاق

$$187.5 - 200 = -12.5 \quad \text{الحكومي}$$

الميزانية تعاني من عجز يبلغ 12.5، نمول هذا العجز بضرائب إضافية $\Delta T = 12.5$ نحسب أثر زيادة الضريبة:

$$\Delta Y = \frac{-\beta}{1 - \beta(1 - t)} \Delta T = \frac{-0.8}{1 - 0.8 + 0.8(0.375)} = -1.6(12.5) = -20$$

أي أن زيادة الضريبة بمقدار 12.5 لتغطية العجز في موازنة الدولة أدى لترجع الناتج

$$Y_2 = 500 - 20 = 480 \quad \text{القومي بمقدار 20 وحدة، والدخل القومي الجديد}$$

$$T_2 = 0.375(480) + 12.5 = 192.5 \quad \text{الإيرادات الضريبية الجديدة}$$

$$192.5 - 200 = -7.5 \quad \text{موازنة الدولة بعد زيادة الضرائب}$$

نلاحظ أن العجز في موازنة الدولة قد تراجع من 12.5 إلى 7.5 بعد زيادة الضرائب بمقدار 12.5 غير أن هذا التراجع في العجز بمقدار 5 وحدات جاء على حساب تراجع الدخل التوازني بمقدار 20 وحدة. إذا أردنا معالجة العجز المتبقي في موازنة الدولة بمزيد

من الضرائب ستكون النتيجة مزيد من التراجع في مستوى الدخل التوازني ومزيد من التراجع في الإيرادات الضريبية ومزيد من العجز في موازنة الدولة.
أثر الزيادة الثانية للضريبة

$$\Delta Y = \frac{-\beta}{1-\beta(1-t)} \Delta T = \frac{-0.8}{1-0.8+0.8(0.375)} = -1.6(7.5) = -12$$

الدخل الجديد $Y_3 = 480 - 12 = 468$ انخفض الناتج القومي من 480 إلى 468

نحسب الإيرادات الضريبية بعد الزيادة الثانية في الضرائب $T = T_0 + t(Y - Y_L)$

$$T = 7.5 + 0.375(468) = 183$$

تراجعت الإيرادات الضريبية أيضاً من 192.5 إلى 183، رصيد موازنة الدولة الجديدة:

$$-17 = 200 - 183 \text{ أي تزايد عجز الموازنة من } (-7.5) \text{ إلى } (-17) \text{ يعني ذلك}$$

أن الضريبة تقتل الضريبة، والضرائب إذا استعملت بحدّة سيكون لها أثر معاكس للهدف الذي استخدمت من أجله.

مثال تطبيقي 9: نتحقق حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد عند مستوى دخل 600 مليار

دولار، شكل دالة الاستهلاك: $C = 10 + 0.9Y_d$ الاستثمار = 60 ونفقات الحكومة =

3.5 مليار وتتحدد الموارد الضريبية بالعلاقة التالية $Y \cdot T = 5 + 0$ والمطلوب:

1. استخراج الصيغة العامة لمستوى الدخل القومي التوازني ثم احسب قيمته

2. ما هي مستويات الاستهلاك والاستثمار والضرائب عند التوازن

3. هل يحقق مستوى الدخل التوازني التشغيل الكامل وهل هو دخل تضخمي وكيف يمكن

أن يُستخدم الإنفاق الحكومي لبلوغ التشغيل الكامل.

الحل: أولاً استخراج معادلة الدخل التوازني $C = (a + \beta Y_d)$

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = (a + \beta Y_d) + I + G$$

$$T = t(Y - Y_L)$$

$$Y_d = Y - T + R$$

$$C = a + \beta Y(1-t) - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R$$

$$Y = a + \beta (Y - T_0 + t(Y - Y_L + R)) + I + G$$

$$Y - \beta Y(1-t) = a - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*$$

$$Y - \beta Y(1-t) = a - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*$$

$$Y[1 - \beta(1-t)] = a - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*$$

$$Y = [1 / 1 - \beta(1-t)] [a - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*]$$

$$Y = [1 / 1 - \beta(1-t)] [a - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R + I^* + G^*]$$

$$Y = [1 / 1 - 0.9(1-0.1)] [10 + 60 + 35 + 0.9(5)]$$

$$Y = (5.263) (100.5) = 528.94 \text{ قيمة الدخل التوازني}$$

بما أن دخل التشغيل الكامل يبلغ 600 فالدخل التوازني ليس دخلاً تضخيمياً لأنه أقل من دخل التشغيل الكامل، يكون الدخل التوازني تضخيمياً عندما يكون أكبر من التشغيل الكامل. نعوض في معادلة الدخل لحساب قيم الإيرادات الضريبية:

$$T = 0.1(528.94 + 0) = 52.89$$

$$Y_d = Y - T + R = 528.94 - 52.89 = 476.05 \text{ الدخل التصرفي:}$$

قيمة الاستهلاك عند دخل التوازن:

$$0.9Y_d = 0.9(476.05) + 10 = 428.445 \text{ } C = 10 + 0$$

حتى نصل للتشغيل الكامل يجب زيادة الإنفاق الحكومي كي يزداد الدخل القومي. لذا نحسب الفرق بين مقدار الدخل التوازني ودخل التشغيل الكامل، الذي يمثل مقدار الزيادة في الدخل: يجب زياد الدخل بمقدار $600 - 528.94 = 71.06$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \beta(1-t)} \Delta G \rightarrow 71.06 = \frac{1}{1 - 0.9 + 0.9(0.1)} \Delta G \quad \Delta G = \frac{71.06}{5.263} = 13.5$$

يجب أن يزداد الإنفاق الحكومي بمقدار 13.5 حتى نصل لحالة التشغيل الكامل،

$$\Delta G = 35 + 13.5 = 48.5 \text{ فيصبح مجموع الإنفاق الحكومي}$$

4.3.1.6 هل يؤثر تغير معدل الضريبة على مستوى الدخل التوازني ؟

مضاعف الضرائب في النموذج المبسط مع موازنة الدولة والضريبة مقدار ثابت:

$$\frac{-\beta}{1-\beta} \Rightarrow \Delta Y = \frac{-\beta}{1-\beta} \Delta T$$

عند تغير معدل الضريبة بمقدار Δt ستتغير الضريبة الكلية ΔT :

$$\Delta T = T_0 + \Delta t(Y - Y_L)$$

مع فرض أن الضريبة المستقلة T_0 = الصفر فيكون: $\Delta T = \Delta t(Y - Y_L)$

وبالتالي يكون التغير في مستوى الدخل الناتج عن تغير معدل الضريبة مساوياً

لحاصل جداء مضاعف الضرائب في مقدار التغير في الضريبة الكلية ΔT

$$\Delta Y = \frac{-\beta}{1-\beta(1-t)} \Delta T$$

نبدل قيمة ΔT بما يقابلها في معادلة الضريبة عندما تكون T_0 = الصفر

$$\Delta Y = \frac{-\beta}{1-\beta(1-t)} \Delta t(Y - Y_L)$$

$$\Delta Y = \frac{-\beta(Y - Y_L)}{1-\beta(1-t)} \Delta t$$

نسمي المقدار $\frac{-\beta(Y - Y_L)}{1-\beta(1-t)}$ مضاعف معدل الضريبة.

5.3.1.6 تغير المضاعف بتغير نموذج التحليل

ومما سبق يتبين وجود أنواع مختلفة من المضاعفات التي تؤثر على مستوى الدخل

التوازني وقد تدرجنا في دراستها بشكلها المبسط ثم سعيًا للاقترب من الواقع أكثر فأكثر.

ونلخص أهم هذه النقاط بما يلي:

1. النموذج الأول النموذج المبسط:

الاستهلاك تابع للدخل المكتسب $C = a + \beta Y$

الطلب الكلي: $Y = C + I + G$

العرض الكلي $Z = C + S$

شرط التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي $C + I + G = C + S$

$$\frac{1}{1-\beta} = m_s \text{ مضاعف الإنفاق أو ضارب الإنفاق}$$

مضاعف التحويلات m_R ومضاعف الضرائب m_T لا يوجد

II. النموذج الثاني:

النموذج المبسط مع موازنة الدولة بفرض وجود ضريبة ثابتة. يفترض هذا النموذج أن

الضريبة ثابتة لا تتغير بتغير الدخل القومي. "متغير مستقل"

الاستهلاك يتبع للدخل التصرفي وليس للدخل المكتسب: $C = \alpha + \beta Y_d$

الدخل التصرفي: $Y_d = Y - T + R$

شرط التوازن العرض الكلي = الطلب الكلي $C + I + G = C + S + T - R$

$$I + G = S + T - R$$

$$\frac{1}{1-\beta} = m_s \text{ مضاعف الإنفاق أو ضارب الإنفاق}$$

$$\frac{\beta}{1-\beta} = m_R \text{ مضاعف التحويلات} \quad \frac{-\beta}{1-\beta} = m_T \text{ مضاعف الضرائب}$$

$$\frac{1}{1-\beta} \Delta G + \frac{-\beta}{1-\beta} \Delta T = \Delta G = \Delta T = m_B \text{ مضاعف الموازنة المتعادلة أو المتوازنة}$$

III. النموذج الثالث: نموذج مبسط مع موازنة الدولة والضريبة متغيرة

المعادلات والمتغيرات الرياضية الجديدة:

$$T = T_0 + t(Y - Y_L) \text{ تابع الضريبة}$$

$$Y_d = Y(1-t) - T_0 + tY_L + R \text{ الدخل التصرفي}$$

$$C = \alpha + \beta Y(1-t) - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R \text{ تابع الاستهلاك}$$

$$\frac{\beta}{1-\beta(1-t)} = m_R \text{ مضاعف التحويلات} , \quad \frac{1}{1-\beta(1-t)} = m_s \text{ مضاعف الإنفاق}$$

$$\frac{-\beta(Y - Y_L)}{1-\beta(1-t)} = m_t \text{ مضاعف معدل الضريبة} , \quad \frac{-\beta}{1-\beta(1-t)} = m_T \text{ مضاعف الضرائب}$$

مثال تطبيقي 10: لديك دالة الاستهلاك: $C = 40 + 0.8 Y_c$ قيمة الاستثمار $I = 60$ أوجد

مستوى الدخل التوازني وفق الحالات التالية: 1- عدم وجود قطاع حكومي

2- وجود قطاع حكومي $G = 10$ بدون ضرائب 3- وجود ضرائب $T = 10$.

الحل: الحالة الأولى: $Y = (1/(1-\beta)) [a + I^*]$ $\leftarrow Y = 1/0.2(40 + 60) = 500$

الحالة الثانية:

$$Y = 1/0.2(40 + 60 + 10) = 550 \leftarrow Y = (1/(1-\beta)) [a + I^* + G^*]$$

الحالة الثالثة: يلاحظ توازن موازنة الدولة الضرائب تساوي الإنفاق الحكومي مع عدم وجود

تحويلات حكومية. $Y = 1/(1-\beta) [a - \beta T + I^* + G^*]$

$$Y = 1/0.2(40 + 60 + 10) - 0.8(10) = 510$$

نلاحظ أن فرض الضريبة بمقدار 10 خفض الدخل التوازني بمقدار 40.

بعد أن علمنا أن مضاعف الإنفاق $= 5$ ومضاعف الضرائب $= -4$ وبفرض أن مستوى

التشغيل الكامل يتحقق عند 560 نطبق سياسة الإنفاق للوصول للتشغيل الكامل، ثم نطبق

السياسة الضريبية وأي السياستين معاً مع ذكر المبررات.

الفرق بين مستوى الدخل التوازني ومستوى التشغيل: $\Delta Y = 560 - 510 = 40$

يجب أن نزيد الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG لنصل للتشغيل الكامل.

$$\Delta Y = 1/(1-\beta) (\Delta G) \rightarrow \Delta G = 40/5 = 8$$

يجب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 8 وحدات.

للاوصول للتشغيل الكامل يجب تخفيض الضرائب بمقدار $T\Delta$:

$$\Delta Y = -\beta/(1-\beta) (\Delta T) \Rightarrow \Delta T = \Delta Y / (-\beta/(1-\beta))$$

نخفض الضرائب بمقدار 10 وحدات: $\Delta T = 40 / -4 = -10$

أي من السياستين نختار يتوقف ذلك على الأهداف التي تشدها الحكومة، ويقف

على رأس قائمة الأهداف هدف الحفاظ على توازن الموازنة. قبل إجراء التعديلات كانت

الموازنة متوازنة، لكن بعد زيادة الإنفاق الحكومي أصبح وضع الموازنة كالتالي:

$$T - (G_2 + G_1) = 10 - 18 = -8 \Rightarrow \text{عجز الموازنة} = 8$$

$$T_2 - (G_1 - T_1) = 10 - (10 + 10) = -10 \text{ تخفيض الضرائب:}$$

$$\text{أي عجز الموازنة} = 10.$$

كلتا السياستين أفضى لحالة التشغيل الكامل، لكن ميزانية الدولة عانت من عجز بلغ 8 وحدات عند تطبيق سياسة الإنفاق، وبلغ العجز 10 وحدات نقدية عند تطبيق سياسة ضريبية. ننصح باتباع سياسة إنفاق حكومي لأن أثرها أقل على العجز.

مثال تطبيقي 11:

في اقتصاد ما بلغ الدخل التوازني 500 مليار وحدة نقدية عام 2018 والإنفاق الحكومي 100 مليار وحدة والاستثمار 70 مليار وحدة. وغطى الاستهلاك القسم الباقي. في عام 2019 لوحظ أن مستوى الاستثمار بلغ 80 مليار وحدة، حيث أدت زيادة الاستثمار إلى زيادة في الدخل التوازني فبلغ 525 وحدة. المطلوب: حساب قيمة ضارب الإنفاق والضرائب والتحويلات. 2 - حساب دالة الاستهلاك بفرض أن الإنفاق الحكومي والاستثمار والضرائب متغيرات خارجية.

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \beta} \Delta I \Rightarrow 25 = ? (10) \quad \text{الحل:}$$

$$? = 25 \div 10 = 2.5 \quad \text{قيمة ضارب الإنفاق الاستثماري}$$

قيمة ضارب الضرائب إشارته سالبة وأقل من ضارب الإنفاق بواحد = 1.5 -
قيمة ضارب التحويلات إشارته موجبة وقيمه أقل من قيمة ضارب الإنفاق بواحد = 1.5

$$C = \alpha + (\beta Y) \quad \text{دالة الاستهلاك:} \quad \frac{1}{1 - \beta} = 2.5 \Rightarrow \beta = 0.6 \quad \text{ضارب الإنفاق}$$

نحسب قيمة الاستهلاك من معادلة الدخل: $Y = C + I + G$

$$Y = C + I + G \Rightarrow 500 = C + 70 + 100 \Rightarrow C = 330$$

نبدل في دالة الاستهلاك نجد الاستهلاك المستقل $330 = \alpha + 0.6(500) \Rightarrow \alpha = 30$

مثال تطبيقي 12:

لديك معلومات عن اقتصاد دولة ما: الدخل 1000 وحدة، الاستهلاك 700 وحدة، الادخار 100 وحدة، الاستثمار 100 وحدة، الإنفاق الحكومي 200 وحدة، الضرائب 200 وحدة، الدخل التصرفي 800 وحدة، الميل الحدي للاستهلاك 0.9 المطلوب:

1- حساب قيمة ضارب الإنفاق الحكومي وضارب التحويلات وضارب الضرائب

2- برهن على تحقق شرط التوازن في إطار هذه القيم

3- إذا رغبت الحكومة في رفع مستوى الدخل إلى 1270 وحدة لتحقيق الاستخدام الكامل أشرح ثلاث طرق يمكن اتباعها لبلوغ ذلك الهدف.

4- إذا تغير β وأصبح $\beta = 0.8$ احسب قيمة ضارب التحويلات

$$\text{الحل: ضارب الإنفاق } m_S = \frac{1}{1-\beta} = \frac{1}{1-0.9} = 10$$

$$\text{ضارب الضرائب } m_T = \frac{-\beta}{1-\beta} = \frac{-0.9}{1-0.9} = -9$$

$$\text{ضارب التحويلات } m_R = \frac{\beta}{1-\beta} = \frac{0.9}{1-0.9} = 9$$

ثانياً: شرط التوازن $C + I + G = C + S + T - R$

$$S + T = I + G = 100 + 200 = 100 + 200$$

ثالثاً: التغير في الدخل المطلوب إحداثه: $\Delta Y = 1270 - 1000 = 270$

$$270 = 10 \Delta G$$

$$270 = -9 \Delta T$$

$$270 = 9 \Delta R$$

ربعاً: عند تغير قيمة الميل الحدي للاستهلاك من 0.9 إلى 0.8 يصبح ضارب

التحويلات على الشكل التالي:

$$\text{ضارب التحويلات } m_R = \frac{\beta}{1-\beta} = \frac{0.8}{1-0.8} = 4$$

4.1.6. النموذج الرابع، النموذج الموسع (اقتصاد مفتوح)

سوف نقرب بالتحليل الاقتصادي من الواقع أكثر فأكثر وسنضيف التعامل مع العالم الخارجي ونستبدل القيمة الثابتة للاستثمار بتابع الاستثمار.

1.4.1.6. مفهوم ونظريات الاستثمار

يحتل الاستثمار مكانة خاصة في التحليل الكلي لأنه أحد مكونات الطلب الكلي، ونظراً لطبيعة الاستثمار المتأرجحة والمتقلبة فإنه يؤثر على الدورة الاقتصادية وعلى مستوى النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من تضخم وركود وانكماش. يشير الاستثمار إلى استخدام المدخرات النقدية لشراء الآلات الإنتاجية والرأسمالية،

الاستثمار هو كل إضافة للثروة الإنتاجية (الطاقة الإنتاجية) أي تلك الأموال التي تستخدم في إنتاج منتجات أخرى. التوظيف المالي للمدخرات بشكل أوراق مالية لتحقيق ربح، يستبعد من مفهوم الاستثمار، لأنه يدر عائد على مالك الورقة المالية وليس على المجتمع. فلا يزيد شيئاً في مجموع الثروة القومية، بل ينقل الأموال من يد إلى أخرى دون أن يطرأ أي زيادة حقيقية على الثروة القومية.

يقصد بالاستثمار في التحليل الاقتصادي الكلي ذلك الجزء من الاستثمار العيني الذي يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة أو يحافظ عليها على الأقل. وهو أحد مكونات الطلب الكلي. إذا حددنا حجم الاستثمار، يمكن أن نحدد معدلات النمو الاقتصادي، وحجم التغيرات الواجب إحداثها عن طريق أدوات السياسة المالية والنقدية للوصول للأهداف الاقتصادية المرسومة. ويمكننا أن نميز بين بعض مفاهيم الاستثمار:

- الاستثمار الصافي هو الاستثمار الذي يخصص للزيادة الجديدة في رأس المال الحقيقي أو العيني الذي ينتج عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية في المجتمع.
- الاستثمار الاحلالي هو ذلك الجزء من الاستثمار المخصص لاستبدال ما اهتلك من رأس المال خلال العمليات الإنتاجية.
- الاستثمار الإجمالي يعبر عن مجموع الاستثمار الصافي + الاستثمار الاحلالي.

في الأدبيات الاقتصادية كتب الكثير عن نظريات ومحددات الاستثمار، وأبرز هذه النظريات نظرية الكفاية الحديثة لرأس المال، ونظرية المعجل البسيط، ثم نظرية المعجل المرن، فنظرية الأرصدة الداخلية، والنظرية الكلاسيكية الحديثة.

- جاءت النظرية الكينزية الحديثة لتبين أن الاستثمار لا يتحدد فقط بسعر الفائدة، إنما أيضاً بالعائد على الاستثمار. سعر الفائدة يبين تكلفة الاستثمار بينما الكفاية الحديثة لرأس المال تمثل العائد من هذا الاستثمار. وعملية المقارنة بين العاملين مهمة جداً عند اتخاذ القرار وتحديد الحجم الأمثل للاستثمار.

تُعرف الكفاية الحديثة لرأس المال بأنها: معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي الإيرادات المتوقعة، مساوية لثمن الأصل "تكلفة الإحلال".

لا يقصد كينز بتكلفة الأصل ثمن الأصل الموجود فعلاً، بل "تكلفة إحلال" هذا الأصل بأصل جديد يشابه تماماً الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه. ولهذا يسمى عرض الأصل الرأسمالي الجديد "تكلفة الإحلال" تعبيراً عن أن الأصل جديد.

- نظرية الأرصدة الداخلية تفترض أن صافي الاستثمار يعتمد على الأرباح، وبالتالي فالنظرية تركز على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، والتي تؤثر على تكاليف الإنتاج والأرباح. وتقول النظرية أن المنشأة أمامها خيارين للحصول على رأس المال اللازم، أما من الأرصدة الداخلية في المنشأة كالأرباح المحتجزة ونفقات اهتلاك رأس المال، أو من المصادر الخارجية كالقروض وبيع الأسهم السندات.

- نظرية النيوكلاسيك في الاستثمار، تشكل النظرية الكلاسيكية الحديثة للتراكم الرأسمالي الأساس الفكري لهذه لنظرية. تربط هذه النظرية حجم الاستثمار بالنتائج وبأسعار خدمات رأس المال، وتتعلق هذه النظرية من فرضية أن المنشأة تحاول تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.

وطالما أن الأرباح = الإيرادات - التكاليف، فلا بد أن يزيد الفرق بينهما. وافترضت النظرية أن عنصري العمل ورأس المال من عناصر الإنتاج يمثلان التكاليف. أما

الإيرادات فترتبط بالكمية المنتجة وبالأسعار. ستوظف المنشأة عمال إلى الحد الذي تكون فيه قيمة الناتج الحدي للعمل مساوية للأجر، وتستخدم المنشأة رأس المال إلى الحد الذي يكون فيه قيمة الناتج الحدي للعمل مساوياً لتكلفة رأس المال، أو عندما تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال مساوية لتكلفة رأس المال (سعر الفائدة).

- نظرية المعجل البسيط: تشير إلى أن الاستثمار يتجه للتناقص مع حجم التغيرات في الدخل والناتج. وتفترض أن زيادة الناتج تؤدي إلى زيادة رأس المال بنسبة ثابتة. وتفترض أن توسع الاستثمار يرتبط بالاستثمار الصافي وليس بالاستثمار الإجمالي، وإن رأس المال في حالة تشغيل كامل، أي عدم وجود فائض رصيد رأسمالي. كما تفترض أن الرصيد الرأسمالي المرغوب فيه دائماً مساوياً للرصيد الرأسمالي الفعلي.

- النظرية التسارعية (نظرية المعجل): ترى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بواسطة زيادة الاستثمار، وترى أن الاستثمار تابع للدخل ويرتبط معه بعلاقة طردية.

$$I = f(Y)$$

تميز النظرية التسارعية بين الاستثمار الإجمالي (استبدال الآلات المستهلكة) وبين الاستثمار الصافي (الإضافة الصافية للطاقة الإنتاجية القائمة) والاستثمار الكلي الذي يساوي مجموع (الاستثمار الإجمالي + الاستثمار الصافي) وهناك من يرى وجود استثمار مستقل عن الدخل ونرمز له بالرمز g واستثمار آخر تابع للدخل ويرتبط مع الدخل بعلاقة طردية، يدل الرمز σ على الميل الحدي للاستثمار:

$$I = g + \sigma Y$$

- النظرية الحديثة: تقول بوجود علاقة طردية بين الاستثمار والربحية المتوقعة من الاستثمار. فكلما كانت الربحية المتوقعة كبيرة كلما زاد الإنفاق الاستثماري. وترى هذه النظرية أن الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة: $I = g + \sigma r$ حيث g

تمثل الاستثمار المستقل عن الدخل، فيما تدل σ على الميل الحدي للاستثمار، وهو مقدار ثابت قيمته سالبة (أصغر من الصفر)، أما r فتدل على معدل الفائدة. بيانياً يمكننا أن نمثل شكل تابع الاستثمار على النحو التالي:

r

شكل رقم -48- علاقة تابع الاستثمار بمعدل الفائدة

r₁

r₂

I₁

I₂

I

وجهت انتقادات لنظرية المعجل البسيط لعدم واقعيته، ونظراً للقصور في هذه النظرية ظهرت نظرية المعجل المرن، التي تبين أن الرصيد الرأسمالي في هذه الفترة لا يعتمد على ناتج هذه الفترة إنما على الفترات السابقة. لدى دراسة السوق السلعية في نموذج التحليل الكلي سوف نستخدم دالة الاستثمار في ظل اقتصاد مفتوح، باعتبار أن الاستثمار تابعاً لمعدل الفائدة بعلاقة عكسية، إضافة للتعامل مع العالم الخارجي. لهذا يتكون الطلب الكلي في هذا النموذج من: $D = C + I + G + X - M$

وتمثل X الصادرات و M الواردات. سنفترض أن الطلب على الصادرات متغير مستقل، أما الواردات فهي تتبع للدخل القومي بعلاقة طردية وفق المعادلة التالية:

$$M = a + m Y$$

وتدل a على قيمة الواردات المستقلة عن الدخل، كما تمثل m الميل الحدي

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \Leftrightarrow 1 > m > 0$$

للاستيراد وتتراوح قيمتها بين الواحد والصفر.

بفرض ثبات الأسعار فإن زيادة الدخل القومي سوف تزيد مستوى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وبالتالي سيزداد الطلب على الواردات والعكس صحيح. وبالتالي ثمة علاقة طردية بين الدخل والواردات. ويكون الميزان التجاري للدولة في حالة توازن فقط عند تقاطع منحنى الواردات مع منحنى الصادرات. قبل نقطة التقاطع تكون الصادرات

أكثر من الواردات وبعد نقطة التقاطع يعاني الاقتصاد من زيادة الواردات. الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

M X

M

X

Y

Y_1

شكل رقم -49- فجوة الصادرات والواردات

نمثل على المحور العمودي كل من الصادرات والواردات وعلى المحور الأفقي الدخل القومي. من جهة ثانية قرار تنفيذ الاستثمار مرتبط بحساب العائد المتوقع الحصول عليه من تنفيذ هذا الاستثمار. أي مقارنة بين العائد على الاستثمار وتكاليف الاستثمار فإذا كان هذا العائد أقل من تكلفة الاستثمار فسيحجم المستثمرون عن التنفيذ. يمكن التوصل إلى معدل العائد على الاستثمار من خلال دراسة القيمة المستقبلية لمبلغ سيدفع الآن مع القيمة الحالية لمبلغ سيستحق بعد فترة زمنية معينة. يستخدم معدل الفائدة للمساواة بين قيمة مبلغ يصرف الآن مقابل مبلغ نحصل عليه بعد مدة من الزمن. بمعنى أن مبلغاً من النقد حالياً لا يساوي نفس المبلغ بعد خمس سنوات مثلاً. الفارق بين المبلغين يطلق عليه اسم الفائدة. فالمبلغ المستثمر حالياً P_0 لمدة n سنة يعطينا مبلغ P_n يحسب وفق قانون

$$P_n = P_0(1+i)^n \quad \text{حساب الفائدة:}$$

ولحساب القيمة الحالية لمبلغ سنحصل عليه في المستقبل، نفترض أن قيمته معروفة لكننا نجهل قيمته الحالية، نحسب القيمة الحالية باستخدام المعادلة أعلاه. الفرق بين

القيمة الحالية والقيمة المستقبلية هو قيمة الفائدة التي لم تتحقق بعد، لذا وجب خصم قيمة الفائدة من المبلغ الذي سنحصل عليه مستقبلاً، نسمى معدل الفائدة هذا بمعدل الخصم r .

ويصبح قانون القيمة الحالية لقيمة مبلغ مستقبلي: $P_0 = \frac{P_n}{(1+r)^n}$ أما إذا كنا نحصل على المبلغ على شكل دفعات فيصبح قانون حساب القيمة الحالية لجملة

$$VA = R \left[\frac{1}{r} (1 - (1+r)^{-n}) \right] \quad \text{مبالغ سنوية على دفعات:}$$

مثال: ما هي القيمة الحالية لمبلغ 200 يستحق نهاية كل سنة لمدة 7 سنوات بمعدل فائدة 8 % سنوياً؟ نطبق القانون السابق وباستخدام جداول القيمة الحالية نحصل على معدل الخصم المطابق (تقاطع عمود سعر الفائدة 8 % مع صف السنة السابعة) نجد

$$\text{معدل الخصم } 206.5. \quad VA = 200 \left[\frac{1}{0.08} (1 - (1 + 0.08)^{-7}) \right]$$

إيداع أي مبلغ في المصرف ينتج فائدة = المبلغ النهائي أو (القيمة المستقبلية) مطروح منه المبلغ الأصلي (القيمة المودعة حالياً). والقيمة الحالية لمبلغ مالي P_t يستحق عند نهاية n

$$VA = P_0 = P_t (1+i)^{-n} \quad \text{سنة}$$

كيف نحسب إيرادات وتكاليف الاستثمار؟ الإيراد السنوي الصافي لرأس المال المستثمر يساوي الإيراد الجاري - التكاليف الجارية. كي ينفذ المستحدث مشروعه الاستثماري يجب أن يكون: مجموع الإيراد السنوي الصافي بالقيمة الحالية أكبر من قيمة رأس المال المستثمر في المشروع.

2.4.1.6. الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة:

أعاد كينز صياغة مفهوم الاستثمار من خلال ربطه للإنتاجية الحدية لرأس المال بمعدل الفائدة. حيث ينزع المستثمر بتنفيذ المزيد من الاستثمارات (الميل للاستثمار) حتى تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال، أي معدل الفائدة. فإذا كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة، كان من المجدي أن نزيد في الاستثمار، حتى تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال مع معدل الفائدة.

فارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع العائد وبالتالي التشجيع على الاستثمار. تحسب الإنتاجية الحدية لرأس المال أو الكفاية الحدية لرأس المال من خلال العلاقة بين القيمة الحالية للحصيلة المتوقعة لرأس المال المستثمر وبين ثمن عرض رأس المال أو تكلفة إحلاله. وعليه تساوي الكفاية الحدية لرأس المال معدل الفائدة أو معدل الخصم الذي تكون عنده تكلفة الاستثمار مساوية لجملة القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المتوقعة من الاستثمار.

الإنتاجية الحدية لرأس المال هي كمية الإنتاج التي نحصل عليها جراء توظيف وحدة واحدة إضافية من رأس المال في العملية الإنتاجية.

أما معامل رأس المال: Capital Coefficient يعبر عن حجم الاستثمار الصافي اللازم توظيفه لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي وحدة نقدية واحدة.

والكفاية الحدية لرأس المال هي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي. إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فيكون من المربح القيام بالاستثمار

ملاحظات:

- 1- القيمة الحالية للسهم = مجموع القيم الحالية للعوائد المتوقعة من هذا السهم + القيمة الحالية للمبلغ الذي يسدد في نهاية المدة كقيمة للسهم.
- 2- ثمة علاقة عكسية بين سعر السهم ومعدل الفائدة: ارتفاع معدل الفائدة يعني انخفاض القيمة الحالية للسهم، الأمر الذي يقود إلى انخفاض سعر السهم.
- 3- ارتفاع سعر الفائدة في السوق يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات المتداولة.
- 4- شراء سند دائم قيمته الاسمية ألف ليرة بسعر فائدة 10% سنوياً، يحافظ على قيمته الاسمية في حال ثبات أسعار الفائدة عند 10% وسيكون العائد مئة ليرة سنوياً. بفرض ارتفاع سعر الفائدة إلى 20%، إذا أردت الحصول على نفس الفائدة /100 ليرة/ فإن عليك استثمار مبلغ خمسمائة ليرة فقط وبالتالي فإن السند الذي اشتريته بسعر ألف ليرة

- وبفائدة 10% ستكون قيمته السوقية الآن خمسمائة ليرة فقط. وعند انخفاض سعر الفائدة إلى 5% يتوجب عليك استثمار مبلغ ألفي ليرة للحصول على نفس العائد /100 ليرة / وبالتالي فإن السند الذي اشتريته بألف ليرة وبفائدة 10% سعره السوقى 2000 ليرة.
- 5- انخفاض معدل الفائدة يقود لارتفاع أو زيادة القيمة الحالية، (ستقل قيمة المقام).
- 6- يعد الاستثمار مربحاً طالما القيمة الحالية للعائد على الاستثمار أكبر من تكلفة الاستثمار.
- 7- تتناسب الكفاية الحدية لرأس المال عكساً مع تكلفته وطرذاً مع الإيراد الصافى المتوقع.
- 8- كلما زاد حجم الاستثمار، كلما انخفض العائد على الاستثمار (قانون تناقص الغلة)، وبالتالي تناقص معدل الكفاية الحدية لرأس المال، أي وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار. وارتفاع سعر الفائدة يجعل المستثمرين يعزفون عن الاستثمارات الحقيقية، ويقبلون على الاستثمار في الأسواق المالية التي تدر عائد أعلى من عائد الاستثمارات الإنتاجية في السوق السلعية، حيث مردودها مساوياً أو أقل من سعر الفائدة السائد في السوق. مما سبق نستدل على أن الميل للاستثمار يتوقف على كون معدل الفائدة أصغر من الإنتاجية الحدية لرأس المال. لذا يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار يتبع لمعدل الفائدة، وهو ما تؤمن به نظريات الاستثمار الحديثة.

3.4.1.6. اشتقاق معادلة الدخل التوازني وفق النموذج الموسع (اقتصاد مفتوح)

كما في المرات السابقة نطلق من معادلة الطاب الكلي مع افتراض أن الاقتصاد في حالة

$$\text{توازن أي العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي} : D = Y = C + I + G + X - M$$

- معادلات النموذج

$$\text{معادلة الدخل التصرفي: } Y_d = [Y (1 - t) - T_0 + tY_L + R]$$

$$\text{الاستهلاك يتبع للدخل التصرفي: } C = \alpha + \beta Y_d$$

$$C = \alpha + \beta [Y (1 - t) - T_0 + tY_L + R]$$

$$\text{تابع الاستهلاك } C = \alpha + \beta Y (1 - t) - \beta T_0 + \beta tY_L + \beta R$$

$$\text{تابع الضريبة: } T = T_0 + t (Y - Y_L)$$

$$\text{معادلة الاستثمار: } I = \theta + \sigma r$$

$$M = a + m Y$$

معادلة الواردات:

$$X = X^*$$

الصادرات متغير مستقل عن الدخل

نبدل المتغيرات في معادلة الطلب الكلي بقيمها الواردة في المعادلات السابقة نجد:

$$D=Y=a+\beta Y(1-t)-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+X-a-m Y$$

ننقل المتغيرات التي تحتوي Y إلى الطرف الأول من المعادلة:

$$Y-\beta Y(1-t)-m Y=a-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+X-a$$

$$Y[1-\beta(1-t)-m]=a-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+X-a$$

$$Y=[a-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+X-a]/[1-\beta(1-t)-m]$$

$$Y=\frac{[a-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+X-a]}{1-\beta(1-t)+m} \quad \text{معادلة الدخل التوازني}$$

- حساب مضاعف الإنفاق:

نفترض أن الإنفاق الحكومي تغير بمقدار ΔG سيتغير الدخل بمقدار ΔY

نبدل في معادلة الدخل:

$$Y+\Delta Y=\frac{[a-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+\Delta G+X-a]}{1-\beta(1-t)+m}$$

$$Y+\Delta Y=\frac{[a-\beta T_0+\beta tY_L+\beta R+G+\sigma r+G+X-a]}{1-\beta(1-t)+m}+\frac{\Delta G}{1-\beta(1-t)+m}$$

$$\Delta Y=\frac{\Delta G}{1-\beta(1-t)+m}=\frac{1}{1-\beta(1-t)+m}\Delta G$$

نسمي المقدار $\frac{1}{1-\beta(1-t)+m}$ مضاعف الإنفاق

وبنفس الطريقة نشق مضاعف التحويلات الحكومية، نفترض أنها تغيرت بمقدار ΔR

سيتغير الدخل القومي التوازني بمقدار ΔY بإتباع نفس الخطوات نجد أن:

$$m_R = \frac{\beta}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مضاعف التحويلات الحكومية}$$

$$m_T = \frac{-\beta}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مضاعف الضرائب}$$

$$m_l = \frac{-\beta(Y - Y_l)}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مضاعف معدل الضريبة}$$

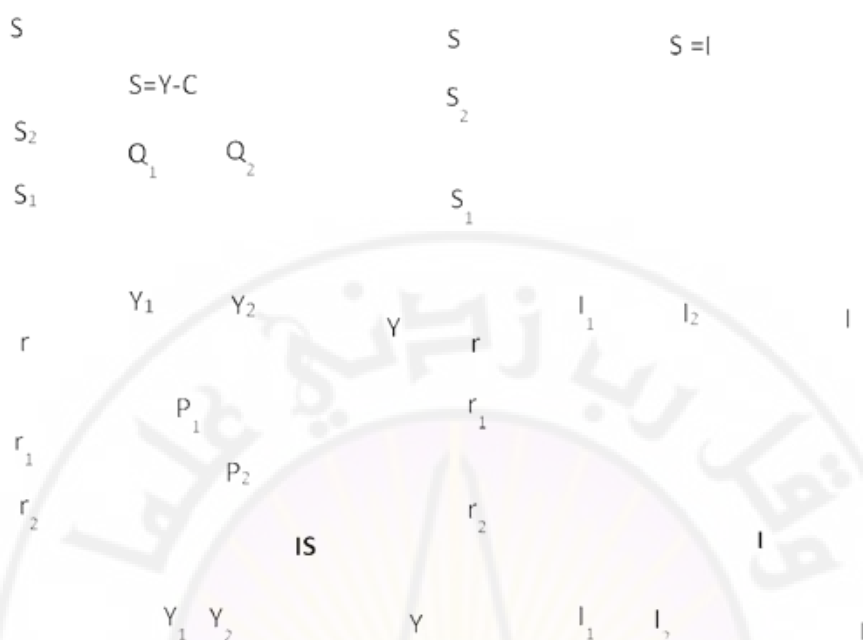
$$m_i = \frac{-1}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مضاعف الواردات}$$

$$m_x = \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مضاعف الصادرات}$$

$$m_s = \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مضاعف الإنفاق}$$

4.1.6.3. منحنى التوازن في السوق السلعية IS، اشتقاقه ومحددات انتقاله

- اشتقاقه المنحني بيانياً: ننتقل من الشكل البياني لتابع الاستثمار، بفرض معدل ما للفائدة وليكن r_1 ، يقابله مستوى استثمار I_1 ، مستوى الاستثمار هذا يقابله مستوى معين من الادخار، بحيث تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار في الربع الثاني، ويقابله نفس المستوى من الادخار في الربع الثالث يحدد بالنقطة Q_1 التي تقطع منحنى الادخار. من النقطة Q_1 نسقط خط عمودي على محور السينات في الربع الرابع فيتقاطع مع الخط الواصل من الربع الأول للربع الرابع والذي يعبر عن معدل الفائدة r_1 في النقطة P_1 ويقابلها مستوى إنتاج Y_1 على محور السينات⁶⁶.



شكل رقم -50- اشتقاق منحنى IS بيانيا

نفترض الآن أن معدل الفائدة انخفض من r_1 إلى r_2 سيزداد الاستثمار من I_1 إلى I_2 نقيم عمود من النقطة I_2 تقاطع منحنى التوازن في الربع الثاني عند مستوى الادخار S_2 امتداد ذلك يتقاطع في الربع الثالث مع دالة الادخار عند مستوى الادخار S_2 في النقطة Q_2 . نقيم من النقطة Q_2 عمود يتقاطع مع محور السينات في الربع الرابع في النقطة Y_2 ويتقاطع مع الخط الواصل من الربع الأول للربع الرابع والذي يعبر عن معدل الفائدة r_2 في النقطة P_2 .

نصل بين النقطة P_1 وبين النقطة P_2 نحصل على خط مستقيم يمثل منحنى التوازن في سوق السلعية، ويسمى منحنى IS ويوضح هذا المنحنى معدلات الفائدة ومستويات الدخل المقابلة لها والتي تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار. ويظهر من الشكل البياني أن ميل منحنى IS سالب يعبر عن علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومستوى الدخل القومي في سوق السلع والخدمات.

5.4.1.6. محددات انتقال منحنى التوازن في السوق السلعية IS

إن التغير في أحد عناصر الإنفاق الكلي يقود إلى انتقال منحنى IS. يظهر أثر التغير في دالة الاستثمار في الربع الأول مثلاً على انتقال منحنى IS في الربع الرابع، حيث الاستثمار يتبع لمعدل الفائدة. أما في الربع الثاني حيث تقع دالة الإنفاق الحكومي إلى يمين دالة الاستثمار بمقدار ثابت.

إذ يصبح شرط التوازن $S = I + G$ بدلاً من شرط التوازن السابق $S = I$ ، نلاحظ أثر تغير الصادرات والقروض وانخفاض الأسعار في الربع الثاني، إذ تؤثر هذه المتغيرات على مستوى الاستثمار.

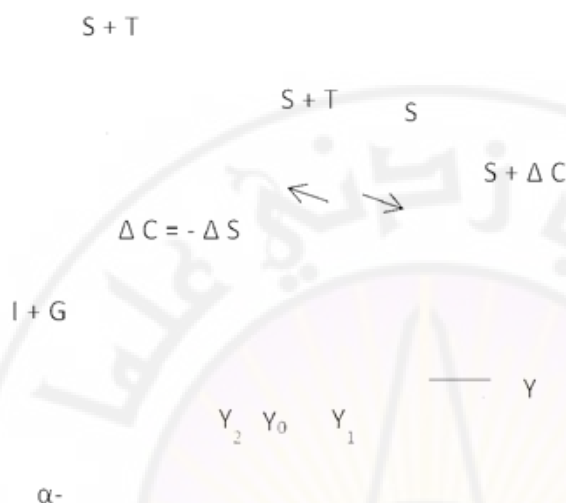
التغير في دالة الضرائب والواردات وخدمة الديون وأثر ارتفاع الأسعار جميع هذه العوامل تؤثر على مستوى الادخار، فزيادة الاستهلاك أو الضرائب أو الواردات أو ارتفاع مستوى الأسعار، تعني نقصان الادخار، يظهر في الربع الثالث التغير في دالة الإنفاق الاستهلاكي بدلالة تابع الادخار وكذلك



شكل - 51 - شرط التوازن: الادخار = الاستثمار + الإنفاق شكل - 52 - شكل تابع الاستثمار ومعدل الفائدة

يظهر في الشكل 53 عند زيادة الاستهلاك بمقدار ΔC يقل الادخار بمقدار $(-\Delta S)$ أي $\Delta C = -\Delta S$ وتنتقل دالة الادخار نحو الأسفل واليمين. أثر زيادة الضرائب على الدخل

التوازني يماثل أثر زيادة الادخار لأن الضرائب والادخار كلاهما يمثل اقتطاع من الدخل التصرفي ما يعني انخفاض نصيب الاستهلاك من الدخل، بالتالي زيادة الضرائب كأنما



شكل رقم -53- يوضح أثر تغير الادخار والاستهلاك والضرائب على التوازن في السوق السلعية

هي زيادة في الادخار فينزاح منحنى الادخار نحو الأعلى واليسار نتيجة زيادة الضرائب. إن زيادة الإنفاق استهلاكي تمثل انزياح منحنى الادخار نحو الأسفل واليمين. إن التغير



شكل بياني رقم - 54 - أثر تغير لاستهلاك على انتقال منحنى IS

في الإنفاق بمختلف أشكاله سواء كان إنفاق حكومي أو استهلاكي أو استثماري يقود إلى انزياح منحنى IS. على سبيل المثال يظهر أثر التغير في دالة الاستثمار في الربع الأول، حيث الاستثمار يتبع لمعدل الفائدة، انزياح منحنى IS.

يلاحظ من الشكل البياني -55- انزياح دالة الاستثمار إلى أعلى اليمين بفعل زيادة الاستثمار في الربع الأول، منحنى الاستثمار الجديد سيقطع الخط المقابل لمعدل الفائدة r_1 في النقطة Q_1 وسيقطع الخط المقابل لمعدل الفائدة r_2 في النقطة Q_2 . في الربع الرابع على منحنى الادخار النقطة Q_3 يقابل النقطة Q_4 على منحنى الادخار النقطة Q_4 . إسقاط النقطة Q_3 والنقطة Q_4 على الربع الرابع سيقطع الخط الذي يمثل معدل الفائدة r_1 في النقطة P_3 والخط الذي يمثل معدل الفائدة r_2 في النقطة P_4 ، نصل بين النقطتين P_3 و P_4 نحصل على منحنى IS_1 جديد يمثل انزياح منحنى IS نحو أعلى اليمين نتيجة لزيادة الاستثمار. أما لجهة زيادة الضرائب فإن ذلك يقود إلى انتقال منحنى التوازن في السوق السلعية IS نحو اليسار. فزيادة الضرائب تتسبب بنقصان الدخل التصرفي، ويتضح أثر زيادة الضريبة على الدخل التصرفي كأثر زيادة الادخار في الربع الثالث، حيث تقود زيادة الضرائب لانزياح منحنى الادخار إلى الأعلى واليسار.



نصل إليه في رقم -55

6.4.1.6. العوامل المحددة لانحدار منحنى IS

ميل المنحنى زيادة أو شدة انحداره وهو اتجاهه أو اقترابه من العمودية، وتقلطح المنحنى أي اقترابه من الشكل الأفقي. يتأثر ميل منحنى التوازن في السوق السلعية IS بالتالي:

1- الميل الحدي للاستثمار σ أي (مرونة الاستثمار بالنسبة لمعدل الفائدة): يتأثر منحنى IS بمرونة الاستثمار بالنسبة لمعدل الفائدة، كلما انخفضت استجابة الإنفاق الاستثماري لتغيرات معدل الفائدة (قلت مرونة الاستثمار) وهذا يعني زيادة عمودية دالة الاستثمار يزداد معها انحدار وصار منحنى IS عمودياً أكثر.

2- بصيغة أخرى، كلما كان الميل الحدي للاستثمار σ بالقيمة المطلقة كبيراً أي كلما (ازداد σ صغراً لأنه سالب)، أصبح الاستثمار قليل المرونة، كلما كان ميل منحنى الاستثمار أكثر انحداراً وبالتالي صار منحنى IS أكثر انحداراً، والعكس صحيح.

3- الميل الحدي للاذخار: يكون ميل منحنى IS أشد انحداراً كلما كان الميل الحدي للاذخار مرتفعاً $(1-\beta)$ ، (أي الميل الحدي للاستهلاك منخفضاً) وعليه يكون ميل منحنى IS أقل انحداراً كلما كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً.

4- بصيغة أخرى يؤثر تغير الميل الحدي للاذخار على حجم الاستثمار، فيزداد منحنى IS انحداراً كلما زادت قيمة مضاعف الإنفاق الذي يساوي $(\frac{1}{1-\beta})$ أي واحد مقسوم على الميل الحدي للاذخار. فشدة انحدار منحنى الادخار تعبر عن زيادة الميل الحدي للاذخار $(1-\beta)$ ، تعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، وكلما صغر مضاعف الإنفاق، كلما أصبح منحنى الادخار أكثر انحداراً ويصبح منحنى IS أي أكثر انحداراً.

التغير	وضعية منحنى IS
زيادة قيمة مضاعف الأنفاق	أقل انحداراً يميل إلى الشكل الأفقي
زيادة الميل الحدي للاستهلاك	أقل انحداراً يميل إلى الشكل الأفقي
زيادة مرونة الاستثمار	أقل انحداراً يميل إلى الشكل الأفقي
انخفاض قيمة σ الميل الحدي للاستثمار	أكثر انحداراً يميل إلى الشكل العمودي
زيادة الميل الحدي للدخار	أكثر انحداراً يميل إلى الشكل العمودي
قيمة σ الميل الحدي للاستثمار = الصفر	عمودي
قيمة σ الميل الحدي للاستثمار = ∞	أفقي

جدول رقم - 8 - يبين العوامل المؤثرة على شدة انحدار منحنى IS

7.4.1.6. أثر تغير المستوى العام للأسعار على دالة الاستهلاك

لنتمكن من تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، لابد من دراسة علاقة الأسعار بالتوازن الاقتصادي الكلي، وأثر تغير مستوى الأسعار على التضخم والانكماش والكساد، ولابد من الإجابة على التساولين التاليين:

- 1- كيف يمكن أن ندخل مستوى الأسعار في التحليل؟
- 2- ما هي آثار التغير في مستوى الأسعار على مستويات الدخل؟

للإجابة على التساؤل الأول لن نستخدم دالة جديدة تعبر عن الأسعار بل سوف ندخل مستوى الأسعار في التحليل دون إضافة أي أداة جديدة. الشكل البياني أدناه يوضح مستوى التوازن الكلي عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي بفرض مستوى محدد للأسعار في لحظة زمنية معينة:

نفترض أننا ننطلق في التحليل من مستوى أسعار معين في وقت محدد. هذا يعني أن القوة الشرائية لوحدة النقد في ذلك الوقت عند مستوى معين (مثلاً 350 ليرة لكل كيلو غرام من السكر). فلو تغير مستوى الأسعار انخفاضاً أو صعوداً، فهذا يعني أن مستوى

التوازن الاقتصادي الكلي سوف يتعرض لاختلال وينتقل مستوى التوازن إلى مستوى جديد، كما سنبين لاحقاً.

الإنفاق

العرض الكلي

P

الطلب الكلي

Y

الدخل

شكل رقم - 57 - أثر تغير مستوى الأسعار على الاستهلاك والطلب الكلي

لنفترض أن الأسعار تغيرت عن مستواها السابق، سوف تتغير القدرة الشرائية لوحدة النقد عكساً مع تغير المستوى العام للأسعار، عندها سوف تتغير الثروة الحقيقية. (يقصد بذلك تغير القيمة الحقيقية للموجودات) وهذا سينقلنا إلى دالة استهلاك جديدة. وكان مستوى الثروة تغير نتيجة تغير الأسعار، ذلك التغير انعكس تغيراً في مستوى الدخل التصرفي.

الإنفاق

العرض الكلي

الاستهلاك

دالة استهلاك جديد

طلب كلى جديد

الطلب الكلي

دالة

α

الدخل

الدخل

Y_1

Y_2

وكما مر معنا سابقاً لدى دراسة تابع الاستهلاك تبين لنا أن تغير الدخل ينقلنا من نقطة لنقطة أخرى على ذات منحنى أو دالة الاستهلاك، أما تغير الثروة أو العادات والأذواق أو الدخل المستقبلي فينقلنا إلى دالة استهلاك جديدة، وعلى هذا يكون تأثير التغير في مستوى الأسعار كما يلي: بفرض انخفاض المستوى العام للأسعار، سيقود ذلك إلى زيادة القدرة الشرائية فيتغير الدخل التصرفي، وكأنما تغيرت الثروة وسيتم الانتقال إلى دالة استهلاك جديدة أعلى، ومستوى طلب كلي جديد يحتم الانتقال إلى نقطة توازن جديدة، فانخفاض الأسعار زاد الدخل القومي من Y_1 إلى Y_2 .



في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار سيقود ذلك لانخفاض القدرة الشرائية فينخفض الدخل التصرفي، ويتم الانتقال إلى دالة استهلاك جديدة تحت الدالة الأولى، ومستوى طلب كلي جديد يحتم الانتقال إلى نقطة توازن جديدة في الاقتصاد القومي، كنتيجة لانخفاض الأسعار سينخفض الدخل القومي من Y_1 إلى Y_2 .

8.4.1.6. مبادئ تطبيق السياسة المالية في حالة حدوث فجوة تضخمية.

تحدث فجوة التضخم أو فجوة الكساد في الاقتصاد، عندما لا يتطابق مستوى الدخل القومي التوازني، الذي يحقق التوازن الكلي، مع مستوى الدخل القومي الذي يحقق التشغيل الكامل. الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، يرى أن العرض الكلي يتساوى دائماً مع الطلب

الكلي. وهذا يعني أن الاقتصاد دائماً يحقق التشغيل الكامل حسب قانون ساي، بمعنى الادخار يساوي الاستثمار، وبالتالي يتطابق دائماً مستوى الدخل القومي التوازني مع مستوى الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل. لكن كينز فسر واقع الأزمة الكساد الكبير، وبين أن ثمة فرق بين مستوى الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل ومستوى الدخل الذي يحقق التوازن. وسبب عدم التطابق هو ظاهرة الاكتناز التي تتسبب في عدم تساوي الادخار مع الاستثمار على المستوى الكلي. عندما يكون مستوى الدخل التوازني دون مستوى الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل، فإن الاقتصاد القومي يعاني من فجوة كساد. ومعالجة هذا الخلل تكون بزيادة الطلب الكلي (الطلب الفعال). يمكن أن نزيد الطلب الكلي الفعال من خلال:

- 1- زيادة الإنفاق (الحكومي أو الاستثماري أو الاستهلاكي) تفعيل ضارب الإنفاق.
- 2- تخفيض الضرائب التي تقود لزيادة الدخل التصرفي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي لزيادة الطلب الكلي. أي تفعيل ضارب الضرائب.
- 3- زيادة التحويلات الحكومية فهي الأخرى تزيد الدخل التصرفي وبالتالي تزيد الطلب الكلي. في هذه الحالة نفسح المجال لأثر ضارب التحويلات.

السؤال المطروح في هذا السياق أياً من أدوات السياسة المالية هذه نستخدم؟ الإجابة ترتبط بأهداف المجتمع والبنية الهيكلية للاقتصاد القومي، فقد يتعلق الأمر بزيادة حصيلة الدولة من القطع الأجنبي والقضاء على فجوة الانكماش، فيمكن لنا هنا أن نعطي تخفيضات ضريبية على الصادرات أو تقديم مساعدات لقطاع التصدير بشكل تحويلات حكومية. أما إذا كان الهدف إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع، فيمكن تقديم مساعدات أو تحويلات حكومية لذوي الدخل المحدود مصحوبة بإعفاءات ضريبية تشجع على زيادة الاستهلاك. أما إذا كان الهدف تحقيق الكفاية الاقتصادية فنستخدم الإنفاق الحكومي فتأثيره أكبر لأن قيمة ضارب الإنفاق أكبر من قيمة ضارب التحويلات وضارب الضرائب.

منذ بداية الثمانينات ساد في الاقتصاديات الرأسمالية التضخم مع مظاهر الكساد بأن واحد. فاستخدام أياً من الإجراءات السابقة يؤثر بشكل سلبي على الإجراءات المتخذة

لمعالجة الحالة المعاكسة. لذلك تحولت أنظار الاقتصاديين في هذه البلدان عن السياسات المتبعة في إطار النظرية الكينزية، غير أن أزمة الكساد التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ أيلول 2008 أعادت الاعتبار للنظرية الكينزية.

مثال تطبيقي 13: لديك المعلومات التالية عن اقتصاد ما: دالة الاستهلاك:

$C = 100 + 0.8 Y$ ، $I = 700$ ، $Y = 4000$. بفرض أن مستوى الدخل القومي الذي يحقق الاستخدام الكامل 5000 ما طبيعة الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد؟

الحل: $C = 100 + 0.8 (4000) = 3300$

$$Y = C + I = 4000$$

$$Y - \hat{Y} = 4000 - 5000 = -1000$$

الاقتصاد القومي في هذا البلد يعاني من فجوة انكماش لأن الدخل التوازني أقل من دخل التشغيل الكامل. وهدف الحكومة إخراج الاقتصاد من حالة الكساد والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، لذلك تطبق الحكومة سياسة مالية حصراً فتعمل على:

الإنفاق

العرض الكلي

الطلب الكلي

الطلب كلي جديد

4000

الدخل

شكل رقم 62 - يظهر فجوة الانكماش في الاقتصاد القومي

1- تخفيض الضرائب ← يزداد الدخل التصرفي ← يزداد الطلب الكلي الفعال.

2- زيادة الإنفاق الحكومي تزيد الطلب الفعال؛ تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي معاً.

لنوضح آلية معالجة التضخم نعود للمثال، نفرض أن مستوى دخل التوازن 6000 وحدة ومستوى الاستثمار 1100 وحدة، ومستوى دخل التشغيل الكامل 5000 وحدة نقدية، الاستهلاك $C = 100 + 0.8Y$ ، ما طبيعة الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد.

$$C = 100 + 0.8(6000) = 4900$$

$$Y = C + I = 4900 + 1100 = 6000 \text{ الدخل التوازني}$$

$$Y - \bar{Y} = 6000 - 5000 = 1000$$



شكل رقم 63 - يظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد القومي

يعبر الرمز $\bar{Y}$ عن مستوى دخل التشغيل الكامل، والدخل التوازني يساوي 6000 وحدة نقدية فالـفجوة هي فجوة تضخمية مقدارها 1000 وحدة.

المرحلة الثانية في دراسة النظرية الكينزية

2.6. التوازن الاقتصادي الكلي في السوق النقدية.

تعريف معدل الفائدة: لدى الحديث عن القيمة الحالية قلنا إنها ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة، معدل الفائدة هو السعر الذي يتقاضاه مقرض النقود من مقترضها لقاء الاستفادة من خدماتها. في الحياة الواقعية يوجد أكثر من معدل فائدة.

1- معدل فائدة على سندات الحكومة أو سندات الخزينة

2- معدل فائدة على السندات التجارية

3- معدل فائدة على القروض التجارية

4- معدل فائدة على القروض العقارية ...

التباين بين هذه المعدلات ناتج عن خطر عدم السداد أو تكاليف القرض أو طول فترة السداد. تتكون الفائدة الاسمية من بدل؛ المخاطرة، والسيولة، والتضخم والفائدة الحقيقية.

معدل الفائدة الاسمية

بدل سيولة

بدل تضخم

بدل مخاطرة

فائدة حقيقية

الزمن

شكل رقم -64- تركيب معدل الفائدة

ما هو النقد؟ يتكون النقد من العملات سواء كانت معدنية أو ورقية أو ودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية لدى المصارف أو غيرها من أشكال السيولة التي تكون بحوزة الأفراد. وعلى هذا يقبل الأفراد التخلي عن السيولة مقابل الفائدة، وانخفاض معدل الفائدة

عن حد معين سيجعل المقرضين يحجمون عن الإقراض⁶⁷، وبالتالي سيقبل حجم العرض النقدي، وبالنتيجة سيرتفع معدل الفائدة. يتم تقديم القروض فقط عندما تعوض الفائدة المقرض عن ميزة السيولة، لأن النقود تشبه الجوكر يمكن مبادلتها بكل شيء.

يجب ملاحظة أنه لا يوجد سعر فائدة واحد في السوق المالية، بل يختلف باختلاف الأدوات المالية نفسها، وباختلاف الجهات المقرضة والجهات المقرضة، ويختلف باختلاف المدة الزمنية للسداد، وباختلاف الضمانات المقدمة. سعر الفائدة الأساس لا يتضمن عنصر المخاطرة، وهو سعر افتراضي غير واقعي، تشترك به جميع أسعار الفائدة، أقرب سعر له هو سعر الفائدة السوقي على السندات الحكومية، باعتبار أن الحكومة قادرة على سداد ديونها دوماً أما بزيادة الإصدار النقدي أو بفرض ضرائب. ولذلك يعتبر سعر الفائدة على السندات أقل المخاطر المالية ويمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود على شكل سيولة.

1.2.6. سعر الفائدة في الفكر الاقتصادي

سعر الفائدة عند الكلاسيك، هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار. وهو متغير حقيقي وليس نقدي لارتباطه بدوال الادخار والاستثمار كمتغيرات حقيقية وليست نقدية بالرغم من أن سعر الفائدة هو متغير نقدي.

جمعت نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض، ما بين المتغيرات الاقتصادية وبين المتغيرات المالية في تفسير العوامل التي تؤثر في سعر الفائدة. ف سعر الفائدة هو السعر الذي يحدد التوازن بين عرض الأرصدة النقدية المعدة للإقراض وبين الطلب عليها. الأرصدة المعدة للاقتراض هي مجموع النقود المعروضة والمطلوبة في السوق. أما الأرصدة فهي مدخرات الأفراد + النقود الجديدة المضافة لعرض النقود الحالي.

أما نظرية تفضيل السيولة، الكينزية فتري أن سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية بحتة. وعرفت الفائدة على أنها الثمن الذي يدفع لاستخدام النقود سائلة. والنقود مخزن للثروة

67- P. J. J. Welfens, Grundlagen der Wirtschaftspolitik, S. 269

وليس فقط وسيط للتبادل، ولذلك هي الصلة بين الحاضر والمستقبل. النقود تتصف بالندرة ولأنها تطلب من قبل الأفراد ورجال الأعمال فلا بد من دفع سعر الفائدة لحاملي النقود لتحفيزهم على التخلي عنها وشراء أصول أخرى أقل سيولة وأكثر مخاطرة. تطلب النقود بدافع المعاملات ودافع الحيلة والحذر ودافع المضاربة.

جمعت النظرية الكينزية الحديثة في سعر الفائدة، بين نظرية الأرصدة النقدية وبين التفضيل النقدي، أي ما بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية. يتحدد سعر الفائدة وفق هذه النظرية بدالة الادخار ودالة الطلب على الاستثمار ودالة الطلب على النقود ودالة العرض النقدي. يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يتحقق التوازن في السوق السلعية، والسوق النقدية. أي عندما تساوي الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد كنقود سائلة مع كمية النقود المعروضة، وأيضا عندما الادخار = الاستثمار.

2.2.6. عرض النقود:

يتحدد عرض النقود في أي بلد عن طريق المصرف المركزي والمصارف الأخرى التي تؤثر في عرض النقود من خلال نظام الاحتياطي الجزئي. وهو عبارة عن

الفائدة

Ms

عرض النقد

شكل رقم - 65 - أثر تغير مستوى الأسعار على الاستهلاك والطلب الكلي

السيولة النقدية من الأوراق النقدية والقطع المعدنية النقدية مضافا إليها الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية. تاريخياً المودع في المصرف كان يدفع لقاء احتفاظ المصرف له بالنقود. بمرور الوقت تبين أن المودعين لا يسحبون ودائعهم في وقت واحد

فظهر نظام الاحتياط الجزئي. لغرض التحليل الاقتصادي سنعتبر أن عرض النقود متغير خارجي مستقل، تحده السلطات النقدية في أي بلد ممثلة بالمصرف المركزي، التي تأثر في عرض النقد بواسطة أدوات السياسة النقدية المختلفة. ونمثل عرض النقود بخط عمودي يعبر عن ثبات العرض النقدي في المدى القصير، شكل رقم -65.

3.2.6. الطلب على النقود

اهتم الكلاسيك بوظيفة التبادل من وظائف النقد دون غيرها. واعتبروا أن احتفاظ المرء بالنقد لمجرد كونه نقد تصرف غير عقلائي، لأنه يفوت على صاحب النقود الفرصة البديلة. هاجم كينز الفكر الكلاسيكي وبين أنه في بعض الحالات يكون الاحتفاظ بالنقد سلوك اقتصادي رشيد، وقسم بواعث الطلب على النقد إلى ثلاث مصادر :

أولاً: الطلب على النقد بدافع المبادلات وتمويل الصفقات:

شمة سببا هاما لتفصيل السيولة من وجهة نظر كينز يتمثل تمويل المبادلات والصفقات خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الحصول على الدخل وإنفاق هذا الدخل، وللمحافظة على مقدار معين من الرصيد النقدي. فالأفراد يحتفظون بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين استلام الدخل وإنفاقه. ويعود الطلب على النقود بدافع الاحتياط إلى حالة عدم اليقين لدى الأفراد والمؤسسات في ظروف المستقبل عن حالة الاقتصاد القومي والظروف الطبيعية والسياسية والأسواق المالي وغير ذلك. فمثلا كلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط. وكذلك عند الرخاء الاقتصادي يظهر تفاؤل لدى الأفراد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح في حالة الكساد. لذلك يعتبر الطلب على النقد بدافع الاحتياط دالة تابعة للدخل. في تحليله للسوق النقدية، اعتبر كينز أن الطلب على النقد من أجل المعاملات يتبع للدخل بعلاقة طردية: $M_t = \mu Y$ حيث $0 < \mu < 1$ ، ويرمز μ للميل الحدي للاحتفاظ بالنقد من أجل المعاملات وبدافع الحيطة. تعطى العلاقة بين الدخل القومي والطلب على النقد بدافع الحيطة ومن أجل المعاملات بالمعادلة:

$$Y = 1/\mu Mt \text{ ويسمى المقدار } 1/\mu \text{ بمضاعف النقود}$$

طلب النقد



شكل رقم - 66 - طلب النقد بدافع المبادلات والحيطة

ثانياً: الطلب على النقد بدافع المضاربة:

يقصد بدافع المضاربة، عملية بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في السواق المالية بهدف حصول المضارب على أرباح، نتيجة التغير في أسعار الأسهم والسندات، لهذا الغرض يتم الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة. ومن المعلوم أن أسعار السندات تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة، فعندما يتوقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة، تنخفض أسعار السندات، ويحاول الاحتفاظ بالنقود بدل السندات أي يسعى لبيع السندات (لإنخفاض قيمتها) والعكس صحيح، وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة. ارتفاع معدل الفائدة مقابل العائد على السندات في السوق المالية، يقلل من القيمة السوقية للسندات القديمة⁶⁸، وسيتم شراء السندات الجديدة بأرصدة المضاربة السائلة. وفي حال انخفاض معدل الفائدة مقابل العائد على السندات، فسترتفع القيمة السوقية للسندات.

68 - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ص 102

R

r_1

r_2

Ma

Md

A_1

A_2

شكل رقم -67- الطلب على النقد بدافع المضاربة

بعد النقطة A_2 في الشكل أعلاه يصبح منحني الطلب على النقد بدافع المضاربة أكثر مرونة لسعر الفائدة لأن هذا الأخير لا يمكن أن ينخفض أكثر، ولذا يتوقع المضاربون أن سعر الفائدة سيرتفع في الوقت القريب، وبالتالي تنخفض أسعار السندات تحت ضغط العامل النفسي، يحتفظ المضاربون بكمية من النقود كسيولة، ودون شراء الأسهم والسندات. يرى كينز أن طلب النقد الكلي M_d يتكون من مجموع طلب لتمويل الصفقات ولأجل إتمام عمليات المضاربة في السوق المالية. $M_d = M_t + M_a$. ليتحقق التوازن في السوق النقدية يجب أن يتساوى عرض النقد $M_s = M_d$. منحني التوازن في السوق النقدية LM هو منحني يظهر معدلات الفائدة ومستويات الدخل القومي المقابلة لها والتي تحقق التوازن بين الكمية المعروضة من النقد والكمية المطلوبة⁶⁹. يرى كينز أن الطلب على النقد بدافع المضاربة يتبع لمعدل الفائدة ويرتبط معه بعلاقة عكسية نعبر عنها بالعلاقة: $M_a = f(r)$. ونعبر عن تابع الطلب على النقد بدافع المضاربة بالعلاقة التالية: $M_a = M_{a_0} + \alpha r$ حيث تمثل M_{a_0} طلب النقد للمضاربة، الذي لا يتبع لمعدل الفائدة، فيما تمثل α الميل الحدي للطلب على النقد من أجل المضاربة. وقيمة هذا الميل

69 - Russell Cooper - A. Andrew John. Theory and Applications S. 852

أقل من الصفر $\alpha > 0$ ويعبر عن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وطلب النقد بدافع المضاربة. الطلب الكلي: $Md = Mt + Ma$ طلب بدافع المبادلات وبدافع المضاربة.

3.2.6. اشتقاق منحنى التوازن في السوق النقدية:

أولاً بيانياً: نأخذ أربع مستويات؛ في الربع الأول تابع الطلب على النقد من أجل المضاربة، في الربع الثاني شرط التوازن عرض النقد والطلب على النقد، الربع الثالث تابع الطلب على النقد من أجل تمويل الصفقات، وفي الربع الرابع منحنى LM



ثانياً رياضياً: الطلب على النقد بدافع الحيلة وتمويل الصفقات $Mt = \mu Y$

الطلب على النقد بدافع المضاربة $Ma = Ma_0 + \alpha r$

الطلب الكلي على النقد $Md = Mt + Ma$ ، عرض النقد $Ms =$

والطلب على النقد $Md =$

حيث $\mu < 0$ الميل الحدي للاحتفاظ بالنقد لأجل المبادلات والحيلة، فيما $\alpha > 0$ تمثل الميل الحدي للاحتفاظ بالنقد لأجل المضاربة وهو تابع لمعدل الفائدة. أما Ma_0 ترمز إلى الطلب على النقد بقصد المضاربة والمستقل عن معدل الفائدة.

الدخل

شكل رقم -69- منحنى التوازن LM في السوق النقدية

تعريف منحنى LM او منحنى تفضيل السيولة: ويعبر عن العلاقة بين مستويات الدخل التوازنية وأسعار الفائدة المقابلة لها، كل نقطة على المنحنى تمثل مستوى معين من التوازن في القطاع النقدي أي (عرض النقود = الطلب عليها) وفقاً للشكل التالي:

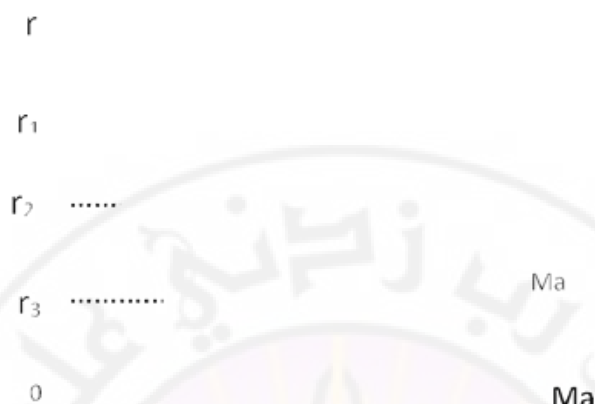
4.2.6. فخ السيولة:

مفهوم مصيدة السيولة: عندما ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى درجة يقوم المضاربون بالاحتفاظ بكمية النقود على شكل أرصدة نقدية عاطلة وغير مستثمرة في شراء الأسهم والسندات. لقد ذكرنا سبقاً أن أسعار السندات تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة، فعندما يتوقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة، ينخفض العائد على السندات فتتخفض أسعار السندات، ويحاول الاحتفاظ بالنقود بدل السندات فبيعها (لإنخفاض قيمتها) والعكس صحيح، وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة.⁷⁰

ارتفاع معدل الفائدة مقابل العائد على السندات في السوق المالية، سيقلل من القيمة السوقية للسندات القديمة، وسيتم شراء السندات الجديدة بأرصدة المضاربة السائلة. وفي

70 - صفر محمد علي. التحليل الاقتصادي الكلي، ص. 302

حال انخفاض معدل الفائدة مقابل العائد على السندات، فسترتفع القيمة السوقية للسندات في السوق المالية.



شكل رقم-70- الطلب على النقد بدافع المضاربة وعلاقته بسعر

عندما ينخفض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 يزداد الطلب على النقود بقصد المضاربة وينخفض الطلب على النقود بقصد شراء السندات. وعند سعر الفائدة r_3 وهو أدنى حد يمكن لسعر الفائدة أن يبلغه، ولا يمكن أن ينخفض دونه، عند هذا الحد يكون طلب شراء السندات معدوماً، تضعف العائد على السندات، ويكون طلب النقود للمضاربة لا نهائي المرونة (أي زيادة في سعر السندات سيدفع المضارب للتخلي عن شراء السندات)، حيث



شكل رقم 71 المصدر : <http://ar.fxstreet.com/economic-calendar/interest-rates-table>

يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود سائلة بهدف المضاربة، ويأخذ منحني الطلب على النقود

بقصد المضاربة خطأ موازياً للمحور الأفقي، في الجانب الثاني حملة السندات يسعون لبيعها لأنهم يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للسندات. هنا نكون في حالة كساد اقتصادي يزداد عرض السندات وينخفض السعر. تعرف هذه الحالة بمصيدة السيولة. حيث تصبح السياسة النقدية غير فعالة في حالات الكساد، فالسياسة النقدية هنا لن تعطي ثمارها، إذ لا يمكن أن ينخفض معدل الفائدة إلى أقل من ٢٪، وستبقى الأرصدة النقدية على شكل سيولة يحتفظ بها الأفراد ويرفع من رصيد النقود لديهم، ويستحيل زيادة الناتج القومي باعتماد السياسة النقدية. فمصيدة السيولة، وضع لا تؤدي فيه أي زيادة في عرض النقد إلى تخفيض أسعار الفائدة، بل تؤدي إلى ارتفاع حجم الأرصدة النقدية المعطلة، وتكون مرونة طلب النقود لا نهائية. وفي ذلك الوضع يكون سعر الفائدة الاسمي صفراً أو قريباً من الصفر وأسعار الفائدة على النقد والسندات تصبح متقاربة جداً ما يجعل المفاضلة بينهما لا تجدي نفعاً. بل أن أية سيولة فائضة إن وجدت لدى القطاع الخاص تعود كودائع في المصارف، وهكذا تدور في حلقة مفرغة من السيولة التي لا تأثير لها في الاقتصاد. ويلاحظ وجود ثلاث مناطق للطلب على النقد بدافع المضاربة:

- 1- المنطقة الكينزية: وعنده يكون المنحنى أفقي وفيه يكون منحنى الطلب على النقد LM تام المرونة لسعر الفائدة، ويمثل مصيدة السيولة الكينزية. ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات وتكون مرونة الطلب على النقود للمضاربة لا نهائية ($E = \infty$) عند هذا الحد المتدني لسعر الفائدة.
- 2- المنطقة الكلاسيكية: وعندها يكون المنحنى خطاً عمودياً وتؤول مرونة منحنى الطلب على النقد LM بالنسبة للفائدة إلى الصفر ($E = 0$). وينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة بالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات والاحتياط.
- 3- المنطقة الوسطى: وهو ما تبقى من منحنى الطلب على النقد LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة. والشكل التالي يوضح ذلك: ($0 < E < \infty$)

الباب الثالث

التوازن الكلي من منظور المدارس الاقتصادية

الفصل السابع: توازن الأسواق في الاقتصاد القومي

الفصل الثامن: أثر التعامل مع العالم الخارجي على التوازن الكلي



الفصل السابع: توازن الأسواق في الاقتصاد القومي

1.7. مفهوم التوازن الاقتصادي

التوازن الاقتصادي في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظواهر الاقتصادية. فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادة أو نقصاناً تأثر غيرها تلقائياً بعلاقة السببية حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة من جديد أو تبتعد عنها. اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه. ويقصد بالتوازن عموماً تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة. يعد التوازن الاقتصادي الكلي هاجساً فكرياً لدى متخذي القرار السياسي والاقتصادي في مختلف دول العالم، وكغيره من الموضوعات، ما انفك أن يكون وجهاً للأيديولوجية الاقتصادية القائمة في المجتمع، وعلى هذا الأساس، فهو انعكاس للفلسفة السائدة في ذلك المجتمع وفق رؤى صانع القرار الاقتصادي. ولما كانت النظم الاقتصادية قد مرت بتجارب امتدت لتشمل مراحل التاريخ الإنساني، فإن التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والانتقال من حالة التوازن إلى حالة اختلال التوازن نتيجة للتغيرات في دورة الدخل القومي مثلاً أو التوازن الاقتصادي في المدى القصير والتوازن الاقتصادي في المدى الطويل، عمقت الصلة بين البنى الفكرية للنظرية الاقتصادية وواقع التطبيق الفعلي لهذه النظرية، ولذا فإن احتمالات الاقتراب أو الابتعاد عن جوهر النظرية يبقى قرين صدق التجربة وواقعيتها.

لهذا يعتمد تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي على تحديد المستوى التوازني للدخل، بتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي، والتوازن بين مستويات كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار. يختل التوازن في سوق السلع كنتيجة لتغير العوامل الحقيقية المتمثلة في الاستثمار. كما ويختل التوازن في السوق النقدية كنتيجة لتغير في العوامل النقدية المتمثلة في كمية النقود. وبالتالي يتأثر الوضع التوازني الكلي بالسياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية المتبعة، حيث تؤثر السياسات المالية على منحني التوازن في

السوق السلعية IS من خلال تأثرها على الاستثمار، بينما تؤثر السياسات النقدية على منحني التوازن في السوق النقدية LM من خلال تأثرها على عرض النقود.

بطبيعة الحال يزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه الكلي والجزئي، والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي، ومن ثمة تـوان يدعى التوازن الاقتصادي العام، وإذا ما انتقلنا في التحليل الاقتصادي إلى مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، سنصادف التوازن الاقتصادي في العلاقات الدولية سواء على المستوى التجاري وتوازن ميزان المدفوعات⁷¹ بين الدول والتوازن في أسعار المواد الزراعية والمواد الأولية من جهة وأسعار المواد الصناعية والتكنولوجية والطبية من جهة أخرى، وحتى يمكننا الحديث عن توازن نظام النقد الدولي. إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له.

قدم 'ليون فالراس' أحد مؤسسي المدرسة النيوكلاسيكية، والذي تأثر بفكر المدرسة الحديثة، نظريته عن التوازن العام سنة 1871 م التي حددت كيفية الوصول إلى توازن النظام الاقتصادي ككل في ظل سيادة المنافسة الكاملة، وفق نموذج تتحدد فيه جميع الأسعار في الوقت نفسه، ولا يمكن تحديد المسببات، فالسلع النهائية تؤثر في أسعار عوامل الإنتاج وتتأثر بها في الوقت نفسه.

ثم أوضح كينز أنه يمكن أن يتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى منخفض من العمالة مهاجماً في ذلك العديد من الأسس الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وأهمها قانون ساي. ومن خلال نمودجه للتوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أوضح كينز أن التوازن الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة (الحالة الكلاسيكية) هي حالة خاصة من حالات التوازن الاقتصادي.

وقد حدد 'هيكس' الشروط التي ينبغي توافرها في المستوى التوازني للدخل وفقاً للنظرية الكينزية عن طريق إيجاد علاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدي، ولأن هذه

⁷¹ - Jürgen Faik, Vorlesungsskriptum „Wirtschaftspolitik“, S. 41-43

العلاقة توجد في نوعين من الأسواق هما السوق النقدي من ناحية والأسواق السلعية من ناحية أخرى فإن شرط التوازن العام هو تمتع السوق النقدي والسوق السلعي معاً بالتوازن. فإذا ما حدث التوازن في سوق السلع والخدمات عند مستويات عديدة لسعر الفائدة والدخل القومي، وحدث توازن في سوق النقود عند مستويات مختلفة لسعر الفائدة والدخل القومي فإن مستوى واحداً لسعر الفائدة والدخل هو الذي يحقق التوازن في سوق النقود وسوق السلع والخدمات، وهذا هو وضع التوازن العام وقد استخدم في التوضيح البياني لهذا التوازن منحنى LM، IS.

وثمة اختلاف بين المدارس الاقتصادية في فهمها للتوازن، فتوازن سوق العمل، يختلف تبعاً لفرضيات التي قام عليها منهج التحليل، إذ يرى البعض أن البطالة أزمة كم وليست أزمة كيف. وكذلك الأمر بالنسبة للتوازن المالي أو توازن الموازنة وارتباطه بالتوازن العام للاقتصاد القومي.

2.7. التوازن الكلي للأسواق في الفكر الكلاسيكي

اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظيف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظيف الكامل. معتقدين أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مستوى إنفاق غير كافٍ لشراء إنتاج التوظيف الكامل). وحتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل.

تستمد النظرية الكلاسيكية التوازن الاقتصادي الكلي من أسلوب التوازن الجزئي للأسواق. لم يوافق الاقتصاديون الكلاسيك على أن الادخار يمكن أن يقود إلى قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، فهم ينظرون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور

الإنفاق على شراء سلع الاستثمار. فإذا حدث وكان ما يعرضه رجال الأعمال من استثمارات لا يساوي ما يدره الأفراد. فالحكم الفصل هنا يكون لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة يفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فإنهم لن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن سعر الفائدة كفيل بإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني. عرفنا في الفصل الخامس توازن سوق العمل (عرض العمل والطلب عليه)، ووجدنا أن العلاقة بين العمالة والنتاج، هي همزة الوصل بين السوق السلعية وسوق العمل، وتجنباً للتكرار سنكتفي بعرض الخطوط العريضة لأهم أفكار التوازن في سوق العمل والسوق السلعية والسوق النقدية.

- التوازن في سوق العمل والسوق السلعية.

تتحدد كمية العمل التوازني، ومن خلالها يتم تحديد كمية الإنتاج التوازني. وبهذا يتحدد التوازن في السوق السلعية من خلال التوازن في سوق العمل. ومن خلال مرونة الأسعار لإعادة الاقتصاد إلى التوازن الكلي. عند نقطة تقاطع منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل، يتحدد الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية، كما أن انخفاض الإنتاج الحقيقي (العرض الكلي من السلع والخدمات) يؤدي مع ثبات الأجر الاسمي لانخفاض الأجر الحقيقي، فيترتب على ذلك انخفاضاً في تكاليف الإنتاج بما فيها أجور العمال، فيزداد التشغيل ويزداد الإنتاج. إذا حجم العمل التوازني يحدد حجم الإنتاج الموافق لمستوى التشغيل الكامل في السوق السلعية، في الحالة التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي يحدث اختلال في التوازن، وتظهر ملامح الكساد في المبيعات، وتنخفض أسعار السلع نتيجة هذا الكساد، وهذا يعني انخفاض أرباح قطاع الأعمال، الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستثمارات وحدوث فجوة انكماشية وبطالة.

وفي الحالة المعاكسة حيث يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فنكون أمام نقص في الإنتاج مع وجود طلب مرتفع، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في

الأسعار وبالتالي حدوث فجوة تضخمية، لكن ارتفاع الأسعار من جهة أخرى يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج والعودة للتوازن.

أما السوق النقدية عند الكلاسيك فليست استثناء من القاعدة التي تقول؛ التوازن في أي سوق يتحقق عندما يتساوى العرض مع الطلب. أي عندما تكون الكتلة النقدية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة. والهدف الأساسي لدراسة التوازن في السوق النقدية عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار الذي تباع به المنتجات في السوق السلعية. يقرر الاقتصاديون الكلاسيك من خلال معادلة فيشر وانطلاقاً من قاعدة حيادية النقود نتيجة مفادها؛ ثمة علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. وأن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل والإنتاج والأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، غير أن تغير الأسعار المرتبط بتغير كمية النقد يمكن أن يؤثر على التوازن الاقتصادي، وهذا التغير في الأسعار هو المحرك التلقائي لآلية التوازن الاقتصادي.

تفترض المدرسة التقليدية طلب النقود يرتبط بوظيفة النقود كوسيط للتبادل فقط، ومن ثم فهي بدافع المبادلات. وعليه يتحدد الطلب على النقود وفقاً لما تشتريه تلك النقود من السلع والخدمات، أي أنه طلب على النقود الحقيقية والتي تقاس بقسمة كمية النقود على مستوى الأسعار. يمثل الطلب الكلي وفقاً لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباستقار دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحني الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي. يمكن لعودة للفصل الخامس للتعرف على آلية حدوث التوازن في الاقتصاد الكلي.

- آلية توازن الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك

يؤمن الاقتصاديون الكلاسيك بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغير سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل، ولضمان هذه النتيجة، لا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتحدد دور السياسة المالية عند الكلاسيك في

توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة الحارسة، فتغير الإنفاق الحكومي أو تغير الضرائب ليس لهما تأثير على الطلب الكلي والناتج القومي والمستوى العام للأسعار بفعل أثر الإزاحة، فزيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق السندات الحكومية، ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مستوى الاستثمار من جهة والاستهلاك بسبب زيادة الادخار من جهة ثانية، ويبقى الطلب الكلي عند نفس المستوى نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي أو الضرائب.

- التوازن الداخلي

ويقصد بالتوازن الداخلي ذلك المستوى من الدخل القومي الذي تختفي عنده البطالة والتضخم. إن المساواة بين الادخار والاستثمار يشكل شرطاً أساسياً لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزناً للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر. إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد تصور وجود نقص في الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار، لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة، وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن العمال ينفقون كل دخلهم على الاستهلاك الضروري نتيجة حصولهم على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

- التوازن الخارجي

المقصود بالتوازن الخارجي؛ توازن ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية. إن العودة إلى التوازن تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل بها فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي

يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. في ظل نظام قاعدة الذهب، يسوى العجز في ميزان المدفوعات بتحويلات الذهب، التي تؤثر على مستوى الأسعار وتكاليف الإنتاج في البلد المعني. خروج الذهب من الدولة يعني انخفاض الكتلة النقدية، وهذا يعني انخفاض في الأسعار والذي يقود بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج. هذا الأمر الأخير يجعل السلع الوطنية تبدو أرخص نسبياً للعالم الخارجي فتتشط الصادرات، فيما تبدو السلع الأجنبية أغلى فتتكمش الواردات، الأمر الذي يقود إلى توازن ميزان المدفوعات.

خلص الكلاسيك في تحليلهم إلى أن السياسة المالية تستعمل للوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الاقتصادي، وتستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وأن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بفرض حيادية النقود، ويقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي. ويلاحظ وجود ترابط وثيق بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، حيث أن الاختلال في أحدهما سيؤدي حتماً إلى اختلال الآخر.

3.7. التوازن الكلي للأسواق في الفكر النيوكلاسيكي

بقي النيوكلاسيك في نفس الإطار والمنهج الذي سار عليه الاقتصاديون الكلاسيك لدى معالجتهم لأثر النقود على التوازن الاقتصادي الكلي، رغم محاولاتهم تجنب الانتقادات التي وجهت للمدرسة الكلاسيكية، باعتمادهم أربعة أسواق في الاقتصاد الكلي:

- السوق السلعية حيث يتحقق التوازن فيه بتلاقي منحنى عرض السلع والخدمات مع منحنى الطلب المكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.
- سوق العمل فيه يتحقق التوازن عندما يكون منحنى عرض العمل متلاقياً مع منحنى الطلب على العمل عند مستوى محدد للأجور.
- سوق رأس المال ويتم التوازن فيه عندما يتقاطع منحنى عرض رأس المال المتمثل بالادخار مع منحنى الطلب على رأس المال المتمثل بالاستثمار عند مستوى محدد لمعدل الفائدة.

- السوق النقدية تتوازن عندما يتقاطع منحني عرض النقد مع منحني الطلب على النقد.

يلاحظ في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي وفق النظرية النيوكلاسيكية، أن الجزء الحقيقي في النموذج، (الذي يشمل السوق السلعية وسوق العمل وسوق رأس المال)، مستقل عن الجزء النقدي. ولم يدخل النيوكلاسيك في تحليلهم السوق النقدية وتأثيرها على التوازن الاقتصادي الكلي، بل تم توصيف أثر السوق النقدية من خلال مساواة كمية واعتماد ثلاثة أسعار في ثلاثة أسواق، للتعبير عن السوق الرابعة (النقدية): مستوى الأسعار الذي يعبر عن الأسعار النقدية في سوق السلع والخدمات. الأجر الاسمي الذي يعبر عن السعر النقدي للعمل، الفائدة والتي تعبر عن السعر النقدي لإقراض رأس المال، وأن التوازن بين هذه الأسواق يحقق التوازن الكلي. يعتمد النيوكلاسيك السياسة المالية أكثر من السياسة النقدية لتحقيق التوازن الكلي، لذا ركزوا على أثر الإزاحة عند دراسة التوازن الاقتصادي:

1.3.7 حالة الإزاحة أو أثر المزاحمة: Crowding Out

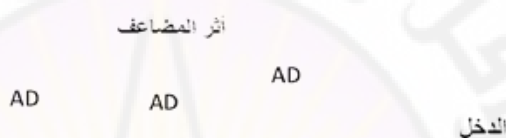
معلوم أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، لكن زيادة الإنفاق الحكومي مع انخفاض عائدات الضرائب يؤدي إلى عجز يتم تمويله في الواقع عند تنفيذ سياسة مالية توسعية ويتم ذلك بإحدى طريقتين: سياسة مالية توسعية ممولة بالقروض أو سياسة مالية توسعية ممولة بالضرائب. ففي حالة اللجوء للقروض لتمويل سياسة مالية توسعية، نجد أن زيادة الطلب على القروض ترفع معدل الفائدة وبالتالي تنخفض الرغبة في الاستثمار، ما يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي رغم زيادة الادخار.

من جهة ثانية زيادة الاقتراض يدفع الحكومة لبيع سندات وأوراق مالية، شراء الأفراد هذه السندات، سينخفض الادخار والاستثمار. النتيجة مع ثبات العرض؛ ينخفض الطلب

الاستهلاكي لأن ارتفاع معدل الفائدة؛ أولاً حفز الادخار على حساب الاستهلاك، وثانياً لأن العديد من عمليات الاستهلاك الكبيرة تتم عن طريق القروض.

مستوى

أثر الإزاحة



شكل رقم 72- أثر المضاعف وأثر الإزاحة

عندما تسعى الحكومة لتحفيز الطلب الكلي بالإنفاق الحكومي الممول بالقروض، تفاجئ بانخفاض الادخار والاستثمار معاً، ويقع الاقتصاد القومي تحت تأثير حالة الإزاحة⁷². لهذا تكون النتيجة ارتفاع الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_3 ، بدلاً من AD_1 إلى AD_2 .

وفي حالة اتباع سياسة مالية توسعية ممولة بالضرائب⁷³، نجد أن زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي تخفّض الدخل التصرفي، وبالتالي مع ثبات العرض يتراجع الاستهلاك، وينخفض الادخار ليرفع بدوره معدل الفائدة، بالمحصلة نجد أن زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي، لن تقود لزيادة الطلب الكلي، نتيجة تراجع الاستهلاك الادخار معاً، وبالتالي يتراجع الاستثمار، فيقع الاقتصاد القومي مرة أخرى تحت تأثير حالة الإزاحة.

72 - السديس عبد العزيز بن علي. المدارس الاقتصادية الفكرية المعاصرة، ص. 273.

73 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ص. 31.

يشير أثر الإزاحة إلى حالة يكون فيها العرض النقدي ثابت ومعدل فائدة ثابت. تسعى الحكومة للتغلب على مشكلة اقتصادية، كالركود مثلاً، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، الذي له أثر ايجابي يؤدي إلى زيادة الناتج، وينزاح منحنى IS نحو اليمين، ولتمويل زيادة الإنفاق الحكومي، تلجأ الحكومة للاقتراض⁷⁴ أو لفرض ضرائب جديدة، فيرتفع سعر الفائدة في السوق المالية، ويكون له أثر سلبي غير مباشر يؤدي لانخفاض الناتج نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال لشراء أوراق مالية وسندات وهذا يطلق عليه أثر الإزاحة أو المزاخمة. والذي يقلل بدوره من حجم الاستثمار، وانخفاض الاستثمار سيقود لانخفاض حجم الناتج القومي، فتتزاح النقطة على منحنى IS لمقابلة معدل الفائدة i_1 . لهذا لن يحدث المتوقع، ولن يكون لزيادة الإنفاق الحكومي الأثر المطلوب على الدخل القومي في المدى القصير ويستمر الانزياح على منحنى IS حتى نصل إلى نقطة تقاطع منحنى IS مع منحنى LM وهو ما يسمى أثر إزاحة الاستثمار.

تطبيق سياسة مالية توسعية يواحد منحنى IS نحو اليمين



شكل رقم -73- أثر السياسة المالية التوسعية

74 - Burkhard Utecht, Berufsakademie, Keynesianische Einkommens, S. 6 -8

لو لم يرتفع معدل الفائدة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي لكانت زيادة الناتج القومي من Y_0 إلى Y_1 ، إلا أن زيادة معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 ، أدت إلى انخفاض الناتج من Y_1 إلى Y_2 ، وجعل الزيادة الصافية في الناتج القومي من ذلك هي Y_0 إلى Y_2 لأن التأثير الذي أحدثه تغير معدل الفائدة على الطلب الكلي سبب تخامداً في الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي، وعليه تتعلق شدة الإزاحة بمدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة.

من جهة ثانية كلما كان ميل منحنى LM كبير يكون أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج القومي ضعيف بحيث يكون أثر المزامحة كبير، وبالعكس عندما يكون ميل منحنى LM ضعيف، يكون أثر المزامحة ضعيف وأثر الإنفاق على الناتج القومي كبير. يكون الإنفاق الحكومي أكثر فعالية في تحفيز استثمارات القطاع الخاص، إذا خصص هذا الإنفاق لتطوير مشروعات البنية التحتية، بحيث يقبل القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع جديدة كان يصعب تنفيذها لولا الإنفاق الحكومي في مشروعات البنية التحتية.

يرى النيوكلاسيك إمكانية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بمجرد الوصول إلى التوازن في الأسواق الثلاثة: السوق السلعية والسوق النقدية وسوق العمل.

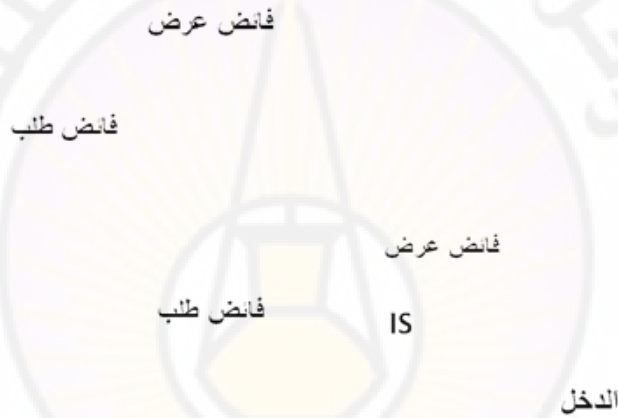
4.7 التوازن الاقتصادي الكلي وفق التحليل الكينزي

1.4.7 التوازن في السوق السلعية بيانياً:

يظهر في الشكل -74- منحنى التوازن في السوق السلعية. أي تبدل في المتغيرات الاقتصادية الكلية يقود لاختلال التوازن، وكل ما من شأنه زيادة الطلب الكلي أو تخفيض العرض الكلي، يدفع منحنى التوازن في السوق السلعية IS نحو أعلى اليمين، وكل ما

معدل الفائدة

شكل رقم - 74- التوازن في السوق السلعية



من شأنه أن يخفض من الطلب الكلي أو يزيد العرض الكلي يدفع منحنى التوازن في السوق السلعية IS نحو أسفل اليسار. على يمين منحنى IS يكون اختلال توازن يعبر عن فائض عرض في السوق السلعية يدل على حالة انكماش اقتصادي. أي أن المعروض من السلع في السوق لا يجد طلب مساوي له، ما يدفع لتراجع كميات الإنتاج. وعلى يسار المنحنى منطقة اختلال توازن تعبر عن فائض طلب في السوق السلعية. أي أن الطلب على السلع والخدمات أكبر من العرض، ما يدل على زيادة في الاستهلاك تدفع لزيادة الإنتاج. يزداد الدخل القومي عند وجود فائض طلب في السوق السلعية، ويقل إذا وجد فائض عرض في السوق السلعية.

2.4.7 التوازن في السوق السلعية رياضياً:

وجدنا أن معادلة الدخل التوازني التي يمثلها منحنى IS توازن السوق السلعية في اقتصاد

$$Y = \frac{[\alpha - \beta T_0 - \beta tYL - \beta R + \vartheta - \sigma r - G - X - a]}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{مفتوح:}$$

إذا أعدنا صياغة المعادلة بصورة أخرى:

$$Y = \frac{[\alpha - \beta T_0 + \beta tYL + \beta R + \vartheta + G + X - a]}{1 - \beta(1-t) + m} - \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} \sigma r$$

من أجل حساب سعر الفائدة الذي يتوافق مع الدخل التوازني في سوق السلع نقسم

طرفي المعادلة على $\frac{1}{1 - \beta(1-t) + m}$ نجد:

$$Y \left[\frac{1 - \beta(1-t) + m}{1} \right] = [\alpha - \beta T_0 + \beta tYL + \beta R + \vartheta + G + X - a] + \sigma r$$

وإذا اعتبرنا أن معدل الفائدة في السوق السلعية تابع للدخل تصبح المعادلة

$$Y \left[\frac{1 - \beta(1-t) + m}{1} \right] - [\alpha + \beta T_0 - \beta tYL - \beta R - \vartheta - G - X + a] = \sigma r$$

$$Y \left[\frac{1 - \beta(1-t) + m}{\sigma} \right] + \frac{-\alpha + \beta T_0 - \beta tYL - \beta R - \vartheta - G - X + a}{\sigma} = r$$

من المعادلة الأخيرة نستطيع تحديد سعر الفائدة التوازني. أي يمكن حساب r بدلالة

Y أو حساب Y بدلالة r . وباعتبار أن الميل الحدي للاستثمار σ مقدار سالب أصغر من

الصفر ويعبر عن علاقة عكسية بين معدل الفائدة والدخل القومي.

3.4.7 التوازن في السوق النقدية بيانياً

على يمين منحنى LM نجد اختلال توازن في السوق النقدية يعبر عن فائض طلب يدفع لتراجع الدخل القومي. وعلى يسار المنحنى يكون منطقة اختلال توازن تعبر عن فائض عرض في السوق النقدية تدفع لزيادة الدخل القومي.

معدل الفائدة

فائض عرض

LM

فائض طلب

فائض عرض

فائض طلب

الدخل

شكل رقم - 75- التوازن في السوق النقدية

على يمين منحنى LM نجد اختلال توازن في السوق النقدية يعبر عن فائض طلب يدفع لتراجع الدخل القومي. وعلى يسار المنحنى يكون منطقة اختلال توازن تعبر عن فائض عرض في السوق النقدية تدفع لزيادة الدخل القومي.

يزداد الدخل القومي بوجود فائض عرض في السوق النقدية ويقل إذا كان هناك فائض طلب في السوق النقدية. يزداد معدل الفائدة في السوق النقدية إذا كان هناك فائض طلب على النقود، وينخفض معدل الفائدة في السوق النقدية إذا كان هناك فائض عرض نقدي.

كل ما من شأنه أن يزيد عرض النقود أو (يقلل الطلب على النقود) يدفع منحنى التوازن في السوق النقدية LM نحو اليمين والأسفل يزداد في الناتج القومي. كل ما من شأنه أن يزيد الطلب الكلي على النقود أي (يقلل العرض الكلي) يدفع منحنى التوازن في

السوق النقدية LM نحو اليسار والأعلى ويتراجع الدخل القومي. يزداد الدخل القومي إذا كان هناك فائض عرض في السوق النقدية ويقل إذا كان هناك فائض طلب في السوق النقدية.

4.4.7 التوازن في السوق النقدية رياضياً:

الطلب على النقد بدافع الحيطة وتمويل الصفقات ($M_t = \mu Y$) حيث $0 < \mu < 1$ ويرمز μ للميل الحدي للاحتفاظ بالنقد من أجل المعاملات وبدافع الحيطة، ويسمى عامل التناسب بين الطلب على النقود والدخل.

الطلب على النقد بدافع المضاربة ($M_a = M_{a0} + ar$) وتمثل M_{a0} كمية النقد المطلوبة للمضاربة والمستقلة عن معدل الفائدة، فيما تمثل قيمة a الميل الحدي للطلب على النقد من أجل المضاربة. وقيمة هذا الميل أصغر من الصفر $a < 0$

الطلب الكلي على النقد $M_d = M_t + M_a$

عرض النقد M_s ، الطلب على النقد M_d

$$M_s = M_d = M_t + M_a$$

$$M_s = \mu Y + M_{a0} + ar \quad (1)$$

$$\mu Y = M_s - M_{a0} - ar$$

$$Y = 1/\mu (M_s - M_{a0} - ar) \quad (2)$$

من المعادلة 1 نجد أيضاً: $ar = M_s - M_{a0} - \mu Y$

$$r = 1/a (M_s - M_{a0}) - 1/a (\mu Y) \quad (3)$$

من المعادلة 3 نحسب الدخل القومي الذي يحقق التوازن في السوق النقدية وهذه

المعادلة تعطينا معدل الفائدة المقابل لمستوى الدخل وفق ما يلي:

$$ar = M_s - M_{a0} - \mu Y$$

$$\mu Y = M_s - M_{a0} - ar$$

معادلة الدخل التوازني في السوق النقدية: $r = 1/a (M_s - M_{a0}) - (\mu/a) Y$ وتمثل

منحنى LM من هذه المعادلة يمكن تحديد سعر الفائدة التوازني. أي يمكن حساب r بدلالة

Y أو حساب Y بدلالة r. وباعتبار أن α مقدار أصغر من الصفر مسبق بإشارة سالبة يكون الميل موجب ويعبر عن علاقة طردية بين معدل الفائدة والدخل القومي

5.4.7 التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية:

يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي بشقية السلعي والنقدي عند تقاطع منحنى التوازن في السوق السلعية IS مع منحنى التوازن في السوق النقدية LM. وجود الاقتصاد خارج نقطة التقاطع يعبر عن حالة عدم توازن في الاقتصاد القومي.



شكل رقم - 76- التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية

هل يؤثر اختلال التوازن في السوق السلعية على التوازن في السوق النقدية؟ وهل يؤثر اختلال التوازن في السوق النقدية على التوازن في السوق السلعية؟ من الشكل نلاحظ:

القطاع الأول، يقع إلى يمين نقطة التوازن (نقطة تقاطع منحنى IS مع منحنى LM) يعاني الاقتصاد من عدم توازن تتمثل بوجود فائض طلب نقدي مع فائض عرض سلعي.

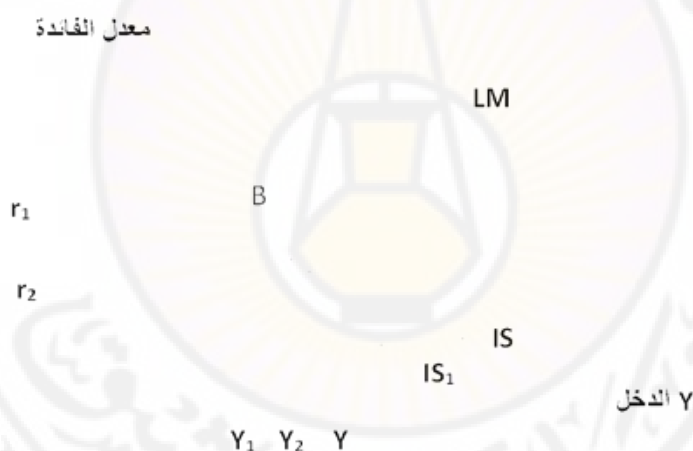
في القطاع الثاني فوق نقطة التوازن، يقع الاقتصاد في منطقة عدم توازن تتمثل بوجود فائض عرض نقدي مع فائض عرض سلعي.

وفي القطاع الثالث إلى يسار نقطة التوازن، فالاقتصاد يعمل في منطقة عدم توازن تتمثل بوجود فائض عرض نقدي مع فائض طلب سلعي.

القطاع الرابع أسفل نقطة التوازن (نقطة تقاطع منحنى IS مع منحنى LM) الاقتصاد يعمل في منطقة عدم توازن تتمثل بوجود فائض طلب نقدي مع فائض طلب سلعي.

- التغير في منحنى IS نتيجة التغير في الاستثمار.

لنفترض أن مستوى الاستثمار قد تراجع⁷⁵ فإن ذلك سيؤدي لانزياح منحنى التوازن في السوق السلعية IS نحو اليسار كما يبين الشكل التالي:



شكل رقم - 77 - التغير في منحنى IS

في بداية الأمر مع بقاء معدل الفائدة على حاله سيترجع الدخل القومي (نتيجة انزياح منحنى IS نحو اليسار بسبب تراجع مستوى الاستثمار) إلى Y_1 مقابل النقطة B التي تقع في منطقة فائض عرض نقدي، ستتدخل الحكومة أو بفعل آلية السوق سينخفض معدل الفائدة إلى r_2 مما يتسبب في زيادة الدخل القومي إلى Y_2 .

75 - Olivier Blanchard- Gerhard Illing, Makroökonomie, 492- 495

- التغير في منحى IS نتيجة التغير في الإنفاق الحكومي.

بزيادة الإنفاق الحكومي، سينزاح منحى IS نحو اليمين ويتقاطع مع معدل الفائدة النقطة B ويزداد الدخل إلى Y_1 ، النقطة B تقع في منطقة فائض طلب في السوق النقدية لا يلبث حتى يتراجع الدخل إلى Y_2 نتيجة ارتفاع معدل الفائدة. صافي مجموع الأثرين: أثر زيادة الإنفاق الحكومي يزيد الدخل القومي، أثر زيادة معدل الفائدة يتراجع الدخل القومي. صافي مجموع الأثرين يزداد الدخل القومي من Y إلى Y_2 .

معدل الفائدة

Y_2
 Y_1

IS

الدخل Y

شكل رقم - 78 - التغير في منحى IS نتيجة التغير في

6.4.7 أثر تغير مستوى الأسعار على التوازن في السوق النقدية:

انخفاض مستوى الأسعار يعني زيادة حقيقية في عرض النقود. شراء 10 كغ سكر يحتاج لـ 5000 ليرة عند مستوى سعر 500 ليرة لكل كغ. انخفاض السعر إلى 250 ليرة نحتاج فقط لـ 2500 ليرة لشراء نفس الكمية وبقي لدي 2500 ليرة من المبلغ الأصلي. أثر انخفاض السعر يشبه أثر زيادة الكتلة النقدية، أي زيادة عرض النقود، فينزاح منحى LM نحو اليمين وينتج عن ذلك زيادة في الدخل القومي وانخفاض معدل الفائدة. خلاصة القول أثر تغير الأسعار في السوق النقدية على التوازن يشبه أثر تغير عرض النقود.

- أثر التغير في السوق النقدية على التوازن في السوق السلعية

أثر التغير في منحنى LM نتيجة التغير في عرض النقود، نفترض زيادة عرض النقود، فالنتيجة المباشرة لذلك هي انتقال منحنى LM إلى LM_1 ونتيجة لذلك يزداد الدخل التوازني إلى Y_2 عند النقطة C على منحنى LM_1 عند نفس معدل الفائدة r_1 .

معدل

r_1

LM

الدخل Y

v_0

شكل رقم - 79- التغير في منحنى LM نتيجة التغير في عرض النقود

النقطة A أصبحت بالنسبة لمنحنى LM_1 في منطقة فائض عرض نقدي لأنها إلى يسار LM_1 . لتسوية هذا الخلل يتم بخفض سعر الفائدة إلى r_2 في النقطة B على منحنى LM_1 ويقابلها مستوى دخل Y_1 . نقطة التوازن A في السوق السلعية يقابلها على منحنى LM_1 في النقطة B، التي تقع في منطقة فائض طلب سلعي بالنسبة لمنحنى IS. الإجراء المتبع لمعالجة الخلل في السوق النقدية المتمثل بوجود فائض عرض نقدي من خلال رفع سعر الفائدة إلى r_3 . لأن زيادة الدخل القومي عند النقطة D يقابلها مستوى دخل Y_3 تقود إلى زيادة الطلب على النقود في السوق النقدية، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى r_3 . هذا الإجراء سيؤدي إلى تراجع الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل القومي من Y_2 إلى Y_3 ، كل هذا يدفع بالنقطة B باتجاه نقطة التوازن الجديدة D.

ولنقطة C بالنسبة لمنحنى IS توجد في منطقة فائض عرض سلعي، الأمر الذي يضغط باتجاه انخفاض الدخل القومي من Y_2 إلى Y_3 حيث الدخل التوازني الجديد.

الخلاصة: انتقال منحنى LM نحو اليمين بسبب زيادة عرض النقود أفضت لزيادة الدخل القومي وخفض معدل الفائدة. في السوق السلعية IS انخفاض معدل الفائدة يسبب زيادة في الاستثمار والدخل القومي وهذا يضغط من جديد على معدل الفائدة باتجاه الارتفاع إلى r_3 مصحوب بانخفاض الدخل حتى نقطة التوازن D.

جدول رقم - 9 - أثر السياسة المالية والنقدية على التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية

الحالة	حركة منحنى IS	حركة منحنى LM	تغير الدخل القومي Y	تغير معدل الفائدة r
زيادة الضريبة	نحو اليسار	لا يتحرك	ينخفض	يزداد
خفض الضريبة	نحو اليمين	لا يتحرك	يزداد	ينخفض
زيادة M_s	لا يتحرك	نحو اليمين والأسفل	يزداد	يزداد
نقصان M_s	لا يتحرك	نحو اليسار والأعلى	ينخفض	ينخفض

ملاحظة: انتقال منحنى IS نحو اليسار يقود إلى دخل توازني أقل وسعر فائدة أقل.
انتقال منحنى IS نحو اليمين يقود إلى دخل توازني أعلى ومعدل فائدة أعلى.

5.7 دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الكلي

1.5.7 مفهوم السياسة المالية:

تتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي. ويلاحظ أن هذه الإجراءات تتوقف في توجهاتها وأهدافها على طبيعة النظام الاقتصادي السائد وحدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مدى توافر الموارد المادية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات⁷⁶. فمثلاً لمواجهة مشكلات البطالة والتخفيف من حدتها وتجنب استمرارها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية، بحيث تضمن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء.

ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، يتطلب إشباع الحاجات العامة من القائمين على اتخاذ القرار، التضحية بحاجات وإشباع حاجات أخرى، فقد يحدث ذلك أثراً متعارضة، فتظهر مشكلة كيفية الموازنة بين هذه الأهداف المتعارضة. وفي ضوء تلك التوازنات يتجلى أساس ومفهوم السياسة المالية. التي تعد من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.

تتمثل السياسة المالية: بمجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة بقصد التأثير بأقصى كفاءة ممكنة على متغيرات الاقتصاد الكلي. لتحقيق أهداف مرغوبة. تنصب السياسات المالية على ثلاثة محاور: الإيرادات العامة، والإنفاق العام، إدارة العجز والفائض في الموازنة، وتبعاً لذلك تتمثل أدوات السياسة المالية بتغيير الإنفاق الحكومي، تغيير الضرائب والمزج بين الأدوات معاً، وقد تلجأ للقروض لتغطية عجز الموازنة.

76 - السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، ص. 398

تعباً لذلك تأخذ السياسة المالية أحد اتجاهين؛ الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية، والاتجاه الانكماشى ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية.

- **السياسة المالية الانكماشية** هي الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي حالة التضخم الاقتصادي لتقليص، حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي تمهيداً للوصول إلى حالة التشغيل الكامل. وتشمل السياسة المالية الانكماشية تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معاً، لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

- **السياسة المالية التوسعية** هي الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد والانكماش الاقتصادي، تعكس انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، نتيجة قصور الطلب الكلي. فتطبق السياسة المالية التوسعية لرفع حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي تمهيداً للوصول إلى حالة التشغيل الكامل للموارد المعطلة والارتفاع بمستوى التوظيف. تتضمن السياسة المالية التوسعية زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معاً. ويترتب على السياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي إلى أن يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. أي تغيير في أدوات السياسة المالية يؤثر في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي، وبالتالي، في مستوى النشاط الاقتصادي.

2.5.7 أدوات السياسة المالية:

تأخذ السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية دوراً وظيفياً، فقد أضحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، تشمل أدوات السياسة المالية على ثلاث أدوات رئيسية:

أولاً: الإنفاق الحكومي؛ ويغطي النفقات المتعلقة بكافة السلع والخدمات مثل الإنفاق على المرافق والخدمات العامة وشراء المعدات الحربية وغير ذلك، ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، يمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار. يعتبر الإنفاق العام الأداة الرئيسية من أدوات السياسة المالية المتبعة في التحليل الكينزي، والتي طبقت للخروج من الكساد الكبير وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوروبا وأمريكا. ينقسم الإنفاق العام إلى نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات استثمارية. وهذا يعني أن الإنفاق العام ينتج أثراً متعددة في مجالات مختلفة.

يؤثر الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال ما يعرف بدورة الدخل وآلية عمل المضاعف، الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل، ومن خلال آلية عمل المعجل الذي يوضح أثر التغيير في الطلب الاستهلاكي على تغيير الطلب على السلع الاستثمارية. وقد تستخدم الحكومة التوظيف في مشروعات القطاع العام كجزء من السياسة المالية، من خلال إنشاء مشروعات غايتها إيجاد وظائف وفرص عمل مؤقتة، كنظام العقود السنوية والموسمية، بهدف توفير حلول مؤقتة لمشكلة البطالة، ريثما يتم توفير فرص عمل دائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل، ومعالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

ثانياً: الضرائب وتمثل ثاني أدوات السياسة المالية، وتتضمن كلا من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات.

ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي، بصورة غير مباشرة، عبر التأثير على مكونات الطلب الكلي الاستهلاك والاستثمار، بهذا يؤثر تغيير الضرائب في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار وغيرها من المتغيرات

الاقتصادية. الكلية. تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة، وأكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي. يظهر التأثير المباشر للضرائب في كل من الاستهلاك والادخار إذ تتأثر دخول الأفراد، وأثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى. وكقاعدة عامة تؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخل النقدي، كما تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات. تؤثر الضرائب في الإنتاج، من خلال تأثيرها على الاستثمار.

الضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل العائد المتوقع من الاستثمارات، ويؤدي توقع المستثمرين زيادة الضرائب إلى تقليص الإنفاق الاستثماري، والعكس صحيح. كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد بطريقة غير مباشرة، حيث تؤدي زيادة معدل الضرائب - أو ارتفاع عتبها - إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض في طلبهم على منتجات المشروعات، مما ينقص من مقدار الإيرادات المتوقعة من الاستثمار، ومن ثم تكون زدة فعل المستثمرين تقليص الإنفاق الاستثماري إذا ما توقع المستثمرون زيادة الضرائب، ويحدث العكس في حالة توقع تخفيض الضرائب. يمكن للضرائب الجمركية أن تسهم في زيادة معدلات الاستثمار القومي، عند تطبيق معاملة ضريبية مرنة للواردات والتميز بينها بحسب أهمية السلع المستوردة، سواء للإنتاج أو الاستهلاك الضروري أو الترفيهي. إن تطبيق إعفاءات ضريبية مشجعة على استيراد الأصول الرأسمالية وقطع الغيار للآلات الإنتاجية، سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد القومي.

في ظل ظروف الركود الاقتصادي، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، بالتالي يزيد الطلب الكلي ويساعد على إنعاش الاقتصاد، ويتحسن مستوى التوظيف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في حالة التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية، فتعتمد الحكومة لزيادة الضرائب بحيث تؤدي لانخفاض الدخل التصرفي، وتخفيض الإنفاق الحكومي، للحد من ارتفاع معدلات التضخم.

ثالثاً: القروض، تعتبر القروض الأداة الثالثة من أدوات السياسة المالية؛ فتمكن الحكومة من الوصول إلى التوازن الاقتصادي باستخدام القروض تبعاً لتحرك منحنى IS. في حالة التوازن يكون الطلب على القروض مساوياً لعرض القروض الضريبية، وارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي، سيكون متاح للحكومة فرصة تسوية العجز. فإذا اختلف التوازن وكانت موازنة الحكومة تعاني من عجز بسبب ضعف الإيرادات من خلال زيادة الاقتراض.

زيادة الطلب على القروض سيقود إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي يتراجع الاستثمار وهذا بدوره يقود لانخفاض الدخل القومي، وبالتالي من جديد ينخفض الادخار وننتقل على منحنى IS نحو الأعلى إلى أن نصل لحالة التوازن. وبالعكس إذا كان الدخل القومي مرتفع، سيقود إلى ارتفاع مستوى الادخار تبعاً للميل الحدي للاستهلاك. مع ارتفاع مستوى الادخار يزداد عرض النقود، وينخفض سعر الفائدة، تزداد فرص الاستثمار ويرتفع مستوى الدخل القومي وننتقل على منحنى IS نحو اليمين.

3.5.7 أهداف السياسة المالية:

تتدرج السياسة المالية ضمن مكونات السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي تتداخل أهداف السياسة المالية مع أهداف السياسة الاقتصادية. حيث يَجْمَلُ البعض أهداف السياسة الاقتصادية ضمن ما يسمى بالمربع السحري: - مكافحة البطالة للوصول إلى حالة التشغيل الكامل - التغلب على التضخم أو الانكماش وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار - زيادة الناتج القومي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة - الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

لا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، لذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد، التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف. وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق هذه الأهداف.

فمثلاً ينظر لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من وجهة السياسة المالية، توفير السبل لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، كأن تقدم الحكومة مساعدات للمنتجين والمزارعين والمصدرين أو إعفاءات جمركية لاستيراد المواد الأولية، لهذا تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات للحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، والاستقرار في المستوى العام للأسعار .

ومن أهداف السياسة المالية تحقيق التوازن المالي، بحيث يلاءم النظام الضريبي حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويضمن مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع الضريبي على المكلفين، ومواعيد الجباية... الخ.

أما هدف التوازن الاقتصادي فيشمل التوازن بين نشاط القطاع الخاص والعام والمشتراك، بغية الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما وجدت الحكومة أن المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من القطاع العام في إدارة الموارد الاقتصادية، فسحت المجال للقطاع الخاص. ويمكنها استخدام السياسة المالية لتوجيه الفعاليات الاقتصادية بواسطة الضرائب لاستغلال إمكانيات وموارد المجتمع بالشكل الأمثل.

أوضح كينز بخلاف الاقتصاديين الكلاسيك، أن الاقتصاد القومي يمكن يتوازن عند أي مستوى للدخل، وليس بالضرورة عند مستوى التوظيف الكامل. لذا قد توجد بطالة والاقتصاد في حالة توازن، فلا بد أننذ للدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، لتطبيق سياسة مالية ملائمة بغية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ولوصول إلى حالة التوظيف الكامل واستقرار الأسعار . سعت السياسة المالية عند كينز للتأثير على مكونات الطلب الكلي، واعتمدت مبدأ عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعتمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تمشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي مستخدمة أداتي الإنفاق العام والضرائب.

6.7 السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الكلي

1.6.7 مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية؛ الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بالاعتماد على جميع الوسائل المتاحة في مجال النقد والائتمان، لإحداث التأثير الملائم على عرض وطلب النقود، بغية تحقيق هدف اقتصادي محدد⁷⁷. تُستخدم أدوات السياسة النقدية لتغيير العرض النقدي في الاقتصاد القومي، ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعه⁷⁸، أو نقود مصرفية أو التزامات وائتمان مصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى الاستثمار والطلب الكلي، ومن خلال ذلك يتم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

يتحكم المصرف المركزي بالعرض النقدي في الاقتصاد القومي، عبر التأثير على قدرة المصارف لمنح الائتمان، التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا بدوره في أسعار الفائدة. ففي ظل ظروف الركود الاقتصادي يتبع المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية⁷⁹ ويزيد من العرض النقدي، ما يقود إلى انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي يزداد مستوى الطلب الكلي؛ وزيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما يتبع المصرف المركزي في ظل ظروف التضخم سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى تخفيض العرض النقدي في الاقتصاد القومي. فيرتفع معدل الفائدة، وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار ومستوى الطلب الكلي، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

77 - صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية، ص. 56

78 - Matthias Doepke, Andreas Lehnert, Macroeconomics S. 57-57

79 - OpenStax College, Principles of Macroeconomics, S. 455

2.6.7. السياسات النقدية

تركز اهتمام التحليل الاقتصادي الكلاسيكي بالسياسة النقدية، انطلاقاً من النظرية الكمية في النقود، وتأثيرها أو قدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كم تغير مستقل) وبالتالي يمكن التأثير في المستوى العام للأسعار باعتباره متغير تابع. تنحصر مسؤولية السلطات النقدية هنا في التأثير على كمية النقود المعروضة هذا بالإضافة إلى أن النقود هنا ليست سوى وسيط للتبادل. نقيد النظرية الكمية في النقود أن تغير كمية النقود بنسبة ما، يؤدي إلى تغير في الأسعار بنفس النسبة، وأن كمية النقود $\times$ سرعة دورانها = قيمة الناتج القومي النقدي. وبالتالي فالتغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود. كما هو الحال في السياسة المالية هناك سياسة توسعية وانكماشية، نجد في السياسة النقدية؛ سياسة نقدية انكماشية تشمل بيع سندات حكومية ورفع سعر الفائدة وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع. وسياسة نقدية توسعية، تعتمد شراء سندات حكومية وتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، وثمة سياسة تطبق في الدول النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية، فيزداد العرض النقدي في مرحلة بدء الزراعة، وتخفيضه في مرحلة بيع المحاصيل.⁸⁰

أخذت السياسة النقدية عند كينز اهتماماً أكبر من السياسة المالية، وأكد فعاليتها في كونها مساعدة ومكملة للسياسات المالية، أدخل التغيرات في سعر الفائدة في حسابه وتأثير ذلك على الطلب الكلي واستقرار الأسعار. واهتم كينز بالوظائف الأخرى للنقود وحدد دافع المضاربة. توصل كينز إلى نتيجة مفادها؛ زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار. وانخفاض سعر الفائدة بدوره يدفع لزيادة الطلب الكلي بالشكل الذي يضمن علاج حالات الركود الاقتصادي، ويتم اللجوء إلى تقييد عرض النقود لأحداث التأثير العكسي في حالات التضخم الاقتصادي.

80 - بني عاني حسين، اقتصاديات البنوك، ص. 5.

- التوسع النقدي

قبل الحديث عن أدوات السياسة النقدية، لا بد من التمييز بين التمويل التضخمي والتوسع النقدي. يقصد بالتوسع النقدي المحافظة على مستوى عرض للنقد يتناسب مع نسبة النمو في الناتج القومي الإجمالي. فانخفاض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي عن الحجم الذي ينجم مع المعاملات الحقيقية من السلع والخدمات له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي حيث يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض أرباح المنظمين مما يؤثر سلباً على درجة استثماراتهم وبالتالي إنتاجهم.

يمكن في بعض الحالات زيادة عرض النقد بمعدل أكبر من نسبة النمو في الناتج القومي، شرط أن يتم هذا التوسع بصورة تدريجية وعلى مراحل متتالية تتسم بالبطء، وهذا التصرف من شأنه تشجيع الاستثمار نتيجة لتحقيق نسبة أكبر من الربح نتيجة لارتفاع الأسعار بدرجة أكبر من الحالات المتحققة في ظل ثبات واستقرار الأسعار. فالتوسع النقدي يكون مرتبطاً بمؤشرات التوسع في الاقتصاد القومي، فإذا وجد حاجة إلى مزيد من كمية النقود لتلبي حاجة التوسع في المبادلات والأنشطة الاقتصادية، على الدولة إصدار كمية النقود اللازمة، وهذا لا يعتبر تمويلاً تضخيمياً بل نمواً في عرض النقود يتناسب مع نمو الأنشطة الاقتصادية.

- التمويل التضخمي

يعتبر عرض النقود المؤثر الأساسي في السياسة النقدية، إذ يشرف المصرف المركزي على إدارة النقد وتنظيم السوق المالية، بهدف ضمان استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار والإسهام في توزيع موارد الاقتصاد الكلي وتخصيصها على مختلف قطاعات الاقتصاد. ويشكل التمويل التضخمي أحد أهم أدوات السياسة المالية في هذا العصر، حيث تعتمد الدول إلى إحداث عجز في موازنتها بهدف إحداث آثار توسعية في الاقتصاد القومي، وبالتحديد في أوقات الركود والانكماش، نتيجة عدم توفر مصادر تمويلية على شكل ضرائب أو فوائض لدى الحكومة، فتقوم بزيادة العرض النقدي من خلال طرح كمية إضافية من النقود على شكل زيادة الرواتب مثلاً أو تمويل مشروعات استثمارية عن طريق

طرح المصرف المركزي نقود إضافية لحساب الحكومة. على الرغم من معرفة الحكومات مسبقاً لما ينتج عن هذه السياسة من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، خاصة مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود، إلا أن الدولة تلجأ إليها أملاً في تحقيق معدلات من النمو والرفاهية والخروج من حالة الركود والانكماش.

لا يقتصر التمويل التضخمي على إصدار أو طرح نقود إضافية، بل يعتبر فتح حسابات ائتمانية واعتمادات مصرفية أمام المنتجين وأصحاب الأعمال، مصدر من مصادر التمويل التضخمي، إذ تلجأ المصارف إلى فتح الحسابات أمام الحكومة وتقديم تسهيلات ائتمانية للأفراد، ما يقود إلى توفير النقود والودائع أمام المنتجين والمنظمين وزيادة العرض النقدي. يعتبر التمويل التضخمي من أكثر الإجراءات المستخدمة في التأثير على السياسة النقدية. يمثل التحكم في عرض النقود الآلية التي تعتمدها السلطات النقدية في تحديد حجم التمويل التضخمي وبالتالي التأثير على أجهزة التمويل، لذلك يجب ألا يكون إصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية فعلية منبثقة من حاجات الاقتصاد القومي. يحذر الاقتصاديون من اللجوء إلى التمويل التضخمي، على نطاق واسع لتمويل المشروعات الاستثمارية، وألا تقدم عليه إلا عند الضرورة وبحدود ومعايير معينة.

3.6.7. الأدوات السياسية النقدية:

يسعى القائمون على رسم السياسة الاقتصادية للدولة إلى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية والمالية وبصفة خاصة السياسة النقدية وأملين إيجاد الحلول في الاختيار بين البدائل المتاحة. وقد يجدون ضالتهم في اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية، لما للسياسة النقدية من أثر فعال مباشر وغير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

1. السوق المفتوحة:

يقصد بالسوق المفتوحة بيع وشراء سندات الخزينة والأوراق المالية الأخرى في السوق المالية، يقوم المصرف المركزي بهذه العمليات بهدف التحكم في عرض النقود وتحديد كمية النقود في السوق. إذ يمكن زيادة كمية النقود في السوق من خلال عمليات شراء

سندات الخزينة مثلاً، فيضخ مقابل السندات كمية من النقود في السوق. إذا كان الهدف تقليص كمية النقود المطروحة في التداول فيلجأ المصرف المركزي إلى عمليات بيع لسندات الخزينة. فيحصل على نقود مقابل هذه السندات، بذلك يكون قد سحب من السوق كميات من النقود فيترجع العرض النقدي وتتناقص كمية النقود المطروحة في التداول.

2. سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه المصرف المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها المصارف التجارية للحصول على الأموال، أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها المصرف المركزي للمصارف الأخرى. عند تطبيق سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة فجوة الركود يقوم المصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى خفض سعر الخصم مما يحفز المصارف على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى مشاريع إنتاجية وتنموية.

لدى تطبيق سياسة نقدية انكماشية للحد من آثار التضخم الاقتصادي، يقوم المصرف المركزي برفع سعر إعادة الخصم، أي يقرض الجهاز المصرفي في الدولة بأسعار أعلى من الراجح في السوق، فيرتفع سعر الفائدة ويتراجع الطلب على الاقتراض، أي الطلب على النقود وينخفض حجم الكتلة النقدية في التداول بفعل آلية المضاعف.

3. نسبة الاحتياطي الإلزامي:

يفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ نسبة معينة من موجودات المصارف لدى المصرف المركزي، دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية. بغية التحكم بقدرة المصارف التجارية على خلق النقود الإضافية. إذا رغب المصرف لمركزي تطبيق سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومواجهة حالة الركود الاقتصادي، يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي، فيمنح بذلك المصارف قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود، بشكل يحفز دوران

عجلة الاقتصاد. أما إذا أراد المصرف المركزي إتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم، فيقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، ليحد من قدرة المصارف على الأقراض، وينحسر بذلك الطلب على النقود نتيجة الحد من قدرة المصارف على الإقراض.

4. الإصدار النقدي

يمكن اعتبار زيادة الإصدار النقدي سواء لتلبية حاجات النمو في المبادلات والأنشطة الاقتصادية أو على شكل تمويل تضخمي، واحدة من أدوات السياسة النقدية الكمية. قد تشكل زيادة رواتب الموظفين مثلاً أداة لزيادة العرض النقدي، ما يشكل حلاً لبعض الصعوبات الاقتصادية في حالات الركود والانكماش الاقتصادي. ولهذا يعتبر التمويل التضخمي من أكثر الإجراءات المستخدمة في التأثير على السياسة النقدية.

5. أدوات نوعية:

تستخدم السياسة النقدية النوعية بهدف التحكم بحجم الائتمان في مجالات أو قطاعات محددة في الاقتصاد القومي، كالرقابة على الائتمان بهدف الحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان مباشرة، بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه المصرف عند منح الائتمان. وتلجأ السلطات النقدية للرقابة على الأرصدة الأجنبية، وتحديد سعر الصرف، ويلزم المصارف العاملة ضمن الجهاز المصرفي بعدم الاحتفاظ بأرصدة قطع أجنبي كبيرة في المصارف الأجنبية، للحفاظ على ثبات سعر الصرف للعملة الوطنية.

6. السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية

تخشى جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو من الدخول في دائرة الركود والبطالة في الوقت الذي يستمر فيه ارتفاع الأسعار. والوضع أكثر صعوبة في الدول النامية⁸¹، بسبب ازدياد حجم مديونياتها الخارجية وعجز جهازها الإنتاجي عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لغالبية السكان وتلاحق أزمات الغذاء والإسكان والعمل والديون علاوة على التضخم.

81 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ص. 191 - 193

أما الاقتصاديات الصناعية التي تملك هياكل اقتصادية وصناعية متطورة لدرجة تمكنها من التحكم بالأسعار ومستوى الطلب الكلي وأصبحت تصدر تضخم إلى الدول النامية خاصة الدول النفطية، التي تستورد احتياجاتها من الدول المتقدمة صناعياً. لذلك تحاول الحد من التضخم المستورد بالتباعد سياسة نقدية تربط بموجبها صادراتها بسلة عملات دولية، على الرغم من هيمنة الدولار الأمريكي على عملات السوق العالمية.

مع الإشارة إلى أن الركود الذي تعاني منه الدول النامية يختلف في أساسه عن ما تشهده الدول المتقدمة، إذ يرجع الركود في الدول النامية إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة المستوردات الصناعية والسلاح والمستوردات النفطية، فضلاً عن ارتفاع عبء الدين الخارجي على هذه الدول، وهو ما نعبر عنه بالتسرب من دائرة الناتج القومي إلى الاقتصاديات الخارجية، على شكل سداد فوائد الدين وأقساطه وتسديد قيمة الواردات.

الأعراض التي تعاني منها الاقتصاديات النامية، تؤدي إلى نقص مصادر التمويل الداخلية، في الوقت الذي تتزايد فيه وسائل الدفع المتاحة بسبب الإصدار النقدي والتمويل بالعجز، ما يجعل التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، أمر مطلوب، لتقليص كمية النقود المتداولة وتطبيق أسعار فائدة تمييزية في بعض القطاعات، ورفع سعر الفائدة لاستقطاب المدخرات الداخلية والخارجية وامتصاص فائض القدرة الشرائية.

4.6.7. أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية:

هناك ارتباط وثيق بين المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وإيجاد الحلول الملائمة بتطبيق سياسة نقدية محددة، لتحقيق نوع من الاستقرار الداخلي، فقد تلجأ السياسة النقدية لامتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات، وتحفيز الادخار واستقطاب هذا الفائض في صورة أوعية ادخارية، أو التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بغية تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. تشكل أدوات السياسات الاقتصادية؛ المتمثلة بتكامل أدوات السياسة المالية والنقدية وتحقيق التناسق فيما بينها، تشكل منظومة لاستقرار اقتصادي. للوصول لذلك لا بد من الموازنة بين السوق النقدية والسوق المالية.

التكامل بين السياستين المالية والنقدية حقيقة تفرضها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية المالية والنقدية؛ فالطلب الكلي، مثلاً، كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الكلي، يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية، له تأثير مباشر على حجم الطلب الكلي أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط، إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً بين الكيفية التي يتم بها استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لمعالجة التضخم. فالتضخم كظاهرة نقدية ما هو إلا حركة صعودية في الأسعار تنصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية كالطلب والعرض، والمالية كالنفقات العامة، والمتغيرات النقدية، كعرض النقود والانتمان والإصدار النقدي. يوضح الشكل البياني رقم - 85- التوازن الاقتصادي الكلي في السوق النقدية والسوق السلعية وسوق العمل. فعند معدل فائدة معين يتحقق التوازن في السوق النقدية والسوق السلعية، ويتحدد حجم الناتج القومي. يقابل كمية الناتج القومي هذه، مستوى أجر حقيقي في سوق العمل، عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل.

- في حالة التشغيل غير الكامل، المترافق بركود وبطالة، يمكن للتكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية أن يخرج الاقتصاد القومي من هذه الوضعية. فزيادة الإنفاق العام ترفع مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته، وتخفيض العبء الضريبي، يشجع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي لزيادة حجم الطلب الكلي تمهيداً للوصول إلى حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد القومي.

وهنا يظهر دور السياسة النقدية من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض لتحفيز الاستثمار، ودعم الإنفاق الكلي عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد. ويمكن للمصرف المركزي أن يقوم بهذا الدور من خلال إقرار تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به المصارف التجارية، ما يمكنها من زيادة ما تمنحه من ائتمان أو تخلقه من ودائع

سابقة، أو شراء سندات حكومية وغيرها من الأوراق المالية، فتزداد قدرة المصارف التجارية (البانعة لهذه السندات والأوراق المالية) على منح الائتمان وبالتالي زيادة حجم القوة الشرائية في الاقتصاد القومي مما يساهم في الحد من الكساد وزيادة الإنفاق الكلي.

شكل رقم 80- يبين توازن أسواق العمل والسلع والنقد



- يلاحظ في حالة التضخم الاقتصادي تدهور القدرة الشرائية للنقد، أي انخفاض الدخل الحقيقي فيختل التوازن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ويتراجع مستوى العدالة في توزيع الدخل القومي. ويزداد عجز ميزان المدفوعات، فتكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية علاوة على الميزة النوعية، ويزداد الطلب على الواردات الأجنبية، فيعمق عجز ميزان المدفوعات. تتبين الآثار التكاملية للسياسة المالية والسياسة النقدية بالمثال التالي: عند تطبيق سياسة مالية توسعية (أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب) ينقل منحني IS نحو اليمين، في مجال السياسة النقدية، يمثل العرض النقدي الحقيقي؛ كمية النقد في التداول M مقسومة على متوسط الأسعار P . الطلب الحقيقي على النقد L يرتبط بالدخل الحقيقي ومعدل الفائدة $L(y, i)$

Y

شكل رقم - 81- يبين اثر زيادة الكتلة النقدية على السوق السلعية

شرط التوازن في السوق النقدية، العرض = الطلب أي: $L(Y, i) = \frac{M}{P}$ ، زيادة العرض النقدي تتسبب بانزياح منحنى LM نحو اليمين. ارتفاع الأسعار يتسبب بانزياح منحنى LM نحو اليسار، فنبقى نتحرك على منحنى IS فينخفض معدل الفائدة، إلى أن يتوافق مع الطلب على الاستثمار في السوق السلعية ويزداد مستوى الناتج القومي إلى مستوى جديد، ونصل لحالة التوازن الاقتصادي الكلي، كما يظهر من الشكل البياني أعلاه رقم 81.

Y

شكل رقم - 82- يبين أثر تحرك منحنى IS أفقياً

السماح بمعدل فائدة منخفض ناتج عن عائد منخفض على الاستثمار، سيقود إلى زيادة الطلب الاستثماري، فيزداد الدخل القومي ويزداد بدوره الطلب على السيولة. نتيجة ذلك سيرتفع سعر الفائدة المنخفض، من جهة ثانية يزداد الطلب على السيولة مباشرة. على راسم السياسة النقدية أن يزداد كمية النقود إلى أن تتساوى مع الطلب النقدي، فينزاح منحني LM نحو اليمين كما في الشكل السابق. إلى أن تصل إلى نقطة توازن السوق، لدى زيادة العرض النقدي لا بد من توكي الحذر من الوقوع في مصيدة السيولة. في حالة زيادة العرض النقدي ينقل منحني LM نحو اليمين. وعندما ينزاح منحني IS بشكل عمودي، يبقى الدخل القومي ثابت، وتبقى السياسة النقدية عديمة الجدوى وغير فعالة. وفي الحالة المقابلة تقود زيادة العرض النقدي لانتقال منحني LM نحو اليمين وعندما ينزاح منحني IS بشكل أفقي يبقى سعر الفائدة ثابت دون تغيير وتكون السياسة النقدية على درجة كبير من الفعالية. الشكل البياني رقم 82 يوضح ذلك.

7.7 سياسات جانب العرض

طبقت سياسات اقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينيات القرن العشرين، تمحورت حول مكافحة التضخم والبطالة، عند ارتفاع معدل البطالة يتم اللجوء إلى خفض الضرائب، وإتباع سياسة نقدية توسعية، أما في حالات التضخم تطبق سياسة نقدية انكماشية وسياسة مالية متشددة. مع بداية الثمانينات طالب النقديون بوضع قاعدة ثابتة لنمو العرض النقدي، بينما حمل الاقتصاديون النيوكلاسيك الحكومات مسؤولية عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي. جاءت مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتؤكد على تحفيز الادخار وتشجيع العمل وتقترح تخفيض الضرائب. تبنى هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس رونالد ريغان، وفي بريطانيا رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر. تتمثل نقطة الانطلاق في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب لدى دعاة هذه المدرسة، بتخفيض الضرائب على الاستثمار، وتقديم الحافز للادخار والاستثمار، وبالتالي تشجيع الزيادة في الإنتاج ورفع مستويات الدخل والتوظيف وبعم الرخاء كل الاقتصاد. تسبب معدلات الضريبة العالية انخفاض الإنتاج، ويزداد مع نسبة ضريبة

منخفضة. تمثيلاً مع فلسفة اقتصاديات جانب العرض، تم زيادة الضرائب على الشركات وخفض الضرائب على الأفراد بالقدر ذاته. والفكرة الرئيسية التي تسعى لتحقيقها هذه المدرسة هي؛ زيادة الإنتاج باعتباره المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي. للوصول لهذا الهدف يجب رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، والتخلص من مظاهر الانحراف في هيكل أسعار المنتجات وأسعار الصرف، وتعديل الهيكل الضريبي وتخفيف القيود التجارية، فضلاً عن تطبيق سياسات اقتصادية تقود إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، وكذلك تعظيم عملية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير نطاق برامج التعليم والتدريب. تقوم مدرسة اقتصاديات جانب العرض على ثلاثة ركائز أساسية:

- **السياسة الضريبية:** تؤكد السياسة الضريبية وفقاً لجانب العرض على أن تخفيض معدلات الضريبة الحدية سيؤدي إلى حث العمال وتحفيزهم على تفضيل العمل على الراحة، ويحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم. والحكومة لن تخسر شيئاً من الإيراد الضريبي لأن انخفاض المعدلات الضريبية سيعوض من خلال زيادة إيرادات الضريبة على أرباح الشركات التي ستزداد نتيجة لزيادة الإنتاج. معدلات الضريبة العالية تشجع على التهرب الضريبي وتخفض رواتب العاملين، فعندما يمنع الناس من حصاد معظم ما يبدون فإنهم سيبدون بشكل مقتصد. هذه التخفيضات في الإنتاجية ستقلص العرض الفعال للموارد وبالتالي ستقلص الناتج القومي.

- **السياسة التنظيمية:** يقترح أنصار مدرسة جانب العرض عدم تدخل الدولة السوق الحرة. بالرغم من أنهم يقولون بأن الحكومة يمكن أن تساعد الاقتصاد بشكل مؤقت عن طريق زيادة مشترياتها، وتتخذ الاقتصاد من الركود، وتحفز نمو اقتصادي مستمر.

- **السياسة النقدية:** يمكن للمصرف المركزي التحكم بزيادة أو تخفيض كمية النقود المتداولة، ومع ذلك لا يمكن للسياسة النقدية أن تخلق قيمة اقتصادية. فالزيادة في العرض الكلي الناجمة عن تخفيض الضرائب تقود لتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، بالمحصلة يزداد الناتج الكلي وينخفض المستوى العام للأسعار. وعند وجود فائض في الإنتاج فسوف

يؤدي ذلك لخلق فائض في المخزون، ينجم عن ذلك انخفاض الأسعار، فتزداد المبيعات، فتمتص زيادة العرض. يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار المدرسة النقدية، في أنهم اعتبروا أن التضخم ظاهرة نقدية وناتج عن زيادة عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي. طالب أنصار اقتصاديات جانب العرض بالعودة إلى نظام قاعدة الذهب، وإلزام المصرف المركزي بزيادة عرض النقود بشكل بطيء وبمعدل ثابت والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى يقرر اقتصاديو جانب العرض، أن معدلات الضريبة العالية لا تحد من التضخم كما تصور الكينزيون، بل يمكن أن تساهم معدلات الضريبة المرتفعة بزيادة معدل التضخم. ذهب اقتصاديو جانب العرض أبعد من ذلك، فالسياسات المالية، مثل التغير في المعدل الحدي للضرائب، والتعديل النسبي للأسعار يعلمان على رفع منحني العرض الكلي وليس منحني الطلب الكلي. الزيادة في المعدلات الحدية للضرائب تقود إلى تخفيض الأرباح بالنسبة للعمل والاستثمار وبالتالي انخفاض في مستوى العرض الكلي، وبالعكس فإن تخفيض معدل الضريبة الحدية سيزيد من مكافآت العمل والاستثمار وبالتالي سيزيد العرض الكلي. وهم يرون أن السياسات الاقتصادية الكينزية تسبب ركوداً تضخيمياً، وتدهوراً في منحني فيلبس الذي يوضح العلاقة بين العمل والتضخم، لأن معدلات الضرائب الحدية المرتفعة تسبب انخفاضاً في ناتج العمل وانخفاضاً في معدلات الادخار والاستثمار.

إذا كان أنصار مدرسة جانب العرض اتفقوا مع دعاة الكينزية على أن تخفيض الضرائب سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، فإن اقتصاديو جانب العرض يعتقدون أن حث المستهلكين على زيادة الطلب من خلال تخفيض الضرائب على الطبقة الفقيرة والمتوسطة ليس حتمياً، كما هو الحال عند تخفيض الضرائب على الأغنياء، الذين يمكنهم أن يدخروا أكثر. كلا التيارين يقر بأن تخفيض الضرائب علاج للبطالة، لكنهما يختلفان حول الشريحة والطبقة التي يجب أن يستهدفها التخفيض الضريبي. إذ يخفض الكينزيون الضرائب على الفقراء لزيادة الطلب، فيما يخفض اقتصاديو جانب العرض الضرائب على الأغنياء لزيادة العرض.

8.7 السياسة الاقتصادية الكلية في التطبيق

أثبتت أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وما تولد عنها من نظريات اقتصادية، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية غدت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد في وقتنا الحاضر أي اقتصاد يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن تحويل أنشطة القطاع العام لصالح القطاع الخاص. والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية، وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول العالم وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية، والسعي نحو الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية والسياسة المالية إضافة لأدوات السياسة الاقتصادية الخارجية.

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والأدوات التي تحكم قرارات الحكومة في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة. وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار.

إن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وعلاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق الأهداف الكلية بالمجتمع. ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي تُستخدم في علاجها السياسات الاقتصادية الكلية؛ مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة، مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار، تدني معدلات النمو الاقتصادي، تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية، تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، مشكلة

الديون الخارجية وتزايد التزاماتها، اختلال توزيع الدخل القومي، اختلال هيكل الإنتاج، سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع. من أهم السياسات الاقتصادية الكلية إضافة للسياسة المالية والسياسة النقدية التالي:

1.8.7 السياسات الاقتصادية الخارجية:

تحكم السياسات الاقتصادية الخارجية علاقات الدولة مع العالم الخارجي، بهدف الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات في الدولة تشمل السياسة الاقتصادية الخارجية إلى السياسات التالية:

1.1.8.7 السياسة التجارية

وتتكون أدوات السياسة التجارية من نظام الحصص والتعرفة الجمركية، وإعانات التصدير وغير ذلك من الأدوات التي تهدف للتأثير على الواردات والصادرات، وبالتالي في مستوى الطلب الكلي. فإذا واجهت الدولة عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات لفرض قيود كمية على الواردات. فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. وبديهي أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد، بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي، ومستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2.1.8.7 سياسة الصرف الأجنبي

تتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف الخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية. يؤثر هذا بطبيعة الحال على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي، ويؤثر في نهاية المطاف على مستوى النشاط الاقتصادي. تتبع الدول نظاماً مختلفة في إدارة وتنظيم أسواق الصرف الأجنبي فيها؛ حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً

لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق؛ بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة عادة إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملة الأخرى في المدى الطويل.

عندما تواجه الدولة عجز في الميزان التجاري، فقد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملة الأخرى؛ لتصبح صادراتها أرخص نسبياً، ووارداتها أغلى نسبياً، يترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، لتقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، ويؤثر تغير سعر صرف العملة الوطنية بالمحصلة في مستوى الأسعار، ومستوى الطلب الكلي.

3.1.8.7 سياسة الدخل:

تؤثر أدوات هذه السياسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دخول الأفراد والمستوى العام للأسعار، بهدف تحقيق استقرار الأسعار والحد من التضخم، أو تجنب آثار الانكماش الاقتصادي. ويطلق على هذه السياسات تسمية سياسات الأجور والأسعار. يتم علاج التضخم وفقاً للفكر الكلاسيكي من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظيف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. لذا تعتبر تكلفته هذه السياسة عالية جداً على الاقتصاد القومي. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وتشمل أدوات هذه السياسة إجراءات التحكم في الأجور وسياسات تسعير المنتجات، واستخدام مؤشرات اختيارية تحد من زيادة الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أنه غالباً في إطار تطبيق مزيج من أدوات السياسة الاقتصادية ما نصطدم بحالة تعارض في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛ حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت، فتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. مثلاً في ظل ظروف

الركود الاقتصادي؛ يتم اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظيف، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم، ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم واتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

2.8.7 السياسة الاقتصادية في مواجهة البطالة

تعاني معظم الاقتصاديات من البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، لما لها من آثار سلبية تنعكس على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. طبق راسمو السياسات الاقتصادية تدابير من شأنها الحد من آثار البطالة. أُتبعت في أغلب الأحيان سياسة انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي، وترشيد الإنفاق العام. فترجع حجم الاستثمار وتفاقمت مشكلة البطالة. ربط الاقتصاديون الكلاسيك مسألة البطالة بالزيادة السكانية وبالنمو الاقتصادي، وأخذوا بمبدأ التوازن العام وفق قانون ساي. ترجع البطالة بنظرهم لاختلال طارئ في سوق العمل، لا تلبث آلية السوق باستيعاب العاطلين بفعل تخفيض الأجور، فيزيد بذلك مستوى كل من الربح المحفز للاستثمار والتشغيل.

اعتمد النيوكلاسيك بدورهم نظرية التوازن العام في السوق السلعية وسوق العمل، فالتوازن بسوق العمل يقوم على تقاطع العرض والطلب. افترضت النظرية النيوكلاسيكية حالة التوظيف التام، ولم تول البطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها أيضاً لقانون ساي للأسواق، معتبرة التغير التكنولوجي هو متغير مستقل عن مستوى التطور الاقتصادي.

انتقد الماركسيون النظام الرأسمالي، لاعتباره البطالة ظاهرة عرضية، وأن آلية السوق تعيد التوازن بشكل تلقائي. يرى الماركسيون أن البطالة، ناتجة عن مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى مع قيمة الإنتاج. يربط الماركسيون حجم التشغيل بمعدل الربح صاحب العمل، من جهة ثانية يرى الماركسيون أن العمال ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة، عندما يستمرون في إنتاج الآلات الرأسمالية.

نظر الكينزيون للبطالة بشكل مختلف، فالتوازن الكلي يتحقق لديهم بتوازن السوق السلعية والسوق النقدية في أن واحد. والطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم

الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. فانخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعاً في الطلب على العمل وزيادة حجم العمالة. أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي w ، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، إذ يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في الدخل.

خالف كينز الكلاسيك والنيوكلاسيك في نظرتهم لتطابق الادخار مع الاستثمار، واعتبارهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي. اعتبر كينز كل اختلال بين الادخار والاستثمار يؤدي إلى اضطرابات في دورة الدخل القومي، توقع الاقتصاد بأزمة، وفي حال وجود طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها، فيرتفع الطلب على العمل وتقل البطالة. عالج كينز هذه المشكلة بسياسة استثمارية عامة تعوض تقاعس القطاع الخاص عن قيامه بتنفيذ الاستثمارات، نتيجة انخفاض الأرباح.

حاول الكينزيون الجدد تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، بالاعتماد على نماذج النمو مثل: نموذج هارود، كالدور، جون روبنسون، وغيرهم، وإعطاء البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظواهر الاقتصادية. فعلاج البطالة عند الكينزيون الجدد يكمن في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حتى ولو كان ذلك بزيادة معدلات التضخم، بغية الانتقال من مرحلة الركود إلى مرحلة الانتعاش. احتياجات سوق العمل تتطلب أيدي عاملة مؤهلة، لذا يقترحون إجراء دورات وبرامج تدريبية للعمال.

فسر فيليبس البطالة بناءً على دراسة سوق العمل في إنجلترا للفترة 1861 حتى 1957، فتبين وجود علاقة ارتباط قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ووجود علاقة عكسية بين ارتفاع معدل الأجر الاسمي ومعدل البطالة فيما عرف بمنحنى فيليبس.

لذا طُبقت في الدول الصناعية سياسة اقتصادية تسعى لخفض معدل البطالة لقاء القبول بمعدل معقول من التضخم الاقتصادي. وأصبحت معظم البرامج الاقتصادية في تلك الدول تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس، والتي تحدد معدل البطالة ومستوى

التضخم المقابل له، وطبقاً لذلك يتم اختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد مستوى الطلب الكلي الذي يضمن التوازن الاقتصادي وتحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

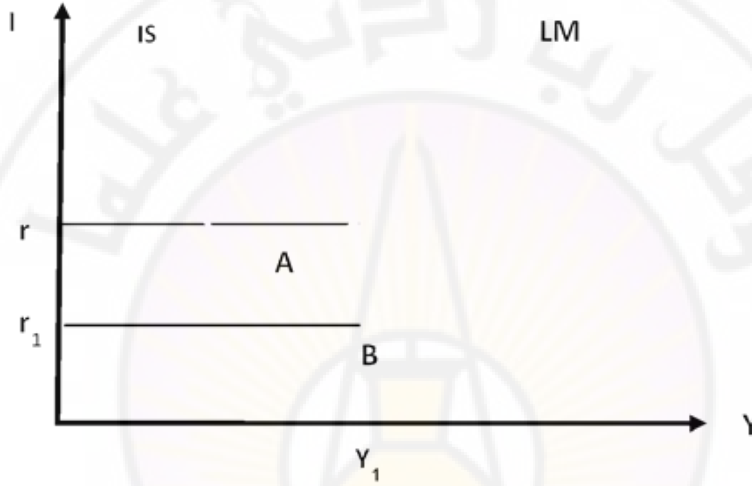
ركز النقديون ومن أبرزهم مدرسة شيكاغو على ضرورة الوصول للاستقرار النقدي، من خلال التوازن بين نسبة التغير في كمية النقود وبين حجم الناتج الحقيقي. مصدر الإفراط في عرض النقود هو عجز ميزانية الدولة، والتي يتوجب عليها تفادي الإنفاق الإضافي، لإجبار العمال على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها بسبب إعانات البطالة.

تعمل آليات السوق على استعادة التوازنات المفقودة خاصة في سوق العمل. ترجع مدرسة اقتصاديات العرض البطالة إلى نقص قوى العرض وليس قوى الطلب، كما فسر ذلك الكينزيون، وترى أن الخروج من مأزق البطالة يتم بدفع حركة الاستثمارات والعمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار، ومن أجل رفع مستوى الادخار فقد طبقت سياسة مالية تقوم على تخفيض معدلات الضرائب. غير أن هذه السياسة قادت إلى تفاقم عجز ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيراداتها، وبالتالي لم تنجح في خفض معدلات البطالة، الأمر الذي أجبر الرئيس الأمريكي رولاند ريغان بتطبيق برنامج مختلف خلال عهده الرئاسية الثانية.

اعتبرت مدرسة التوقعات الرشيدة أن البطالة اختيارية، كون آليات سوق العمل تتكيف بسرعة مع كل اختلالات التوازن، فإذا أرادت الدولة رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياسة نقدية تقوم على زيادة كمية النقود المتداولة، سينتج الأفراد بحدوث التضخم، ويطالبون بزيادة الأجور، ما يعني ارتفاع التكاليف والأسعار التي يعجز المستهلك على تحملها، فيلجأ المنتجون إلى خفض التكاليف بتخفيض عدد العمال. أما إذا أرادت الدولة محاربة التضخم بتطبيق سياسة انكماشية، سيؤدي ذلك إلى بطء الإنتاج وزيادة معدلات البطالة، لتفادي ذلك ينبغي تقييد الدور الاقتصادي للدولة، وترك الحرية والمنافسة التامة وآليات السوق تعمل بكل شفافية، وضمان مرونة الأجور والأسعار تبعاً لحالات الأسواق.

1.2.8.7 خطة كلينتون - غرينسبان

انتهج ألان غرينسبان مدير مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في عهد كلينتون، سياسة اقتصادية تقوم على مزيج من السياسات الاقتصادية، في مرحلة اتسمت بعجز مرتفع في الموازنة الأمريكية، عام 1991، بلغ العجز 3.3 % وعام 1992 بلغ 4.5 %.

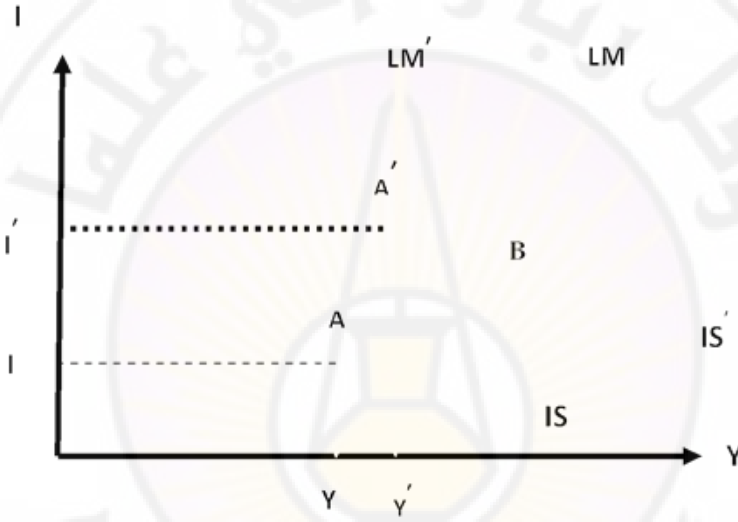


الشكل البياني رقم - 83- أثر السياسة المالية والنقدية على الاقتصاد الأمريكي

هدفت الخطة تخفيض عجز الموازنة ليصل إلى 2.5 % بنهاية 1998، نصف من تخفيض الإنفاق الحكومي، والنصف الآخر يعتمد على زيادة الإيرادات الضريبية مع تخفيض لسعر الفائدة. ينطوي هذا الوضع على خطر حدوث ركود اقتصادي. إلا أن النتيجة كانت زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدل أن ينخفض بفعل عوامل خارجية، وتحول عجز الموازنة في عام 1998 إلى فائض بلغ 0.8 %. تطبيق هذه السياسة المالية، قادت إلى انزياح منحنى IS نحو اليسار فأصبح التوازن عند النقطة A. بينما انخفاض معدل الفائدة كواحدة من أدوات السياسة النقدية، قاد إلى انزياح منحنى LM إلى اليمين مما أدى لزيادة الناتج القومي الإجمالي وانتقلت نقطة التوازن إلى النقطة B.

2.2.8.7 تجربة ألمانيا بعد الوحدة

بعد توحيد ألمانيا عام 1990 اتبعت الحكومة الفيدرالية سياسة اقتصادية شملت سياسات مالية وسياسات نقدية متناقضة فيما بينها، سياسة مالية تمثلت بتوسع الإنفاق الحكومي بعد إجراءات الوحدة، أدت لانزياح منحنى IS نحو اليمين، فانقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B، زاد معها الناتج القومي.



الشكل البياني رقم -84- أثر السياسة المالية والنقدية على الاقتصاد الألماني بعد

في نفس الوقت طبقت سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) من قبل المصرف المركزي الألماني هدفها الحد من أثر التوسع النقدي، الذي نتج عن استبدال المارك الشرقي بالمارك الغربي، من خلال رفع معدل الفائدة أدت لانزياح منحنى LM نحو اليسار وانتقلت نقطة التوازن إلى النقطة A' وتراجع الناتج القومي إلى مستوى Y'.



الفصل الثامن: أثر التعامل مع العالم الخارجي على التوازن الكلي

يسود اعتقاد لدى بعض الاقتصاديين والسياسيين أن قصور الموارد اللازمة لتكوين رأس المال، أهم عقبة في طريق تنمية الدول النامية، وعزز الوقع الاقتصادي المتردي في هذه الدول، عوائق حالت دون انسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛ منها ارتفاع معدل الأرباح في الدول الصناعية المتقدمة، ونقشي سياسات اقتصادية تهدف للتحرر من التبعية الاقتصادية والقطيعة مع الدول الاستعمارية، الأمر الذي حال دون تدفق رؤوس أموال أجنبية إلى الدول النامية، وفي الحالات التي سمح فيها بتدفق رأس المال الأجنبي، تردد المستثمرون الأجانب خوفاً من التأميم أو المصادرة. يعبر مفهوم التعامل مع العالم الخارجي، عن حركة الصادرات والواردات، وحركة رأس المال والقروض الخارجية⁸². عرضنا آنفاً أثر الصادرات والواردات على التوازن الكلي في الاقتصاد القومي، وسنعالج فيما يلي أثر حركة رأس المال والقروض على التوازن الكلي.

1.8. أثر انتقال رؤوس الأموال على التوازن الاقتصادي الكلي

لقد وفرت العولمة المالية فرصة كبيرة لحركة غير مقيدة، تتمتع بها رؤوس الأموال الباحثة عن الربح، تحت وطأة التنافس بين مختلف المراكز المالية الدولية، فخرجت رؤوس الأموال من موطنها الأصلي إلى الأسواق الجديدة⁸³، عن طريق إنشاء فروع أو مراكز نشاط عبر العالم، فالعالم كله وطن وساحة تواجد لرؤوس الأموال تلك. في خضم هذه الحركية، تستفيد البلدان المستقبلية لهذه التدفقات من موارد مالية ضخمة تعول عليها لتمويل اقتصادياتها وخدمة مسار تنميتها، لكن تأثيرها الإيجابي لن يتحقق على المدى الطويل، ما لم يتوفر المناخ الملائم، لضمان الاتساق الحيوي للأنشطة المالية والمصرفية المحلية مع الأسواق الدولية، وإيجاد أرضية خصبة لعملية تراكم رأسمالي في هذه الدولة.

82- Wilhelm Lautenbach, Zins, Kredit und Produktion, Tüningen, S. 137

83 بن قنور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، ص. 58

في الغالب لا يقصد بتحركات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة، فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع، ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات اقتراض بين الدول المختلفة، ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها، فإذا قام أحد المستثمرين الألمان بطرح سندات للبيع في السوق المالية للإمارات، واشترى المتعاملون هذه السندات، فيعتبر ذلك انتقالاً لرأس المال على المستوى الدولي ويحدث بذلك حقوقاً للذين اشتروا السندات، والتزامات أجنبية لمن طرح هذه السندات للبيع، لكن استخدام حصيلة بيع هذه السندات في دفع فاتورة الواردات من السلع الاستثمارية يدخل ضمن التجارة الدولية في السلع والخدمات.

لن يقدم المستثمر على شراء السندات، إلا إذا كان معدل العائد على هذه السندات أكبر من العائد الذي يمكن تحقيقه من الفرص الاستثمارية الأخرى، وهذا يشير إلى أن الانتقال الدولي لرأس المال يرتبط بقيمة العائد المحقق من هذا الاستثمار (شراء السندات) مقارنة بالعوائد الأخرى التي يمكن تحقيقها من الفرص البديلة، سواء داخل الدولة أو خارجها.

لكننا نجد في بعض الأحيان أن صافي الانتقال أو التحرك لرأس المال يتجه نحو خارج الدولة، رغم ما تعانيه من ندرة في رأس المال، نتيجة خدمة الدين الخارجي، وعدم الاستقرار المالي، فضلاً عن عمليات المضاربة على تغيرات أسعار الصرف واختلاف مستويات الفائدة، وإلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية من ناحية ثالثة. تلجأ الدول للاقتراض والمنح الخارجية لدعم الاستهلاك المحلي والحفاظ على مستوى معيشي معين، إذا كانت موارد الدولة غير كافية لتمويل الاستثمارات والواردات الاستهلاكية.

تعلق بعض الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، يُنظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدراً هاماً من مصادر التمويل، ويسهم في توسيع القاعدة الاستثمارية، حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة في البلد المضيف، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة أعلى

وخبرة أكبر. لذلك تسعى الدول دائماً لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، فتلجأ إلى تهيئة المناخ المناسب، الذي يحفز على جذب الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي. لكننا نجد في بعض الحالات أن بعض الدول تعتمد إلى تقييد تدفقات رأس المال، لتفادي وقوع أزمة في ميزان المدفوعات وعدم استقرار أسعار الصرف.

تنتج تحركات رؤوس الأموال الدولية من شراء وبيع السندات عبر الحدود الدولية، كالائتمان التجاري، وعمليات تحويل الثروة السائلة من أوراق مالية في إحدى الدول إلى أوراق في دول أخرى، والأصول المالية السائلة التي تمتلكها المصارف المركزية لبعض الدول، وكذلك تحويل العملات والأصول الأجنبية. وغنى عن البيان أن العلاقات التجارية الدولية تساهم بدورها في تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين مختلف دول العالم، كوسيلة لتسوية قيمة كل من الصادرات والواردات بين الدول.

1.1.8. حركة رأس المال على المستوى الدولي

تؤثر حركة رؤوس الأموال في العالم على الإنتاج على المستوى القومي وعلى المستوى العالمي، كما تؤثر على معدلات العائد على رأس المال، وأسعار الفائدة وعلى أسعار عناصر الإنتاج. ولأن الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي طغى في السنوات القليلة الماضية، فقد استخدم العديد من الاقتصاديين آليات ومنهج التحليل الجزئي في تفحص وتعقب آثار تدفقات رؤوس الأموال عبر العالم. فهذه التدفقات تخلق في كثير من الأحيان أثراً اقتصادية غير مرغوبة، تستدعي الضرورة بتطبيق سياسات اقتصادية (مالية ونقدية) وآليات للرقابة على حركة هذه الأموال للحد من آثارها السلبية.

سبق وبنينا في حالة قصور المصادر المحلية تعتمد الدول على مصادر التمويل الخارجية، تشمل حركة رأس المال هذه القروض بأنواعها، وقد تكون حركة رأس المال ناتجة عن التمويل الرسمي لأنشطة الدولة المضيفة، وهي تدفقات أجنبية تتلقاها الدولة المعنية من دول أو منظمات دولية، على شكل مساعدات تنمية ميسرة، كقروض مجموعة البنك الدولي. وأخيراً قد تنتج حركة رأس المال على المستوى الدولي عن انتقال

أنشطة الشركات متعددة الجنسية في صورة استثمارات بين الدول. وتندرج معظم هذه التدفقات ضمن حساب رأس المال في الهيكل العام لميزان المدفوعات في أي دولة، ويتكون هذا الأخير من أربعة أقسام رئيسية:

1- الحساب الجاري ويشمل:

- أ- صادرات الدولة من السلع الملموسة ناقصا واردات الدول من السلع الملموسة.
- ب- صادرات الدول من الخدمات ناقصا واردات الدول من الخدمات.
- ج- التحويلات النقدية إلى داخل الدولة ناقصا التحويلات النقدية إلى خارج الدولة.

2- حساب رأس المال ميزان رأس المال:

ويشمل كافة تدفقات رأس المال إلى الداخل من العملات الأجنبية ناقصا التدفقات النقدية إلى الخارج من العملات الأجنبية كما يشمل ميزان رأس المال على التدفقات الداخلة من الذهب بالإضافة إلى التدفقات الخارجية من الذهب.

3- حساب التحويلات وحيدة الجانب

4- صافي الاحتياطات النقدية من الذهب والقطع الأجنبي.

يسجل في حساب رأس المال التدفقات الرأسمالية من وإلى الاقتصاد القومي؛ حساب رأس المال طويل الأجل، كالاستثمار المباشر والقروض. (سنعالج أثر القروض لاحقاً)، وكذلك حساب رأس المال قصير الأجل، كحركة الودائع الجارية بين المصارف، وصفقات بيع الأسهم والسندات لأقل من سنة.

1.1.1.8. حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل؛

يندرج ضمنها التدفقات المالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يسمى بالاستثمارات الحقيقية، التي تقوم بها الشركات والمؤسسات ذات الإمكانيات الضخمة كالشركات متعددة الجنسيات، التي تتحكم في الإنتاج والأسعار. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد. تتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف زيادة الثروة أو تحقيق الربح والعائد من الاستثمار، أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية، كالاستثمار في الأراضي وإنشاء المدن الصناعية والمصانع المتطورة، والشركات التجارية الإنتاجية، ويترتب على هذا النوع من الاستثمار انتقال الملكية بالكامل. توظف تدفقات الاستثمار الأجنبي في المجالات التالية:

1. الاستثمار في سوق الأوراق المالية: يُقصد بالاستثمارات المالية أنها مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم، السندات)، حيث تهدف تلك الاستثمارات إلى اقتناء الأوراق المالية لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على إرباح إضافية. وتشمل التعامل في سندات الملكية وسندات الدين طويل الأجل والتي تشمل سندات وأذونات الخزينة، وأدوات الدين في السوق المالية، والمشتقات المالية القابلة للتبادل.

2. الاستثمار في أصول الثروة العقارية واستثمار الاستحواذ، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين. تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار في العقار بصورتين، أما بصورة مباشر، عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن طريق مصرف عقاري، أو عن طريق المشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، تقوم شركة أجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق شراء نسبة كافية من أسهم شركة وطنية الاستحواذ، تمكنها من إدارة وتطوير الإستراتيجية المستقبلية للشركة. فيزداد الطلب على أصول الاقتصاد المحلي نتيجة هذا النوع من الاستثمار.

3. التدفقات المتعلقة بالمصارف التجارية، على شكل ودائع لغير المقيمين، واقتراض المصارف من الخارج (تدفقات إلى الداخل)، وقروض وودائع أجنبية (تدفقات إلى الخارج).

4. التدفقات المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الشخصية، كالمعاملات الخاصة بالودائع، والقروض، والهدايا، والمنح، والميراث، والتركات، وتسوية الديون.

5. يتم توظيف رؤوس الأموال الدولية في عمليات بيع وشراء العقارات والأسهم والسندات طويلة الأجل، وتتأثر حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بالعوامل التالية:

- التغيرات النسبية في سعر الفائدة وأسعار الصرف:

يشكل ارتفاع أسعار الفائدة حافزاً للمستثمرين الأجانب للقيام بإقراض كميات من رؤوس الأموال أكبر، حالما يرتفع سعر الفائدة. فيكون سعر الفائدة أعلى في الدول التي تشهد نقصاً في رأس المال. أي أن التغيرات في سعر الفائدة من شأنها تنشيط حركة الإقراض الدولي بين مختلف الدول. ويتحدد سعر الفائدة، بعد الأخذ بالاعتبار كافة الظروف والمخاطر وأهمها معدل التضخم السائد وملاءة المقترض. بحيث تكون معدلات الفائدة مرتفعة عن معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار بنسبة لا تقل عن 2 %.

يعتبر سعر الفائدة السائد في أي بلد الموجه الأساسي لحركة الاستثمار، وللمفاضلة بين البدائل والخيارات المطروحة. يسترشد صانع القرار بسعر الفائدة لتحديد حركة شراء أو بيع العملات. فكلما تزايدت أسعار الفائدة المحلية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، سيشكل ذلك رافداً لحدوث تدفقات رأسمالية، هذا التغير في حجم التدفقات بفعل أسعار الفائدة سيحدث أثراً على سعر الصرف، يقود إلى زيادة الطلب على العملة المحلية للاستثمار أو التوظيف في السوق المالي الوطني، ما إن تنخفض أسعار الفائدة، حتى تبدأ تدفقات الأموال الموجودة في صورة إيداعات لدى المصارف أو في سوق السندات، أخذة طريقها باتجاه مناطق أخرى توفر لها المناخ الخصب للأرباح، وهو ما من شأنه أن يتسبب في تسرب العملات الأجنبية وانخفاض الاحتياطيات منها، وينذر بحدوث انهيار في سعر صرف العملة الوطنية، واختلال التوازن، مما يؤدي إلى تضخم مديونية المقترضين المحليين الملزمين بتسديد ديونهم بالعملات الأجنبية.

كذلك تؤثر التوقعات الخاصة بأسعار الصرف في الأجل الطويل على رغبة الأفراد لحيازة العملات الأجنبية لتسوية التزاماتهم المستقبلية. تؤثر اتجاهات تحرك سعر الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية على تحركات رؤوس الأموال وخاصة قصيرة الأجل، فتتحرك بالاتجاه الذي يحقق الأرباح السريعة ويبعدها عن المخاطر. وفي بعض الحالات نجد تعارض بين اتجاه تطور سعر صرف العملة الوطنية، وبين معدل الفائدة السائد، وفي هذه الحالة يعود للمستثمر المفاضلة واتخاذ القرار المناسب.

- التفاوت في معدل الأرباح وفرص تحقيق الأرباح في الدول الأخرى: كلما توفرت فرصة نجاح الاستثمارات في الخارج مقارنة بالاستثمارات في الداخل، كلما شكل دافعا على انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل من الداخل إلى الخارج بحثا عن الربح. غالباً ما تقوم الحكومات بإتباع سياسات اقتصادية كلية تهدف في المقام الأول إلى رفع معدلات الفائدة بشكل أكبر من مستوياتها في الدول الأخرى، والعمل على تحرير سعر الصرف من القيود المفروضة عليه والسعي نحو تحقيق استقرار في أسواق الصرف الوطنية، كل ذلك لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. وقد يكون الانتقال لتحقيق أهداف سياسية معينة، مثل دعم أنظمة سياسية معينة.

2.1.1.8. حركات رأس المال قصيرة الأجل

هي في الغالب استثمارات أجنبية غير مباشرة، ويتم هذا النوع من الاستثمار في الأسهم والسندات بهدف الحصول على الأرباح عن طريق المضاربة في سوق الدولة المضيفة، وهو استثمار قصير الأجل تقوم به مؤسسات التمويل؛ كالمصارف وصناديق الاستثمار، وشركات التأمين وصناديق التقاعد. ترتبط حركة الأموال قصيرة الأجل بالعوامل التالية:

- التغيرات النسبية في سعر الفائدة. بمعنى أن ارتفاع سعر الفائدة قصير الأجل سوف يؤدي إلى تدفقها من الخارج إلى داخل الدولة، في حال انخفاض سعر الفائدة قصيرة الأجل مقارنة بالعالم الخارجي، تنتقل برؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج حدود الدولة.

- وتلعب توقعات سعر الصرف دوراً هاماً في إطلاق حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين مختلف الدول، مخاطر تغير سعر الصرف قد تدفع الأفراد للإحجام عن تحويل استثماراتهم بين دولة وأخرى، رغم الاختلاف النسبي في أسعار الفائدة. أن الارتفاع الكبير والمفاجئ في سعر صرف العملة المحلية، يجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد بالعملة الأجنبية أقل، ويعد هذا خطراً كبيراً، يمكن أن يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً. إن مراقبة الصرف ليست من أجل التصدي لخروج العملات الصعبة، بل لمجابهة الدخول الكثيف المحتمل للنقد الأجنبي وتحويله إلى نقد وطني، هذه العمليات

الناجمة عن المضاربة على النقد الأجنبي تنذر برفع قيمة النقد الوطني الذي ينعكس سلباً على الصادرات ويزيد من تدفق الواردات. هذه الوقائع عاشتها البلدان الناشئة في آسيا (كوريا، ماليزيا، تايلاند، اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا)، إذ عرفت نمو سريعاً وصل إلى 8 % في فترة العشر سنوات قبل عام 1997، مع انخفاض معدل التضخم إلى مستويات قياسية.

- تؤثر حالة الاستقرار السياسي داخل البلد المضيف، على حركة رأس المال من داخل البلد إلى خارجه. تكون حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة، عاملاً مشجعاً لاجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى السوق المالي في هذا البلد، التي تبحث عن الأمان والاستقرار. يطلق على تحركات هذا النوع من رؤوس الأموال 'رؤوس الأموال الساخنة' يتميز هذا النوع بسرعة التحرك الفائقة. أبرز مثل على هذا الانتقال على الصعيد الدولي، وكان له تأثير مباشر على نظام النقد الدولي وعلى موازين مدفوعات مختلف الدول، الذي بدأ بموجة انهيارات مالية ضربت العديد من الاقتصاديات الآسيوية في خريف 1997 لتنتقل إلى باقي أسواق رأس المال العالمية.

2.1.8. جدوى الاستثمارات الأجنبية في الفكر الاقتصادي

تتفق معظم مدراس الفكر الاقتصادي، حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في حقن التسرب على شكل الادخار بصورة استثمار في الدول المضيفة. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال إلى الدول المضيفة، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي فيها، فكلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، زادت حركة رأس المال، وبالتالي يزداد معدل النمو الاقتصادي، ويسهم في نمو الطلب على العملة، وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة، تحد من مشكلة البطالة، التي تُعتبر ظاهرة منتشرة في مختلف دول العالم. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة القوة الشرائية أو ارتفاع قيمة العملة المحلية، وبالتالي على ميزان المدفوعات من خلال حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كونه مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية، تخفف من أزمة العجز في ميزانية الدولة، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. أضف لذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يقترن باستيراد الخبرات والكفاءات الأجنبية مرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي.

رغم التوافق على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اختلف الاقتصاديون لدى تقييم جدوى الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المضيفة، من حيث سلبيات وإيجابيات الاستثمارات الأجنبية، فنجد تيار النظرية التقليدية الكلاسيكية، وتيار النظرية الحديثة.

يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على منافع عديدة، وإن كانت في غالبيتها تعود على الشركات متعددة الجنسيات، فإذا ثبت أن مخرجات النشاط الاقتصادي للمستثمر الأجنبي، لا تعادل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للبلد المضيف، فالاستثمار الأجنبي غير مجدي، ذلك أن حصة عائد رأس المال والربح هي جزء مقتطع من فائض القيمة الناتج عن الاستثمار، تحصل عليه الشركات الأجنبية صاحبة رأس المال المستثمر. فالاستثمار عبارة عن عملية تحويل لرأس المال وموارد البلد المضيف إلى الخارج. وقد شبهوا ذلك بمباراة من طرف واحد يحدد الفائز فيها مسبقاً، وهو الشركات متعددة الجنسية، معتمدين في طرحهم على المبررات التالية:

- 1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة، لا يبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات. كما أن الشركات الأجنبية تحول أكبر غالبية الأرباح المتولدة في الخارج إلى الدولة الأم، بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- 2- تحدث الشركات الأجنبية خلل في هيكل توزيع الدخل، فتعطي أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرهم من الشركات الوطنية، فضلاً عن أنها تثقل تكنولوجيا التي لا تتوافق مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية بالدول المضيفة، إضافة إلى خلق أنماط استهلاكية لا تتلاءم ومتطلبات التنمية في الدول المضيفة.

يرى أنصار النظرية الحديثة، أن طرفي عقد الاستثمار، الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة، لهما مصلحة مشتركة، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. ومقولة المباراة من طرف واحد غير واقعية، كما زعم الكلاسيك. بل هي مباراة ذات طابع خاص، كل طرف يحصل على الكثير من العوائد. إلا أن حجم ونوع العائد، الذي يحصل عليه كل طرف، يعتمد على السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة المضيفة، تتمثل فوائده

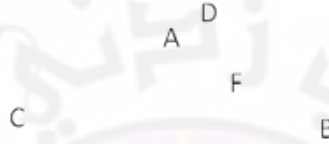
الاستثمارات الأجنبية، في القيمة المضافة للدخل القومي في البلد المضيف، وهي حصيلة الرواتب والأجور والضرائب، وتخفيض حجم الواردات، خاصة من السلع والتجهيزات الرأسمالية. وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الدول المضيفة على:

- 1- استغلال الموارد المادية والبشرية الوطنية المتوفرة لدى هذه الدول بصورة أفضل.
 - 2- إيجاد علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات في الدولة المضيفة تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين قطاعات الاقتصاد لقومي.
 - 3- فتح أسواق جديدة للتصدير منتجات الدولة المضيفة، وتخفيض حجم وارداتها، فينعكس ذلك إيجاباً على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
 - 4- تدريب القوى العاملة المحلية، نقل تقنيات الإنتاج والتسويق، والتطوير الإداري.
- مهما يكن الرأي بشأن جدوى وأهمية الاستثمارات الأجنبية، فالراجح بل والثابت أن الدول تتنافس فيما بينها، لتقديم إغراءات وحوافز لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.1.8. آلية انتقال رأس المال والأزمات المالية

أولاً: آلية انتقال رأس المال

نوضح فيما يلي الآلية التي ينتقل بها رأس المال من دولة إلى أخرى وكما هو موضح في الشكل رقم - 90 - ثم نستعرض الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت مع بدايات عام 2008 وتحولت إلى أزمة اقتصادية. يتوقف توظيف رأس المال على عائداته رأس المال الموظف، فالدولة ذات العائد الأكبر هي التي ستحتظى بانتقال رؤوس الأموال إليها. نمثل الطلب على رأس المال في الأردن في الجانب الأيسر، والطلب على رأس المال في لبنان في الجانب الأيمن. وعرض رأس المال في الدولتين على محور السينات. فإذا كانت إنتاجية رأس المال (أي العائد على رأس المال) في كلا الدولتين متساوية، فيتقاطع الطلب على رأس المال في الدولتين عند النقطة A، ونكون أمام حالة توازن. وعائد رأس المال متساوياً في الدولتين.



الشكل البياني رقم 85- آلية انتقال رأس المال وتوازن سوق رأس المال بين دولتين.

أما إذا كانت كمية رأس المال الموظف في لبنان محددة عند النقطة B، وكمية رأس المال الموظف في الأردن محددة عند النقطة C، سوف يكون هناك حافز لانتقال رأس المال من الأردن إلى لبنان لأن إنتاجية رأس المال في الأردن أقل منها في لبنان. فهي تقع في لبنان عند النقطة D يقابلها النقطة F في الأردن، في هذه الحال سيكون عائد رأس المال المستثمر في لبنان أكبر منه في الأردن وسيترتب على ذلك تحرك أو انتقال لرأس المال.

إن تدفق أموال المضاربة والاستثمار بأحجام كبيرة إلى سوق دولة أو إقليم ما، سيخفض أسعار الفوائد ويرفع أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى بشكل حاد، بطبيعة الحال سينقل أثر تحرك رأس لمال، على التوازن لاقتصادي الكلي، سواء في السوق النقدية (السوق النقدية) أو في السوق السلعية (الاقتصاد الحقيقي)، نتيجة انخفاض أسعار الفوائد بطريقتين متكاملتين:

الطريقة الأولى: من خلال تأثير تدفق رأس المال على الاستثمار المحلي، فتقود لانخفاض معدل الفائدة. تشجع أسعار الفائدة المنخفضة المستثمرين في كافة القطاعات الاقتصادية بما فيها لقطاع العقاري إلى زيادة استثماراتهم مستفيدين من انخفاض تكلفة رأس المال، وكما هو معلوم، فإن هذا التوسع الاستثماري يؤدي وفقاً لمبدأ المضاعف الاستثماري

الكينزي إلى زيادات متتالية أكبر حجماً في الدخل والإنتاج وبالتالي رفع مستوى التوظيف وتقليل معدلات البطالة.

الطريقة الثانية: تأثير تدفق رأس المال على الاستهلاك، انخفاض أسعار الفوائد سيشجع المستهلكين للإقبال على شراء السلع الاستهلاكية خاصة المعمرة منها كالمنازل والأثاث والسيارات والسلع الكهربائية والإلكترونية لانخفاض كلفة تمويل مشترياتهم (أسعار الفوائد)، ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام زيادة مضاعفة، وفقاً لمبدأ المضاعف الاستهلاكي الكينزي، تقضي إلى زيادة في الإنتاج والدخل وزيادة مستوى التوظيف.

ويلاحظ أن هذين الأثرين معا سيؤديان إلى تسارع عجلة النشاط الاقتصادي وخلق حالة من الرواج والتوسع في كافة القطاعات الاقتصادية كما يوضح الشكل البياني رقم -86- بينما يقود تدفق الاستثمارات الخارجية في السوق النقدية لزيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 . على اثر ذلك ينزاح منحنى LM نحو اليمين، إلى LM' فينتقل التوازن الكلي من النقطة A إلى النقطة B حيث يرتفع الدخل القومي إلى النقطة Y_2 .

معدل الفائدة

r_2

الدخل

الشكل البياني رقم - 86 - يبين أثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التوازن الكلي

صافي مجموع الأثرين، أثر زيادة الإنفاق الاستهلاكي يؤدي لانزياح منحنى IS نحو اليمين، إلى IS_1 وينتقل التوازن الكلي من النقطة A إلى النقطة A'. فيزداد الدخل القومي إلى النقطة Y_1 ، الأثر الثاني انخفاض معدل الفائدة يؤدي في السوق لنقدية لانزياح منحنى LM. فيكون أثر تدفق الاستثمار الأجنبي هو صافي مجموع الأثرين فيزداد الدخل القومي من Y إلى Y_2 .

ثانياً: آلية انتقال الأزمات المالية

يرتبط مفهوم الأزمة المالية بما تحدثه حركات رؤوس الأموال عبر الدول ومن حالات عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في الأجل القصير. يلعب طلب المستثمرين والمضاربين على الأصول المالية والنقدية دوراً هاماً في ظهور الفقاعة في الأسواق المالية وتضخمها إلى حد يفوق المعقول، ما يؤدي في النهاية إلى انفجارها وظهور ما يعرف بالأزمة المالية. أظهرت الأزمة الأخيرة أزمة الرهن العقاري 2008 أن أول آليات عدوى الأزمة المالية تتم من خلال أسواق المال، وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. ولعل هذه الآلية تؤكد اختلاف الأزمة لأخيرة عن أزمة الكساد العالمي الكبير (1929-1934) الذي بدأ أيضاً بانهيار بورصة نيويورك. ولم تنتقل الأزمة في ذلك الوقت بالسرعة الرهيبة التي عرفتتها أزمة 2008، نتيجة أسباب عدة أولها عدم ترابط البورصات والاستثمارات المتبادلة، وعدم وجود مشتقات مالية نتيجة الالتزام بقاعدة الذهب، وانتشار القيود التجارية. لقد ساهمت العولمة الاقتصادية وما رافقها من انفتاح وتحرر اقتصادي، إضافة إلى التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصال والنقل والوسائط المتعددة، والمشتقات المالية الحديثة، ساهمت في ظهور تدفقات مالية ومصرفية ضخمة الحجم وسريعة الحركة بشكل غير مسبوق.

وقد رافق ذلك إقبال غير مسبوق أيضاً من قبل المستهلكين في دول العالم، وخاصة أمريكا وأوروبا، على شراء السلع الاستهلاكية المعمرة والتفاخيرية كالأثاث والتجهيزات المنزلية والسيارات واليخوت مستفيدين من وفرة الائتمان السهل، الأمر الذي ضاعف من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وأدى إلى زيادة احتمالية ظهور الفقاعات وسرعة

تضخمها ثم انفجارها. فانفتاح البورصات ووجود استثمارات أمريكية في الخارج، واستثمارات أوروبية وأسيوية في أمريكا - بما في ذلك مديونيات هائلة للحكومة والشركات الأمريكية قبل مؤسسات أجنبية - جعل البورصات تتناغم في حركاتها من بلد إلى آخر. ولم يكن هذا مرتبطاً فقط بانفتاح الأسواق المالية للاستثمارات الأجنبية فقط، بل أيضاً بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها.

تظهر الأبحاث والتحليلات الاقتصادية أن لآزمات المالية تنتقل من بلد لآخر وفق آلية؛ تبدأ بظهور فقاعة مالية أو نقدية، تتضرر بداية وبشكل مباشر المصارف والشركات المالية الدائنة، نظراً لعجز الأفراد المقترضين عن سداد القروض، وتهبط قيم الأسهم والأصول المالية، وتراجع الأرباح، وتتفشى حالات الإفلاس. وينتج عن ذلك حالة عامة من الذعر في الأوساط المالية والمصرفية، تجعل المصارف ومؤسسات الإقراض في تشدد في منح الائتمان سواء للمؤسسات بما فيها المصارف أو للأفراد. وقد ينتج عن ذلك نقصاً حاداً في السيولة والائتمان المتاح للاستهلاك والاستثمار، وينعكس في النهاية على كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة العقارية منها.

التدفقات الهائلة للاستثمارات المالية الدولية، واتسامها بالتركز مع نمو ظاهرة المؤسسات المالية الضخمة عابرة الحدود، وغياب وسائل الرقابة والتنظيم المالي، ساهم في ظهور اختلالات غير متوقعة في أسواق المال من فترة لأخرى، انتشرت أثارها لمعظم أرجاء العالم. أي خلل مالي أو اقتصادي في السوق الأمريكية مثلاً، التي تشكل حوالي ثلث حجم السوق المالي العالمي، حتماً سيؤدي إلى اختلالات موازية في الأسواق العالمية الأخرى، تتحول إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية خارجة عن نطاق سيطرة أي دولة منفردة.

لقد تدفقت رؤوس أموال أوروبية وأسيوية وشرق أوسطية إلى السوق الأمريكي، من خلال المصارف وصناديق الاستثمار، للاستفادة من فرص الاستثمار المالية الواعدة، وعالية المردود، فضخت أموال هائلة في السوق الأمريكي. استخدمت نسبة كبيرة من هذه الأموال لتمويل النفقات الاستهلاكية كإجراء المساكن والقصور والسيارات الفاخرة والطائرات الخاصة وأجهزة الترفيه والتسلية... الخ

دفع تهاافت مدرءاء المصارف والمؤسسات العقارية وشركات التامين على المكافآت وجني الأرباح. إلى التناقص في منح التسهيلات الائتمانية لمن يرغب. دون التأكد من جدارتهم وملاءتهم الائتمانية. وجاء التوسع في الإنفاق الحكومي غير المسيوق للإدارة الأمريكية. لتمويل الحروب الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن برامج غزو الفضاء وحرب النجوم. جاء ليسهم في رفع المديونية العامة إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة. شكل هذا الوضع المعقد دفعا للبحث والتحري عن آليات انتقال الأزمة المالية عبر العالم. فتمكن الباحثون من تحديد الآليات التالية:

1- آلية أسعار الأصول المالية: في ظل العولمة. تحررت حركة الأموال بين الدول وتضاعف حجمها عشرات المرات خلال العقود الخمسة الأخيرة. إن تدفقها إلى داخل أو خارج أي دولة بحثاً عن الأرباح بهذه الأحجام الضخمة. لا بد أن يحدث اختلال في التوازن الاقتصادي. يفضي إلى تغيرات حادة في أسعار الأسهم والسندات والفائدة.

تدفع أموال المضاربة والاستثمار بأحجام كبيرة إلى سوق دولة ما. سيخفض سعر الفائدة. ويرفع أسعار الأسهم والأصول المالية الأخرى بشكل حاد. ويضاعف أرباح المضاربين في أسواق المال.

2- آلية أسعار الصرف الأجنبي: تركت أسعار صرف العملات منذ انتهاء نظام برتن وودز عام 1971 دون أي غطاء ذهبي. وأعطيت الدول في النظام النقدي الجديد حرية تعويم أو تثبيت عملتها مقابل عملة دولية رئيسية. أو مقابل سلة من العملات الرئيسية. بعد فترة وجيزة لجأت معظم الدول المتقدمة. لنظام التعويم المدار. الذي يسمح لسلطاتها النقدية بالتدخل المحدود في سوق الصرف. للحيلولة دون حدوث تغيرات كبيرة في سعر صرفها.

في المقابل اختارت غالبية الدول النامية تثبيت أسعار صرف عملتها بالدولار الأمريكي بشكل رئيسي. الأمر الذي ربط مستويات التضخم وأسعار الفوائد فيها مع تلك السائدة في السوق الأمريكي. ذلك لأن الدولار الأمريكي بقي عملة رئيسية للمدفوعات الدولية في النظام النقدي الجديد. مما أعطى الولايات المتحدة الأمريكية ميزة رئيسية. كونها الدولة الوحيدة في

العالم التي لا تحتاج إلى بناء احتياطيها من النقد الأجنبي (بعد وقف التحويل للذهب)، وأعطى مصرف الاحتياط الفيدرالي الأمريكي حرية كبيرة لتطبيق سياسات نقدية توسعية. تكلفتها تعادل تكلفة الورق وطباعته. ساهم ذلك في ارتفاع حجم المديونية العامة، وتراجع متواصل في قيمة الدولار مقابل العملات الدولية الرئيسية وخاصة اليورو والين الياباني. وفي كل مرة يتراجع فيها الدولار مقابل العملات الأخرى الرئيسية، يعني خسارة نقدية للاستثمارات المالية بالدولار. بغض النظر عن مالك هذه الاستثمارات. وتمتد هذه الخسارة أيضاً بنفس النسبة تقريباً إلى الدول التي تثبت قيم عملاتها المحلية مع الدولار الأمريكي. بهذه الصورة انتقلت الأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري إلى مختلف بقاع الأرض.

3- آلية أسعار السلع: إن تحرير التجارة العالمية، المصاحب لاتساع ظاهرة العولمة، أدى إلى مضاعفة حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات. وتعتبر السوق الأمريكي من أكبر الأسواق العالمية من حيث الحجم والقوة الشرائية، وفر هذا موقع آلية تالفة لنقل الأزمة المالية إلى مختلف الدول، نتيجة تغير أسعار السلع المصدرة، فيما يعرف بمبدأ تعادل القوة الشرائية. تعمل هذه الآلية باتجاهين: يمكن للولايات المتحدة أن تستورد التضخم من خلال واردتها من الدول التي تعاني من تضخم، ثم تعيد تصدير هذا التضخم على شكل صادرات أمريكية للعالم الخارجي. تجلّى المثال الواقعي بارتفاع أسعار النفط في الفترة قبيل انفجار الفقاعة العقارية، فوصل سعر البرميل إلى 148 دولار للبرميل بداية عام 2008. ما أسهم في رفع معدلات التضخم الأمريكية، وأضاف أعباء إضافية على الأفراد المستهلكين والمقترضين، ثم انتهجت سياسة نقدية، عمدت لرفع سعر الفائدة بهدف مواجهة الضغوط على سعر صرف الدولار وكذلك الضغوط التضخمية، لتوقع الأفراد في عجز عن سداد ديونهم وانفجار الفقاعة الائتمانية أو العقارية.

4- التوقعات المستقبلية: لا أحداً يستطيع التنبؤ باتجاه التوقعات المستقبلية، خاصة عند حدوث الأزمة المالية، إذ تلعب التوقعات دوراً كبيراً في تفاقم الأزمة، فانفجار الفقاعة العقارية، أوجد حالة من التوقعات التشاؤمية حول المستقبل، ما دفع المستثمرين للإحجام عن تنفيذ استثمارات جديدة، وإحجام المصارف عن الإقراض، سواء فيما بينها أو للأفراد، خوفاً من

النقص في السيولة لديها، وانتشرت موجة دعر، ضغطت على معدل الفائدة نحو الارتفاع، وخلقت شحاً في السيولة. وتسببت التوقعات المتشائمة بموجة دعر في أوساط الأفراد العاديين والمضاربين، دفعتهم إلى الإقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول. لتجنب الخسائر المحتملة، فنتج عن ذلك مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي.

قادت الممارسات الخاصة للمؤسسات المالية والمصرفية والعقارية، وغياب التنظيم والرقابة الحكومية على الأسواق المالية، إلى توسع غير مسبوق في حجم الائتمان. وتضخم هائل في الكتلة المالية والنقدية، أدى في النهاية إلى انفجار ما يعرف بفقاعة الرهن العقاري.

رتب ذلك آثار مركبة على الاقتصاد الأمريكي بشقيه النقدي والحقيقي. على الصعيد المالي والنقدي؛ تأكلت قيم الأصول المالية، تراجعت أسعار الأسهم، وعجزت بعض المصارف والشركات الاستثمارية وشركات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الإفلاس وتسريح العمال. فظهر شحاً غير مسبوق في السيولة، وحالة من الذعر والارتباك، دفعت العديد من المؤسسات والأفراد إلى تسهيل متهور وسريع لأصولهم. أما لسوق السلعية فقد أدى شح السيولة والتوقعات المتشائمة إلى إحجام المستثمرين في القطاعات الحقيقية وخاصة العقارية والصناعية عن الاستثمار، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي وخاصة في مجال السلع المعمرة، والعقارية، والسلع الكمالية، فولد ضغوطاً مزدوجة تضخمية في السوق السلعية وضغوط انكماشية في السوق النقدية. وساهمت هذه التطورات المالية في تفاقم المشاكل الاقتصادية الكلية المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي أصلاً، كارتفاع المديونية، وارتفاع العجز التجاري وعجز الموازنة العامة إلى مستويات غير مسبوقة، وارتفاعت معدلات البطالة. ولا بد من التوضيح، بأن هذه الآليات لا تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض، بل تتفاعل بشكل آني فيما بينها. فالضغوط الانكماشية أو التضخمية في السوق الأمريكية، سواء كان مصدرها محلياً أم مستورداً، ستعمل على تغيير قيمة الدولار مقابل العملات الدولية الرئيسية، أو تعديل أسعار الفائدة أو الاثنين معاً، فتزداد الضغوط على الاقتصاد الأمريكي، والذي سيقوم بدوره بنشر هذه الآثار لأنحاء العالم وفقاً للآليات سالفة الذكر.

2.8. أهمية القروض كمصدر للتمويل

يشير الاقتصاديون إلى أن زيادة عنصر رأس المال في الدول النامية تسهم بحوالي 25 % من معدل النمو الاقتصادي. الأمر الذي غير وجهة النظر السائدة، التي تعول على إسهام رأس المال المادي في إحداث النمو الاقتصادي، وهذا يقتضي ضرورة الاهتمام في العوامل المؤدية لزيادة الكفاءة الإنتاجية لعنصر رأس المال، والاستخدام الأمثل عند تخصيص الموارد. ويرجع سبب اختلاف كفاءة الاستثمار من دولة لأخرى، لاختلاف المناخ الاستثماري ومدى ملائمة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية. ففرص الاستثمار في دوله ما تتحدد بمقدار الادخار المحلي، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال. على شكل قروض من الخارج، والناشئة عن فائض مخرجات الأجانب. بعبارة أخرى، تتوجه الدول إلى الاقتراض الخارجي، لتمويل التوسع في الأنشطة التي تقوم بها فعاليات الاقتصاد القومي، خاصة في حالة عدم كفاية المصادر المحلية للوفاء بحاجات الاستثمار، أي وجود فجوة ادخار واسعة.

القروض الخارجية؛ هي مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أخرى أو من هيئات دولية أو مؤسسات إقراض دولية، على أن تتعهد بتسديد هذه المبالغ والفوائد المترتبة في وقت لاحق. يشكل نمو الديون الخارجية قيد حقيقي يحد من قدرة الحكومات على توجيه مواردها من القطع الأجنبي؛ إذ تلتهم خدمات الدين نسبة كبيرة من عوائد الصادرات، وهو ما يعني أن تمويل الأنشطة الاستثمارية عن طريق القروض الأجنبية قد تسبب في خلق مفاذ تمويل الاقتصاد في السنوات اللاحقة، ما قد يفضي إلى حدوث أزمة مديونية، إذا ما تجاوزت خدمات الدين حدودها المعقولة 3.3% من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة. بالرغم من أن القروض أحد مصادر التمويل، التي تتميز بتكلفة أكبر مقارنة بتكلفة الاستثمارات الأجنبية، ثمة أسباب وعوامل تدفع الدول للاقتراض؛ منها عوامل داخلية تدفع الدول للتوجه للبحث عن القروض الخارجية كمصدر بديل لتمويل مشاريعها الاستثمارية ونفقاتها الاستهلاكية، بالإضافة إلى عوامل خارجية.

1.2.8. أسباب وعوامل الاقتراض الداخلية:

- تزايد الطلب الكلي وضعف المدخرات الوطنية: اتبعت الدول النامية أنماطا للإنفاق، مبنية على الزيادة في الاستهلاك الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق كثيرا إمكانيات الإنتاج المحلي، وهذا يشجع الواردات على حساب الصادرات، ولهذا عجز الادخار المحقق محليا عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المستهدف، كان من نتائج ذلك حدوث فجوة موارد مالية، مما جعل هذه الدول تضطر إلى الاعتماد على القروض الخارجية لتغطية هذه الفجوة بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة
- سوء توظيف الدين الخارجي: لم تمتلك معظم الدول المدينة تصور واضح لإستراتيجية الاقتراض الخارجي، فالتوظيف الأمثل للقروض جزء لا يتجزأ من إستراتيجية إدارة الاقتصاد الكلي، يتطلب هذا توافر معلومات وافية عن حجم الدين وأسعار الفائدة وفترات التسديد وأجال الاستحقاق وكفاءة استخدام الدين، والإنتاجية المترتبة على هذا الاستخدام، وحجم الاحتياطات الخارجية وأسعار الصرف ومصادر الإقراض الأخرى البديلة. أدى غياب إستراتيجية توظيف القروض في معظم الدول المدينة إلى تفاقم قضية المديونية.
- فشل السياسات الإنمائية: المرتكزة على سياسات تنمية تقوم على إحلال الواردات، المرتبطة بنظرية المزايا النسبية، غير أنها لم تحقق الهدف المنشود تخفيض الواردات بالدرجة المرغوبة، في حين تراجعت صناعات التصدير وتدهور ميزان المدفوعات، وكان الاتجاه الحتمي نحو مزيد من الدين الخارجي، لتمويل العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.
- هروب رأس المال نحو الخارج وغياب بيئة جاذبة: غياب حالة الاستقرار السياسي وحالات التأميم والانقلابات العسكرية، وتغيير أنظمة الحكم، مع وجود عوامل أخرى، مثل التسبب والفساد الإداري والبيروقراطية، كل ذلك ساهم في تفاقم ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج تجنباً لهذه الأخطار.

2.2.8. أسباب وعوامل الاقتراض الخارجية:

- التبادل اللامتكافئ وتدهور شروط التبادل التجاري: تخصصت أغلب الدول المدينة في قطاعات إنتاجية ذات مردود منخفض، معتمدة على تكنولوجيا قديمة، في مجال تصدير المواد الأولية وبأسعار منخفضة لا تتحكم فيها، بل جانب الطلب هو من يحدد السعر، كما هو واقع الحال في سعر النفط. بينما تخصصت الدول المتقدمة في قطاعات إستراتيجية، صناعية وزراعية، ذات تكنولوجيا متطورة ومنتجات أسعارها مرتفعة، مما أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول المدينة. نتيجة لزيادة أسعار الواردات (واردات صناعية) بمعدل أكبر من معدل تزايد أسعار الصادرات من المواد الأولية، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، فعمد إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض.

- الأزمات النقدية الدولية: أن تطور الأسواق المالية وترباط البورصات، والتطورات التكنولوجية في مجالات الاتصال، وظهور فوائض البترول دولار الفوائض المالية للدول النفطية، والمشتقات المالية الحديثة، والتدفقات المالية والمصرفية الضخمة وسريعة الحركة، في ظل حرية خالية من القيود، كان يمكن أن تفرضها السلطات النقدية، قاد ذلك كله إلى تنافس المصارف الدولية في إقراض الدول المدينة الراغبة في الحصول على قروض خارجية، مما شجع الدول المدينة وخاصة دول أمريكا اللاتينية على زيادة الاقتراض.

- ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة: تسبب ارتفاع أسعار النفط بتزايد مديونية الدول المدينة غير المصدرة للنفط، وارتفعت تكلفة وارداتها النفطية، فتفاقم عجز ميزان المدفوعات، فأجبرت هذه الدول على الاقتراض. فيما حصلت الدول المصدرة للنفط على فوائض مالية كبيرة، وظفت في أسواق المال الدولية، وتنافست المصارف الدولية في إعادة تدوير تلك الفوائض على شكل قروض. وأخيراً أسهمت زيادة أسعار النفط في زيادة تكلفة الإنتاج في معظم دول العالم. بهذا استطعت الدول المتقدمة المعتمدة على النفط، أن تنقل عبء ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء.

- ارتفاع معدل خدمة الدين: أدت المديونية الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع مؤشر

خدمة الدين بالنسبة للصادرات، الذي يساوي نسبة مجموع الأقساط بالإضافة إلى مجموع الفوائد إلى مجموع صادرات الدولة المدينة، أي أن معظم حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات ستوجه لتسديد أعباء الديون.

- أحدثت المديونية الخارجية نزيفاً متواصلاً للعملة الصعبة، واستخدامها في تسديد الديون وخدمتها. وأضحى هذه الدول تعيش حالة سيئة، بين عجز ميزان المدفوعات والاستدانة، وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية. في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت حركة رؤوس الأموال تسوي الخلل في ميزان المدفوعات، أما في القرن العشرين فإن تنفق الأموال إلى داخل حدود الدولة كحصيلة للصادرات، يمول خدمة الديون، ويشكل استنزاف للموارد، فالمديونية أحدثت عجزاً مستمراً في موازين المدفوعات للدول المدينة.

كذلك تؤثر المديونية على الاقتصاديات المدينة، فتسهم في خلق ضغوط تضخمية، وفق آلية تبدأ مع دخول القروض الأجنبية واندماجها في دورة الدخل القومي للدولة المدينة، فيزداد عرض النقود، نتيجة زيادة في الكتلة النقدية، فترتفع الأسعار، وتؤدي زيادة عبء الديون لانخفاض القدرة الشرائية، وتفرض على الدولة المدينة زيادة الصادرات لتأمين القسط اللازم، الأمر الذي يدفع إلى انخفاض عرض السلع محلياً ما ينعكس زيادة في أسعارها.

3-8 أثر توظيف القروض في الاقتصاد القومي.

أوردت صحيفة مال الاقتصادية في عدد 17 أيار لعام 2017 في تقرير عن موقع أنسايدر مونكي الأمريكي حول مديونية بعض الدول⁸⁴ كما يظهر الجدول أدناه. يلاحظ أن نصيب الفرد من الدين في عام 2017 بلغ في الولايات المتحدة 56.000 دولار، وبلغ 119.000 دولار في بريطانيا، وفي هولندا وصل إلى 234.000 دولار، ويظهر الجدول أن أغلب الدول المتقدمة تزرح تحت وطأة الديون، يشكل إجمالي الدين في هذه الدول مبالغ

84 - <http://www.maaal.com/archives/20170517/91760>

ضخمة، بكل تأكيد إذا حقن في دورة الدخل القومي، وأعيد تسديدها على شكل تسرب من الناتج القومي، ستؤثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي الكلي⁸⁵.

الدولة	حجم الدين (تريليون دولار)	نصيب الفرد من الدين (بالدولار)
الولايات المتحدة	19.23	56.000
المملكة المتحدة	7.55	119.000
فرنسا:	5.10	75.800
ألمانيا	5.00	61.700
هولندا	3.94	234.000
اليابان	3.64	26.400
إيطاليا	2.26	37.900

قد يصل حجم الأموال المقترضة ما يعادل مرة ونصف من قيمة الدخل القومي، يفترض أن تحقق وفق آلية المضاعف زيادة هائلة في الناتج القومي. على الدول المدينة تسديد ديون قيمتها تتجاوز قيمة الدخل القومي بمرة ونصف، فلا بد أن يشكل اقتطاع مبالغ بهذا الحجم، من الناتج القومي أثراً ضخمة على الاقتصاد القومي. لمعرفة أثر كل من توظيف القرض وتسديد قيمة الأقساط والفوائد الدخل التوازني، نعود للنموذج الكينزي في التحليل.

1.3.8. مضاعف الاقتراض:

نفترض أن الحكومة في بلد ما حصلت على قرض خارجي قيمته K . وأن قيمة القرض دخلت على شكل حقن ضمن دورة الدخل القومي، لهذا سوف تترك أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق الاستثماري. إذا استخدم القرض لتمويل مشروعات استثمارية. وطبقاً لمضاعف الإنفاق الحكومي استخدام القرض لتمويل نفقات الحكومة، أو تبعاً لمضاعف الإنفاق الاستهلاكي في حال تمويل القرض لنفقات استهلاكية. وسوف نحسب أثر الاقتراض من خلال مضاعف الاقتراض. وفق معادلة الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح:

85 – Rainer Volkmann, Einfach lernen! Makroökonomie, S. 73

$$Y = \frac{[\alpha - \beta T0 + \beta tYL + \beta R - \theta + \sigma r - G + X - a]}{1 - \beta(1-t) + m}$$

نفترض أن قيمة القروض الخارجية، التي حصلت عليها الحكومة، زادت من المديونية بمقدار ΔK سيغير الدخل بمقدار ΔY نتيجة توظيف القرض في إطار دورة الدخل في الاقتصاد القومي. نبدل في معادلة الدخل:

$$Y + \Delta Y = \frac{[\alpha - \beta T0 + \beta tYL + \beta R - \theta + \sigma r - G + X - a + \Delta K]}{1 - \beta(1-t) + m}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{[\alpha - \beta T0 + \beta tYL - \beta R - \theta + \sigma r - G + X - a]}{1 - \beta(1-t) + m} + \frac{\Delta K}{1 - \beta(1-t) + m}$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{1 - \beta(1-t) + m} = \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} \Delta K$$

نسمي المقدار $\frac{1}{1 - \beta(1-t) + m}$ ضارب أو مضاعف الاقتراض.

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} \Delta K \text{ حسب أثر مضاعف الاقتراض وفق المعادلة:}$$

سيكون أثر توظيف القرض على التوازن في السلعية انزياح منحني IS نحو اليمين. فيزداد حجم الدخل القومي وينخفض معدل الفائدة. وفي السوق النقدية، سيكون أثر حقن الاقتصاد القومي بقيمة القرض، زيادة في العرض النقدي. ينتج عنها انزياح منحني LM نحو اليمين، وتسهم هذه الزيادة في العرض النقدي بارتفاع معدل الفائدة وارتفاع حجم الدخل القومي.

4-8 أثر تسديد أقساط وفوائد القروض على الدخل التوازني.

عندما يحين موعد تسديد القرض، يتوجب على الحكومة أن تسدد قيمة القرض الأصلي K

مضافاً إليه قيمة الفوائد $(K.r)$ وعليه تكون قيمة خدمة الدين: $K_Z = K + (K.r)$

أيضاً نبدأ من معادلة الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح (نموذج موسع):

$$Y = \frac{[\alpha - \beta T0 + \beta tYL + \beta R - \vartheta + \sigma r + G + X - a]}{1 - \beta(1-t) + m}$$

ولكي نحسب أثر خدمة الديون المستحقة على الدخل التوازني، نفرض أن التغير في قيمة خدمة الدين بلغ ΔK_z ، عليه سيكون التغير في الدخل التوازني مساوياً للمقدار ΔY ، نبذل هذه القيم في معادلة الدخل التوازني:

1.4.8. مضاعف خدمة الديون: نبذل القيم في معادلة الدخل التوازني

$$Y + \Delta Y = \frac{[\alpha - \beta T0 + \beta tYL + \beta R + \vartheta - \sigma r + G + X - a - \Delta K_z]}{1 - \beta(1-t) + m}$$

$$Y + \Delta Y = \frac{[\alpha - \beta T0 + \beta tYL + \beta R - \vartheta + \sigma r + G + X - a]}{1 - \beta(1-t) + m} - \frac{\Delta K_z}{1 - \beta(1-t) + m}$$

$$\Delta Y = \frac{-\Delta K_z}{1 - \beta(1-t) + m} = \frac{-1}{1 - \beta(1-t) + m} \Delta K_z$$

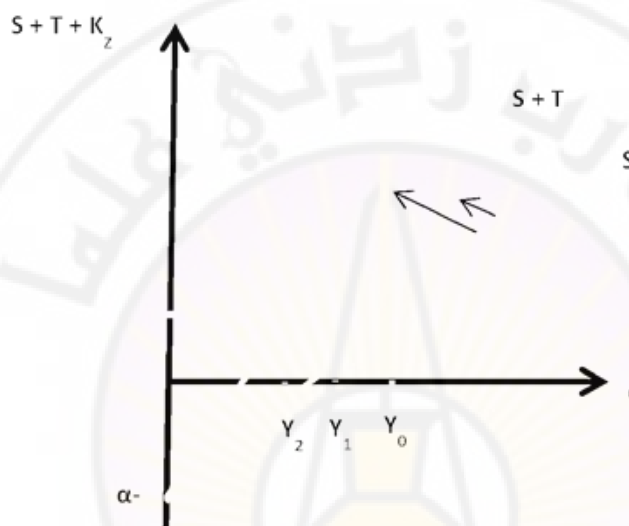
$$\text{نسبي المقدار} \quad \frac{-1}{1 - \beta(1-t) + m} \quad \text{ضارب أو مضاعف خدمة الديون}$$

$$\Delta Y = \frac{-1}{1 - \beta(1-t) + m} \Delta K_z \quad \text{نحسب أثر مضاعف خدمة الديون من المعادلة:}$$

في الشكل البياني رقم 87- تظهر دالة الادخار S ثم يظهر أثر دالة الضرائب بانزياح دالة الادخار نحو اليسار الدالة $S + T$ ثم يظهر أثر خدمة الديون، فتنزاح دالة الادخار والضرائب نحو اليسار، ممثلة بالدالة $S + T + K_z$. نلاحظ أن أثر مضاعف الاقتراض يماثل أثر مضاعف الإنفاق. أما مضاعف خدمة الدين فيخالف مضاعف الإنفاق بالإشارة. يظهر بيانياً أن التغير في مستوى خدمة الديون، يترجم بدلالة تابع الادخار.

زيادة مستوى خدمة الدين، تعني نقصان الادخار، فتنقل دالة الادخار نحو الأسفل واليمين، نلاحظ أن أثر خدمة الديون على مستوى الادخار، يشبه أثر زيادة مستوى الضريبة على

الادخار، فزيادة الضرائب تمثل نقصان في الطلب الكلي، وتراجع في الدخل القومي، يتوزع هذا التراجع على مستوى الاستهلاك والادخار تبعاً للميل الحدي للاستهلاك، وكذا الحال عند زيادة معدل خدمة الديون، سيتراجع الدخل القومي، وينخفض الاستهلاك والادخار.



الشكل البياني رقم - 87 - أثر خدمة الديون على الدخل القومي

من جهة ثانية زيادة مستوى خدمة الدين تؤدي لانخفاض الادخار، وبالتالي تراجع مستوى الاستثمار، وب نفس الوقت يقل الدخل التصرفي وينخفض الاستهلاك، كل هذا يقود إلى تراجع الطلب الكلي، وينزاح منحنى IS نحو اليسار، فيخفض الدخل القومي، ويرتفع معدل الفائدة. فكل ما من شأنه أن يخفض الطلب الكلي يقود إلى انتقال منحنى IS نحو اليسار. أما في السوق النقدية فيمثل ارتفاع معدل خدمة الدين انخفاض في الكتلة النقدية، أي انخفاض العرض النقدي، فيترتب على ذلك انزياح منحنى LM نحو اليسار، فينخفض الدخل القومي وينخفض معدل الفائدة.



حالات عملية: مسائل وتمارين تطبيقية

تمرين رقم 1: أجب عن الأسئلة التالية:

- لماذا يكون منحنى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي خطأ عمودياً؟
حسب قانون ساي العرض يخلق الطلب المساوي له، بالتالي لا توجد موارد معطلة ويكون الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، ما يفسر ثبات العرض الكلي بحيث يأخذ منحنى العرض الكلي خط عمودي مواز لمحور العيّنات.

- أي العبارات التالية صحيحة، إذا ارتفع معدل الأجر الاسمي مع ثبات الأسعار:

- (1) يرتفع معدل الأجر الحقيقي ويزداد الطلب على العمل؛
- (2) ينخفض معدل الأجر الحقيقي ويرتفع الطلب على العمل؛
- (3) يرتفع معدل الأجر الحقيقي وينخفض الطلب على العمل،
- (4) ينخفض معدل الأجر الحقيقي وينخفض الطلب على العمل،
- (5) يرتفع معدل الأجر الحقيقي ويزداد عرض العمل؛
- (6) ينخفض معدل الأجر الحقيقي ويرتفع عرض العمل؛
- (7) يرتفع معدل الأجر الحقيقي وينخفض عرض العمل،
- (8) ينخفض معدل الأجر الحقيقي وينخفض عرض العمل،

ثمة علاقة طردية بين معدل الأجر الاسمي ومعدل الأجر الحقيقي، فزيادة معدل الأجر الاسمي تعني زيادة معدل الأجر الحقيقي. وعليه العبارات الصحيحة هي:

يرتفع معدل الأجر الحقيقي وينخفض الطلب على العمل؛
يرتفع معدل الأجر الحقيقي ويزداد عرض العمل.

- ماذا يحدث لكمية العمل المطلوبة إذا انخفض معدل الأجر الاسمي وبقي مستوى الأسعار ثابتاً، وفي حالة انخفاض مستوى الأسعار وبقاء معدل الأجر الاسمي ثابتاً؟
الحالة الأولى تعني أن معدل الأجر الحقيقي سينخفض أيضاً، وبالتالي سترتفع كمية العمل المطلوبة.

في الحالة الثانية ينتج عن العلاقة العكسية بين معدل الأجر الحقيقي والمستوى العام للأسعار، أن انخفاض المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، فينعكس ذلك على انخفاض كمية الطلب على العمل.

- ماذا يحدث لكمية العمل المعروضة إذا انخفض معدل الأجر الاسمي وبقي مستوى الأسعار ثابتاً. وفي حالة انخفاض مستوى الأسعار وبقاء معدل الأجر الاسمي ثابتاً؟
الحالة الأولى تعني أن انخفاض معدل الأجر الاسمي انخفاض بمعدل الأجر الحقيقي أيضاً، وبالتالي انخفاض كمية العمل المعروضة.

في الحالة الثانية انخفاض المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، فينعكس ذلك زيادة في الكمية المعروضة من عنصر العمل. لاحظ الشكل (20)

تمرين رقم 2:

الجدول التالي يبين مستوى إنتاج سلعة ما تبعاً لعدد العمال ويرتبط بذلك كل من الإيراد الحدي والربح الحدي. 1- أوجد معدل الأجر الحقيقي إذا كان سعر الوحدة من السلعة المنتجة 2 ومعدل الأجر الحقيقي للعامل 10. 2- إذا رغبت المنشأة زيادة توظيف العمال بهدف تعظيم الربح بين مستوى التوظيف الذي يجب أن تتوقف عنده هذه المنشأة وفسر ذلك. ثم بين مستوى التوظيف الذي يحقق أقصى مستوى من الإنتاج.

عدد العمال	الإنتاج الكلي	عدد العمال	الإنتاج الكلي
1	20	5	68
2	38	6	70
3	53	7	71
4	63	8	71

الحل: إيجاد معدل الأجر الحقيقي، الذي يعبر عن النسبة بين الأجر الاسمي ومستوى الأسعار: $\frac{W}{P} = \frac{10}{2} = 5$ مستوى التشغيل الذي تتوقف عنده المنشأة هو المستوى الذي تتساوى عنده الإنتاجية الحدية للعامل مع الأجر الحقيقي المدفوع للعامل.

الإنتاجية الحدية للعمل $\frac{\Delta Y}{\Delta L} = \frac{38-20}{2-1} = 18$ وهكذا عند كل زيادة في عدد العمال الإيراد الحدي يمثل قيمة الإنتاجية الحدية $= 20 \times 2 = 40$ وكذلك الربح الحدي يتمثل في ناتج إضافة عامل جديد وبحسب كالتالي: $\Delta \pi = P \times PML - W = 40 - 10 = 30$ لبيان ذلك سوف ننشئ جدول يبين الإيراد الحدي والربح الحدي.

عدد العمال	الإنتاج الكلي	الإنتاجية الحدية للعمل	الإيراد الحدي	الربح الحدي
1	20	20	40	30
2	38	18	36	26
3	53	15	30	20
4	63	10	20	10
5	68	05	10	0
6	70	02	04	- 06
7	71	01	02	- 08
8	71	0	0	- 10

نلاحظ من الجدول أن المستوى الذي تتوقف عنده عن توظيف مزيد من العمال هو 5 عمال، لأن الربح الحدي ينعدم عند مستوى 5 عمال، وعند هذا المستوى نجد الإيراد الحدي = الأجر الاسمي والإنتاجية الحدية = الأجر الحقيقي. مستوى التشغيل الذي يحقق أقصى ربح عند مستوى 8 عمال، لأن الإنتاجية الحدية للعمل تكون معدومة وحجم الإنتاج الكلي هو 71.

تمرين رقم 3:

لدينا البيانات التالية عن اقتصاد ما:

$$S = 1.000.0000 - 40.000.000 i \text{ تابع الادخار}$$

$$I = 20.000.0000 - 150.000.000 i \text{ تابع الاستثمار}$$

$$M = 64.000.000 \text{ عنصر رأس المال } K = 4 \text{ الكتلة النقدية المتداولة}$$

$$I_s = -8000 + 8 \left(\frac{w}{p} \right) \text{ عرض العمل}$$

$$I_d = 100.000 - 10 \left(\frac{w}{p} \right) \text{ الطلب على العمل}$$

دالة الإنتاج الكلي $Y_N = -0,05L^2 + 10.000L$

1. احسب معدل الأجر الحقيقي التوازني.
 2. احسب مستوى التشغيل الكامل
 3. احسب حجم الإنتاج الحقيقي الكلي
 4. احسب مستوى الفائدة الأسمي عند مستوى التوازن
 5. احسب قيمة الادخار والاستثمار في التوازن
 6. احسب قيمة الاستهلاك الحقيقي إذا كان المتغير الحقيقي = المتغير الأسمي مقسوم على مستوى الأسعار بحيث يكون الادخار مساوي 100.000.000.
 7. بفرض تدخل الحكومة لوضع حد أدنى لمعدل الأجر الحقيقي عند مستوى 7000 بين حجم البطالة الناجم عن السياسة الحكومية.
- الحل: حساب معدل الأجر الحقيقي.** عند حالة التوازن في سوق العمل يكون الطلب على العمل مساوي لعرض العمل

$$L_N = -8000 + 8\left(\frac{w}{p}\right) = L_G = 100.000 - 10\left(\frac{w}{p}\right)$$

$$108000 - 18\left(\frac{w}{p}\right) = 0 \Rightarrow \left(\frac{w}{p}\right) = 6000$$

حساب مستوى التشغيل الكامل

نعوض قيمة الأجر الحقيقي في إحدى معادلتنا سوق العمل نجد:

$$L_G = 100.000 - 10(6000) = 40.000$$

حساب حجم الإنتاج الحقيقي الكلي: نعوض قيمة حجم العمالة في دالة الإنتاج

$$Y = -0,05(40.000)^2 + 10.000(40.000) = 320.000.000$$

حساب معدل الفائدة الأسمي عند مستوى التوازن

في السوق السلعية يحدث التوازن عند ما يتساوى الادخار والاستثمار

$$I = 20.000.0000 - 150.000.000 i = S = 1.000.0000 + 40.000.000 i$$

$$i = 0,1 = 10\%$$

حساب قيمة الاستثمار والادخار في التوازن: في التوازن يكون الاستثمار مساوياً

$$I = S = 20.000.0000 - 150.000.000(0.1) = 5.000.000 \quad \text{للاذخار}$$

حساب الاستهلاك الحقيقي في التوازن: الناتج الكلي = الاستهلاك + الادخار

$$Y = C + S \Rightarrow C = Y - S$$

$$C = 320.000.000 - 100.000.000 = 220.000.000$$

أثر السياسة الحكومية بتحديد معدل الأجر الحقيقي عند 7000 هذا لإجراء يرفع معدل الأجر الحقيقي بمقدار 1000 ما يؤثر على مستوى الطلب على العمل فينخفض الطلب ويزداد عدد العاطلين بمقدار 10.000:

$$I_{\downarrow} = 100.000 - 109(7000) = 30.000$$

أما في جانب العرض فيزداد عرض العمل بمقدار 8000

$$I_{\downarrow} = -8000 + 8(7000) = 48000$$

ويصبح الفرق بين عرض العمل والطلب على العمل يمثل حجم البطالة الكلية:

$$48000 - 30000 = 18000$$

تمرين رقم 4:

بفرض أن تكلفة شراء أصل رأسمالي جديد 240 وحدة نقدية، والحصيلة المتوقعة للاستثمار خلال 3 سنوات موزعة بالتساوي 300 وحدة نقدية. هل تنصح بتنفيذ هذا الاستثمار إذا كان معدل الفائدة 8 % $r = 8\%$ ومعدل الخصم $e = 10\%$ برر إجابتك.

الحل: نحسب القيمة الحالية لمبلغ 300 وحدة نقدية بعد 3 سنوات على أساس معدل خصم 10 % بعدها نقارن الناتج مع قيمة الأصل الرأسمالي.

$$VA = R \left[\frac{1}{c} (1 - (1+r)^{-n}) \right] \quad VA = \frac{300}{3} \left[\frac{1}{10} \left(1 - \frac{1}{(1+0.1)^3} \right) \right]$$

$$VA = 248.68$$

وباعتبار أن $e > r$ فالكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة من جهة، ومن جهة ثانية القيمة الحالية للعائد على الاستثمار $= 248.68$ وهي أكبر من قيمة الأصل

الرأسمالي، بالتالي ننصح بتنفيذ الاستثمار. بفرض أن معدل الخصم أصبح 15 % هل
تتصح بتنفيذ الاستثمار؟

$$VA = \frac{300}{3} \left[\frac{1}{15} \left(1 - \frac{1}{(1+0.15)^3} \right) \right]$$

$$VA = 228.32$$

في هذه الحالة لا ننصح بتنفيذ الاستثمار لأن القيمة الحالية للإيراد من الاستثمار أقل
من قيمة الأصل الرأسمالي.

تمرين رقم 5:

بفرض توفر البيانات التالية: $S = -40 + 0.2 Y, I = 55 - 200r$

بين قيمة الدخل التوازني 5 %، 7 % و 9 %

الحل: عندما يكون سعر الفائدة 5 % نبدل في دالة الاستثمار نجد:

$$I = 55 - 200(0.05) = 45$$

الدخل التوازني نبدل في معادلة الادخار نجد: $Y = 425$

في حال معدل الفائدة 7 % يكون الاستثمار $I = 41$ والدخل التوازني $Y = 405$

في حال معدل الفائدة 9 % يكون الاستثمار $I = 37$ والدخل التوازني $Y = 385$

تمرين رقم 6:

توفرت لديك البيانات التالية: $C = 60 + 0.4 Y_d, I = 400 - 1156 r$

$$T = 200 + 0.2(Y - 200)$$

$$G = 140, R = 190$$

أوجد الدخل التوازني عندما يكون معدل الفائدة 10 %

ماهي التغيرات التي تطرأ على منحنى IS إذا انخفض الإنفاق الحكومي بمقدار 40 أو عندما تنخفض الضرائب بمقدار 40 وحدة أو عند زيادة التحويلات الحكومية 40 وحدة

الحل:

$$Y = C + I + G$$

$$C = \alpha + \beta Y_d$$

$$Y_d = Y - T + R$$

$$T = 200 + 0.2(Y - 200)$$

$$T = 200 + 0.2Y - 40 = 160 + 0.2Y$$

$$Y_d = Y - 160 - 0.2Y + 190$$

$$Y_d = 0.8Y + 30$$

$$C = 60 + 0.4(0.8Y + 30)$$

$$C = 60 + 0.32Y + 12$$

$$C = 72 + 0.32Y$$

$$Y = 72 + 0.32Y + 400 - 1156r + 140$$

$$Y - 0.32Y = 612 - 1156r$$

$$0.68Y = 612 - 1156r$$

$$Y = 900 - 1700(0.1) = 730$$

1- انخفاض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \beta(1 - t)} \Delta G = \frac{1}{0.68} (40) = 58.8$$

أي أن منحنى IS سينزاح نحو اليسار لوجود علاقة طردية بين بين الإنفاق الحكومي والدخل التوازني. يصبح الدخل التوازني الجديد. $Y = 730 - 58.8 = 671.2$

هناك علاقة عكسية بين الضرائب والدخل القومي، انخفاض الضرائب يجعل

$$\text{منحنى IS ينزاح نحو اليمين} \Delta Y = \frac{-\beta}{1 - \beta(1 - t)} \Delta T = \frac{-0.4}{0.68} (-40) = 23.6$$

يصبح الدخل الجديد: $Y = 730 + 23.6 = 753.6$

2- العلاقة طردية بين التحويلات الحكومي والدخل التوازني، زيادة التحويلات ستقود لانزياح منحنى IS نحو اليمين.

$$\Delta Y = \frac{\beta}{1 - \beta(1 - t)} \Delta R = \frac{0.4}{0.68} (40) = 23.6$$

يصبح الدخل الجديد: $Y = 730 + 23.6 = 753.6$

تمرين رقم 7: توفرت لدينا المعطيات التالية:

$$I = 200 - 400r, C = 150 + 0.5Y$$

$$M_s = 180, M_a = 50 - 100r, M_t = 0.25Y$$

أحسب مستوى الدخل التوازني ومستوى الاستهلاك ومستوى الاستثمار

الحل: التوازن في السوق السلعية منحنى IS:

$$Y = C + I$$

$$Y = 150 + 0.5Y + 200 - 400r$$

$$0.5Y = 350 - 400r$$

التوازن في السوق النقدية منحنى LM:

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$180 = 50 - 100r + 0.25Y$$

$$0.5Y = 260 + 200r$$

التوازن في السوقين يعني المساواة بين منحنى IS ومنحنى LM عند نقطة التقاطع

$$260 + 200r = 350 - 400r \Rightarrow r = 15\%$$

نحسب مستوى الدخل التوازني بتعويض قيمة r في معادلة التوازن بأحد السوقين نجد:

$$Y = 580$$

مستوى الاستهلاك عند دخل التوازن: $C = 150 + 0.5(580) = 440$

مستوى الاستثمار عند دخل التوازن: $I = 200 - 400(0.15) = 140$

تمرين رقم 8

توفرت لدينا المعطيات التالية: $C = 150 + 0.5Y$, $I = 260 - 800r$,

$$M_s = 180, M_a = 50 - 100r, M_t = 0.25 Y$$

1. أحسب مستوى الدخل التوازني ومستوى الاستهلاك، ومستوى الاستثمار

2. بفرض زيادة عرض النقود 20 وحدة أحسب مستوى الدخل التوازني الجديد ومستوى الاستهلاك، ومستوى الاستثمار الموافقين للدخل الجديد.

الحل:

التوازن في السوق السلعية منحني IS:

$$Y = C + I$$

$$Y = 150 + 0.5Y + 260 - 800r$$

$$0.5Y = 410 - 800r$$

$$Y = 820 - 1600r$$

التوازن في السوق النقدية منحني LM:

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$180 = 50 - 100r + 0.25Y$$

$$0.25Y = 130 + 100r \quad \text{نضرب طرفي المعادلة بـ 4}$$

$$Y = 520 + 400r$$

التوازن في السوقين يعني المساواة بين منحني IS ومنحني LM عند نقطة التقاطع

$$820 - 1600r = 520 + 400r$$

$$2000r = 300 \Rightarrow r = 15\%$$

نحسب مستوى الدخل التوازني بتعويض قيمة r في معادلة التوازن بأحد السوقين نجد:

$$Y = 580$$

مستوى الاستهلاك عند دخل التوازن: $C = 150 + 0.5(580) = 440$

مستوى الاستثمار عند دخل التوازن: $I = 200 - 400(0.15) = 140$

عند زيادة العرض النقدي 20 وحدة تصبح معادلة التوازن في السوق النقدية

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$200 = 0.25Y + 50 - 100r$$

$$0.25Y = 150 + 100r$$

$Y = 600 + 400r$ معادلة التوازن الجديد في السوق النقدية

لحساب معدل الفائدة التوازني نسوي بين معادلتى التوازن في السوقين نجد:

$$600 + 400r = 820 - 1600r$$

$$2000r = 220 \Rightarrow r = 0.11$$

نبدل قيمة معدل الفائدة بإحدى معادلتى التوازن في السوقين نجد:

$$Y = 644 \text{ وحدة نقدية}$$

مستوى الاستهلاك عند دخل التوازن الجديد: $C = 150 + 0.5(644) = 472$

مستوى الاستثمار عند دخل التوازن: $I = 200 - 400(0.11) = 172$

نتيجة زيادة العرض النقدي زاد الدخل القومي وارتفع مستوى الاستهلاك والاستثمار.

تمرين رقم 9:

توفرت لدينا المعطيات التالية:

$$T = 0.25Y, G = 100, I = 150 - 600r, C = 100 + 0.8Y_d$$

$$M_s = 200, M_a = 50 - 200r, M_t = 0.2Y, Y_d = Y - T$$

1. أحسب مستوى الدخل التوازني، هل تعاني ميزانية الدولة من عجز أم فائض؟

الحل:

$$Y = C + I + G$$

$$C = 100 + 0.8Y_d$$

$$Y_d = Y - 0.25Y = 0.75Y$$

$$C = 100 + 0.8 (0.75 Y)$$

$$C = 100 + 0.6 Y$$

$$Y = 100 + 0.6 Y + 150 - 600r + 100$$

$$0.4Y = 350 - 600 r$$

$$Y = 875 - 1500 r \text{ وهي معادلة التوازن في السوق السلعية.}$$

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$200 = 0.2Y + 50 - 200r$$

$$0.2Y = 150 + 200r$$

$$Y = 750 + 1000r \text{ وهي معادلة التوازن في السوق النقدية}$$

بمساواة معادلتَي التوازن في السوقين نحسب معدل الفائدة التوازني

$$875 - 1500 r = 750 + 1000r$$

$$2500 r = 125 \Rightarrow r = 0.05$$

بالتبديل بإحدى معادلتَي التوازن في السوقين نحسب مستوى الدخل التوازني نجد:

$$Y = 800$$

لطالما أن إيرادات الحكومة من الضرائب أكبر من نفقات الحكومة، فإن موازنة الدولة تعاني فائض في الموازنة. يجب زيادة الإنفاق الحكومي للتخلص من فائض الموازنة.

تمرين رقم 10:

توفرت لدينا المعطيات التالية: $C = 200 + 0.8Y$ ، $I = 48 - 800r$ ،

$$M_s = 210, M_t = 0.25 Y, M_a = 80 - 800r$$

1. أوجد معادلتَي التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية
2. أحسب مستوى الدخل التوازني
3. بفرض انخفاض العرض النقدي بمقدار 18 وحدة نقدية أوجد مستوى الدخل التوازني الجديد.

$$Y = C + I$$

الحل:

$$Y = 200 + 0.8 Y + 48 - 800r$$

وهي معادلة التوازن في السوق السلعية. $Y = 1240 - 4000 r$

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$210 = 0.25Y + 80 - 800r$$

$$0.25Y = 130 + 800r$$

$$Y = 520 + 3200r$$

وهي معادلة التوازن في السوق النقدية

التوازن في السوقين: $1240 - 4000 r = 520 + 3200 r$

$$720 = 7200 r \Rightarrow r = 10\%$$

مستوى الدخل التوازني $Y = 840$ وحدة نقدية

عند انخفاض العرض النقدي بمقدار 18 وحدة نقدية يكون

$$192 = 0.25Y + 80 - 800r$$

$$0.25Y = 112 + 800r$$

$$Y = 448 + 3200r$$

$$448 + 3200r = 1240 - 4000 r$$

$$792 - 7200r = 11\%$$

الدخل التوازني الجديد $Y = 800$

نلاحظ أن انخفاض العرض النقدي 18 وحدة نقدية، قاد لتراجع الدخل القومي بمقدار 40 وحدة نقدية

تمرين رقم 11: توفرت لدينا المعطيات التالية:

طلب النقود للمبادلة، $M_t = 0.5 Y$ طلب النقود للمضاربة $M_a = 156 - 320r$ عرض

النقود $M_s = 292$ ، الاستثمار: $I = 140 - 672r$ الاستهلاك $C = 80 + 0.4Y_d$

الإنفاق الحكومي $G = 60$ ، الضريبة $(Y-25) \cdot 0.2$ ، $T = 30$ ، الواردات $M = 50$

$Y \cdot 0.12$ ، الصادرات، $X = 96$ ، التحويلات الحكومية $R = 50$.

1. أوجد سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني في السوقين، السلعية والنقدية

2. بين أثر زيادة الضرائب بمقدار 24 وحدة على مستوى الدخل التوازني

3. بين أثر زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 24 وحدة على مستوى الدخل التوازني

$$Y = C + I + G + X - M \quad \text{الحل:}$$

$$Y_d = Y - T + R$$

$$T = 30 + 0.2Y - 5 \Rightarrow T = 25 + 0.2Y$$

$$Y_d = Y - 25 + 0.2Y + 50$$

$$Y_d = 0.8Y + 25$$

$$C = 80 + 0.4Y_d = C = 80 + 0.4(0.8Y + 25)$$

$$C = 90 + 0.32Y$$

$$Y = 90 + 0.32Y + 140 + 672r + 60 + 96 - 50 - 0.12Y$$

$$0.8Y = 336 - 672r \Rightarrow Y = 420 - 840r$$

وهي معادلة الدخل التوازني في السوق السلعية.

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$292 = 0.5Y + 156 - 320r$$

$$0.5Y = 136 + 320r$$

وهي معادلة التوازن في السوق النقدية $Y = 272 + 640r$

. يتحقق التوازن في السوقين عندما $IS = LM$

$$420 - 840r = 272 + 640r$$

$$1480r = 148 \Rightarrow r = 10\%$$

نبدل في إحدى معادتي التوازن في السوقين نجد مستوى الدخل التوازني

$$Y = 336$$

أثر زيادة الضرائب مقدار 24 وحدة نقدية

$$\Delta Y = \frac{-\beta}{1 - \beta(1-t) + m} \Delta T = \frac{-0.4}{0.8} (24) = -12$$

أثر زيادة الإنفاق الحكومي مقدار 24 وحدة نقدية

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} \Delta G = \frac{1}{0.8} (24) = 30$$

تمرين رقم 12:

لدينا البيانات التالية: الميل للاحتفاظ بالنقود بالمعاملات والحيفة: $1/\mu = 0.6$

$a = 150$	$Y = 400$	$b = -2200$	$\alpha = 200$	$\beta = 0.5$
$X = 130$	$R = 102$	$T_0 = 90$	$t = 0.2$	$Y_L = 40$
$h = -3000$	$Ma_0 = 600$	$Ms = 702$	$m = 0.4$	$G = 300$

1. استخراج معادلتَي التوازن في السوق السلعية والنقدية
2. بين أثر انخفاض التحويلات الحكومية ب مقدار 80 وحدة على الدخل التوازني في السوق السلعية.
3. إذا زاد عرض النقود بمقدار 9 وحدات نقدية ما أثر ذلك على الدخل التوازني في السوق النقدي.

الحل:

معادلة التوازن في السوق السلعية $Y = C + I + G + X - M$

$$C = 200 + 0.5 (0.8Y + 20) \Rightarrow C = 210 + 0.4Y$$

$$I = 9 + \sigma r \Rightarrow I = 400 - 2200r$$

$$Y_d = Y - T + R \Rightarrow Y_d = Y - T + 102$$

$$T = 90 + 0.2 (Y - 40) \Rightarrow T = 90 + 0.2 Y - 8$$

$$T = 82 + 0.2 Y$$

$$M = a + m Y \Rightarrow M = 150 + 0.4Y$$

$$Y = 210 + 0.4Y + 400 - 2200r + 300 + 130 - 150 - 0.4Y$$

وهي معادلة التوازن في السوق السلعية $Y = 890 - 2200r$

$$M_t = \mu Y$$

$$M_s = M_d = M_a + M_t$$

$$M_t = 0.6Y$$

$$702 = 0.6Y + 600 - 3000r$$

$$M_a = M_{a_0} + hr$$

$$0.6Y = 102 + 3000r$$

$$M_a = 600 - 3000r$$

$$Y = 170 + 5000r$$

يتحقق التوازن في السوقين عندما $IS = LM$

$$170 + 5000r = 890 - 2200r \Rightarrow r = 10\% \text{ معدل الفائدة التوازني}$$

$$Y = 670 \text{ الدخل التوازني}$$

2- أثر انخفاض التحويلات الحكومية بمقدار 80 وحدة

$$\Delta Y = \frac{\beta}{1 - \beta(1 - t) + m} \Delta R = \frac{0.5}{1} (-80) = -40$$

سينخفض الدخل التوازني بمقدار 40 وحدة إذا انخفضت التحويلات الحكومية بمقدار

80 وحدة نقدية ويصبح الدخل الجديد 630 وحدة

3- عند زيادة العرض النقدي 9 وحدات يكون: $711 = 0.6Y + 600 - 3000r$

$$0.6Y = 111 + 3000r$$

$$Y = 185 + 5000r$$

$$\Delta Y = 1/\mu \Delta M = 1/0.6 (9) = 15$$

زيادة العرض النقدي 9 وحدات نقدية تزيد الدخل التوازني ب 15 وحدة نقدية

تمرين رقم 13:

توفرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما، دالة الادخار (مليار وحدة نقدية):
 $S = -136 + (1-0.5)Y$ أحسب الادخار والاستهلاك المقدر والميل المتوسط
 للادخار والميل المتوسط الاستهلاك عندما يكون مستوى الدخل التوازني 1000.

الحل: أولاً: دالة الادخار $S = -\alpha + (1-\beta)Y$

$$S = -136 + (1-0.5)Y = 364 \text{ الادخار}$$

$$C = 136 + 0.5Y = 636 \text{ الاستهلاك،}$$

الميل المتوسط للادخار $S/Y = 0.364$ ، الميل المتوسط للاستهلاك $C/Y = 0.636$

ثانياً: إذا علمت أن دالة الاستهلاك $C = 136 + 0.5Y$

ودالة الاستثمار $I = 160 - 400r$ وأن الطلب على النقد للمبادلة: $M_t = 0.25Y$
 وأن وطلب النقد للمضاربة $M_a = 50 - 100r$ وأن عرض النقد: $MS = 180$ أحسب
 مستوى الدخل التوازني ومستوى الاستهلاك والاستثمار.

معادلة الدخل التوازني في السوق السلعية:

$$y = C + I = 136 + 0.5Y + 160 - 400r$$

$$0.5Y = 296 - 400r \Rightarrow Y = 592 - 800r$$

معادلة الدخل التوازني في السوق النقدية:

$$MS = M_d = M_a + M_t \quad 180 = 50 - 100r + 0.25Y \Rightarrow$$

$$0.25Y = 130 + 100r \Rightarrow Y = 520 + 400r$$

بالمساواة بين الدخل في السوق السلعية والسوق النقدية نجد:

$$592 - 800r = 520 + 400r$$

$$72 = 1200 r \Rightarrow r = 0.06 \Rightarrow Y = 544$$

نبدل في معادلتَي الاستهلاك والاستثمار نجد: $I = 136$ و $C = 408$

ثالثاً: إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار $G = 49.6$ وكان تابع الضريبة معطى بالعلاقة: $T = 120 + 0.2 Y$ والتحويلات الحكومية $R = 60$ وتغير الميل الحدي للاستهلاك فأصبح $\beta = 0.7$ و بقي كل من الاستهلاك المستقل ومعدل الفائدة ثابتاً:

- أحسب مستوى الدخل التصرفي والاستهلاك والدخل التوازني في السوق السلعية، على فرض بقاء معدل الفائدة ثابت.

- ما هو معدل الفائدة الذي يحقق التوازن في السوقين السلعية والنقدية بعد زيادة كل من الإنفاق والتحويلات الحكومية والضرائب؟ ما طبيعة ومقدار الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد، عندما يساوي دخل التشغيل الكامل 630

رابعاً: الدخل التصرفي $Y_d = Y - T + R = Y - 120 + 0.2 Y + 60 = 0.8 Y - 60$

دالة الاستهلاك $C = \alpha + \beta Y_d = 136 + 0.7 (0.8 Y - 60) = 94 + 0.56 Y$

الدخل التوازني $Y = C + I + G = 94 + 0.56 Y + 160 - 400r + 49.6$

$$0.44 Y = 303.6 - 400 r \Rightarrow Y = 690 - 400 r = 690 - 400 (0.06) = 666$$

لأن معدل الفائدة ثابت ويساوي 0.06 نبدل في دالتي الاستهلاك نجد: $C = 430.56$

والدخل التصرفي $Y_d = 420.8$ معدل الفائدة الذي تحقق التوازن في السوقين:

$$Y = 690 - 400 r = 520 - 909 r \Rightarrow -170 = -1309 r \Rightarrow r = 12.9 \%$$

أخيراً طبيعة الفجوة ومقدارها: $Y - \hat{Y} = g$

لأن مستوى الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل يساوي 630 أصغر من مستوى الدخل

التوازني في السوق السلعية 666 فالـفجوة تضخم.



المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
2. الأفندي محمد، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2014
3. الأفندي محمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء، 2013
4. باتلر اديمون، المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة الهنداوي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013
5. بخاري عبلة عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2010
6. بخاري عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية <https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf>
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
8. برعي محمد خليل، مقدمة في الاقتصاد الدولي، جامعة القاهرة، 1978
9. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012-2013.
10. بن سانية عبد الرحمن، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع...وراهانات المستقبل يومي 23-24 شباط 2011
11. بوتيارة عنقرة، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة محمد بوضياف، 2017
12. بو لحية الطيب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر. العام الدراسي 2016 - 2017.
13. ترقو محمد، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمثل، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، العام الدراسي 2015-2015
14. الحريري محمد خالك - الجزائر لي ليلي، الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة دمشق، 2012

15. حزوزي حسن، حسابات قومية، جامعة حلب، لطلاب السنة الثالثة إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية، النعام الدراسي 2006/2007
16. حشيش عادل، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004
17. خضور رسلان - فضلية عابد، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة دمشق، 2008
18. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005 - 2006
19. السديس عبد العزيز بن علي، المدارس الاقتصادية الفكرية المعاصرة، جامعة الملك سعود،
<https://fac.ksu.edu.sa/aasudais/course-material/145659>
20. السمان أحمد، موجز الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، مطبعة جامعة دمشق، 1975
21. السيد منولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر، الأردن، 2010
22. السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة 2002.
23. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1981.
24. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،
<https://iqtissad.bolgspot.com>
25. صخري عمر، لتحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
26. بني هاني حسين، اقتصاديات البنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
27. صقر محمد علي، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة تشرين، 2007
28. صلاح محمد، الاقتصاد الكلي، محاضرات وتمرين محلولة، جامعة محمد بوضياف، النعام الدراسي 2015 - 2016
29. عبد الحميد عبد اللطيف، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي المبادئ)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000
30. عدة أسماء، إثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة وهران 2 للنعام الدراسي 2015 - 2016

31. سعودي عبد الصمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016 - 2017

32. العيسى نزار سعد الدين- قطف إبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006

33. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

34. ليندون لأروش، هل تريد أن تعلم كل شيء عن الاقتصاد، ترجمة حسين العسكري، 1995.

35. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، عام 1997

36. النصور إياد، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للطباعة والنشر، ط2، عمان 2014.

37. الوادي محمود حسين، العيساوي كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2007.

38. الوزني خالد- الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

39. ياسين سليم، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دمشق، 1987

40. ياسين سليم، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة دمشق، مؤسسة الأمالي الجامعية، 1980

الدوريات والمقالات:

1. حبيب مطانيوس، مفهوم التحليل الاقتصادي، doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/19dec_2.doc

2. البديري نعيم حسين كزار، مشكلة البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المازومة.

مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد، 2، عام 2015

3. الحسن تماضر جابر البشير - الوندوي علي فاطن، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد

السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية في جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، المجلد 14 العدد 1 لعام 2013.

4. الحاج محي الدين، دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 2005، المجلد 21، العدد 1
5. حواس أمين، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان بن عاشور الجلفة- الجزائر، السنة التاسعة، العدد 27، 2017
6. خشيب جلال، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، www.alukah.net
7. حبيب مطانيوس، شومبيتر جوزيف، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر، www.arab-ency.com
8. صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، عام 3013
9. المسعودي توفيق عباس، دراسة في النمو اللازمة لصالح الفقراء، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العدد 26 نيسان 2010، <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=50244>

المراجع باللغة الألمانية:

1. Olivier Blanchard- Gerhard Illing, Makroökonomie, 3. aktualisierte Auflage Pearson Studium, München, 2004
2. Wolfgang Waldner, Der VWL- Schwindel, <https://www.wolfgang-waldner.com/>
3. Dieter Gredesmeier, Makroökonomik konzepte – Märkte- Institutionen, 1st edition, 2013, bookboon.com.
4. Rainer Volkmann, Makroökonomie: Ihr Wissen auf dem Prüfstand, 2011, bookboon.com.
5. Rainer Volkmann, Makroökonomie: Alle Grundlagen sicher im Griff, 1. Auflage, 2011, bookboon.com.
6. Rainer Volkmann, Einfach lernen! Makroökonomie, 1. Auflage, 2011, bookboon.com.
7. Gebhard Flaig, VWL II MAKROÖKONOMIE, Wintersemester 2008/ 2009, <http://www.sfm.vwl.uni-muenchen.de/lehre/makro/index.html>
8. Jürgen Faik, Vorlesungsskriptum „Wirtschaftspolitik“ Frankfurt am Main im August 2004
9. P. J. J. Welfens, Grundlagen der Wirtschaftspolitik, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2013

10. P.J.J. Welfens - Jens K. Perret M. Sc. Übungen zu Einführung in die VWL I Makroökonomie II. Wintersemester 2009 / 2010.
https://welfens.wiwi.uni-wuppertal.de/fileadmin/welfens/daten/Skripte/WS_09_10/VWLI_Makro/UEbung0809_22.pdf
11. Jörg Gröndahl und Martin Lerach. Einfach lernen! Mikroökonomie-Aufgabenbuch. 2006. Download free eBooks at bookboon.com
12. Thomas Dömeratzki. Makroökonomie Übung Teil 2. uni-wuppertal. WS 2007/2008.
13. Eckhard Hein, Arne Heise und Achim Truger (Hg.). Neu-Keynesianismus – der neue wirtschaftspolitische Mainstream?. Metropolis-Verlag, Marburg 2003.
14. Burkhard Utecht. Berufsakademie. Keynesianische Einkommens- und Beschäftigungstheorie. Thüringen. Studienabteilung Eisenach.
<http://docplayer.org/3274917-Keynesianische-einkommens-und-beschaeftigungstheorie.html>
15. Günter Buchholz- Alfred Müller. Neoklassik, Keynesianismus und Marxismus - Drei ökonomische Denkschulen im Vergleich. Fachhochschule Hannover. Arbeitspapier 2009.
16. Wilhelm Lautenbach. Zins, Kredit und Produktion. Tübingen, 1952.
17. Michael Paetz. Makroökonomie Der Gütermarkt. Universität Hamburg. (2014)

المراجع باللغة الانكليزية:

1. Matthias Doepke, Andreas Lehnert. Macroeconomics. University of Chicago. September 1999.
2. OpenStax College. Principles of Macroeconomics. Houston. Texas. 2014
3. Jesús Fernández-Villaverde. Macroeconomics: an Introduction. University of Pennsylvania. https://www.sas.upenn.edu/~jesusfv/macro_jfv.pdf.
4. Robert M. Kunst. Introduction to Macroeconomics Lecture Notes. March 2006. <https://homepage.univie.ac.at/robert.kunst/macro1.pdf>
5. Russell Cooper - A. Andrew John. Theory and Applications of Macroeconomics. (<http://2012books.lardbucket.org/>)

اللجنة العلمية:

السيد الدكتور عفيف صندوق

السيد الدكتور أديب صقر

السيد الدكتور ليلي الجزائري

المدقق للغوي: السيد الدكتور محمد العنيزان

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات